

من ذخائر العروض

العيونُ الغامِزة على خبايا الزامِزة

للذمَامِيني

بدر الدين ، أبو عبد الله ، محمد بن أبي بكر

٧٦٣ - ٨٢٧

تحقيق

الحسّاني حسن عبد الله

الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة

الطبعة الأولى
١٣٨٣ هـ - ١٩٧٣ م

الطبعة الثانية
١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م

رقم الأيداع
١٩٧٣ / ٤٠٧٣

مقدمة

١ - كلمة عامة :

هذا الكتابُ واحدٌ من كُتبٍ كثيرةٍ في علم العَروض ، وهو واحدٌ من آلاف الكتب في مختلفِ جوانبِ الثقافة العربية العريقة ، خَلَّفَها لنا قومٌ نحن منهم . أجلٌ ، منهم وإن باعدت بيننا وبينهم مَحَنٌ وآفاتٌ ، فإذا هم — أكاد أجزمُ — قومٌ غيرنا . وما ذلك إلا لأنَّ منزلةَ المنطق عندنا قد أصبحتَ غيرها عندهم . كانت له السيادة . تشهدُ بذلك هذه الآلافُ من كتب التراث ، ودَعَكَ من تفاوت قيمتها ، فإن التفاوتَ في طبائع الأشياء ، وانظرُ إلى دقة العبارة ، أو توخى الدقة ، ثم انظرُ في أطنان كلامنا اليوم ، تعلمُ أنَّ أواصرَ الدِّمِ واللحم لا قبل لها ، بغير التعهدِ والرعاية والتنبه ، باستنقاذ الصِّفاتِ الصالحة ، وأننا في حاجةٍ قبل كل شيءٍ إلى ضبط الكلام ، أى إلى ضبط الفكر .

فإذا قرَّرتنا كتبُ الأسلافِ من تلك الغاية النائية فما أجدرها بالحياة . ولستُ أزعمُ أن الحركةَ الكبيرةَ المشهودةَ الآن في تحميمِ القديم ونشره كقيلةٍ يبعث الروح في الرميم ، ولكنى مُوقنٌ أنها عاملٌ لا غنى عنه ، من عوامل لا غنى عنها ، لا بد من تضافرها لكي يعودَ العقل العربي إلى سابقِ عزه .

ولا تقلُّ رجلٌ يغالى بصناعته ، فلستُ من أهل التحقيق ، ولا أظننى أكون . إنما أنا واحدٌ ممن يغتبطون باتساق الكلام ، وعمقه ، ونبله . وهى صفات عزت الآن ، ولكن فى بطون الكتب القديمة منها شيءٌ كثير .

وإنَّ أعظمَ ما أرجوه أنْ أنهلَ ثم أنهلَ ثم أنهلَ . ولهذا أعرفُ لساهرين على
تصنيفِ الموردِ فضلهم . لا أدري متى فطنتُ إلى جمال الوزن في الكلام . ولكني
أذكرُ متى ساقنتي المقاديرُ إلى معرفة العروض . كان هذا في سنِّ مبكرة
بعضَ التبكير . ثم تقدّمت السنُّ فساقنتي المقاديرُ مرةً أخرى إلى بعض
المعرفة بكتبه القديمة ، وبعضِ المعرفة بفن التحقيق ، فكان أن نشرتُ كتاباً
للخطيب التبريزي في مجلة معهد المخطوطات العربية ، أسماه « الكافي في
العروض والقوافي » . وكان — بعدُ — أن جمعتني صداقةً بالحقق الكبير
الأستاذ محمد أبو الفضل إبراهيم . فلما علم اهتمامي بالعروض رغبَ إليَّ في نشر
كتابين أحدهما هذا الكتاب : « الغامزة على خبايا الرامزة » ، فكان لرغبته
فِعْلٌ في الإقبال بي على عملٍ لا أجدني شغوقاً به ، وفي حَتَّى على الإنجاز .
جزاه الله ، وصحبه ، عن التصدّي للمهمة الشاقة أحسنَ الجزاء .

٢ - - الكتاب :

هو شرحٌ لقصيدةٍ متصورة من بحر الطويل ، نظّمها الشيخ ضياء الدين
— أبو محمد — عبدُ الله بنُ محمد الخزرجي ، أحدُ علماء الأندلس ، تُسمى
بالرامزة تارةً ، لأنه عمّدَ إلى الرمز في كلامه عن التفاعيل والأبجر والدوائر ،
ربما طلباً للاختصار ، فهو يشيرُ مثلاً بقوله « أصابَتْ » إلى « فعوان » وبالألف
فيه إلى أنها أولُ الأجزاء ، وبقوله « بسَهْمِيها » إلى « مفاعيلن » ، وبالباء فيه
إلى أنها ثانی الأجزاء ، وهكذا ، وإذا أراد أن يذكُر دائرةً مختلفٍ اكتفى
بذكر الخاء ، أو المؤنثين اكتفى بذكر الفاء ، وهكذا . وتُسمى بالخزرجية
تارةً نسبةً إلى لقبه ، وبالأندلسية تارةً نسبةً إلى موطنه .

وهذا الكتابُ على العكس من كتاب التبريزي ، عسيرٌ على القارئ
غير المتخصص . ولكن فوائده تستحق الصبرَ على صعوباته .

٣ - صاحب :

هو بدرُ الدين ، أبو عبد الله ، محمدُ بنُ أبي بكر بنِ عمر بنِ أبي بكر
ابنِ محمد بنِ سايمان بنِ جعفر الخزومي القرشي ، المعروفُ بالدماميني ، أو ابنِ
الدماميني . عالمٌ بالنحو والعروض والفقهِ . لازمَ ابنَ خلدون ، وتصدَّرَ لإقراء
العربية بالأزهر . وُلد بالإسكندرية سنة ٧٦٣ هـ (١٣٦٢ م) ومات بالهند ،
في مدينة « كبرجا » سنة ٨٢٧ هـ (١٤٢٤ م) . انظر ترجمته ومراجعتها
في معجم الأعلام للزركلي ، وانظرُ خلافاً في ميلاده ووفاته في معجم
المطبوعات (سر كيس) .

٤ - صفةُ النسخ :

اطلعتُ على أربع نسخ للكتاب . اثنتان منها مطبوعتان ، والأخران
مخطوطتان . أما المطبوعتان فأحدهما صدرت من المطبعة العثمانية كما جاء في
خاتمة النسخة ، وهي مطبعةُ الشيخ عثمان عبد الرزاق كما جاء في فهرس دار
الكتب ، وفي معجم المطبوعات ، في شهر رمضان سنة ١٣٠٣ هـ ، وبهامشها
شرحُ شيخ الإسلام زكريا الأنصاري . وجاء في آخرها هذه الخاتمة :

« وكان الفراغُ من تبييض هذه النسخة بعدَ العصر من يوم الاثنين
تأني شهر رجب الفرد سنة سبع عشرة وثمانمائة بنقادة من بلاد الصعيد ،
وكان ابتداء تصنيف هذا الشرح بها يوم السبتِ أولِ جمادى الآخرة من
السنة المذكورة ، أحمدُ اللهَ عُنباها . ثم قال : قال هذا كله وكتبه مؤلفُ
الشرح المذكور محمدُ بنُ أبي بكر بنِ عمر الخزومي الدماميني المالكي ،
أضعفُ خلقَ الله وأخوَّجهم إلى عفوه ومغفرته ، حامداً ومصلياً على رسوله
محمد وآله وصحبه ومسلماً . وحسبنا الله ونعم الوكيل . ولا حول ولا قوة
إلا بالله العلي العظيم . »

ثم قال الناشر : « أما بعدُ فقد تم بمعونة رب البرية طبعُ شرح العلامة
الدماميني على منظومة الخزرجية ، ... على ذمة الفاضل الحاج فدا الكشميري
... وذلك بالمطبعة العامرة العثمانية التي محل إدارتها ومقرها حارة الفراخة بخط
باب الشعرية ... » ورقمها في دار الكتب (٣٩ عروض) . وهناك نسخة
أخرى مثلها رقمها (٤٠ عروض) . وهي نسخة تنوعت عيوبها ، وإن كان
لا بأس بها على وجه العموم . وقد سميتها (أ) .

وثانية المطبوعتين صادرةٌ في شوال سنة ١٣٢٣ هـ من المطبعة الخيرية .
وهي النسخة السابقة نفسها ، إلا أن الأخطاء المطبعية فيها أكثر . وقد نص
الناشرُ على أنها « الطبعة الأولى » بالمطبعة الخيرية لملكها ومديرها السيد
عمر حسين الخشاب . ولعله يقصدُ الطبعة الأولى من مطبعته . وغيرُ موجودةٍ
في دار الكتب .

وهناك مطبوعة ثالثة صدرت من المطبعة اليمنية سنة ١٣٢١ هـ ، ليست في
دار الكتب ، ولم أستطع الاطلاع عليها .

* * *

وأما المخطوطتان فأحدهما في دارالكتب (٩٧ مجاميعم) ضمن مجلدٍ فيه كتبٌ
أخرى. يبدأ الكتابُ من الورقة العاشرة وينتهي عند الورقة ٧٥. والمخطوطة دقيقة،
ولكنه واضح مقروء ، والشكلُ فيها قليلٌ جداً وفي بعضه خطأ . وفي الصفحة
٢٣ سطرًا . جاء في آخرها : « قال المؤلف ، وكان ابتداء تصنيف هذا الشرح
يوم السبت أولَ جماد الآخر (كذا) سنة سبع عشرة وثمانمائة أحدُ الله
عقباها ، وكان الفراغُ من هذه النسخة رابعَ عشر شعبان سنة تسع وأربعين
وثمانمائة ، والحمدُ لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه

وسلم ، وحسبنا الله ونعم الوكيل ، وكان الفراغ من كتابته على يد الفقير
عبد الرحيم بن الشيخ محمد غفر الله لوالديه ولكل المسلمين أجمعين ، ليلة
الأربعاء لعشر بتمين من شهر رمضان الذي هو من شهر سنة أربع عشرة
ومائة وألف ، والحمد لله على كل حال .

وواضح من هذا أن هذه النسخة نُقلت عن نسخة فرغ من كتابتها في

١٤ شعبان سنة ٨٤٩ .

وقد جاء في حواشيتها بعض التعليقات أثبتتها في الهوامش . وأخطاؤها
كثيرةٌ تدل على جهل الناسخ بمعنى ما ينسخ . وقد سميتها (د) .

وثانية المخطوطتين مصورةٌ في معهد المخطوطات العربية (٢٢ عروض)
في ٩٢ ورقة . وفي الصفحة ٢٣ سطرًا . وهي مأخوذةٌ عن أصل في المكتبة
السيامية باستانبول . وانلخط فيها نسخٌ واضحٌ متفاوتٌ الحسن . جاء في
خاتمتها : « قال مؤلفه رحمه الله : وكان الفراغ من تبييض هذه النسخة ... قال
هذا كله وكتبه ... أضعف خاق الله ... والحمد لله وحده » . والكلام في
مواضع الفراغ مطابقٌ لمقابلها في خاتمة (أ) . وقد جاء في بيان المعهد أنها بخط
المؤلف ، وهو أمرٌ ينفيه قوله في الخاتمة « رحمه الله » ، فإن الحي لا يدعو
لنفسه بمثل هذا ، ثم ينفيه أيضا أمران : أن أخطاءها تدل على جهل مُطبق .
وأن المؤلف معروفٌ بحسن الخط ، كما جاء في تراجمه ، ولكن خط النسخة
فيه تفاوت ، وتوسطٌ على وجه العموم . وقد سميتها (م) . وفي دار الكتب
مخطوطة أخرى للكتاب (رقم ٣ عروض) وقطعةٌ منه (٦٠ عروض) طلبتهما
فقيل بمد بحث إنهما غير موجودتين .

٥ - فظة الصل :

كان أمامي بعد استبعاد طبعه ١٣٢٣ هـ لأنها تكراراً لطبعة ١٣٠٣ هـ ثلاث نسخ (أ) و (د) و (م) لم أستطع ترتيبها زمنياً لأن (م) فقط هي التي ذكر فيها تاريخ النسخ (١١١٤ هـ). فرأيت أن أبدأ العمل بالمطبوعة لأني وجدتها دالة على اجتهاد ناشرها مع ما فيها من عيوب، راجياً أن تزيل أخطاءها المقابلة بينها وبين المخطوطتين. وكشفت لي المقابلة عن عيوب في كل نسخة، ولكن كثيراً ما كانت إحداها تصحح الأخرى، أما الذي لم تُفد فيه المقابلة فقد أفاد فيه إما الرجوع إلى الكتب، وهذا هو الشعر الذي اضطرب والتبس في كثير من المواضع، وإما التجري، وهذا قسم قابل. كما كشفت عن زيادات قليلة في (م) رأيت إثباتها في المتن، لقلتها من ناحية، ولأن النص من ناحية أخرى كان أحياناً يستلزمها. وعن بعض تعامقات في حواشي (د) وجدت من المفيد أن أوردتها في الهامش.

ثم نظرت في الأخطاء التي سجلتها فوجدت أنني لو أثبتتها لتضاعف حجم الكتاب في غير نفع، ولا سيما أن كثيراً منها من جهل النساخ، ففعلت دما ما فعلته من قبل في كتاب التبريزي: أثبت الصواب دون نص على الخطأ. وفيما يلي أمثلة من تلك الأخطاء:

— جاء في (د) و (م): **أَلَا تَرَى أَنَّ مِنْ أَنْشَدَ:**

« أَقَلِّي اللُّومَ عَاذِلَ وَالْعَتَابَ »

قد حذفه ؟ (يعني حرف الإطلاق) فأظهرت (أ) حرف الإطلاق مجازةً للرواية الشائعة، وقالت « خففه » بدلا من « حذفه » لأن الكلام كان بصدد التشديد والتخفيف، مخطئة في الموضعين.

— تقول : « أو يخذلون فالسماه سماه » والصواب « يخذلونا » .

والضبط في هذه النسخة على قلته فيه كثير من الأخطاء . فهي مثلاً
تضبط الشطر الآتي من المقصورة :

خَ ثَمَّنَ ابْنُ زَهْرٍ وَلَهُ فَلِسْتِنَّةِ

فتمحذف همزة القطع في « ابن » ، وتُسكن الباء وتحرك النون ، وفي
« زهر » تشدد المءاء . والوزن بضبطها لا يستقيم .

— جاء في (أ) و (د) قوله : « . . . ماهور معهود في الأذعان من
الشعر » فقالت (م) الأذان .

أما أخطائه الضبط هنا فلا حصر لها . وإليك مثالين يدلان على الجهل
المطبق :

تضبط قوله : « . . . أن المراد . . . » فتضع صمة على الدال . وتضبط قوله :
« . . . معترفاً بعجز الفكر وقصوره ، وكلال الذهن وفتوره » فتضع
ضمة على الراء في « قصوره » و « فتوره » .

وفيما يلي أمثلة على السقط :

— جاء في (أ) قوله في مصطلح « الكشف » :

« سُمي الثاني كشفاً لأن أول الوتد المفروق لفظه لفظ السبب ، (وهنا
أسكت النسخة دون أن تورد وجه التسمية) ، ثم تكمل (م) و (د) :
« غير أن وقوع التاء بعده يمنع أن يكون سبباً ، فإذا حذفت التاء انكشف
وصار لفظه لفظ السبب .

جاء في (أ) و (م) قوله: «ويدت الخين» في العروض الثانية:

لَمَّا التَّقَوَّا بِسَوَافٍ

(فتوله بسولاف) وزنه فعولان. وما بين القوسين ساقط من (د).

— جاء في (أ) و (د) قوله:

«قال الشيخ: قدل هذا (على أن البدل لا يتكرر ويتحد المبدل منه، ودل) على أن البدل من البدل جائز. وما بين القوسين ساقط من (م).

ثم نظرت في فروق بين النسخ وجدتها في بعض المواضع، فلم أنص على الخلاف إلا حيث يفيد، ومن قبيل ذلك:

— جاء في (م) و (د) قوله:

قوم يمصون التماد وآخرون نحوهم في الماء

وفي (أ) بطونهم. أما أن تقول (أ) مثلاً «كثرة الاستعمال في شعر العرب»، فتقول (م) «كثرة الورود»، ففي مثل هذا اخترت ما رأيت دون إثبات لما تركت لأني وجدته تكثيراً لا خير فيه.

وقد حرصت على الضبط، ولم أقد فيه لامن المطبوعة ولا من المخطوطتين، لأن المطبوعة خالية منه، وخالية أيضاً من الفواصل التي توضح ولو بعض التوضيح تركيب الجمل، ولأن الضبط في المخطوطتين أكثر وكثرت فيه الأخطاء حتى أصبح معوقاً بدلاً من أن يكون معيناً.

أما التخريج فقد سرت فيه على نحو ما سرت في كتاب التبريزي. قل أن أحلت إلى أكثر من ثلاثة مراجع، لأن الاستقصاء في كتاب كهذا

ليس لازماً ، غير أنى عدلتُ هنا بقائماً عن الرجوع إلى كتب العروض حتى
حيث نسكتُ كتب الشعر واللغة ، لأنى وجدته لا يضيف جديداً ، إذ من
المعلوم أن الشواهد فى كتب العروض واحدة ، فأحالة بعضها إلى بعض
إلا لفرضٍ — لا جدوى منها .

٦ - شكر :

يطيبُ لى وقد تم العملُ أن أجزلَ الشكرَ لأخى العزيز ، الأديبِ
الكبير ، الأستاذ محمود محمد شاكر على تذليله كثيراً من الصعوبات التى
اعترضتنى . أبقاه الله مثالاً للعلم ، وقوّاه على الإخلاص فى البحث والبدن .

الحقانى حسن عبد الله

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(قال) الشيخ الإمام العلامة بدر الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر
الطخزومي رحمه الله تعالى ورضي عنه :

الحمد لله الذي شرح صدورنا لسلوك عروض الإسلام ، وجعل أفكارنا
قافية لأنار العلماء الأعلام ، تمسكا من محبتهم بأوتق الأسباب ، وتبركا
بفضائل الوافر الذي لا يعقله إلا العالمون أولو الألباب . أحمدُه حمدَ مَنْ ذلَّتْ
له الصعابُ فنجوا من مهالكها ، وظفر بكنوزها ، ورامت المشكلاتُ أن تتحجبَ
عنه فاطلع على خباياها وكُشِفَ له عن رموزها . وأشهد أن لا إله إلا الله وحده ،
لا شريك له ، الذي نهى عما شان ، وأمر بما زان ، فقال وقوله الحق ﴿ وأقيموا
الوزنَ بالقِسطِ ولا تخسروا الميزان ﴾ وأشهد أن محمداً عبده ورسوله الخليل
الأعظم ، والسيد الذي لم تزل مناقبه في أبيات الشرف تجل ، وفي أسلاك
السؤدد تنظم ، الذي أفاض على أهل البسيطة مديد فضله وبسيطه ، ونهك
المشركين حتى أصبحت دائرة السوء بهم محيطة :

يا له من رسولٍ حقٍّ كريمٍ للعدي والهدى مُبيدٍ مُفيدٍ
إن أكنُ بالمدح أشعرُ فيه فاعترافي بالعجز بيتُ القصيدِ

صلى الله عليه ، وعلى آله وأصحابه ، ذوى الشيم التي هي فاعلات لكل
جميل وكافلات للظفر من مراقبة الحق بغاية التأمل ، الذين أتمنوا تأسيس
الدين ، وأحسنوا توجيه النفوس إلى مكارم الأخلاق ، وقيدوا الأوقات على
هذا الصنع الجميل وما جرى مجراه فشكر لهم ذلك التقييد على الإطلاق .
ووالى الصلاة وسلم وشرف ومجد وكرم .

أما بعدُ ، فلا يخفى أن العروضَ صناعةً تقيم لبضاعة الشعر في سوق المحاسن وزناً ، وتجعل تعاطية بالتسطاس المستقيم سهلاً بعد أن كان حَزْناً . وقد كنتُ في زمن الصبا مشغولاً بالنظر إلى محاسن هذا الفن ، مولعاً بالتنقير عن مباحثه التي طَنَّ على أذني منها ما طَنَّ ، أطيلُ الوقوفَ بمعاهده ، وأترددُ إلى بيوت شواهدِه ، وأسبح في بحاره سبحاً طويلاً ، وأجد التعلُّقَ بسببه خفيفاً ، وإن كان الجاهل يراه سبباً تقيلاً ، إلى أن ظفرتُ في أثناء تصفحي لكتب هذا العلم بالقصيدة المقصورة المسماة بالرامزة ، نظم الشيخ الإمام البارع ضياء الدين أبي محمد عبد الله بن محمد الخزر جي نور الله ضريحه ، وأمدَّ بمد الرحمة روحه ، فوجدتها بدیعةً المثال بعيدةً المنال ، ورُمت أن أدزق حلاوة فهمها فإذا الناسُ صيام ، وحاولتُ أن أُفترعَ أبتكارَ معانيها فإذا هي من المقصورات في الخيام . وطمعتُ منها في لين الاتقياد فأبدتُ إباءً ، وعزاً ، وسامتها الأفهام أن تفصح عن المراد فأبتُ أن تكلم الناس إلا رمزاً ، فطفقتُ أطلقُ النومَ لمراجعتها وأنازل السهرَ لمطالعتها ، مع أني لا أجد شيئاً أتطفلُ بقدرى الحقير على فضله الجليل ، ولا أرى خليلاً أشاركه في الفن ، وهيهاتَ عدم في هذا الفن الخليلُ .

ولم أزلُ على ذلك إلى أن حصلتُ على حل معقودها ، وتحررتُ بتوددها ، وسددتُ سهامَ البحثِ إليها ، وعطرتُ المحافلَ بنفحاتِ الشناء عليها ، ففقتها خُبراً وأحيتُ لها بين الطلبة ذكراً ، وعلّمتُ عليها شرحاً مختصراً بضرب في هذا الفن بسهم مصيب ، ويقسم للطالب من المطلوب أوفى وأوفر نصيب .

ثم قدِم علينا بعضُ طلبة الأندلس بشرح على هذه المقصورة للإمام العلامة قاضي الجماعة بقرناطة ، السيد الشريف أبي عبد الله محمد بن أحمد الحسيني السبتي ، رحمة الله عليه ورضوانه ، فإذا هو شرحٌ بدیعٌ لم يُسبق إليه ، ومؤلفٌ نفيسٌ ملاءمٌ من بدائع الحلِّ بما يستجلبه ذوقُ الواقف عليه ، ووجدته قد سبقني إلى

ابتكار ما طنت أنى أبو عذرتة ، وتقدمنى إلى الاحتكام فى كثير مما خلت أنى مالك إمرته ، فحمدت الله إذ وقفتى لموافقة عالم متقدم ، وشكرته على ما أنعم به من ذلك ، ولم أكن على مافات من سبق بمتقدم ، لكننى أعرضت عما كنت كتبت ، وطرحته فى زوايا الإهمال واجتنبته ، إلى أن حركت الأقدار عزمى فى هذا الوقت إلى كتابة شرح وسيط ، فوق الوجيز ودون البسيط ، جمعت فيه بين ما سبق إليه من المعنى الشريف ، وما سنع بعده للفكر من تالد وطريف ، وبعض ما وقفت عليه لأئمة هذا الشأن ، متحرراً لما زان ، متحرراً عما شان ، معترفاً بعجز الفكر وقصوره ، وكلال الذهن وفتوره .

ولما حوى هذا الشرح عيوننا من الثنكت تطيل على خفايا المقصورة غمزها ، وتكشف للأفهام حجبها المستورة وتظهر رمزها ، سميتها « بالعيون الغامزة على خبايا الرامزة » والله أسأل أن ينفع به ويصل أسباب الخير بسببه ، وحسبنا الله ونعم الوكيل .

قال الناظم رحمه الله تعالى :

وللشعر^(١) ميزان تسمى عروضه بها النقص والرجحان يدرهمه اللفى

(١) فى هامش د : قوله « للشعر » ، وفى بعض النسخ « وللشعر » بإثبات الواو ، فىكون الجزء موفوراً . قال أبو العباس أحمد النقاوسى « لا لإشكال فى عدم الواو ، لأنه قبيح كما ستعرفه ، وأما على إثباتها ففیه إشكال لأنها ليست بعاطفة : إذ لا معطوف عليه ، ولا للاستيناق ، لأنه فيما تعذر كونه معطوفاً ومتصلاً بما قبله متمماً لعناه أو غير متمم حسبما عرف فى موضعه ، فيؤتى بالواو لبيان استيناقه لدفع ذلك الوهم . فلم يبق إلا زيادتها ، وسيبويه وصحبه منعوها . والجراب أنها عاطفة لما بعدها على ما أضر الناظم فى نفسه من السؤال المقدر ، فكأنه سئل : هل للشعر ميزان ، فقال بجيباً عاطفاً لجوابه عليه : « وللشعر ميزان » ، وهو مثل جوابهم فى واو « رب » الواقعة فى أول القصائد عند من أبقاها على أصلها من العطف ولم يجعلها عاملة الجبر مثل « رب » . وقوله فى التلخيص « يجب ترك الواو مع الجملة الخارجة مخرج جواب السؤال » فذلك عند أهل البيان لا عند النحاة » ، انتهى . قال أبو عبد الله محمد بن مرزوق « لا أعلم مجوزاً »

أقول : أورد كلامه في هذا البيت على وجه يُشعر بتعريف العروض ، وكأنه يشير إلى ما عرفه به بعض الفضلاء ، حيث قال : « العروض آلة قانونية يُتعرف منها صحيحُ أوزان الشعر العربي وفاسدُها » .

فإن قلت : الشعر في هذا التعريف مقيدٌ بالعربي وهو في البيت غير مقيد به ، فأني يُشعر كلامُ الناظم بذلك ؟ قلتُ : لامُ التعريف من قوله للشعر هي للمعهد الذهني ، وذلك أن الشعر الذي يعرض فيه العروضيون كلامهم إنما هو العربي ، ولما كان الناظم منهم علمٌ بقريظة الحال أن مراده بالشعر ما هو معهود في الأذان من الشعر المتعارف عند القوم الدائر فيما بينهم ، وليس إلا العربي .

وقد ذكرنا في وجه تسمية هذا العلم بالعروض وجوهاً أقربها أن العروض اسمٌ لما يعرضُ عليه الشيء ، فنقل إلى هذا الفن لأنه يعرضُ عليه الشعر ، فما وافقه فصحيحٌ وما خالفه ففاسدٌ .

وقال بعض شارحي السأوية : الذي وقع في خاطري أنه إنما سُمي بالعروض

مثل هذا التركيب من نحوى ولا ياني ، ولا يمكن أن يقال إنها زائدة لأن الذين يثبتون زيادتها ، وهم الكوفيون والأخفش ، لم يثلوا ذلك في أول الكلام . وقول أبي حيان في شرح التسهيل : وقال بعض أصحابنا « زعم الأخفش أن الواو تزداد في مثل أدوات الشرط نحو : من يكرمني أكرمه » ، وإن كان لا يؤخذ منه زيادتها في الابتداء ، إلا أنه مقيدٌ بمثل أدوات الشرط كما ترى . فلم يبق إلا دعوى أنها عاطفة على مقدر ، وهو : للكلام المطلق ميزان كالأوزان التصريفية ، « وللشعر » بخصوصه ميزان يخصه ، ولكل علم من فقه وغيره ميزان ، أي قوانين يضبط بها ، و« للشعر » ميزان ، أي قانون يضبط به . قال في التسهيل : ويعني عن المعطوف عليه المعطوف بالواو كثيرا ، وبالفاء قليلا ، فمثاله مع الواو قول بعض العرب : وياك أهلا وسهلا ، لمن قال : مرحبا وأهلا وسهلا . ومنه : « ولتصنع » ، أي لترحم وتلصق . وجعل منه الزنجشري : « ولينذروا به » ، أي لينصحوا ولينذروا به ، وهو كثير ، انتهى . من « الفتح الوافي بتوضيح رامزة العروض والقوافي » للبصروي .

هذا نص ما في الهامش ، وقوله تعالى « ولتصنع » في سورة طه : ٢٩ ، و« ولينذروا به » في سورة إبراهيم : ٥٢ .

لأن الخليل أهدى في العروض ، وهي مكة ، فسماهم بها تبركا وتيمنا ، وزعم أن هذا أجود مما ذكروا .

فإن قلت : ماذا أراد الناظم « بالنقص والرجحان » ؟ قلت : الظاهر أنه أراد بالنقص مخالفة الطريقة العربية في وزن الشعر ، وبالرجحان موافقتها فيه ، فما خرج عن أوزان العرب كان ناقصاً ، أى لا يُعتبر ، وما جرى على أسلوبها كان راجحاً ، أى معتبراً معتدلاً به عند أئمة هذا الشأن .

وقال الشارح الشريف : « يريد أن صناعة العروض لما كانت هي الآلة التي يعرف بها صحة أوزان الشعر كانت له كالميزان الذي يظهر لك اعتدال الشئ من استواء كفتيه ، ويبين التباين برجحان إحداهما على الأخرى أو نقصها عنها » . قلت : قضية هذا أن يكون النقص والرجحان جميعاً مُشاراً بهما إلى مخالفة شعر العرب ، وفيه ما فيه فتأمل .

فإن قلت : كيف يُضبط يُسمى ؟ بالتاء المثناة من فوق ، أم بالياء آخر الحروف ؟ قلت : يجوز الأمران معاً ، وذلك أن كل لفظتين وُضعتا ذات واحدة إحداهما مؤنثة والأخرى مذكرة ، وتوسطهما ضمير ، جاز تأنيث الضمير وتذكيره . ذكره ابن الحاجب في شرح المفصل .

ولا يخفى أن الميزان مذكر والعروض مؤنث ، وأن المراد بهما في هذا المقام واحد ، وهو ما وُضعا له من هذا العلم ، فقوله « يُسمى » محتمل الضمير ، فإن اعتبرت تذكير الميزان جعلت الضمير مذكراً ، وإن اعتبرت التأنيث باعتبار العروض جعلته مؤنثاً ، والتأنيث هنا أحسن لأن العروض مؤنثة ، وهي في المعنى خبر عن الميزان ، والخبر مَحْطُّ الفائدة . وإلى نحو ذلك أشار ابن الحاجب حيث تكلم على قول الزمخشري في المفصل بأثر تعريفه لكلام : « ويسمى الجملة » .

والضميرُ المجرورُ من قوله « بها » يجوز أن يعودَ على العروض ، وأن يعودَ على الميزان باعتبار كونه آلةً ، أو باعتبار أن المراد به العروضُ ، وهي مؤنثة كما سبق . فإن قلتَ هل من فرق بين التمديرين ؟ قلتُ : نعم ، فإننا إن أعدنا الضميرَ على العروض كانت الجملةُ بأسرها وهي قوله « بها النقص والرجحان يدرِيهما الفتي » لا محلَّ لها من الإعراب ، وإن أعدناه على الميزان كان لها محل من الإعراب ، وهو الرفع على أنها صفة ثانية للميزان ، فحرره .

وأما الشعرُ فقال الخليل : هو ما وافق أوزانَ العرب ، وممتضاها أنه لا يسي شعرًا ما خرج عن أوزانهم ، بل وأن لا تكونَ أوزانُ العرب نفسها شعرًا ، إذ الموافقُ للشيء غيره ، فلو دخلت أوزانُ العرب فيه لزم مغايرةُ الشيء لنفسه وهو باطل . وبعضهم عرفه بأنه : « الكلامُ الموزونُ ، المقصودُ به الوزنُ المرتبطُ لمعنى وقافية » . قال : فالوزنُ تساوى شيئين عددًا وترتيبًا . قال : والقصدُ مُخرَجٌ لما ورد في القرآن والحديث من آياتٍ وكلمات موزونة . قال : وقولنا المرتبطُ لمعنى مُخرَجٌ لما لا معنى له من الكلام الموزون ، نحو ما أنشده القائلوسى^(١) :

وجِهْكَ يا عمرو فيه طولٌ وفي وجوه الكلاب طولٌ
والكلبُ يحمى عن المواشى ولست تحمى ولا تصولُ
مستفعلن فاعلن فعولن مستفعلن فاعلن فعولُ
بيت كما أنت ليس فيه شيءٌ سوى أنه فضولُ

قلتُ : قوله « الكلامُ » يفنى عن قوله « المرتبط لمعنى » ضرورة أن لا كلامَ إلا وهو مرتبطٌ لمعنى ، إذ لو خلا عن معنى يُرتبطُ له لم يكن كلامًا .

(١) لابن الرومي ، ديوانه : ١٥ (كيلاني) ، وفي النسخ « الموالى » في موضع « المواشى » ، والبيت الرابع في الديوان غيره هنا . وواضح أن الاستشهاد بالبيت الثالث فقط منفردا عن السباق .

قال: وتولانا « وقافية » تحرر من الموزون وليس مقفى ، نحو ما أنشده القاضي أبو بكر الباقلائي في كتاب الإعجاز له ^(١) :

رب أخ كنت به مغتبطاً أشد كفى بعزى صحبته
تسكاً منى بالودِّ ولا أحسبه يزهد في ذى أملٍ

قلت : يلزم عليه أن لا يكون مافيه عيب الإكفاء والإجازة شعراً .
واللزام بامل . فإنه شعر بالإجماع ، وإن كان معيباً ، وبعد هذا كله فهو
منطبق على ما كان من الكلام بالمتابعة المذكورة ، وهو خارج عن الأوزان
العربية ، والقوم يابون ذلك ، فإن موضوع هذا العلم عندهم الكلام الموزون
بشيء من هذه الأوزان المخصوصة المقررة فيه . ولوقيل : « الشعر كلام ووزن
على قصد بوزن عربي لكان حسناً » فقولنا « كلام » جنسٌ يشمل المحدود
وسيره ، وتصدير الخدبه مخرجٌ لما لا معنى له من الألفاظ الموزونة . وقولنا
« وزن » فصلٌ يُخرج الكلام المشور . وقولنا « على قصد » يُخرج ما كان
وزنه اتفاقياً ، كآيات شريفة اتفق جريان الوزن فيها كذلك ، كما في قوله
تعالى ﴿لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تَحِبُّونَ﴾ ^(٢) وكلمات شريفة نبوية جاء الوزن
فيها اتفاقياً غير مقصود ، كما في قول النبي صلى الله عليه وسلم ^(٣) :

(١) إعجاز القرآن : ٨٤

(٢) جاء في (د) هذا الهامش : قال ابن مرزوق : وهذا في غاية الإشكال ، لأنه
إلما يتم هذا في كلام من يصح منه الذهول والنفلة ، فإن قيل : معنى ما وقع من ذلك في القرآن
أنه لم يقصد به التناسل لأنه لم يقصد وزنه ، قلنا : فيلزمهم على هذا أن يزيدوا في حد الشعر
« على وجه قصد وزنه كونه شعراً » ، ويلزم أن لا يسلم على شعر بأنه شعر حتى يعلم أن قائله
قصد وزنه وكونه شعراً ، وفيه ما ترى . انتهى . بصري .

(٣) رواه البخاري في كتاب الجهاد (الفتح ٦ / ١٤) — وفي كتاب الأدب ، باب
ما يوزن من الشعر ، ٤٤٧ / ١٠ (الفتح) . ومسلم في كتاب الجهاد . ومسنده أحمد ، « ٤ :
٣١٣ . ٣١٣ . قال الطبري إنه قالهما متملاً ، وما من شعر عبد الله بن رواحة . وفي ابن
سعد ٩٨ / ١ / ٤ أنها للوليد بن المغيرة .

هل أنت إلا إصبعٌ دُميتِ وفي سبيل الله ما لقيتِ

فمثل ذلك لا يُسمى شعراً ، نعوذ بالله من ذلك . وكذا لو وقع من متكلم لفظٌ موزونٌ لم يُقصد كونه على طريقة الموزون كما يتفقُ لكثير من الناس ، ويقع مثل ذلك حتى لعوامٌ لا شعورَ لهم بالشعر ، ولا إلمامَ لهم بالوزن البتة ، وقد عمَد قوم من الشعراء إلى آيات شريفة أدرجوها في أشعارهم إخلالاً منهم بما يجب من مراعاة الآداب والوقوف عند حدود الله ، كقول ابن العفيف التلمساني يتغزل (١) .

يا عاشقين حاذروا مبتسماً عن ثغره
فطرفه الساحرُ مذ شككم في أمره
يريدُ أن يخرجكم من أرضكم بسحره

وكقول أبي نواس فيما حكي عنه موطناً للآية الشريفة التي تلونها آذاننا .

خُطَّ في الأرداف سطرٌ في عروض الشعر موزونٌ

وهذا من أفحش السخف وأقبحه ، والتهاونُ بالوقوع في ذلك يجر إلى الانسلاخ من الدين والعبادُ بالله تعالى . والعجبُ من قوم يروج عليهم مثل هذا الصنع القبيح ، ويستلذون سماعه ، ويروونه من الظرف والالطافة ، ويعمرون مجالسهم وأنديتهم بمثل ذلك . أولئك لا خلاقَ لهم في الدنيا والآخرة .

فإن قلت : قد جعل علماء البديع تضمين المتكلم كلامه ، شعراً كان أو نثراً ، شيئاً من القرآن - لا على أنه منه - من المحاسن ، وسموا ذلك بالاقْتباس ، كما هو معروف ، ومعنى قولهم « لا على أنه منه » أن يُوردَ

(١) ديوانه : ٣٨ ، وعجز البيت الأول فيه : « من هدره ومكره » .

الكلام المقتبس على وجه لا يكون فيه إشعار بأنه من القرآن ، بأن لا يذكر فيه : قال الله تعالى ، ونحوه ، على ما صرح به الفتازاني ، قلت : ذلك محمول على ما إذا لم يؤد الاقتباس إلى إخراج القرآن الشريف إلى معنى غير لائق بجلاله ، وأما إذا استعمل على ما فيه إخلال بإجلاله وتعظيمه ، فلا يشك مسلم في منع ذلك وتحريمه ، وربما أدى إلى الكفر والعياذ بالله . ومن ذا الذي يفهم عن علماء الإسلام أن « الاقتباس » من البديع مطلقاً ، سواء كان على وجه حسن أو غيره ، كيف ما كان ؟ هذا مالا سبيل إليه أبداً . أو هو محمول على ما إذا ذكر المتكلم كلاماً وجد نظمته في القرآن فأورده غير مرديه القرآن .

قال الشيخ بهاء الدين السبكي في « شرح التلخيص » : فلو أخذ مراداً به القرآن كان ذلك من أقبح التقيح ، ومن عظام المعاصي ، تعوذ بالله منه . قال : وهذا هو معنى قول المصنف ، يريد صاحب التلخيص ، « لا على أنه منه » .

قلت : ولو سلم أن المراد بالاقتباس ما ذكر ، وهو الأخذ من القرآن لا على أن المراد به التلاوة ، فلا يكون ذلك عذراً لمن فعله على وجه المجون والسخف الذي يتعاطاه المفحشون من الشعراء ، ولا ترتفع به الملامة عنه ، ولا يسقط بذلك ما يتوجه عليه شرعاً من تأديب وزجر وإقامة حد ، ولو فتح باب لقبول العذر لمثل هذا كتطرق إلى الدخول منه كل مريض القلب ، منحل عرى الدين ، واتخذ ذريعة إلى الاسترسال في الاستخفاف بالشرعية ، والعياذ بالله والله أسأل أن يوفقنا لاتباع سبيل السلف الصالح في القول والعمل بمنه وكرمه .

وقولنا « بوزن عربي » يشمل ما كان من نظم العرب أنفسهم وما كان منظوماً من كلام المحدثين على طريقتهم ، وهو مخرج لما خالت أساليب

أوزانهم ، ومثل ذلك بعضُ المتأخرين بقول البها زهير كاتب الملك الصالح حيث قال (١) :

يَلْمَنُ لَعِبَتْ بِهِ شَمُولُ مَا أَلْطَفَ هَذِهِ الشَّمَائِلُ
نَشَوَانُ يَهْزَهُ دَلَالُ كَالْعَصْنِ مَعَ النَّسِيمِ مَائِلُ

قلت : ليس هذا من الأوزان المهملة بل هو من بحر الوافر ، غير أنه أعقصُ الجزء الأول والرابع ، معقولُ الثاني والخامس ، والعروضُ والضربُ مقطوفان . تقطيعه هكذا :

يَا مَنَلُ / عِبَّيْهِ / شَمُولُنُ مَا أَلْطَا / فَهِيَ ذِهَيْشُ / شِمَائِلُ
مفعولُ / مفاعِلنُ / فَعُولنُ مفعولُ / مفاعِلنُ / فَعُولنُ
أعقصُ معقولٍ مقطوف أعقصُ معقولٍ مقطوف

فإن قلت : هذان البيتان من قصيدة مطوَّلة ، وكأها جاء على هذا النمط ، وليس الوافرُ مستعملاً على هذا الوجه ، قلت : هو من التزام ما لا يلزم ، وذلك لا يُخرجه عن كونه عربياً . ألا ترى لو أن ناظماً نظم قصيدةً من بحر الطويل والتزم في جميع أبياتها قبضَ الجزء الخامس حيث وقع لم يكن ذلك مُخرجا لها عن أن تكون من ذلك البحر ، مع أنك لا تكاد تجد عربياً يلتزم مثله .

فإن قلت : العقصُ إنما يكون في صدر البيت ، وهو الجزء الأول منه ، لافي أول العجز ، قلت : لانسلم ، فقد قيل : إن كلاً من أول الصدر وأول العجز محلٌّ للخرم بشرطه ، فإذا خرَّجت هذه القصيدة بناءً على هذا القول لم يستنكر . وسترى الكلامَ على ذلك في موضعه إن شاء الله تعالى .

وقال :

وأَنواعُه قُلْ خَمسةَ عَشَرَ^(١) كُلِّها تُؤَلَّفُ من جِزائِنِ فرَعائِنِ لاسِوى

أقول : المراد « بالأَنواع » الأوزانُ التي نَظَمَ العَرَبُ عَلَیها أشعارَهُم .
وتُسمی بِحوراً وأصولاً وأعارِضَ وَأَنواعاً وشَطوراً . وَكونُها « خَمسةَ عَشَرَ »
هو مذهبُ الخليل .

وزاد الأَخفش بحراً آخرَ ذهبَ إلى أَنه مُستعمل ، وتبعه على ذلك جماعة
وهو بحرُ المتدارك ، وستقف عليه إن شاء اللهُ تعالى . والخليلُ يرى أَنه
من المهملات .

وقوله « كُلِّها » يَحتمَلُ أن يكونَ تَأْكِيداً لأنواعه ، وَيَحتمَلُ أن يكونَ
تَأْكِيداً لضميرِ مَحذوفٍ ، أَى قُلْ هى كُلِّها خَمسةَ عَشَرَ ، على رأى من أجاز
حذفَ المؤكِّدِ وبقاءَ توكيده ، على كلا الاحتمالين يُضبطُ قوله « تُؤَلَّفُ » بقاء
مشتبأةٍ من فوقِ ليس إلا ، وَيَحتمَلُ أن يكونَ « كُلِّها » مَبْتدأً مُخَبِّراً عنه إما بقوله
« خَمسةَ عَشَرَ » ، والجملةُ خبرُ المبتدأِ الأولِ وهو « أَنواعه » ، وإما بقوله
« تُؤَلَّفُ » ، فيجوزُ حينئذٍ ضبطُ « تُؤَلَّفُ » بالثناء والياء ، أَى يكونُ مُستنداً
إلى ضميرِ مؤنثِ رِعايةٍ لِمعنى « كل » ، أو إلى ضميرِ مذكَرِ رِعايةٍ للفظها .

هذا على رأى الجمهورِ فى تجويزِ الوجهين إذا كانت « كل » مضافةً إلى
معرفة ، وزعم ابنُ هشامٍ فى « المغنى » أن الصوابَ فى ذلك أن لا يعودَ الضميرُ
عليها من خبرِها إلا مذكَراً مفرداً على لفظها .

وسكنُ الناطمُ عينَ « عَشَرَ » ، وهو مما يجوزُ فى عَدِّ المذكَرِ من أحدِ

(١) فى جميع النسخ « خَمسةَ عَشَرَ » والوزن بهذا لا يثبت . لعله قال « خمس عشرة »
سكون السين .

عشر وثلاثة عشر إلى تسعة عشر. والجزآن اللذان ذكر أن أنواع الشعر كلاًهما
تؤلف منهما يحتمل أن يريد بهما جزئي التفعيل الخماسي والسباعي كما ستعرفه .
والمرادُ بفرعيتيهما كونهما متفرعتين عن الأسباب والأوتاد ، ويحتمل أن يريد
بهما السبب والوَتِدَ أنفسهما ، وإطلاق الجزء على كل منهما معروف عند أهل
الصناعة ، والمراد حينئذ بكونيهما فرعيتين أنهما يتفرعان عن الحرف الساكن
والحرف المتحرك .

فإن قلت : إلى ماذا أشار بقوله « لاسوى » ؟ قلت : إما على أن المراد
بالجزئين لفظا التفعيل الخماسي والسباعي ، فأشار به إلى نفي أن تكون البحور
مركبة بحسب الأصالة من غير الجزأين الخماسي والسباعي ، فلا يُركَّب شيء
منها في دائرته من سواها . وإما على أن المراد بالجزئين السبب والوَتِدُ ، فأشار
به إلى نفي الفاصلتين الصغرى والكبرى ، فإن بعض العروضيين ذهب إلى
عدّها فيما تنفرع عنه الأجزاء ، وهو باطل ، لأن الصغرى مركبة من سبب
تتميل فسبب خفيف ، فلا حاجة معها إلى عدّها ، والكبرى لا تكون إلا في
جزء مُزاحفٍ ، وهو مستفعلان الذي يُحْبَلُ بحذف سينه وفائه فيُنْقَلُ إلى فِعْلَمَنْ ،
فهذه الأحرف الأربعة المتحركة إنما اجتمعت فيه بعد التفسير ، وليس الكلام
فيه ، إنما الكلام في الجزء الأصلي السالم من التغيير ، والله أعلم قال :

وأولُ نطق المرء حرفٌ مُحرَّكٌ فإن يأتِ ثانٍ قيل ذا سببٍ بدأ
خفيفٌ متى يسكن وإلا ففضدهُ وقُلْ وودٌ إن زدتَ حرفاً بلا امترا

أقول : قد عرفت أن الأجزاء التي يزن بها العروضيون مركبة من السبب
والوَتِدَ ، فشرع الناظم في الكلام عليهما أولاً ، ثم على الأجزاء ثانياً .

ومن المعلوم أن الحرف الذي يُنطق به أولاً لا بد أن يكون متحركاً ضرورة

أن الابتداء بالسكن متعذر ، فإذا ابتدأ الناطق بحرف فهو متحرك ، ثم إذا
أضاف إليه حرفاً ثانياً ففج، وعيها يُسمى بتدعيم سبباً ، لكن إن كان ذلك الحرف
الثاني ساكناً فهذا السبب هو المسمى بالسبب الخفيف لخفته بسكون آخره ، وإن كان
ذلك الحرف انثاني متحركاً فهو السبب الثقيل وهو المراد بقوله « وإلا فضده » ،
أي وإلا يسكن انثاني فهو ضد الخفيف ، أي ثقيل ، سُمي بذلك لثقله بحركة
آخره . فإن زاد الناطق حرفاً ثالثاً فمجموع تلك الأحرف الثلاثة يسمى وتداً .

وليس المراد أن الوتد عين السبب بزيادة حرف عليه ، وإنما المراد أن
الناطق متى أتى بحرف محرك ثم بحرين بعده فذلك هو الوتد . وإنما خصوا
الثنائي بلفظ السبب ، والثلاثي بلفظ الوتد ، لأن الثنائي رأوه معرضاً للزحاف
والتغيير ، فلا يكاد يثبت على حالة فشهوه بالحبل الذي يُقطع مرةً ويوصل
أخرى ، والحبل يسمى سبباً ، والثلاثي غير معرض للزحاف وإن عرّضت له
علة دامت ، فشهوه بالوتد الثابت في الأحوال كلها قال :

وسمَّ بمجموعِ فَعْلٍ وبضدِّهِ كَفَعْلٍ ومن جنسهما الجزء قد أتى
خماسيِّه قل والسباعي ثم لا يفوتك تركيباً وسوف إذن ترى

أقول : قد سبق أن الناطق إذا نطق بثلاثة أحرف أولها متحرك سُمي
مجموعها وتداً ، لكن إن كان الحرف الثاني متحركاً والثالث ساكناً مثل فَعْلٍ
بتحريك العين وإسكان اللام سُمي وتداً مجموعاً ، للجمع بين متحركيه ، وإن
كان الثاني ساكناً والثالث متحركاً مثل فَعْلٍ بتسكين العين وتحريك اللام
سُمي وتداً مفروقاً ، لفرق الساكن بين متحركيه ، وهو معنى قول الناظم « وبضده
كفعل » أي وسَمَّ بضدَّ المجموع ، وهو المفروق ، ما كان مماثلاً لفعل .

ويقع في عبارة كثير من القوم ومنهم الشارح الشريف : « الوتدُ المجموعُ

حرفان متحركان بعدها ساكن ، والوئد المنزوعة حرفان متحركان بينهما ساكن .
 ولا أراها موفية بالمقصود ، بل هي فاسدة لأن متضاها أن يكون كلٌّ من
 الوئدين عبارة عن حرفين ، وهو باطل ، فإن قلت : قولهم « بعدها ساكن » ،
 أو « بينهما ساكن » يدفعه ، قلت لا نسلم ، وذلك لأن قولهم « بعدها ساكن »
 أو « بينهما ساكن » وقع صفةً للحرفين المتحركين ، ولا يلزم من تشيدهما بهذه
 الصفة دخول متعلّتهما مع الموصوف في الإخبار عن المسند إليه الذي هو
 قولهم الوئد المجموع أو المفروق .

فإن قلت : اجعله على حذف حرف العطف ، أي وبعدهما ساكن أو وبينهما ،
 فيلزم أن يكون المخبر به عن الوئد ثلاثة ضرورة وجود حرف العطف المشترك ،

قلت : مثله لا يجوز في السعة على ما هو مقرر في النجوى .

وضميرُ الاثنين في قول الناظم « ومن جنسهما » عائد على السبب والوئد ،
 أي أن الجزء من حيث هو أعم من أن يكون خماسياً أو سباعياً أي من جنس
 السبب والوئد ، أي تركيبٍ منهما ، فلا يخلو منهما جزء من أجزاء التفاعيل
 الأصلية كما تراه .

ولا ينبغي أن يكون قوله « خماسيه » فاعلاً لقوله « آتى » لما يلزم عليه من
 عيب التضمين ، وإنما يجعل فاعل « آتى » ضميراً يعود على الجزء ، ويكون
 « خماسيه » فاعلاً بفعل محذوف يدل عليه الملفوظ به ، أي آتى خماسيه .

وقوله « ثم لا يفوتك تركيباً » أي إذا عرفت الأسباب والأوتاد ،
 وتقرر عندك أن الجزء مركبٌ منهما ، خماسياً كان أو سباعياً ، فلا يفوتك بعد
 هذا تركيبه ، وكيفية العمل فيه ، وسوف ترى ذلك عند تعداد الأجزاء .
 وفاعل « يفوتك » ضميرٌ يعود على الجزء و« تركيباً » منصوب على التمييز عن الجملة ،

وهو فاعلٌ في الأصل على ما هو معمولٌ في نظائره ، نحو نصب زيدٍ
عرقاً . قال :

فَعُولُنْ مَفَاعِلُنْ وَفَا عِ لَانُ أَصُولُ السِّتِّ فَالْعَشْرُ مَا حَوَى
أَصَابَتْ بِسَهْمِيهَا جَوَارِحُنَا فِدَا رِ كُونِي بِهَيْمَةٍ كَوَقْعِيهَا سِوَا
فَا زَاثِرَاتِي فِيهَا حَجَبِيَّتُهُمَا وَلَا يَدُ طُولَا هِنَّ يِعْتَادُهَا الْوَفَا

أقول: اختار العروضيون الأجزاء الدائرة بينهم في وزن الشعر الفناء والعين
واللام اقتفاءً لأهل الصرف في عاداتهم ووزن الأصول بهذه الحروف ، فحذوا
حذوهم في مُطْلَقِ الوزن بها لِمَا كَانَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ مَعَ قَطْعِ النَّظَرِ عَنِ
الأصالة والزيادة ، وأضافوا إلى ذلك من الحروف الزوائد سبعةً وهي الألف
والياء والواو والسين والتاء والنون والميم .

ويجمع هذه الأحرف قولك « لمت سيوفنا » . وتسمى عندهم بأحرف
التقطيع . وما أحسن قول الشيخ برهان الدين القيراطي :

وَمِلِيحِ عِلْمِ الْخَلِيلِ يِعَانِي لَيْتَهُ لَوْ عَدَا خَلِيلَ خَلِيمِ
رُمْتُ وَصَلًا مِنْهُ فَقَالَ لِحَاظِي نَاطِقَاتٌ بِأَحْرَفِ التَّقْطِيعِ

إذا عرفت ذلك فالأجزاء الموضوعَةُ في الأصل سالمةٌ من التغييرات الطارئة
عشرةٌ في التحقيق ، وثمانيةٌ في اللفظ . وقسمها الناظمُ تبعاً لجماعة من العروضيين
إلى أصول وفروع ، فالأصول منها أربعةٌ والفروع ستة .

الأصل الأول « فعولن » وهو مركب من وتد مجموع فسبب خفيف ،
وله فرع واحد وهو فاعلن . وكيفيةُ تفريعه عنه أن تقدمَ السببَ على الوتد
فتقول « لن فعو » فيحدث الفرعُ المذكور وهو « فاعلن » .

فإن قلت: لِمَ لا يجوز أن يكون فاعلن مركبا من وتد مفروق وهو « فاع »
 فسبب خفيف وهو « لن » فلا يكون على هذا التقدير فرعا عن هذا الأصل
 كما ادعوه؟ قلت « فاعلن » حيث وقع يجوز حذف ألفه زحافا، وهو المسمى
 عندهم بالظن، فلزم أن يكون ثانيا سبب، وهو محل الزحاف، ولو كان
 ثانيا وتد مفروق كما توهمته لامتنع حذفه، لأن ثانيا الوتد لا يزاحف.

وأجاب المحلّي عن ذلك بأن « فا » خلف عن « لن » « وعلن » خلف عن
 « فعو »، وإنما يخاف الشيء مثله، فيلزم على هذا السياق أن يكون « فا » سببا
 خفيفا « وعلن » وتدا مجموعا، فصح التفریع. قلت: هذا كما تراه تكريرا لعين
 الدعوى لا جواب عن إشكال المعارض فتأمله.

الأصل الثاني « مفاعيلن » وهو مركب من وتد مجموع فسبين خفيفين،
 ويتفرع عنه جزآن، أحدهما « مستعلن » المجموع الوتد، وكيفية تفریعه عنه
 أن تقدم السبين معاً على الوتد، فتقول « عيان مفا » فيحدث عنه هذا الفرع.
 وثانيهما « فاعلاتن » المجموع الوتد أيضاً، وكيفية تفریعه عنه أن تقدم السبب
 الأخير على الوتد فتقول « لن مفاعي » فيحدث الفرع المذكور.

الأصل الثالث « مفاعلاتن » وهو مركب من وتد مجموع فسبب « ثقيل »
 فسبب « خفيف »، وله فرع واحد مستعمل وهو « متفاعلن » وصفة تفریعه
 عنه أن تقدم السبين بحالهما على الوتد فتقول « علتن مفا » فيحدث هذا الفرع.
 وله فرع آخر مهمل لم تنظم العرب عليه شيئاً، وذلك بأن تقدم السبب
 الخفيف خاصة فتقول « تن مفاعل » فيصير الوتد المجموع مكتنفا بسبين
 خفيف متقدم وثقيل مؤخر. ويعبر العروضيون عن هذا الفرع المهمل
 « بفاعلاتك ». وسيأتي الكلام عليه وعلى سبب إهماله إن شاء الله تعالى.

الأصل الرابع « فاع لاتن » المفروق الوتد، وهو مركب من وتد مفروق

فسيبين خفيين ، وكثيراً يفصلُ العينَ عن اللام في الكتابة إيداناً للناظر فيه من أول الأمر بأن وتدّه مفروقٌ ، وليحصلَ الفرقُ بينه وبين « فاعلاتن » المجموع الوتد خطأً .

وله فرعان أحدهما « مفعولات » ، وكيفيةُ تفريعه عنه أن تقدم السبين الخفيين معاً على الوتد ، فتقول « لاتن فاع » فيحدثُ هذا الفرع . وثانيهما « مستفع لن » المفروقُ الوتد ، وكيفيةُ تفريعه عنه أن تقدم السببَ الأخير على الوتد فتقول « تن فاع لا » فيحدثُ هذا الفرع .

وإنما جعلَ الجماعةُ هذه الأربعةَ أصولاً لأن الأسبابَ لضعفها إنما تعتمدُ على الأوتاد ، وما يكون معتمداً عليه حقيقاً بالتقدم ليعتمدَ ما بعده عليه . فكانت قضيةُ البناءِ على هذا الأصل أن تكون أصولُ التفاعيل هي هذه الأجزاء الأربعة فقط ، لأنه لا شيء من الأجزاء مُصدراً بوتد غيرها .

فإن قلتَ : فإوجهُ ترتيبِ الأصول على هذا النمط السرود ؟ قلتَ الخماسيُّ أخفُّ من السباعي فاقترضتُ ذلك تقديمَ « فعولان » والسببُ الخفيفُ بالنسبة إلى الثقيل مُقدّمٌ عليه لِخِفَّتِهِ فاقترضتُ ذلك أن يُقدّمَ « مفاعيلن » من السباعية على « مفاعلتن » ، ثم الوتدُ المجموع أقوى من المفروق فاقترضتُ ذلك تقديمَ « مفاعلتن » على « فاع لاتن » المفروقِ الوتد .

واعلم أن الناظمَ رحمه الله لفظاً بصيغِ الأصول الأربعة وقال إنها أصول للفروع الستة ، وترك التلغظَ بصيغِ الفروع اتكالاً على اشتهاها ، أو على توقيفِ المعلم للناظر في كتابه . وأشار إلى أن الأجزاء العشرةَ محبوبةٌ في البيتين الأخيرين من هذه الأبيات الثلاثة التي أنشدناها .

فتموله « أصابت » وزنه فعولن أشار به إلى الأصل الخماسي ، وبالأنف إلى أنه الأول .

وقوله « بسهميها » وزنه « مناعيلين » أشار به إلى هذا الأصل الموازن له من السباعية ، وأشار بالياء إلى أنه ثاني الأجزاء .

وقوله « جوارحنا » وزنه « مفاعلتين » أشار به إلى هذا الجزء السباعي الموازن له وأشار بالجيم إلى أنه الجزء الثالث .

وقوله « دار كوني » وزنه « فاعلاتن » ويجب أن يكون هذا مفروق الوتد لأنه يصدر تعداد الأجزاء على الترتيب ، وسياقه مقتضى تقديم الأصول ، « وفاعلاتن » الأصلي مفروق الوتد كما سبق . وأشار بالدال إلى أنه الجزء الرابع .

وقوله « هممة » وزنه « فاعلن » ، ومن هنا أخذ في تعداد الفروع وهذا فرع « فعولن » الأصل الأول ، وأشار بالهاء إلى أنه خامس الأجزاء .

وقوله « وقعيهما » وزنه « مستفعلن » وهذا فرع عن الأصل الثاني وهو « مفاعيلن » ، فيجب أن يكون مجموع الوتد كأصله ، والواو إشارة إلى أنه سادس الأجزاء .

وقوله « زائراتي » وزنه « فاعلاتن » ، وهو الفرع الثاني المفرع عن « مناعيلن » ، فيلزم أن يكون وتده مجموعاً مثل أصله كما سبق ، والزاي إشارة إلى أنه الجزء السابع .

وقوله « حجبتهما » وزنه « متفاعان » وهو فرع الأصل الثالث الذي هو « مفاعلتين » ، وأشار بالحاء إلى أنه الجزء الثامن .

وقوله « طولاهن » وزنه « مفعولات » وهو الفرع الأول من فرعي الأصل الرابع « فاعلاتن » المفروق الوتد . والطاء إشارة إلى أنه الجزء التاسع .

وقوله « يعتادها » وزنه « مستفعلن » ، وهذا هو ثاني فرعي « فاعلاتن » المفروق الوتد ، فيلزم أن يكون هذا ، أعني « مستفعلن » المذكور ، مفروق الوتد كأصله ، والياء إشارة إلى أنه الجزء العاشر .

فإن قلت : حذف الناظم التاء من الست والعشر مع أن الممدود مذكور وهو الأجزاء ، قلتُ إما أن يكون أنث العدد بتأويل الكلمات ، أو رأى الممدود محذوفاً فأنث العدد بناءً على جوازه عند حذف المميز المذكر . حكى الكسائي عن أبي الجراح صمنا من الشهر خمساً . وحكى الفراء أظرفنا خمساً ، وصمنا خمساً ، وصمنا عشرًا من رمضان . وتضافرت الرواياتُ على حذف التاء من قوله صلى الله عليه وسلم « ثم أتبعه بستٍ من شوال .

وبهذا يظهر ضعف قولهم : ما حكاه الكسائي لا يصح من فصيح ولا يلتفت إليه ، فاعل الناظم اعتمد على هذا النقل ، وإن كان المشهورُ عندهم خلافه .

فإن قلت : ما هو فاعل « حوى » ؟ قلتُ جَوَّز فيه الشريف وجهين : أن يكون ضميراً مستتراً يعود على التركيب ، يريد أن التركيب الذي تصير إليه الأوتاد والأسباب محتوى على عشرة أجزاء ، ولا يخفى بعده . قال : « والظاهر أن فاعل « حوى » إنما هو البيتان اللذان بعده » ، يريد أن العشر هي ما حواه هذان البيتان من الأمثلة الرموزة فيهما ، وهما قوله : « أصابت بسهميها » والبيتُ بعده . انتهى .

فإن قلت : يلزمُ عليه وقوع الجملة فاعلاً وهو باطل عندهم على المختار ، قلتُ الجملة التي يراد بها لفظها تنزل منزلة الأسماء المفردة ، وهنا كذلك .

فإن قلت : سبق أن « مفاعلتين » يتفرع عنه جزء مهمل وهو « فاعلاتك » والناظم لم ينبه على ذلك ، فمن أين يفهم من كلامه أن هذا هو المهمل ؟ قلتُ أجاب عنه الشريف : بأن هذا الجزء الذي عدَّ مهملًا ينبغي أن لا يُعتدَّ به في الفك لأن السبب الثقيل لا يفارق الخفيفَ فهما معاً كالصوت الواحد ، ولذلك يسميها العروضيون فاصلةً ، فلولا أن مجموعهما عندهم شيء واحد أو كالشيء الواحد لما وضعوا لهما معاً اسماً كما وضعوا الوتدَ والسببَ ، فجعلوا بإزاء الصوت الواحد

اسماً وضمومه له ، فإذا تبين أن التثميل والخفيف شيء واحد اقتضى ذلك أن
« مفاعلتين » لا ينفك منه إلا جزء واحد ، لأن الصوت الواحد لا يتبعض عند
الفك فلا تتبعض الفاصلة كما لا يتبعض الوند ، وكما لا يتبعض السبب .

فإذا نظرت إلى حقيقة الفك^(١) ووقفت مع قول الناظم إن الأجزاء عشر ،
فتبينت الأجزاء الأربعة التي هي أم لسائر الأجزاء وأصولها ، وتأملت
كيفية الفك فاقتضت أن تكون الأجزاء أحد عشر ، علمت أن الساقط منها
إنما هو ما يؤدي فكه إلى ممتنع ، وأن ذلك الممتنع هو فصل التثميل من الخفيف
المؤدي إلى تبعيض الفاصلة .

قلت : أطال رحمه الله فيما هو غني عنه ، وذلك لأن الناظم أتى لكل جزء
من الأجزاء العشرة بلفظ موازن له وصدره بحرف من حروف أبجد بدل على
مرتبته في العدد ، ولما لم يذكر لفظاً يوازن الجزء المهمل علم أن ما ينفك
خارجاً عن الفروع الستة ليس مما يوزن به عندهم ، ولا شيء ينفك زائداً على
الستة غير « فاعلاتك » المتفرع عن « مفاعلتين » ، فثبت أنه المهمل ، إذ
لا حاجة في تبين إحالته إلى الطريقة التي ذكرها الشريف .

واستدلناه على أن المجموع من السبب التثميل والخفيف شيء واحد ،
أو كالشيء الواحد ، لا تفرق أجزاءه بتسميتهم له فاصلة غير مستتب ، لجواز
أن يكون المقصود بالتسمية الاختصار في اللفظ ، إذ الفاصلة أخصر من قولهم
سبب تثميل فسبب خفيف ، ويؤنس ذلك تسميتهم لفاعلتين المحبولة فاصلة ،
وليس السبب في ذلك كون أجزائها كالصوت الواحد قطعاً ، فكذا الفاصلة
الصفري .

(١) جاء في (م) بين قوله « الفك » وقوله « ووقفت » ، وفوقهما ، كلمتان غير واضحتين

تشبهان « حسب رأيك » .

وإنما أوقع الشريف رحمه الله فيما ادعاه توهمه أن الألفاظ المصدرية بحروف
الرمز لم يثبت بها إلا لأجل الإشارة بما صدرت به من الحروف إلى مراتب
الأجزاء فقط ، وليس كذلك ، بل أريد بها مع ذلك ما أسلفناه فتأمل .
(نبيه) هذه الأجزاء تسمى بالأركان والأمثلة والأوزان والأفاعيل والتفاعيل .
وقد رأيت مرةً بالفاخرة في سنة خمس وتسعين وسبعائة بخط قاضي القضاة
مجد الدين إسماعيل الكناني الحنفي رحمه الله على ظهر كراسة : تفاعيل الشعر
ثمانية ، وعدّها ، فكتب تحته بعض الأدباء بالديار المصرية مامثاله أخطأت أيها
القاضي لأن التفاعيل جمع تفعال أو تفعلول أو تفعلول أو تفعليل ، وليس شيء
منها معدوداً من أجزاء العروض ، فإن أجزاءه منحصرة ليس فيها شيء من
هذه . فأخبرت القاضي رحمه الله أن هذا الكلام خطأ ، وذكرت له أن الكاتب
مسبق بهذا الاعتراض ، سبقه به الشيخ أبو حيان ولا أشك أنه أخذ منه ،
لأنني رأيت هذا بعينه في نسخ من تفسير أبي حيان كتبها هذا المعارض بخطه .
فسألني القاضي رحمه الله الكلام على ذلك فكتبت وهأنذا أورد هنا ما كتبت
من ذلك وإن كان فيه طول قصداً لتكثير الفائدة فأقول :

اختلف في التوابع الواقعة في قوله تعالى^(١) : ﴿ حم تنزيل الكتاب من
الله العزيز العليم غافر الذنب وقابل التوب شديد العقاب ﴾ ، هل هي كلها
نعوت أو كلها أبدال ، أو « شديد العقاب » بدل وما عداه نعت ، وهذا
الأخير هو مذهب الزجاج ، حكاه عنه صاحب الكشاف ونقله الشيخ في تفسيره
المسمى « بالبحر المحيط » وفي « النهر » أيضاً قائلاً « إلا أن الزمخشري قال :
جعل الزجاج « شديد العقاب » وحده بدلاً من بين الصفات فيه نبوت ظاهر ،
والوجه أن يقال : لما صودف بين هذه المعارف هذه النكرة وحدها فقد آذنت
بأن كلها أبدال غير أوصاف ، ومثال ذلك قصيدة جاءت تفاعيلها كلها على

مستعملن فهي محكومٌ عايباً أنها من الرجز ، فإن وقع فيها جزء واحد على « متفاعِلن » كانت من الكامل . انتهى .

وقد ناقشه الشيخ فقال : « ولا نبوّ في ذلك لأن الجرى على القواعد التي استقرت وصحت هو الأصل . وقوله فقد آذنت بأن كلها أبدال تركيب غير عربي ، لأنه جعل « فقد آذنت » جواب « لما » وليس في كلامهم : لما قام زيد فقد قام عمرو . وقوله « بأن كلها أبدال » فيه تكرير الأبدال . أما بديل البداء فقد تكررت فيه الأبدال ، وأما بديل كل من كل ، وبديل بعض من كل ، وبديل اشتغال ، فلا نصّ عن أحد من النحويين أعرفه في جواز التكرار فيها أو منعه ، إلا أن في كلام بعض أصحابنا ما يدل على أن البديل لا يتكرر ، وذلك في قول الشاعر (١) :

بأبي ابن أمّ إياس أرحلّ ناقتي عمرو فتبلغ حاجتي أو تزحف
ملك إذا نزل الوفود بيابه عرفوا موارد مزيد لا ينزف

قال : « فملك » بدل من « عمرو » ، بدل نكرة من معرفة . قال : فإن قلت لم لا يكون بدلاً من « ابن أم إياس » قلت : لأنه قد أبدل منه « عمراً » فلا يجوز أن يُبدل منه مرة أخرى لأنه قد طرح .

قال الشيخ فدلّ هذا على أن البديل لا يتكرر ويتحد المبدل منه ، ودل على أن البديل من البديل جائز ، قال : وقوله : « تفاعيلها هو جمع تفعال أو تفعول أو تفعول أو تفعيل وليس شيء منها معدوداً من أجزاء العروض فإن أجزاءه منحصرة ليس فيها شيء من هذه الأوزان » ، فصوابه أن يقول :

(١) سيبويه ١ / ٢٢٢ ، وفيه : ابن أم أناس . والشطر الرابع في (١) : وردت موارد

منزف لا ينزف .

أجزاءها كلها على مستعملين . انتهى كلام الشيخ أبي حيان .
وقد ساق ناهيذه الشيخ شهاب الدين السمين هذا الفصل برمته في إعرابه ،
وأقره على حاله كأنه من قبيل المرتضى عنده . والذي يظهر أن جميع هذه
المناقشات غير سديدة .

أما الأولى فحاصلها نفي الاستبعاد لمقالة الزجاج بناء على أنها جارية على
الأصول . وتقرير جريانها على ذلك أن توافق النعت الحقيقي ومنعوتيه في
واحد من التعريف والتنكير أمر لازم إما اتفاقاً أو عند الأكثرين ، وأن
التوافق في ذلك لا يلزم إذا كان التابع بدلاً . فجعل الصفات المعرفة الواقعة في
هذه الآية نعوتاً للاسم الشريف جارٍ على القاعدة المتقدمة ، وكذا جعل الصفة
التي إضافتها غير مَحْضَةٌ بدلاً جارٍ على ماسبق من قاعدة البدل . فإذن
لا خروج لما قاله الزجاج في كلا الوجهين عما استقر في قواعد كلامهم .
فلا نبوء فيه .

وأقول : هو وإن جرى على هذه القاعدة فقد خالف قاعدة أخرى ،
وهي أنه متى اجتمع بدل ونعت قُدِّمَ النعت لأنه كالجزء من متبوعه وأخر
البدل لأنه تابع كلاً تابع ، من حيث أنه كاستقل بمقتضى العامل . ولا خفاء
بأنه إذا جعل « شديد العقاب » بدلاً « وذى الطول » الواقع بعده صفة لازم
مخالفة القاعدة المذكورة ، مع أنه قد تقدم هذا البدل صفة أخرى ، فصار
مكتنفاً بصفتين فلزم إدخال ما هو كالأجنبي بين شيئين هما كالجزئين لما قبلهما ،
وذلك غير مناسب ، فظهر النبوء باعتبار ذلك .

فإن قلت : إنما لزم هذا حيث جعل قوله « ذى الطول » نعياً ، وليس في
كلام أبي حيان ما يقتضيه فلم لا يُعرب بدلاً فلا يلزم هذا المحذور ؟ قلت الكلام
في عبارة الزمخشري التي تعقبها أبو حيان ، ومقتضى قوله في الكشف أن

الزجاج جعله بدلا بين الصفات أن لا يكون « ذى الطول » بدلا ، إذ لو كان لم يقع « شديد العقاب » بين الصفات بل بعدها ، وهو واضح .

وأما المناقشة الثانية وهي تلجینُ الزمخشري في قوله « لما صُودف بين هذه المعارف هذه النكرة وحدها فقد آذنت بأن كلها أبدال » ، وتقريرها ظاهرٌ من كلام الشيخ فجوابها من ثلاثة أوجه :

الأول : أن مَبْنَى هذا الاعتراض على منع دخول الفاء على جواب لما وهو ممنوع . فقد نص ابن مالك على جوازه مستدلا بقول الله تعالى ^(١) : ﴿ فلما نجّاهم إلى البر فمنهم مقتصد ﴾ ، فإن قلت لادليل له في هذه الآية لاحتمال أن يكون الجواب فيها محذوفاً ، كما قيل تقديره : انقسموا قسمين فمنهم مقتصد ، أى ومنهم غير ذلك ، قلت : هو احتمال مرجوح ، والظاهر خلافه ، فقد ورد جواب لما ممتزناً بإذا الفجائية وروداً شائعاً . قال الله تعالى ^(٢) : ﴿ فلما كشفنا عنهم الرجز إلى أجل هم بالغوه إذا هم ينكتون ﴾ ، وقال تعالى ^(٣) ﴿ فلما أنجاهم إذا هم يبغون في الأرض بغير الحق ﴾ ، وقال تعالى ^(٤) : ﴿ فلما نجاهم إلى البر إذا هم يشركون ﴾ ، وفيه دليل على أن جواب لما يجوز أن يكون جملة اسمية ، وإذا جاز ذلك فأى داعٍ إلى ارتكاب الحذف في الآية التي أوردها ابن مالك مع أنه على خلاف الأصل ؟ والفاء وإذا الفجائية أختان في ربط الجواب بالشرط ، فإذا رُبط بإحدهما في تركيب جاز أن يُربط بالأخرى ، ولا فرق . فإذن الظاهرُ ما قاله ابن مالك من أن الجواب في الآية التي استدلت بها هو الجملة الاسمية ، وأن الفاء رابطة الجواب .

(٢) الأعراف : ٣٥ .

(١) لقمان : ٢٢ .

(٤) المنسكوت : ٦٥ .

(٣) يونس : ٢٣ .

فإن قلت : هذا في الجملة الاسمية ، فأين وقوعه في الفعلية ؟ قلت : يدل
عليه قول الشاعر^(١) :

لما اتقى بيدٍ عظيمٍ جرمها فتركتُ ضاحي جلدِها يتذبذبُ

لكن ابن هشام صرح في المعنى بأنها فيه زائدةٌ . وعليه فلا يكون البيتُ
شاهداً على المدعى .

الثاني : سلمنا امتناع دخول الفاء على جواب لما ، لكن لا نسلم أن الجواب
في كلام الزمخشري مذكور حتى يلزم ما قاله أبو حيان ، وإنما هو محذوف ،
تنديرُ الكلام معه : لما صودف بين هذه المعارف هذه النكرة وحدها نبا
هذا القول عن الصواب ، فقد آذنت هذه المصادفة بأن جميع تلك التوابع أبدال
غيرُ أوصاف ، ويدل على هذا الجواب المحذوف قوله فيما سبق «فيه نبو ظاهر» ،
وقد نص غير واحدٍ على جواز الحذف في ذلك عند قيام الدليل فلم لا يكون
هذا منه .

الثالث : سلمنا أن جواب لما لا يقترن بالفاء ، وأنه في عبارة الزمخشري
مذكورٌ لا محذوفٌ ، لكننا لا نسلم أن مجموع قوله « فقد آذنت » جوابٌ ، وإنما
الجوابُ هو قوله آذنت ، وأما « قد » فهي هنا اسم بمعنى « حسب » ، والفاء
الداخلة عليها كالفاء الداخلة على قط في قولك « افعل هذا فقط » . أي لما صودف ،
بين هذه المعارف هذه النكرة وحدها فحسب آذنت هذه المصادفة بما قلناه
من دعوى البداية في جميع التوابع . والشيخ أبو حيان فهم أن « قد » حرف
داخل على الفعل ، مثله في قولك « قد قام زيد » ، فسارع إلى تأحين الزمخشري
ذمواً عما قلناه ، والله الموفق لأربّ غيره .

وأما المناقشة الثالثة وهي ما لزم على كونها أبدالاً من تكرير البدل وهو ليس بدل البدأ، فليست بذلك، فالشيخ قد أقرّ على نفسه بعدم الاطلاع على نص في المسألة إلا من جهة كلام حكاة عن بعض أصحابه، ولم يسمه، ولا يلزم من عدم عرفانه بالجواز عدم الجواز في نفسه، فالزمخشري إمام في هذا الفن، ثبت في النقل. وقد نصّ غير واحد من المعربين في قوله تعالى: ﴿ الحمد لله رب العالمين الرحمن الرحيم ملك يوم الدين ﴾، على جواز إعراب التوابع أبدالاً مع أنها ليست بأبدال بداء قطعاً ففيه دليل على جواز ما أجازته الزمخشري.

فإن قلت: ذلك محمول على أن كل تابع بدل مما قبله، لا أنها كلها أبدال من شيء واحد كما حكاة الشيخ عن بعض أصحابه في إعراب ذينك البيتين، قلت: وكلام الزمخشري قابل لأن يُحمل على هذا المعنى بعينه، فهو لم يقل في هذه التوابع إلا أنها أبدال، وذلك صادق بأن يُحمل كل واحد منها بدلاً مما قبله، فيتعدّد التابع والمتبوع، فلم لم يحمله الشيخ على هذا المعنى مع أنه ليس في اللفظ ما يدفعه.

على أن ابن الحاجب رحمه الله تكلم على هذه الآية في أماليه ولا بأس بإيراد كلامه بجملة تكميلاً للفائدة. قال مانصه: لا يستقيم أن يكون « غافر الذنب وقابل التوب » صفة لقوله « من الله العزيز العليم »، لأن « غافر الذنب وقابل التوب » معناه أنه يغفر الذنب ويقبل التوب. قال الله تعالى: ﴿ يغفر الذنوب جميعاً ﴾، وقال ﴿ وهو الذي يقبل التوبة عن عباده ﴾، فيكون في معنى الحال والاستقبال، فتكون إضافته غير محضة. وأجيب عن ذلك بأن « غافر الذنب » على معنى ثبوت ذلك له، وإذا كان على معنى ثبوت ذلك له فهو بمعنى المضى، فتكون إضافته محضة فتفيد التعريف فيصح وصف المعرفة به.

وهذا الجواب وإن كان سديداً في «غافر الذنب وقابل التوب» إلا أنه لا يمكن مثله في شديد العقاب ، لأن « شديد العقاب » لا تكون إضافة إلا غير محضة على كل حال لأنه صفة مشبهة ، فلا يفرق بين ماضيه وغيره بخلاف اسم الفاعل ، فلا يكون ، (يعني شديد العقاب)^(١) إلا نكرة ، فيبقى الاعتراض قائماً ، فحكم بعض النحويين بأن « شديد العقاب » بدل بعد أن حكم بأن ما قبله صفات بالوجه الذي ذكرناه .

واختار بعضهم بأن يكون « غافر الذنب » من أول الأمر بدلاً كراهة أن يخالف بين الصفات فيجعل بعضها صفة وبعضها بدلاً ، وأجرى البواق عليها بدلاً ، فكأنه قال : من الله العزيز العليم ، من رب غافر الذنب وقابل التوب شديد العقاب .

وفي هذه الصفات إشكال آخر وهو قوله : « ذى الطول » ، فإنه معرفة ، فلا يحسن أن يكون صفة لقوله « من الله » لأنك فصلت بينه وبينه بالبدل ، ولا يحسن أن يكون صفة للبدل لأنه نكرة « وذى الطول » معرفة ، فالأولى أن يقال هو بدل ثانٍ من المبدل الأول ، كأنه قال من الله العزيز العليم من رب غافر الذنب من الله ذى الطول ، فعلى هذا يستقيم ، ولكن بتقدير البدل . انتهى كلامه . وفيه دليلٌ بين على جواز تعدد البدل مع اتحاد المبدل منه ، وهو غير ما حكى فيه أبو حيان المنع عن بعض أصحابه ، فقامله .

وأما المناقشة الرابعة وهو ما وقع من تعبيره عن أجزاء التسمية بالتفاعيل مع أن أجزاء العروض محصورة في أوزان معروفة لا يصح أن يكون شيء منها مفرداً للتفاعيل حسبما قرره الشيخ ، فأقول هذا وهمٌ فاحش ، لأن التفاعيل

(١) ما في القوسين لم يرد إلا في (١)

عند العروضيين جمعٌ لتفعيل ، لا باعتبار أن لفظ هذا المفرد يُوزن به ، بل باعتبار أنه اسمٌ موضوع للفظ خاصٍ عندهم يُوزن به ما يماثله من مُطلق الحركات والسكنات ، فالتفاعيل بمنزلة قولك الأجزاء ، فكما أن مفرد الأجزاء جزء ، وهو اسمٌ اللفظي الوزون به ، كذلك مفرد التفاعيل تفعيلٌ ، وهو اسمٌ لمفهوم الجزء عندهم ، لأنه شيءٌ يُوزن بلفظه ، ففعلون مثلاً يُطلقُ عليه جزءٌ وتفعيلٌ ، سماه بذلك الخليلٌ ووضح هذا الفن .

والتفعيلُ في الأصل مصدرٌ قولك فعلتُ الكلمةَ إذا أتيتَ فيها بلفظ « ف ع ل » ، ثم سُميَ به الجزء الذي فيه تلك الأحرفُ ، كما أن التنوين مصدرٌ قولك نوّنتُ الكلمةَ ، إذا أتيتَ فيها بنون ، ثم سموا النونَ نفسها إذا كانت على صفةٍ خاصةٍ بالتنوين ، وقد يطلق العروضيون التفعيلَ على التقطيع مع الإتيان بالأمثلة الموازنة لذلك التقطيع كقولهم في قوله (١) :

سُتَبْدِي لَكَ الْإِيَّامُ مَا كُنْتَ جَاهِلًا
سُتَبْدِي / لَكَلْ أَيْيَا / مِمَّا كُنْ / تَجَاهِلِينَ /
فَعْمُولِنَ / مَفَاعِيلِينَ / فَعْمُولِنَ / مَفَاعِلِينَ /

وَيَأْتِيكَ بِالْأَخْبَارِ مِنْ لَمْ تَزُودْ
وَيَأْتِي / كِبْلًا خَبَا / رِ مَلَّامْ / تَزُودِي /
فَعْمُولِنَ / مَفَاعِيلِينَ / فَعْمُولِنَ مَفَاعِلِينَ /

وكذا في قوله (٢)

(١) لظرفه من مملته .

(٢) لرجل من بني أسد ، شرح الحماسة ، ٤ : ٤٠ .

لا تحسب المجدَ تراءً أنت آكلُهُ
 لا تحسبِ / مجدتم / رن أنت آ / كلُّهُ /
 مستفعلن / فاعلن / مستفعلن / فعِلن /
 لا تباغُ المجدَ حتى تلعقَ الصِّبراً
 لا تَبْلُغُ / مجدحت / تا تَلْعَقُ / صبراً /
 مستفعلن / فاعلن / مستفعلن / فعِلن /
 وكذا في قوله (١) :

سَلِيْ إِنْ جَهَلْتِ النَّاسَ عَنَا وَعَنْهُمْ
 سَلِيْ إِنْ / جَهَلْتِنَا / سَعْنَا / وَعَنْهُمْ /
 فمولن / مفاعيلن / فعولن / فاعلن /
 فليس سواهُ عالمٌ وجهولٌ
 فليس / سوا أنما / لمنو / جهولو /
 فعولٌ / مفاعيلن / فعولٌ / فمولن

إلى آخره ، فيستعملونه مصدرأ ، وهذا واضح لا يخفى على أصاغر الطلبة ،
 والمعجبُ من الشيخ أبي حيان رحمه الله كيف وقع في مثل هذا ، وأعجبُ من
 ذلك قومٌ راجع عندهم هذا الوهمُ فسفَّهُوا رأياً من قال بخلافه مجزأً عن درك
 الحق وإخلاداً إلى التمايد ، وظننا أن لافضلَ إلا بتقدم العصر ، والفضلُ بيد
 الله يُؤْتيه من يشاء ، والله ذو الفضل العظيم . أعادنا الله من حسدٍ يصدُّ باب
 الإنصاف ، ويصدُّ عن جميل الأوصاف بمنه وكرمه .

وانرجع إلى ما نحن بصدده من كلام الناظم رحمه الله .

قال :

فرتَّبُ إلى اليا زِنِ دوائرَ خَفِّ لَشَقِّ
أولاتِ عَدِ جزءِ لجزءِ ثنائنا

أقول : يعني أنك ترتب الأحرف المرموز بها في البيتين السابقين المشتملين على الإشارة إلى الأجزاء العشرة على الترتيب المعروف في « أبجد » من الألف إلى الياء ، فاقترض ذلك إلغاء ما ليس من هذه الحروف أصلاً كالفاء في « فدار كوني » ، وإلغاء ما يفضى إلى الإخلال بالترتيب المذكور كالباء من « بهمة » فإنها وإن كانت من حروف أبجد الرموز بها ، لكن اعتبارها يؤدي إلى فساد الترتيب^(١) ، فإن الباء ليست بعد الدال ، وقد تقدمت فاقترض ذلك إلغاءها والاعتداد بما بعدها وهو الهاء .

وقوله « زِنِ » يعني زن بالأجزاء المتقدمة المرموز لها بأحرف أبجد المرتبة من الألف إلى الياء . والمراد بالوزن بها أنك تعمد إلى الشعر الذي تقصد وزنه فتقطعه قطعاً قطعاً على مقادير الأجزاء ، وتقابل المتحرك بالمتحرك والساكن بالساكن ، ويعبرون عن ذلك تارة بالتفعيل وتارة بالتقطيع ، وما أحسن قول بعض التأخرين :

وبقلبي من الهموم مديدٌ وبسيطٌ ووافرٌ وطويلٌ
لم أكن عالماً بذلك إلى أن قطع القلب بالفراق خليلٌ

(١) قوله : « فإنها وإن كانت . . . لكن . . . » تركيب شاع في كتابتنا الحديثة ، وكنت أظنه مترجماً ، لأن نحونا على ما أظن - بأباه ، ولأن في اللغات الأوربية كثيراً مثله ، حتى وجدته شائعاً في هذا الكتاب . وفي كتاب لابن قيم الجوزية أيضاً هو « شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل » . والإشكال فيه أن الخبر انقطع بالاستدراك .

وقول الشيخ بهاء الدين السبكي رحمه الله :

إذا كنتَ ذا فكرٍ سليمٍ فلا تَعْمَلْ

لَعلمِ عَرُوضٍ يُوقِعُ القَلْبَ في الكَرْبِ

فكُلُّ امرئٍ عانى العَرُوضَ فَإِنَّمَا

تَعَرَّضَ للتَقْطِيعِ وانساقَ للضَرْبِ

وإنما يُعْتَبَرُ عِنْدَهُمُ في الوِزْنِ ما يَدْرِكُ بحِاسَةِ السَّمْعِ ، وعلى ذلك تُرْسَمُ

الحُرُوفُ عِنْدَهُمُ .

فإذا عَمِدْنَا إلى تَقْطِيعِ بَيْتٍ وكتابَتِهِ بهذا الهِجَاءِ فَإِنَّمَا نَنْظُرُ أَوَّلًا في الشَّعْرِ

من أَى جِنْسٍ هُوَ ، ونَنْظُرُ أَجْزَاءَهُ الَّتِي تَرْكَبُ مِنْهَا ثُمَّ نَضَعُ قِطْعَةً مِنَ البَيْتِ

مُقَابِلَةً لجزءٍ من أَجْزَاءِ التَّفْعِيلِ بِمَقْدَارِهِ مِنَ الحَرَكَاتِ وَالسَّكَنَاتِ وَنَعْمَلُ ذَلِكَ في

جَمِيعِ أَجْزَاءِ البَيْتِ حَتَّى يَصِيرَ قِطْعًا بِمَقْدَارِ الأَجْزَاءِ ، وَنُبَاحِظُ في ذَلِكَ مُقَابِلَةَ

الْمُتَحَرِّكِ بِمِثْلِهِ في مَطْلُوقِ الحَرَكَةِ مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ إلى خِصُوصِيَّتِهَا ، وَتَقَابُلُ السَّاكِنِ

بِمِثْلِهِ ، فَرَبَّمَا تَجَزَّأتِ الكَلِمَةُ الوَاحِدَةُ فصارَ بَعْضُهَا جِزْءًا وَبَاقِيهَا جِزْءًا آخَرَ فَيُوصَلُ

بِكَلِمَةٍ أُخْرَى أَوْ بِبَعْضِ كَلِمَةٍ ، كَمَا رَأَيْتَهُ في الأَبْيَاتِ الَّتِي فَرَعْنَا مِنْ تَفْعِيلِهَا آتِفاً .

ثم لا يَخْلُو السَّاكِنُ أَنْ يَظْهَرَ على اللِّسانِ أَوَّلًا ، فَإِنْ ظَهَرَ وَأَدْرَكَه السَّمْعُ

ثَبَّتَ في الخَطِّ وَالتَّقْطِيعِ نَحْوَ نونٍ « منك » . وسواءُ رُسِمَ في الخَطِّ الاصْطِلَاحِي

أَوْ لَمْ يَرَسَمْ نَحْوَ التَّنوينِ في « زيدا » ، وَصَلَّةِ هاءِ الضَّميرِ وَمِيمِ الجَمْعِ ، وَإِنْ لَمْ

يَظْهَرَ السَّاكِنُ على اللِّسانِ لَمْ يَثْبُتْ في الخَطِّ وَلَا في التَّقْطِيعِ ، نَحْوَ أَلِفِ الوِصْلِ

في قَوْلِهِ (١) :

* كَلُّ عَيْشٍ صائرٌ لِلزَّوَالِ *

(١) اللسان (قصر) ، وقال بعده في (م) : كذا ذكر بعضهم ، قلت : ولقد يتنهم

أن تكون ألف الوصل هنا ساكنة ، وإنما سقطت للاستغناء عنها ، وهي المتحركة ، لأنها

سكنت ثم حذفت إذ لا داعي إلى ذلك

ونحو ما يسقط لالتقاء الساكنين من ألف أو واو أو ياء . وأما المتحرك فلا يخلو أن يكون مخففاً أو مشدداً ، فإن كان مخففاً حسب بحرف واحد ، وهو ظاهر ، وإن كان مشدداً حسب بحرفين ، الأول ساكن والثاني متحرك فيفكان في التقطيع ويلفظ بالأول بلفظ الثاني .

فإذا رسمت « الرجل » رسمته هكذا « أرْ رَجُلٌ » فأما ما زاده الكتاب في الهجاء الاصطلاحي كالألف بعد واو الجمع في « فعلوا » ، وكالواو في « عمرو » وكالألف في « مائة » ، أو نقصوه كهمزة « رؤس » وألف « دينار » و « كتب »^(١) وشبهه فذلك لا يعتبر في التقطيع لأنه لا يظهر على اللسان ، بل يُردّ ذلك إلى أصله فيسقط الزائد ويلحق الناقص ، وبالله التوفيق .

وقوله « دوائر خف لشق » « يعني زن بالأجزاء المذكورة أحرف الدوائر الرموز لها بالأحرف المجموعة من قوله « خف لشق » ، وهي أحرف اقتطعها من أسماء الدوائر ورمز لها بها .

والدوائر خمس : الأولى تسمى دائرة المُخْتَلِفُ ، وإليها أشار بالخام ، والثانية تسمى دائرة المُؤْتَلَفُ ، وإليها أشار بالفاء ، والثالثة تسمى دائرة المُجْتَلَبُ ، وإليها أشار باللام ، والرابعة تسمى دائرة المُشْتَبِهُ ، وإليها أشار بالشين ، والخامسة تسمى دائرة المُتَّفِقُ ، وإليها أشار بالقاف .

ويقع في بعض النسخ « خَفْ شَلَقْ » بتقديم الشين على اللام بناء على أن الدائرة الثالثة تسمى دائرة المُشْتَبِهُ والرابعة تسمى دائرة المُجْتَلَبُ . وهو رأي بعض العروضيين . وعلى هذه النسخة شرح الشريف . وما تقدم وهو الواقع في أكثر النسخ عندنا هو رأي الجمهور . ولا خلاف بين القائلين بالدوائر لأنها خمس .

(١) يعني « رؤوس » و « دينار » و « كتاب » .

وبعضُ الناس أنكر الدوائر أصلاً ورأساً ، وجعل كل شعر قائماً
بنفسه ، وأنكر أن تكون العربُ قصدةً شيئاً من ذلك ، وقال إنا سمعناهم
نطقوا بالمديد مسدساً ، وبالبيسط «فَعِلْنِ» في العروض مثلاً ، وبالوافر «فَعولان»
فيها ، وبالهزج والمقتضب والمجتث مريباتٍ ، ومن أين لنا أن ندرك أن أصل
عروض الطويل كان مفاعيلن بالياء ؟ وأن المديد كان من ثمانية أجزاء ؟
وأن فعِلن في البسيط كان أصله فاعلن بالألف ؟ وأن عروض الوافر كانت
في الأصل مفاعلتين ثم صارت على فعولن ؟ إلى غير ذلك .

والأكثر على خلاف هذا لأن حصرَ جميع الشعر في الدوائر المذكورة
واطرادَ جَرِيه فيها دل على ما اختص الله به العربَ دون من عداهم ، فكان
ذلك سرّاً مكتوماً في طباعهم أطلع الله عليه الخليلَ واختصه بإلهام ذلك ، وإن
لم يشعروا به ولا نَوَوْه ، كالم يشعروا بقواعد النحو وأصول التصريف ،
وإنما ذلك مما فطرهم الله عليه . فالتممين في المديد والتسديس في الهزج والمضارع
وغيره من المُجَوِّزَات أصلٌ رفضه العربُ كما رفضوا أصولاً كثيرةً من
كلامهم على ما تقرر في علم النحو . وإذا تطرق الشك في ذلك إلى الشعر تطرق
إلى الكلام حينئذ ، فيتمذرُ بابٌ كبير من أصول العربية ، ولا خفاء بفساده ،
هكذا قرره بعض الفضلاء .

وقوله « أولاتِ عَدِ جزءٌ لجزءِ ثنائنا » الظاهرُ فيه أن « أولات »
منصوبٌ على الحال ، أي زِنَ الدوائرَ الخمسَ المرموزَ لها بأحرف « خف
لشق » حالةً كونها أولاتِ عَدِ ، أي مشتملةً على أجزءٍ معدودةٍ مؤلفةٍ من
جزءٍ مضمومٍ لجزءٍ آخر متكررٍ في كل بحر ، وهو المرادُ بقوله ثنائنا ، أي
اثنين اثنين . يعنى أن الأجزاء تتكررُ في كل بحرٍ من بحور الدوائر لأن كلَّ
بيتٍ مصراعانٍ يحتوي كلُّ واحدٍ منهما من الأجزاء في الأصل على مثل
ما يحتوي عليه الآخر . عَدِ مُخَفَّفٌ من وَعَدِ المشدد ، وسَمَله الشريفُ على

أنه عامل الوصل معاملة الوقف ، تخفف المضاعف كما يُخفف في الوقف .
قال : ومثله ما أنشده أبو علي في الذكوة :

* حتى إذا ما لم أجد غير الشر *
*

قال : تخفف وأطاق ، ولم يكن ينبغي له إذ خفف أن يُطلق ، لأن التخفيف إنما هو لأجل الوقف . ونظيره قول الشاعر :^(١) .

* يبازل وِجْنَاءِ أَوْ عَيْهَلٍ *
*

فأجرى الوصل مُجْرَى الوقف ، إذ كان التشديد أيضاً جائزاً في الوقف .

قال : « وإنما ساغ عندي حملُ كلامِ الناظم على هذا القدر من الشذوذ الذي لا يُحتمل إلا في الضرائر ، ويجب على المولّد أن يجتنبه — مع أن البيتين اللذين أنشدهما الأمرُ فيهما أخف منه في يد الناظم لأن حرف الإطلاق قد لا يُعتمد به ، ألا ترى أن من أنشد^(٢) :

* أقلّ اللومَ عاذلَ والمتاب *
*

قد حذفه — لأن الناظم كثيراً ما يرتكب مثل هذا في هذه القصيدة من الشذوذات » . قلت : قد وقع المتقدمين ما يستند إليه قول الناظم ، كقول الشاعر^(٣) :

ألا ليت الأحى كانت حشيشاً فنعلفها دوابّ المسلمينا

(١) لمتطور بن مرثد الأسدي ، سيبويه : ٢ / ٢٨٢ ، واللسان (عهل) . وفي الخزانة ،

٥٥١ / ٢ .

(٢) الجريز ، ديوانه : ٦٤ .

(٣) الأغاني (الناسي) ، ٥٣ / ١٧٠ .

وقول الآخر :

جَزَى اللهُ الدَّوَابَّ جِزَاءَ سَوْءٍ وَأَلْبَسَهُنَّ مِنْ جَرَبٍ قِيصًا

وقوله « ثنا ثنا » كل واحدٍ منهما لفظ معدولٌ عن اثنين اثنين ، وقصره للضرورة ، والأولُ منصوبٌ على الحال ، والثاني تأكيدٌ له . ونظيره في استعمال المعدول تأكيداً قوله صلى الله عليه وسلم . « صلاة الليل مثنى مثنى » ، فالأولى خبر المبتدأ ، والثانية تأكيدٌ لها . ووقع في شرح هذه المقصورة لتأخر عصرى النصف الثانى من هذا البيت على هذه الصورة ^(١) .

* أولاتِ عدا جزء كجزء ثنا ثنا *

وفسره بأن قال . أى وهذا الرمزُ هو الآتى فى البيتين الآتين معدوداً فيهما ، وجزء كل بحر من الأجزاء مكررٌ فى دائرته مرتين ، وإلى هذا أشار بقوله « ثنا ثنا » . قال الجوهري : ثنا ، مقصور ، الأمرُ يُعاد مرتين . وفى الحديث . « لا ثنا فى الصدقة » ، أى لا تؤخذ فى السنة مرتين . وقال الشاعر ^(٢) :

* كعمري لقد كانت زيارتها ثنى *

انتهى كلامه فتأمله . قال :

خَ ثَمْنُ ابْنِ زَهْرٍ وَلَهُ فِلِسْتَةٌ
جَلَّتْ حُضٌّ لُدْبِلٌ وَفَ زِنْ شِمٍ وَوَطْلًا
وطولٌ عزيزكم بدعيلكم طووا
يُعزُّزُ قِسْ تَمِينِ أَشْرَفِ مَاترى

(١) فى (د) ضبط الدال فى « عدا » بالتحديد ، والوزن به لا يستقيم ، وقال « بجزء »

بدلاً من « كجزء » .

(٢) لكعب بن زهير ، ديوانه : ١٢٨ ، وفى اللسان (نى) .

أقول . لما أشار إلى أن الدوائر خمس : شرع في ذكرها على التفصيل ،
وما اشتملت عليه كل دائرة من الأبحر ، ووزن كل بحر .

فقوله « خ » إشارة إلى الدائرة الأولى ، وهي دائرة المختلف . وقوله
« ثمن » إشارة إلى أنها مثنية الأجزاء ، فكل بحر من أبحرها بحسب
الأصل مركب من ثمانية أجزاء ، وهي مشتملة على ثلاثة أبحر مستعملة .

الأول بحر الطويل ، ووزنه « فعولن مفاعيلن » أربع مرات . أشار إلى
« فعولن » بالألف من « أين » المشار بها إلى « أصابت » ، وإلى « مفاعيلن »
بالباء منه المشار بها إلى « بسهميها » ، فكأنه يقول : دائرة المختلف مثنية ،
وفيها بحر وزنه : « أصابت بسهميها » أربع مرات ، وعلى ذلك فقس . غير
أنه فاته تسمية البحر فاستدرك ذلك عند إتيانه بالأبيات المتضمنة للكلمات
المشار بها إلى شواهد الأعراب والضرور والزحاف كما سيأتي مفصلاً .
والتون من قوله « أين » ملغاة لأنها ليست من أحرف الرمز .

البحر الثاني المديد . ووزنه « فاعلاتن فاعلن » أربع مرات . أشار إلى
الأول بالزاي من « زهر » المشار بها إلى « زائراتي » ، وأشار إلى الثاني
بالهاء منه المشار بها إلى « همة » ، والراء لغو لا يعتد بها في الرمز .

البحر الثالث البسيط ، ووزنه « مستفعلن فاعلن » أربع مرات . أشار
إلى مستفعلن بالواو من قوله « وله » المشار بها إلى « وقعيهما » ، وأشار إلى
« فاعلن » بالهاء منه المشار بها إلى « همة » . واللام المتوسطة بين الواو والهاء
ليست من أحرف الرمز ، فهي ملغاة لا يقع بها لبس .

وقد علمت أن الوند الموجود في هذه الدائرة مجموع وأنها ليس بها
وند مروق ، فإذاً كل من « فاعلاتن » الواقع في المديد « ومستفعلن »
الواقع في البسيط مجموع الوند .

ويخرج من هذه الدائرة بحران مهملان أحدهما وزنه « مفاعيلن فعولان »
أربع مرات ، عكس الطويل . ويسميه بعضهم المستطيل . وحكى عن الخليل
أن العرب لم تستعمله ، وأن السبب في إهماله ما يلزم عليه من وقوع سببين بين
وتدين في أوله فلا يمكن زحافهما .

واعترض بأن هذه العلة لو صححت للزم إهمال الهزج والمضارع والمقتضب ،
لأن كلاً منها مبنى على سببين بين وتدين ، فلا يمكن زحافهما . وأجيب
بأنها لا يمكن في تأليفها إلا ذلك ، إذ لا خماسى فيها ، بخلاف هذا لأن فيه
خاسياً ، فيخرج من المحذور بتقديره .

واستشكله الصفاقسى ، قال : « والأشبه ما قاله الزجاج ، وهو أن
« مفاعيلن » لو وقع أولاً لجاز خزمه ، لأن أوله وتند مجموع ، ويلزم أن يقع
الحرم في جزء أصله أن يقع بذلك اللفظ في حشو البيت ولا نظير له . واعترضه
أبو الحكم بأن هذا لو صح لما وقع الحرم في « مفاعيلن » في الهزج
لو وقعها في الطويل حشواً ، لكن قد وقع فيها فدل على عدم اعتبار هذه
العلة . قال الصفاقسى . « ولقائل أن يجيب عنه بأن المحذور الذى ألزمناه
هو وقوع الحرم في جزء أصله أن يقع بذلك اللفظ حشواً لبيت ، أى فى تلك
الدائرة ، و « مفاعيلن » فى دائرة الهزج أصله أن يقع فيها بدءاً فلا تصاح
ناقضة لتعليقه والله أعلم . وقد نظم المولدون على هذا الوزن المهمل كقول
بعضهم :

لقد هاج اشتياقي غرير الطرف أحور أدير الصدغ منه على مسكٍ وعنبرٍ

وقول الآخر :

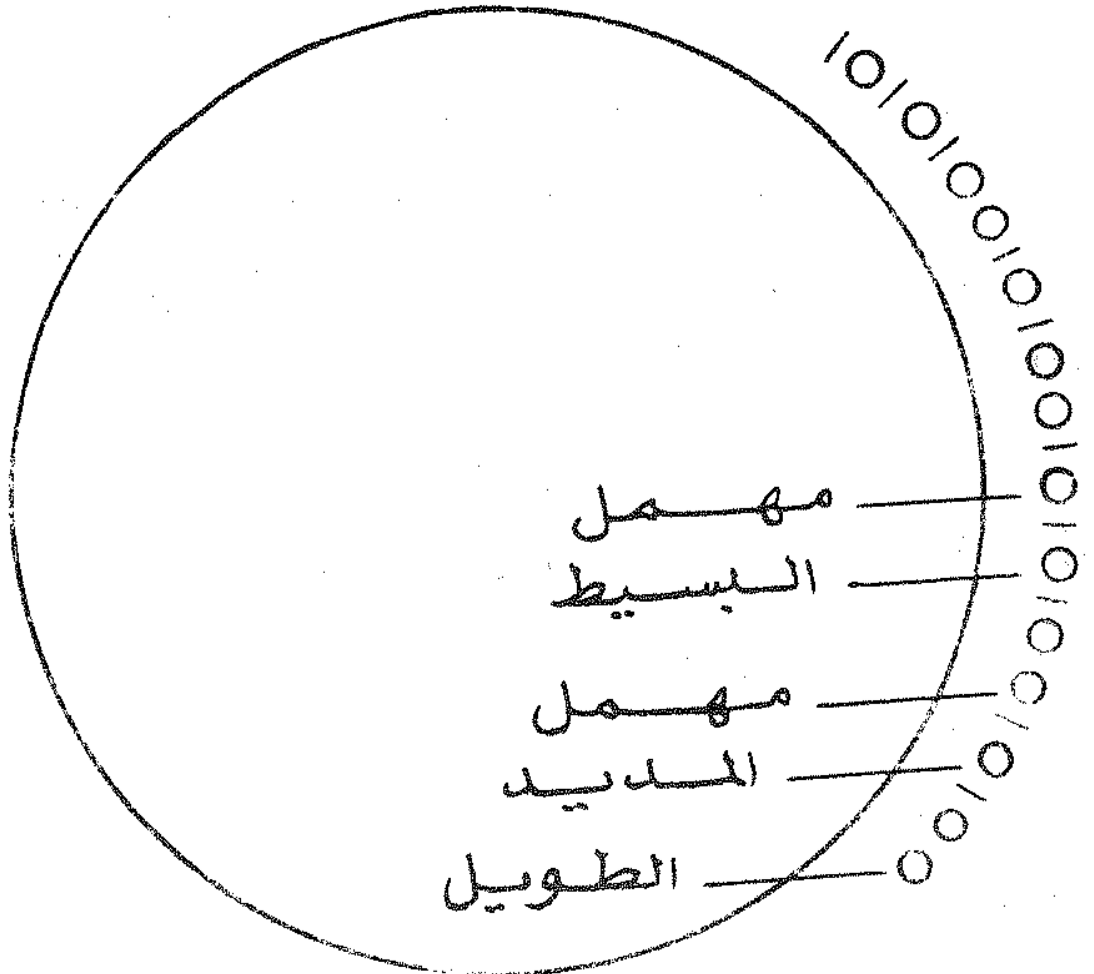
أميط عني ملاماً برى جسمي مداه فما قلبي جليداً على سمع الملام

وقول الآخر :

أيسلو عنك قلبُ بنا الرحبِ يَصَلِيْ وقد سدّدت نحوى من الألاحظ نَصْلاً
البحر الثاني المهملُ مقلوبُ المديد . وزنه « فاعلن فاعلاتن » أربع مراتٍ ،
وسمّوه بالمتد ، وقد نَظَم المولّدون عليه أيضاً كقول بعضهم :
صاد قلبي غزالُ أحورٌ ذو دلالٍ كلما زدتُ حبّاً زاد مني نفورا

وقول الآخر :

قد شجاني حبيبٌ واعتراني ادكارُ ليته إذ شجاني ماشجته الديارُ
وقد جرّت العادةُ بأن يُوضع شكلُ دائرة ، ويرسمَ عاينها نصفٌ واحدٌ
من تفعيل البحر الأول منها بأن تُجعلَ علامة المتحرك صورةً حلقة صغيرة
وتُجعلَ علامة الساكن صورةً ألف ، فتضع الدائرة هكذا : (١)



(١) الخطوط المشيرة إلى بدايات الأبحر في هذا الرسم ، وفيما يلي ، من عندي للتوضيح .
(٤)

وطريقُ الفِكَ أنك تبتدئ من أول كل وتدٍ وسببٍ وتمرُّ إلى الآخر ،
فإن اتفق فوات شيء من أول الدائرة فتداركها آخرًا بأن تضيفه إلى
ما فككته حتى تصل إلى المحل الأول الذي ابتدأت منه ، فتبتدئ هنا من
أول وتدٍ في الدائرة وتمرُّ إلى منتهاها ، فيكون « فَعولان مفاعيلان » ، وهو بحر الطويل .
ثم تبتدئ من أول سببٍ فيها فتقول « لن مفاعيلان فَعولان مفاعيلان »
وتضيف إليه ما فات مما سبق ، وهو فعو ، فيحدث بحر البديد ، وهو
« فاعلاتن فاعلان » .

ثم تبتدئ من أول الوتد الثاني فيكون « مفاعيلان فَعولان مفاعيلان »
وتضيف إليه ما فات سببًا فيحدث وزن المهمل الأول المسمى بالمستطيل .
ثم تبتدئ من أول سببٍ بعد هذا الوتد الثاني فتقول « عيلان فَعولان
مفاعيلان » ، وتدارك ما فات سببًا ، وهو « فَعولان مفا » ، فيحدث بحر البسيط .
ثم تبتدئ من ثاني سببٍ فتقول « لن فَعولان مفاعيلان » ، وتدارك ما سبق
وهو « فَعولان مفا » ، فيحدث البحر المهمل المسمى بالمتد .
فقد استبان لك أن هذه الدائرة تشتمل على خمسة أبحر . منها ثلاثة
مستعملة ، ومنها اثنان مهملان ، وعرفت صفة الفِكَ ، وسميت بدائرة المختلف
لتركبها من جزأين مختلفين خماسي وسباعي .

الدائرةُ الثانيةُ دائرةُ المُؤْتلفِ ، وإليها أشار بالفاء من قوله « فلسفة »
وأشار بالسة إلى أنها سدسةُ الأجزاء ، وفيها ثلاثة أبحر ، اثنان منها
مستعملان ، وواحد مهمل .

فالأول من المستعملين هو بحر الوافر ووزنه « مفاعلاتن » ست مرات ، وأشار
إليه بالجيم من قوله « جات » المشار بها إلى « جوارحنا » ، واللام والفاء لفقو .
والثاني منها بحر الكامل ، ووزنه « متفاعلين » ست مرات . أشار إليه

بالحاء من قوله « حض » المشار بها إلى « حجبتهما » والضاد لغير .

والبحر المهملُ وزنه « فاعلاتك » ست مرات . قال الصفاقسي :

« والسببُ في إهماله ما يلزمُ عليه من المحذور ، وهو إما لزومُ الوقف على المتحركِ إنْ تركَ الحرفُ الأخيرُ على حاله من التَّحركِ ، أو عدمُ تماثلِ أجزاء البيتِ إنْ سكنَ لأنه من دائرة المؤتلفِ وهي مبنيةٌ على تماثلِ الأجزاء .

قال : وقد استعمله بعضُ المولدين وارتكبَ محذورَ عدمِ التماثلِ فقال :

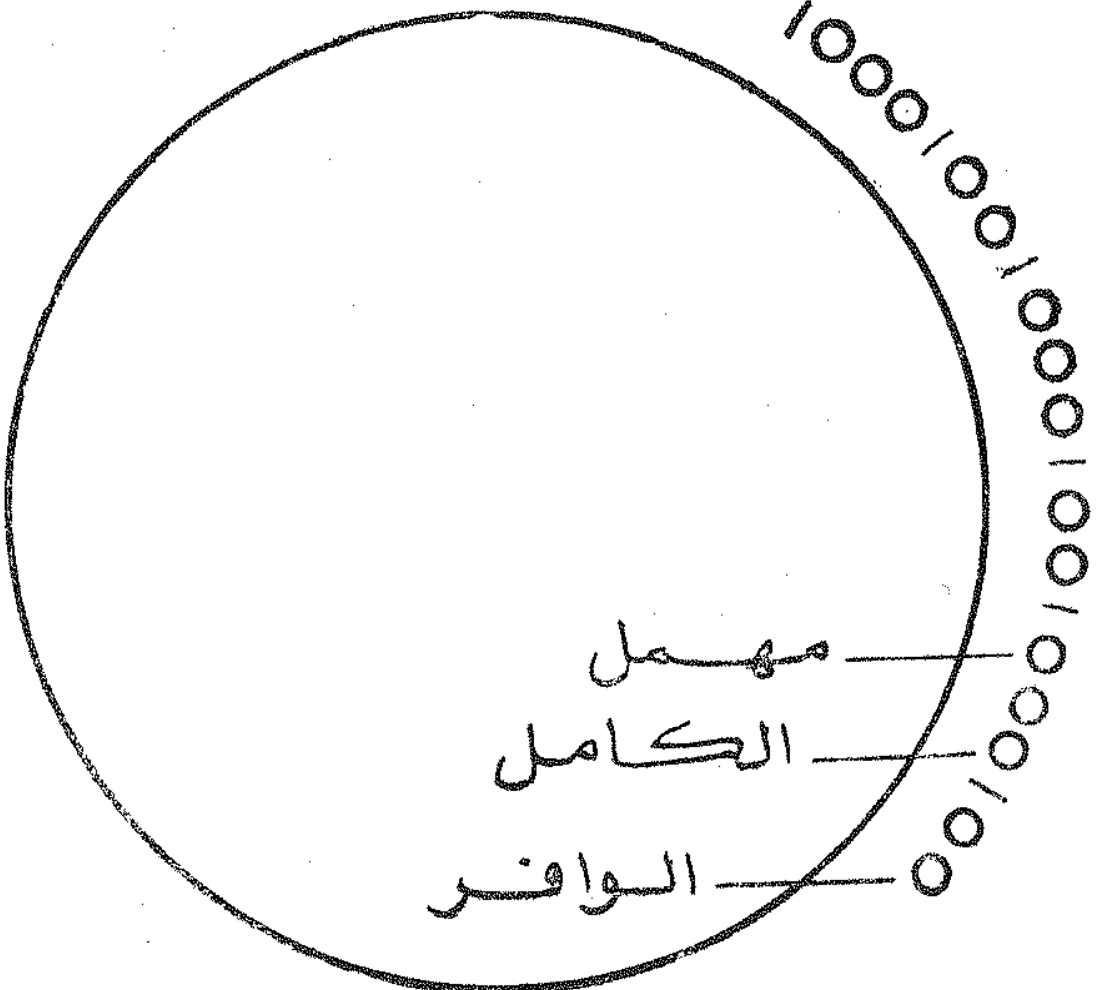
ما رأيتُ من الجأذِرِ بالجزيرةِ إذ رمينَ بأسنهمِ جرحتَ فؤاءِى

وقال الشريفُ إنَّ السببَ في إهماله ما يلزمُ عليه من تفريقِ السببِ الثقيلِ من الخفيفِ ، وكلاهما كالصوتِ الواحدِ الذي لا تُفرِّقُ أبعاضُه ، ولذا أطلقَ أمُّهُ

هذا الفنَ عليهما اسمَ الفاصلةِ ، فأفردوهما باسمِ يختصُّ بهما كالوتدِ والسببِ .

وقد سبقَ الكلامُ معه في ذلك .

واترسمُ هذه الدائرةَ على هذه الصورة :



فإذا ابتدأت من أول علامةٍ واشتهيت إلى الآخر حدث بحر الوافر ، ومن أول السبب الثقيل إليه بحر الكامل ، ومن أول السبب الخفيف إليه البحر المهمل الذي ذكرناه ، وسموه بالمتوفر .

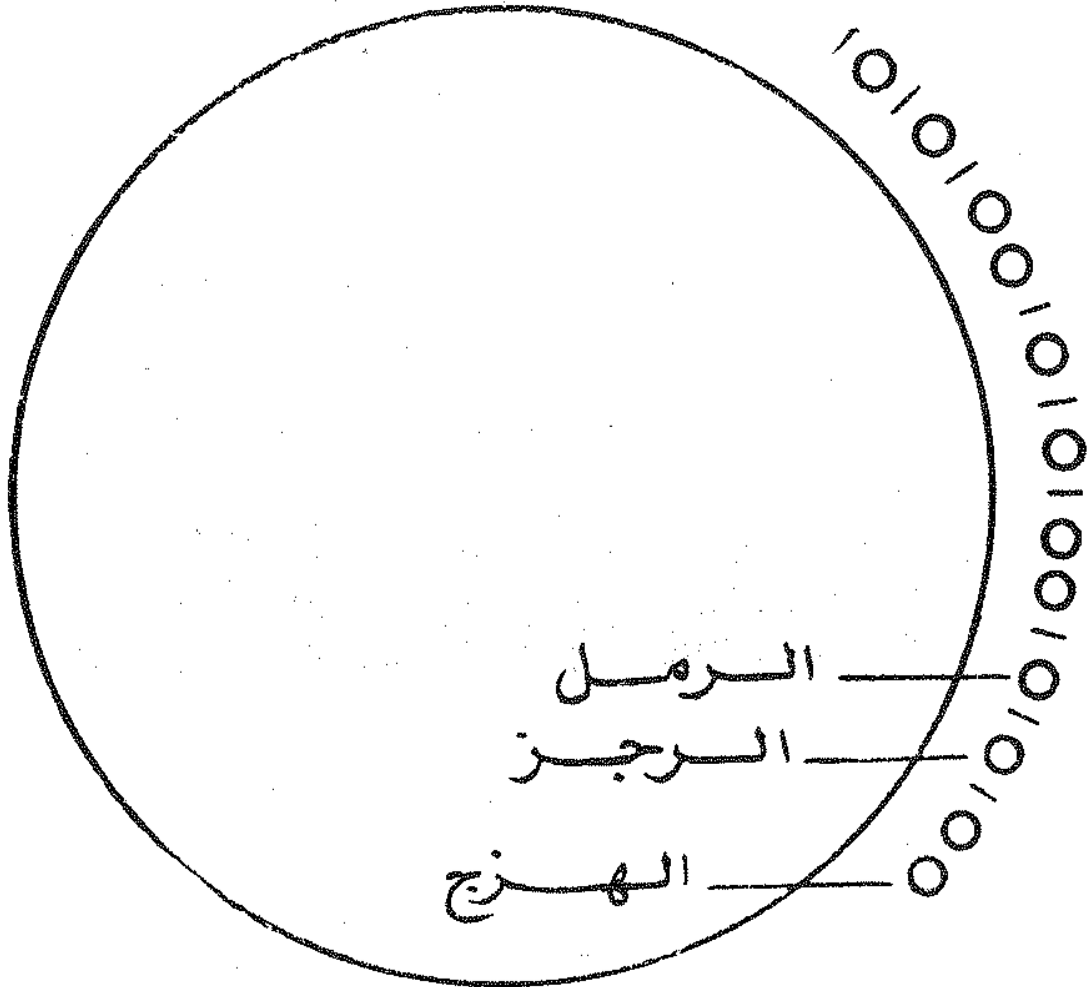
وإنما سُميت هذه الدائرة بدائرة المؤلف لاقتلاف أجزاءها وتماثلها ، لأن بحريها المستعملين مركبان من أجزاء سباعية فتماثلت لذلك .

الدائرة الثالثة دائرة المخطب وإليها أشار باللام من قوله . « لذ » ، والذال ملفاة . وتشتمل على ثلاثة أبحر كلها مستعمل ، ولا مهمل فيها ، وهي سدسة الأجزاء ، قال الشريف . « ولم ينص الناظم على أنها سدسة الأجزاء ، لأن ما أشار إليه من التسديس عند ذكر الدائرة الثانية منسحبٌ حكمه على جميع ما يذكر بعده حتى ينسخه بذكر التشيين عند الإشارة إلى الدائرة الخامسة ، فاستصحب لهذه الدائرة والتي تأتي بعدها حال التسديس الذي نبه عليه أولاً بقوله « ستة » .

إذا تقرر ذلك فالأول من أبحر هذه الدائرة هو الهزج ، ووزنه « مفاعيلن » ست مرات . أشار إليه بالباء من قوله « بل » المشار بها إلى « بسهميها » ، واللام ملغاة ، ولا يقع بالغائها لبس ، فإنها وإن كانت من الأحرف الرموز بها للدوائر فقد تقدم الرمز بها للدائرة في قوله « لذ » فلم يكن بالذي يعود إليها بعد أن فرغ منها .

البحر الثاني الرجز ، ووزنه « مستفعلن » المجموع الوتر ست مرات . أشار إليه بالواو من قوله « وف » المشار بها إلى « وقعيهما » ، والفاء لغو ، ولا لبس يقع بها وإن كانت رمز الدائرة المؤتلفة لأنها قد تقدمت فلا يُظن به الرجوع إليها بعد انتهاء الكلام عليها كما مر .

البحرُ الثالثُ الرَّمَلُ ، ووزنه « فاعلاتن » المجموعُ الوتدِ ستُّ مرات . أشار إليه بالزاي من قوله « زن » المشارِ بها إلى « زائراتي » والنونُ ليست من حروف الرمز أصلاً فهي مغلقةٌ ولا لبس .
ولترسم هذه الدائرة على هذه الصورة :



فمن أولِ علامةٍ إلى الآخرِ بحرُ الهَزَجِ . ومن أولِ السببِ الأولِ إليه بحرُ الرَّجَزِ ، ومن أولِ السببِ الثاني إليه بحرُ الرَّمَلِ .

وسُميتْ بدائرةِ المِجْتَلَبِ ، لأن أجزاءها كلها اجْتَلَبتْ من دائرةِ المِخْتَلِفِ إليها ، فمفاعيلان من الطويل ، ومستفعلن من البسيط ، وفاعلاتن من المديد .

فإن قلت : لم حُكِمَ باجتلابها من هناك إلى هنا دون العكس ؟ قلت : أجاب الصفاقسي عنه بوجهين : الأول أن فائدة الاجتلاب إنما هي الاستعمال ،

وهي كلها هنا مستعملة بخلافها في دائرة المختلف ، لأن بعضها مهملة . الثاني أن كل أجزاء هذه الدائرة في دائرة المختلف دون العكس .

فإن قلت : الذي في دائرة المختلف وليس في هذه هو « فعولن وفاعلن » ، فجاز أن يكونا مجتدين إليها من دائرة المتفق ، إذ لا يشترط في الاختلاب أن يكون من دائرة واحدة . ولئن سلم فيكفي اختلاف البعض في التسمية ، قلت : أوردته الصفاقسي أيضاً ثم قال : « ويمكن أن يُجاب عنه بأن مرادنا من الاستدلال أحد الأمرين ، إما المانعية ، وإما الترجيح ، وما ذكرتموه إنما ينفي المانعية ولا يلزم من انتفاءها انتفاء الترجيح .

الدائرة الرابعة : دائرة المشبه وإليها أشار بالشين من قوله « شم » والميم مقلدة ولا لبس يلحق بإلفائها لأنها ليست من حروف الرمز أصلاً ورأساً . وهي سدسة الأجزاء ولم يُحتج إلى التنصيص على تسديسها لما سبق . وتشتمل على تسعة أبحر منها ستة مستعملة ، والثلاثة الباقية مهملة .

فأما المستعملة فالأول منها بحرُ السريع : ووزنه « مستفعان مستفعان مفعولات » ، ومثاها . أشار إلى الجزأين الأولين بالواوين المتتاليتين من قوله « ووطء » المشار بها إلى « وقعيهما وقعيهما » وأشار إلى الجزء الثالث بالطاء المشار بها إلى « طولاهن » .

فكأنه يقول : دائرة المشبه منها بحرُ وزنه : « وقعيهما طولاهن » ومثاها .

الثاني : بحرُ التسريح ، ووزنه « مستفعلن مفعولات مستفعلن » ، ومثاها . أشار إلى هذه الأجزاء مرتبة على هذا النمط بالواوين والطاء من قوله « ووطء » أشار بهن إلى « وقعيهما طولاهن وقعيهما » كما سلف واللام لغو ليست من

أحرف الرمز المشار به إلى الأجزاء ولا تتلبس باللام الرموز بها لدائرة المحتجب
لما سبق .

الثالث: بحر الخفيف، ووزنه «فاعلاتن مستفع لن فاعلاتن» ومثلها . وفاعلاتن
هذه مجموعة الوند ومستفع لن منبروقته كما سينطق لك به فك الدائرة بإذن الله تعالى .
وأشار الناظم إلى أجزاء هذا البحر الثلاثة مسوقةً على هذا الترتيب بالزائين
والياء بينهما من قوله : «عزيز» ، المشار بهن إلى «زأرائي يعتادها زأرائي»
والعين ملغاة لا يقع بها التباسٌ أصلاً ، وكذا الكاف والميم الواقعان بعد الرمز .

الرابع: بحر المضارع ، ووزنه «مفاعيلن فاع لاتن مفاعيلن» ، ومثلها .
« وفاعلاتن » هذه مفروقة الوند لما ستعرفه . وأشار الناظم إلى ذلك بالياء بين
والدال الواقعات في قوله «بدعيلكم» المشار بهن إلى «بسميها دار كوني
بسميها» والعين واللام والكاف والميم كلها ملغاة لا ينشأ بالغايبهن ليس كما سبق .

الخامس : بحر المتضرب ووزنه «مفعولات مستفع لن مستفع لن» ومثلها .
« ومستفع لن » هذه مجموعة الوند . وأشار الناظم إلى ذلك بالطاء والواو بين
بمدها من قوله «طووا» المشار بهن إلى «طولاهن وقعيهما وقعيهما» . فإن
قلت : الألف بعد «طووا» ملغاة والالتباس بالغايبها واقع فإنها من الأحرف الرموز
بها للأجزاء ، وهي رمز «لأصابت» ، قلت : لا إلباس ، وذلك لأنه قد علم
أن كل بيت في الدائرة مركب من مصراعين ، وكل مصراعٍ منهما مماثل
للآخر ، فلو كانت الألف مشاراً بها إلى «أصابت» لكان أن يكون هذا البحر
مثنياً . والغرض أنه مسدس ، وأيضاً فقد علم أنه لا خماسي بهذه الدائرة من
الأبحر السابقة فانتفى اللبس واتضح الأمر .

السادس بحر المجتث ووزنه «مستفع لن فاعلاتن» ومثلها . « ومستفع لن »
هذه مفروقة الوند ، « وفاعلاتن » مجموعته كما يتبين لك . وأشار الناظم إلى

هذه الأجزاء مسرودة على هذا الوجه بالياء والزايين بعدها من قوله « يعزز »
المشار بهن إلى « يعتادها زأراتي زأراتي » ، والعين ملاءة ، ولا لبس . فهذه
الأجر الستة هي المستعملة من أجزء هذه الدائرة ، وأما المهمة الثلاثة كما سبق .
البحر الأول بحروزه « فاعلاتن فاعلاتن مستفع لن » ، ومثلها « ومستفع لن »
هذه مفروقة الوند لأنه مكان « لات » من « مفعولات » الذي هو الجزء
الثالث من بحر السريع . وذلك لأن ابتداء « مستفع لن » من عينه كما ستره .
ولم تضع العرب عليه شيئاً ، وبيته من شعر المولدين :

ما لِسَامِي فِي الْبِرَايَا مِنْ مُشْبِهٍ لَأَوْلَا الْبَدْرُ الْمُنِيرُ الْمُسْتَكْمَلُ

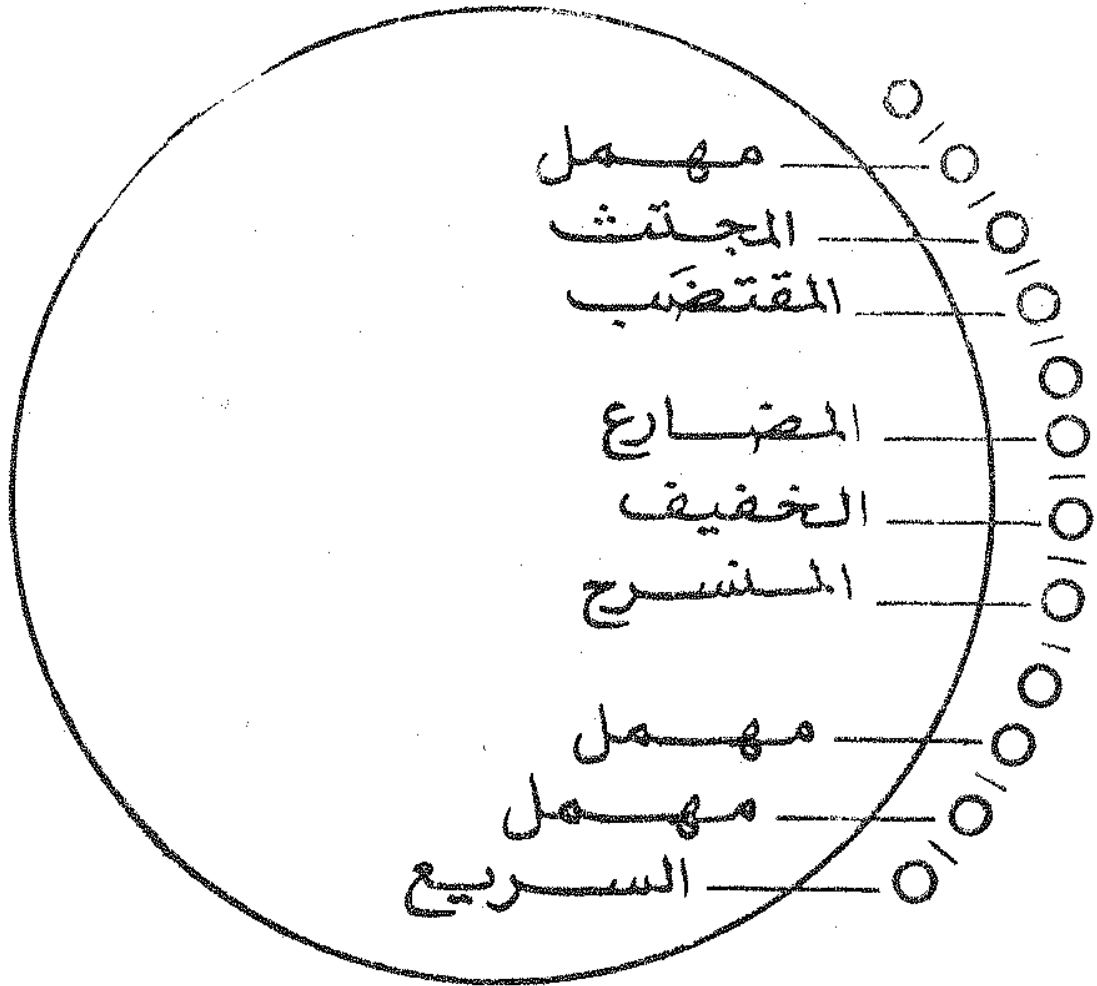
قال الصفاقسي : « وزعم الزجاج أن سبب أطراحه ما يلزم عليه لو تمَّ
من وقوع « مستفع لن » المفروقة الوند في العروض ، وهو مُحْتَسَبٌ عندهم لأنها
عمدة ، والأسباب مع الوند المفروق ضعيفة ، ولهذا لم يجيء السريع تاماً . قال
الصفاقسي : وأقول : اللازم عاينه في السريع كذلك ، وتامه أنه لو جرى ، لالتبس
بجزوء الرمل . قال : واعترضه أبو الحكم بأن أطراحهم تامَّ السريع ليس
لضعف الأسباب مع الوند المفروق بل للزوم الوقف على المتحرك . ووهمه
الصفاقسي بأن الزجاج إنما علل تمام العروض لتمام الضرب ، والعروض ليست
محلّ وقف فيمتنع تحريك آخرها لأنها في حشو البيت .

البحر الثاني المهمل بحر وزنه « مفاعيلان فاعلاتن » ومثلها . « وفاعلاتن »
هذه مفروقة الوند لأن ابتداءها من أول الوند المفروق ، وبيته من قول المولدين :
لقد ناديت أقواماً حين جابوا وما بالسمع من وقّر لو أجابوا
قال الصفاقسي : وعلل الزجاج أطراحه بما تقدم ، وفيه ما فيه ، وتامه أنه
لو جرى . لالتبس بجزوء الهرج .

البحرُ الثالثُ المهملُ بحوزته « فاع لاتن مفاعيلن مفاعيلان » ومثلها ،
« وفاع لاتن » هذه مفروقة الوند لاتفك كما من أول وتدي مفروق ، ولا علة
لاطراحه لا تاماً ولا مجزوء إلا عدمُ السماعِ ، ويبتث من قول المُحدَثين :

مَنْ يُحِيرِي مِنَ الْأَشْجَانِ وَالكَرْبِ
مَنْ مُدْبِلِي مِنَ الْإِبْعَادِ بِالْقُرْبِ

وهذه صورة هذه الدائرة :



وكيفية الفكّ منها أنك تبتدى من أول علامة إلى الآخر فيحدث بحر
المربع ، ومن أول السبب الثاني إليه البحرُ الأولُ المهملُ ، ومن أول الوند
المجموع الذي يلي ذينك السبين إليه البحرُ الثاني المهملُ ، ومن أول الجزء

التالى لهذا الجزء إليه بحرُ المنسرح ، ومن أول سببه الثانى إليه بحرُ الخفيف ،
ومن أول الوتد المجموع إليه بحرُ المضارع ، ومن أول الجزء الثالث إليه بحرُ
المتنصب ، ومن أول سببه الثانى إليه بحرُ المجتث ، ومن أول الوتد المفروق
إليه البحرُ الثالث المهمل . وهذا آخرُ دائرة المشقيه .

سُميت بذلك لاشتباه أبحرها . حكى ابنُ القطاع أن فحول الشعراء غلطوا
في بحورها فأدخلوا بعضها على بعض في القصيدة الواحدة توهماً منهم أنه بحرٌ
واحدٌ ، منهم مهاملٌ ، ومرقسٌ ، وعبيدُ بنُ الأبرص ، وعلقمةُ بنُ عبدة ،
ووقع من ذلك قصيدة للطرماح حكاه أبو العلاء المعرى .

فإن قلت : المستترُ عندهم أن تبدأ كل دائرة بما كان من أبحرها مصدرًا
بوتد مجموع لقوته فيجعل أصلًا لتلك الدائرة وتُفك البحورُ الباقيةُ منه ، وهذه
الدائرةُ من جملة أبحرها المستعملة بحرُ المضارع ، وهو مصدرٌ بوتد مجموع
إذ وزنه « مفاعيلن فاع لاتن مفاعيلن » ، فما بالهم لم يجعلوه أصلًا لهذه الدائرة ،
بل عدلوا عن ذلك وجعلوا أصلها بحرَ السريع ، قلتُ : أجابوا عن ذلك بأن
الجزء الأول من المضارع معلولٌ أبدأ للزوم المراقبة فيه ، وليس في أول الدوائر
المتقدمة بيتٌ معلولٌ فرفض البدء به لهذا .

ورده الصفاقسى بأن لزوم إعلال المضارع في الاستعمال لا في الدائرة ،
والهبة في ذلك بما في الدائرة ، ثم كلٌّ من الإعلال والبدء بالسريع مخالفٌ
للقياس فلم يُرفض أحدهما ويرتكب الآخر ؟ قال : والأولى عندي أن يقال
إن المضارع لما قل في كلامهم صار كالمهمل . ولذا أنكره الزجاج ، والمهمل
لا يكون ابتداءً الفك منه ، فكذا ما أشبهه ، فابتدؤا حينئذ بالسريع لحفته
وحسن ذوقه .

قلتُ : لا نُسلم أن قلة المضارع تصيِّره كالمهمل ، ولا أن إنكارَ الزجاج له يصيره أيضاً في حكم المهمل ، كيف وانخليلُ رحمة الله هو الذي جعل أول هذه الدائرة بحرَ السريع وعدلَ عن ابتدائها بالمضارع ، فهل يُحسن مع ذلك أن يقال إن انخليلَ رأى إنكارَ الزجاج للمضارع يصيره كالمهمل فلمْ يبدأ الدائرة به ؟ هذا مالا يُتصور أن يقال .

الدائرة الخامسة : دائرة المنقوص أشار إليها الناظم بالقاف من قوله « قس » والسين ملغاة لا يقع بها إلياس ، وهي مثمثة الأجزاء ، وإلى ذلك أشار بقوله « شمين » ، وفيها عند انخليل بحر واحد مستعمل وهو المتقارب ، ووزنه « فمولن » ثمانى مرات ، وأشار إلى هذا الجزء بالألف من قوله « أشرف » المشار بها إلى « أصابت » وما بعد الألف ملغى لا يلتبس بأحرف الرمز ، ولا يُشكل إذا تأملت .

ويخرجُ منه بحرٌ وزنه « فاعان » ثمانى مرات ، ولم يذكره انخليلُ واستدركه المحدثون ، فسُمى بالمتدارك ، والمُحدث والمخترع . قالوا : ولم يستعمل إلا مخبونا ، وحكوا له عروضاً وضرباً مخبونين كقوله :

كرة طُرحتُ بصواجلةٍ فتلقفها رجلٌ رجلٌ

قالوا : وشذتْ له عروض مجزوءة ذاتُ ضربٍ ثلاثة مجزوءة ، الأولُ مرفلٌ كقوله :

دار سَعْدَى بِشِجْرِ عُمَانَ قَد كَفَاهَا الْبَلِي الْمَلَوَانَ

الثانى مذيلٌ كقوله :

هذه دارهم أقفرتُ أم زبورٌ محتها الدهورُ

الثالثُ مَثَابًا كَقَوْلِهِ :

قَفَّ عَلَى دَارِهِمْ وَأَبْكَيْهَا

بَيْنَ أَطْلَالِهَا وَالْبَدَنُ

ويستعمل فاعلن في هذا البحر على فَعَلْنِ بِاسْكَانِ الْعَيْنِ فِي الْبَيْتِ كُلِّهِ كَقَوْلِهِ :

مَالِي مَالٌ إِلَّا دَرَاهِمٌ

أَوْ بَرْدُونِي ذَاكَ الْأَدَمُ

وقد اختلف في الذي صيره إلى « فَعَلْنِ » فقيل دخله الخبن ، ثم أضمر تشبيهاً لثانيه حينئذ بثاني السبب التثنية . وقيل : دخله القَطْعُ وجرت العلةُ فيه بجري الزحاف ، فاستعملت في الحشو ولم تلزم . وقيل : دخله التثنية فذهبت اللام منه فصار فاعن فنقل إلى « فَعَلْنِ » .

ويسمى هذا الوزنُ بَقَطْرِ الْمِيزَابِ ، وصوتِ الناقوس ، وركضِ الخيل .
وعليه جاء قولُ الحصري :

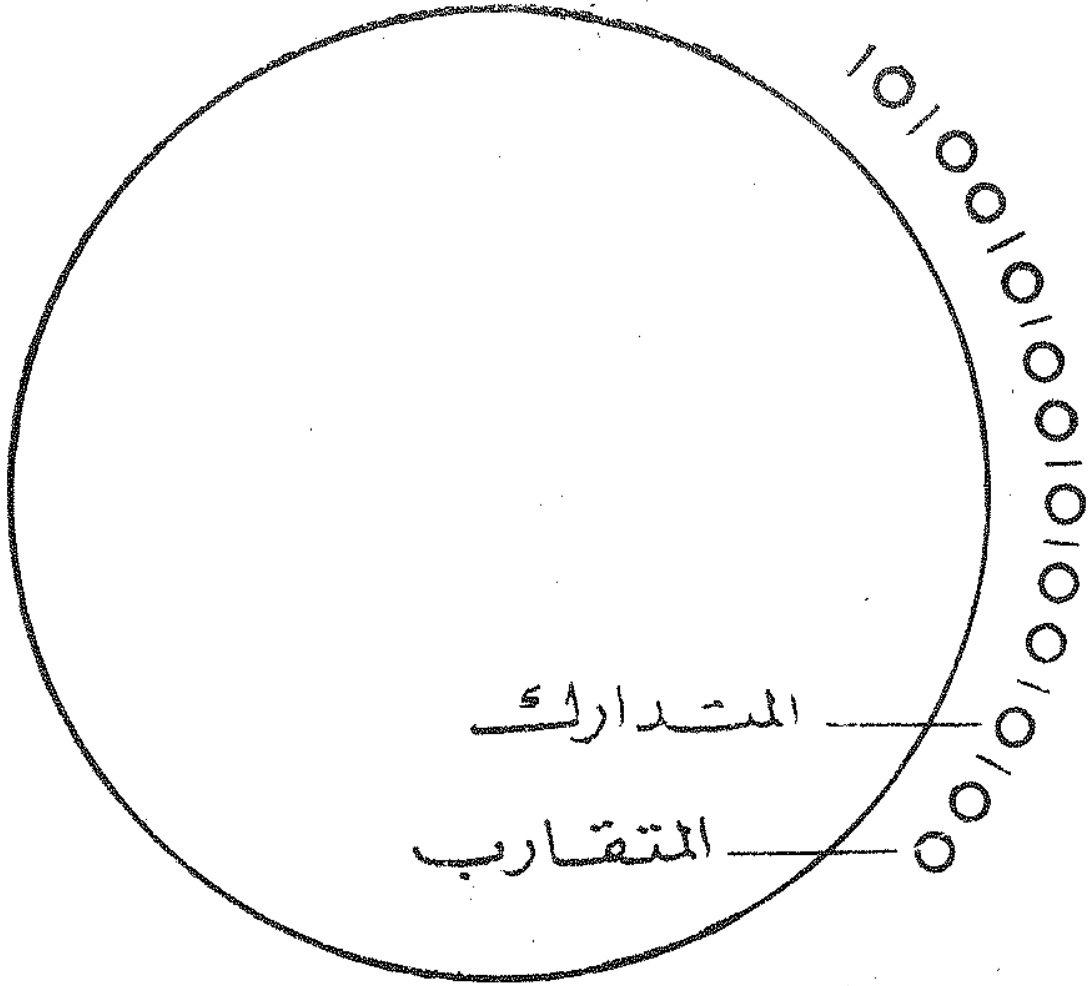
يَالَيْلَ الصَّبِّ مَتَى غَدُهُ

أَقِيَامُ السَّاعَةِ مَوْعِدُهُ

رَقْدُ الشَّمَارِ فَاَرْقُهُ

أَسْفُ لَلْبَيْنِ يَرُدُّهُ

إلا أنه لم يستعمله في جميع الأجزاء إشعاراً بأن مثل ذلك من قبيل الجائز لا الواجب ، وهذه صورة هذه الدائرة :



فمن أول الوند المجموع إلى آخر العلامات بحر المتقارب ، ومن أول السبب الخفيف إليه بحر المتدارك .

وسميت هذه الدائرة بدائرة التمتع لاتفاق أجزائها . واعلم أن الخطيب التبريزي سمى الدائرة الثالثة بدائرة المشبه لاشتباه أجزائها ، وسمى الدائرة الرابعة بدائرة المحتلب لكثرة أجزائها ، مأخوذ من الجلب وهو الكثرة ، وفي نسخة الشريف ما يقتضى ذلك فوقع فيها (خَفَّ شَاقُّ) بتقديم الشين على اللام ، ووقع فيها البيتان اللذان بعد ذلك هكذا :

خَ تَمَّنْ أَنْ زَهْرًا وَلَهُ فِلِسْتَةٌ
جَلَّتْ حُضَّ شَمْرًا بَلْ وَفُزْنَ لَدُوِّطًا

وطولُ عزيزِكُمْ بدْغَيْبِكُمْ طَوَوَا يُعَزِّزُ قِسْ تَشْمِينِ أَشْرَفَ مَاتَرَى

قال الشريف : وقولُ الناظم « قس تشمين أشرف ماترى » جاء بالقاف رمزاً على الدائرة الخامسة ، وهي دائرة المتفق ، ثم نصّ على تشمينها وأتى بالألف رمزاً على « فعولن » لأنه أول جزء ، وهو الذى أراد بقوله « أشرف ماترى » أى هو أول ماترى من الأجزاء فى الترتيب الذى قدّم فجعل له الشرف بالتقديم ، ولم يأت بعد ذلك بما يدلُّ على شىء من الأجزاء فأفاد أن هذه الدائرة ليس لها إلا شطر واحد مبنى من « فعولن » ثمانى مرات ، وهو شطر المتقارب ، انتهى .

وسلك أمين الدين المحلّى فى ترتيب الدوائر غير هذه الطريقة ، وبنى ذلك على أصابن : أحدها أن ما كان أبسط أو أقرب إلى البساطة فهو أولى بالتقديم مما ليس كذلك ، وثانيهما أن أصول التفاعيل أربعة وبقى العشرة فروع ، فقدم دائرة « فعولن » لكونه خماسياً فهو أقرب إلى البساطة من السباعى ، ثم كتبت بدائرة « مفاعيلن » لأنه مؤلف من وتد وسببين خفيين ، ثم تلت بدائرة مفاعلتن المؤلف من وتد وسببين أحدهما ثقيل ، ثم قدم دائرة « فعولن مفاعيلن » على دائرة « مستفعلن مستفعلن مفعولات » لتركب الأولى من خماسى وسباعى ، والثانية من سباعيين ممتائين وسباعى مخالف لهما ، فلما كانت الأولى أقرب إلى البساطة من الثانية قدّمت عليها .

فترتيبُ الدوائر عنده هكذا : دائرة المتفق ، ثم دائرة المحتلب ، ثم دائرة المؤلف ، ثم دائرة المختلف ، ثم دائرة المشبه .

واعترضه ابن واصل بأن هذا مخالفة للخليل بن أحمد صاحب الفن ،
وجميع من أتى بعده من أهل العروض من غير ضرورة تدعو إلى مخالفتهم ،
بل بمجرد مناسبة ضعيفة ، مع أن ما ذكره الإمام رحمه الله واقتفى القوم أثره
فيه له وجه من المناسبة ، إن لم يكن أحسن مما ذكره المحلى فليس بدونه ،
ونرجح نحن بسبب موافقة جميع أهل الفن فنقول :

إنما قدمت دائرة المختلِف لِاشتمالها على الطويل والبسيط اللذين هما
أشرف من سائر البحور لطولها وحسن ذوقها وكثرة ورودها في أشعار العرب ،
وقد قال أبو العلاء المعري في كتابه جامع الأوزان : أن أكثر أشعار العرب
من الطويل والبسيط والكامل ، ومن تصفح أشعارهم وقَفَ على صحة ذلك ،
وأيضاً فكلُّ محور هذه الدائرة مثنى ، والثمين أشرف من التيسين لأن
الثمانية زوج زوج ينتهي في التحليل إلى الواحد ، بخلاف الستة التي هي زوج
فرد ، ولا يرد علينا دائرة المتقارب إذ تفاعيلها ثمانية لأن هذه ترجحت بطول
محورها لتركبها من خماسي وسباعي ، وبكثرة ما يخرج منها من البحور ،
وبكثرة الاستعمال ، بخلاف تلك .

ثم قدمت دائرة المؤلف على دائرة المجتَلَب ، إما لأن دائرة المؤلف من
محورها الكامل ، وهو نظير الطويل والبسيط في حسن الذوق وكثرة
الاستعمال في شعر العرب ، وإما لأن دائرة المجتَلَب كالنوع غيرها لأن محورها
مجتلية من دائرة الطويل وهذه لم تجتلب بحورها من غيرها ، فهي أصل
في نفسها .

ثم قدمت دائرة المجتَلَب على دائرة المشتبه لأن أوتاد دائرة المجتَلَب كلها
مجموعة ، ودائرة المشتبه كلُّ محورها فيه وتقدم فوق ، والمجموع أشرف

من الفروق لقوته ، ولهذا لم يأت إلا في دائرة المشتبه وحدها ، والمجموعُ أتى في الدوائر كلها .

ثم قُدمت دائرة المشتبه على دائرة المتفق لأنها سباعية التفاعيل ودائرة المتفق خماسية ، والسباعي أشرفُ من الخمسي ، وأيضاً فبحوز دائرة المشتبه أكثر لأنها تسعة ، ستة منها مستعملة وثلاثة مهملات ، ودائرة المتفق لا يخرج منها إلا بحران أحدهما مستعمل والآخر مهمل ، فكانت دائرة المشتبه أولى بالتقديم لا سيما ومن بحورها السريعُ والمنسرحُ والخفيفُ ، وهذه أكثرُ في الاستعمال من التقارب فظهر بما ذكرنا وجهُ المناسبة في ترتيب الدوائر على مذهب الخليل ومن تبعه من العروضيين ، فالصيرُ إليه أولى ، والله الموفق ، قال :

فنها انبنى المصراعُ والبيتُ منه والقصيدَةُ من أبيات بحرٍ على استوا

أقول : بيت الشعر له نصفان ، وكل واحدٍ منهما يسمى مصراعاً تشبيهاً له بمصراع الباب ، فجعل الناظم رحمه الله المصراعَ مبنياً من أجزاء التفعيل الواقعة في الدوائر المتقدمة على حسب الترتيب المذكور فيها ، فضميرُ المؤنث من قوله « فمنها » عائدٌ على الأجزاء المذكورة كيف هي هناك ، وضميرُ المذكر من قوله « منه » عائدٌ إلى المصراع ، أي أن بيت الشعر يبنى من المصراع إذ هو نصفه ، ولا بد للبيت من نصفين ، فهو إذن مؤلفٌ من المصراع ، والتصيدة تنبنى من أبيات بحرٍ واحد بشرط أن تكون الأبيات كلها مستوية في أعداد الأجزاء ، وفيما يحوز فيها أو يلزم أو يمتنع احترازاً بأن لا تستوى الأبيات في عدد الأجزاء ، كما إذا نظم شاعر أبياتاً من بحر البسيط مثلاً بعضها وافي وبعضها محزوز ، فلا يمكن نظمها مع اختلاف عدد الأجزاء في سلك واحد ، بحيث ينطلق على مجموعها قصيدة واحدة ، واحترازاً من أن تستوى الأبيات في عدد الأجزاء ولا تستوى في الأحكام ، كما إذا نظم أبياتاً من بحر الطويل بعضها ضربه

تام ، وبعضها ضربه مقبوض ، وبعضها ضربه محذوف ، فلا يمكن أن يجعل مجموع ذلك قصيدة واحدة .

قال الشريف « والقصيدة مؤلفة من أبيات بحر واحد بشرط أن لا تختلف الأبيات ، وذلك بأن تكون مستوية في الأحكام اللازمة . وقد قيل : لا تسمى الأبيات قصيدة حتى تكون عشرة فما فوقها ، وقيل أزيد من عشرة وقيل حتى تجاوز سبعة ، وما دون ذلك قطعة .

والقصيد جمع القصيدة من الشعر . قال في الأساس^(١) : أصله من القصيد وهو المخ السمين المكتنز الذي يتقصد ، أى ينكسر ، إذا استخرج من قصيدته لِسْمَنَه فسموه به كما يستعمار السمين للكلام الجزل ، والفث للردى ، منه . وقيل القصيدُ فعيلٌ بمعنى مفعول ، لأن الشاعر قصده بتجويده وتنتيجه . قال :

وَقُلْ آخِرُ الصِّدْرِ المَرُوضُ ومثله

من العَجْزِ الضَّرْبُ أَعْلَمُ الفرقَ بَأَعْتِنَا

أقول : تقدّم أن المصراع هو نصف البيت ، أعم من أن يكون نصفه الأول أو الثانى ، فإن كان هو النصف الأول سُمى صدرًا ، وإن كان هو النصف الثانى سُمى عَجْزًا ، والجزء الأخير من الصدر يُسمى عروضًا .

وقد سبق أن العروض يُطلق في الاصطلاح على هذا العلم ، فقيل هو حقيقة في العلم مجاز في هذا ، من باب إطلاق اسم الكل على الجزء ، وقيل بالعكس من باب إطلاق اسم الجزء على الكل . قال الصفاقسى : والحق أنه مجاز في الجزء ، لكن ليس حقيقته هذا العلم ، بل ليشبهه بوسط البيت المسكون ، فإنه يُقال له عروضٌ ، حكاه ابن سيده في « المحكم » ووجه الشبه أن بيت الشعر سمي بيتا لأنهم بنّوه على أسباب وأوتاد كالبيت المسكون ، لأن الحبال أسباب . ولهذا

(١) لم أجده في مادة « قصد » في الأعراس .

لم يلحقوا التغير إلا في الأسباب لإفي الأوتاد ، فحتميته حينئذ هي عروض البيت المسكون . وقد ذهب بعض العروضيين إلى أن النصف الأول بكالته هو العروض ، والأول أصبح لكان الشبه فيه كامر .

قات : فيه مناقشتان ، معنوية ولفظية ، أما المعنوية فدعواها أنهم لم يلحقوا التغير إلا في الأسباب ليست بصحيحة ، بل ألحقوا التغير في الأسباب والأوتاد جميعاً . نعم التغير العارض على وجه الجواز لا اللزوم إنما يلحق الأسباب ، وهو المعبر عنه عندهم بالزحاف ، ولا شك أن هذا مراده ، لكنه لم يحرر التصير عنه .

وأما اللفظية فمطرفة بلا بعد الحصر إلا غير جائز عندهم على ما صرح به البيانيون ، وإن وقع الزحشري في مثله في مواضع من الكشاف .

وقوله : « اعلم الفرق باعتبارنا » أي اعلم الفرق بين العروض والضرب حال كونك مصاحباً للاعتناء بهذا الأمر ، وذلك لأن هذين اللقبين يكثر دورهما بين القوم ولهذا أحكام كثيرة مهمة ، فالاعتناء بشأنها شديد . وجوز الشريف فيه معنى آخر ، وهو أن يكون المراد اعلم الأحكام التي تفرق فيها الضروب الأعاريض ، أو التي تفرق فيها الضروب والأعاريض غيرها من أجزاء البيت ، فإنها أكيدة يجب الاعتناء بها ، لأن الأعاريض والضروب محل للأحكام اللازمة ، وهي الفصول والغايات ، فإذا لزم العروض أو الضرب حكم في بيت من القصيدة أو القطعة وجب أن يتساوى فيه جميع الأبيات ، وهو الذي أشار إليه بالاستواء في البيت الأول . قلت : فيه بعد فتأمل .

وقد كنت كتبت لبعض الأصحاب لغزاً في خيمة ، ونحن إذ ذاك بمخيم

الحجاج بظاهر دمشق في يوم الاثنين الخامس عشر من شوال سنة ثمانمائة
وقعت الثورية فيها بأنفاظ دائرة بين أهل العروض ، ولا بأس بإيرادها
هنا . قلت :

أمولاي زين الدين يامن ظلله
 وقتنا أذى الرّمضاء في البُعد والقرب
 ومن صحب العلياء فهو خليلها
 وخيم في أفق الكمال بلا عجب
 أحاجيك في بيت تحرر نظمه
 وأوتأده للكسر دائمة الكسب
 فوائده يستروح القلب نحوها
 ويبحث في الأسفار عنها ذؤو اللب
 تراه على الأسباب يبنى فواصل
 له فاز والمقطوع في غاية الكرب
 ويضرب إذ تبدو العروض بوسطه
 فيا حبذا تلك العروض مع الضرب
 فيالك بيتاً وافراً الحسن كاملاً
 دوائره أمست تدور على قطب
 قال :

القَابُ الأبيات

أقولُ : جعلَ الناظمُ الأسماءَ التي تُتطابقُ على الأبياتِ مما سيذكره ألقاباً لها كأنها عنده من قبيلِ الأعلامِ التي تُشعرُ بمدحٍ ، كالتمامِ والوافية ، أو بدم ، كانهوك ، وهو محلُّ تأملٍ . قال :

إذا استكملَ الأجزاء بيتٌ كحشوه

عروض و ضرب تمَّ أو خوافت و فا

أقول : يعنى أن البيتَ إذا كان مستكماً للأجزاء الواقعة في دائرته فهو على ضربين ، أحدهما أن يكون عروضه وضربه مماثلين لحشوه في الأحكام التي تلحقه ، فيجوز فيهما ما جاز فيه ، ويمتنع فيهما ما امتنع فيه ، فهذا يسمى التام .

الثاني : أن يكون عروضه وضربه مخالفين لحشوه بأن يعرضَ لهما ما لا يجوزُ عروضه للحشو ، فهذا يسمى الوافية .

فإن قلتَ : قوله « خوافتُ » على ماذا هو معطوفٌ؟ ، قلتَ : على قوله « كحشوه عروض و ضرب » .

فإن قلتَ يلزمُ تخالفُ الجملتين المتعاطفتين بالأسمية والفعالية ، إذ الأولى اسميةٌ والثانية فعليةٌ ، قلتُ لا مانع من جعل الأولى فعليةً أيضاً ، لأن المرفوع بعد الظرف المعتمد يجوزُ كونه فاعلاً بالفعل الذي يتعلق به الظرف عند جماعة ، لا بنفس الظرف ، وعليه فهي فعليةٌ ؛ ولا تخالفُ بين الجملتين ، ولو سلم أنها اسميةٌ فليس مثلُ هذا التخالفِ بمتنع على المختار عند النحويين ، وهو

المفهوم من قولهم في باب الاشتغال في مثل « قام ريداً و همراً أكرمت » أن نصب « همراً » أرجح لأن تناسب الجملتين المتعاطفتين أولى من تخالفهما .

فإن قلت : الجملة المعطوف عليها صفة لبيت فيأزم أن تكون المعطوفة كذلك ، فهأزم وجود الرابطة بينها وبين الموصوف وهو « بيت » ، ولا رابط . قلت : المعنى أو خولفت أجزاء حشوه ، فالضمير النائب عن الفاعل عائد على الأجزاء المضافة إلى الحشو المضاف إلى ضمير البيت ، فالرابط حاصل بذلك ، كما قاله الكسائي وتبعه ابن مالك عليه في قوله تعالى (١) ﴿ والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً يتربصن ﴾ ، وذلك أنها قالوا : الأصل يتربص أزواجهم ، ثم جيء بالضمير مكان الأزواج لتقدم ذكرهن ، فامتنع ذكر الضمير لأن النون لا تضاف لكونها ضميراً ، وحصل الربط بالضمير القائم مقام الظاهر المضاف للضمير ، فانتقل ذلك إلى ما نحن فيه ، وإن كان الأكثرون لا يقولون به .

فإن قلت : لم لا يجعل الجملة الفعلية وهي قوله « خولفت » معطوفة على الفعلية من قوله « إذا استكمل الأجزاء بيت » وتسلم من ارتكاب هذا الوجه المؤدى إلى مخالفة الأكثرين ؟ قلت : لما يأزم عليه من الفساد ، وذلك لأن استكمال البيت لأجزاء الدائرة أمر لا بد منه في الوفاء والتمام ، فإذا جعلت قوله « خولفت » معطوفاً على قوله : استكمل الأجزاء بيت كان قسيماً له ، فيأزم عدم الاستكمال مع الوفاء ، وهو باطل لما قلناه ، فتأمل ، قال :

يزهرهما وازداد سطحك جايد

أخيرهما فالفرق بينهما انجلى

أقول : اعلم أن الناظم رحمه الله جرى على الاصطلاح المعهود في حساب الجمل تارةً وخالفه أخرى ، فرمز بالألف للأول ، وبالباء للثاني ، وبالجيم

لثالث ، إلى أن رمز بالياء للعاشر ، وقد يرمز بمجموع العدد ، فيرمز بالياء
للخمس لا للخامس ، وبالجميم للثلاثة لا للثالث .

ولا يخفى أن البحور التي تكلم عليها الناظم هي البحور المستعملة عند
الخليل ، وهي خمسة عشر بحراً ، فبالناظم ضرورة إلى أن يرمز لها ، فرمز بما تقدم
من الحروف العشرة جارياً على العرف ، وبقي عليه خمسة فرمز للحادي عشر
بالكاف ، والثاني عشر باللام ، والثالث عشر بالميم ، والرابع عشر بالنون ،
والخامس عشر بالسين ، فخالف الاصطلاح إيثاراً للاختصار ، وذلك لأنه لو لم
يفعل ذلك وتوقف مع المصطلح المشهور لَلَزِمَ أن يرمز للحادي عشر بحرفين ،
وهما الألف والياء ، فترك ذلك إلى ما صنعه لهذا القصد ، ووكل الأمر في ذلك
إلى توقيف المعلم ، وحذف الناظر في كلامه ، فإن من تتبع مواقع نظمه في ذلك لم
يخف عليه هذا القدر مع أن في رمزه لخصوصية الأول والثاني والثالث إلى آخره
مخالفة لاصطلاح الحساب المذكور ، فإن الألف إنما تدل فيه على واحد لا يفيد
كونه الأول ، والياء للثاني ، والجميم للثلاثة لا للثالث ، والأمر
في ذلك سهل .

إذا تقرر هذا فالياء من قوله « بزهر » ظرفية بمعنى « في » ، والزاي رمز
للبحر السابع ، وهو الرجز ، والياء رمز للبحر الخامس وهو الكامل ، والراء
لعوليت من حروف الرمز ، وضمير الاثنين راجع إلى التمام والوفاء المشار
إليهما في البيت السابق ، أي أن التمام والوفاء يتداخلان في الكامل والرجز
فترد كل واحد منهما تارةً ووافياً أخرى .

فقال التمام من الكامل قول عنزة^(١) :

وإذا صحت فما أقصر عن ندى وكما علمت شمائل وتكرمي

ومثالُ الوافي منه قولُ الشاعر :

لَمَنِ الدِّيارُ عَفَا مَعالِمَها هَطِلُ أَجَشُّ وبارِحُ تَرِبُ

ومثالُ التام من الرجز قوله (١) :

دارُ لسلمى إِذْ سُلِمى جارةٌ قَفَرُ ترى آياتِها مِثْلَ الزُّبُرِ

ومثالُ الوافي منه قوله (٢) :

القلبُ منها مستريحٌ سالمٌ والقلبُ منى جاهدٌ مجهودٌ

وقوله « وازداد سطحك جايد أخيرها » أى أخير اللقبين وهو الوافي ، وهو فاعلٌ بقوله « ازداد » أى أن الوافي يدخلُ في هذه الأبحر المرموز لها بقوله « سطحك جايد » زيادةً على البحرين اللذين تقدمَ أنه يشاركُ فيهما التامُ ، فالسِينُ رمزٌ للخامسَ عشرَ ، وهو المتقاربُ ، والطاءُ للتاسع وهو السريعُ ، والحاءُ للثامن وهو الرَّمْلُ ، والكافُ للحادى عشر وهو الخفيفُ ، والجيمُ للثالث وهو البسيطُ ، والألفُ للأول وهو الطويلُ ، والباءُ للعاشر وهو المنسرحُ ، والدالُ للرابع وهو الوافرُ . فمثالُ الوافي من المتقارب قولُ الشاعر (٣) :

(١) اللسان (قطع) .

(٢) اللسان (قطع) .

(٣) جاء في هامش د . قوله : قوله : « وأبني من الشعر » ، ضرب هذا البيت محذوف . وقوله : « أزمان سلمى » إلخ ، عروضه معطوبة مكسوفة ، وضربه مطوى موقوف . وقوله : « أبلغ النعمان » ، إلخ ، عروضه محذوفة وضربه مقصور . وقوله : « إن قرنا يوما » إلخ ، عروضه وضربه محذوفان . وقوله : « يا حار لأرمين » إلخ ، قائله زهير بن أبي سلمى ، بضم السين ، ربعة بن رباح ، براء مكسورة بعدها آخر الحروف ، أحد بنى مزينة وأحد نحول الشعر . قال التبريزي ، وليس في العرب سلمى بالضم غيره ، وهو والد كعب رضى الله عنه صاحب : « بانت سعاد » ، وهو محبون العروض والشرب ، وقوله : « سبدي لك الأيام » ، عروضه وضربه مقبوضان .

وأبني من الشعر شعراً عويصاً يُنسى الرواة الذي قد رَوُوا
ومن السريع قوله^(١) :

أزمان سلمي لا يرى مثلها الراؤن في شام ولا في عراق
ومن الرمل قوله^(٢) :

أبلغ النعمان عني مأكلاً أنه قد طال حبسي وانتظار
ومن الخفيف قوله :

إن قدرنا يوماً على عامرٍ نتصف منه أو ندعه لكم
ومن البسيط قوله^(٣) :

يا حارٍ لا أرمين منكم بداهية لم يلقها سوقة قبلي ولا ملك
ومن الطويل قوله :

ستبدي لك الأيام ما كنت جاهلاً ويأتيك بالأخبار من لم تزود

فإن قلت : كيف يكون هذا والذي قبله من الوافي ، مع أن العروض والضرب ليسا مخالفين للحشو ، وذلك لأنهما دخلهما في الأول الخبن ، وفي الثاني القبض ، وكل من الخبن والقبض يدخل في حشويته ، فإذن لا مخالفة ؟ قلت : بل المخالفة متحققة ، وذلك لأن دخول الخبن أو القبض على العروض والضرب على سبيل اللزوم ، وفي الحشو على سبيل الجواز . ومثال الوافي من المنسرح قوله^(٤) :

(١) الكامل : ١ / ١٤٥ .

(٢) لعدي بن زيد ، انظر السكافي للتبريزي : ٨٤ .

(٣) لزهير ، ديوانه : ١٨٠ .

(٤) اللسان (عرف) .

إن ابن زيدٍ لازال مستعملاً للخير يفشى في مصره العرفاً
ودخول الطى في هذا الضرب لازم وفي الحشو جائز ، فالخالفه حاصلة .

ومثال الوافى من الوافر قوله ^(١) :

لنا غَمٌّ نسوقها غزاراً كأن قرونَ جلته العصى

وأورد الشريف سؤالاً على الناظم ^(٢) ، وهو أن كلامه مقتضى لأن التام لا يكون في غير الكامل والرجز ، وكل من الخفيف والمتقارب يحى تاماً ، وأجاب بالمنع ، فإن البيت الذى يتوهم فيه التام من الخفيف يجوز في ضربه التشعيث ، ولا يجوز في الحشو ، وكذلك البيت الذى يتوهم فيه التام من المتقارب يجوز في ضربه التشعيث ولا يجوز في الحشو ، والبيت الذى يتوهم فيه التام من المتقارب يجوز في عروضة الحذف وهو ممتنع في الحشو ، فخرجا عن أن يكونا

(١) لامرى ، القيس ، ديوانه : ١٣٦ .

(٢) جاء في « د » هذا الهامش : قوله « وأورد الشريف سؤالاً » نقل كلامه بالمعنى ، وهجارتة : « إن قيل : ما ذكره الناظم يقتضى أن التام لا يكون إلا في الكامل والرجز ، ووجدنا المتقارب والخفيف يوجد فيهما التام ، فالجواب عن ذلك أن شطرى الخفيف والمتقارب يجوز في بيتيهما ما يخرجهما عن التام ، وذلك أن الخفيف يجوز في ضربه الذى يتوهم أنه تام التشعيث ، ويكون الضرب المشعث مع الضرب الظاهر التام في قصيدة واحدة كقول الشاعر :

ليس من مات فاستراح بميت إنما الميت ميت الأحياء
فأتى به مشعنا كما ترى ، ثم قال بأثره :

إنما الميت من يعيش كثيراً ، كاسفاً باله قليل الذكاء

فأتى به غير مشعث . والتشعيث وإن كان غير لازم فإنه عند طائفة من العروضيين وهم الجمهور علة ، إذ لا يكون في الحشو ، إلا أنها تجرى بجرى الزحاف ، وقد تقدم أن التام هو الذى آخر جزءه من أجزائه بمنزلة الحشو يجوز فيه ما يجوز في الحشو ، والتشعيث لا يجوز في الحشو ، فذلك خرج بيت الخفيف عن أن يكون تاماً . وكذلك المتقارب لما كان بيته يجوز في عروضة الحذف ، وهو مما لا يكون في الحشو ، وتستعمل العروض التى يتوهم أنها تامة مع العروض المحذوفة في قصيدة واحدة ، خرج أيضاً عن أن يكون تاماً . انتهى .

تأمين ، وذلك في الحقيقة مأخوذ من كلام الناظم على ما استعرفه في باب ما أجرى
من العال مجرى الزحافات .

قال :

وإسقاطُ جُزْأيه وشطْرٍ وفوقه

هو الجزءُ ثم الشطرُ والنهكُ إن طرأ

أقول : يعني أن من الألقاب المتعلقة بالأبيات الجزئية ، والشطر ، والنهك .

فإذا سقط من أجزاء البحر الموجودة في الدائرة جزآن عند الاستعمال ،
جزءاً من آخر الصدر وجزءاً من آخر العجز ، فذلك هو الجزء بفتح الجيم ، مصدر
جَزَأْتُهُ إِذَا أَخَذْتَ مِنْهُ جُزْءًا . والبيت حينئذ مجزؤه .

وإن سقط نصفُ الأجزاء فذلك هو الشطر ، مصدر قولك شطرتُه إِذَا
قَطَعْتَهُ ، والبيت مشطور .

وإن سقط الثلثان من الأجزاء فذلك هو النهك ، والبيت منهوك ، هو
مأخوذ من قولك نهكته المرض ، إِذَا أَضْعَفَهُ جَدًّا ، ويقال : نهكت الثوب لبسًا ،
والدابة سيرًا ، والمال إنفاقًا ، فشبه يئ الشعر لما يُولغ في الإجحاف به في
الحذف بمن نهكه المرض .

قلت : وقد علم بما ذكرناه أن ما يقع في كلام المروضين من قولهم : عروض
مجزوءة وضرب مجزوء فيه تسامح ، لأن هذا من ألقاب الأبيات لا من ألقاب
الأجزاء .

وعلم أيضًا أنه لا شيء من الجزوء والمشطور والمنهوك تام ولا وافٍ ضرورة
أن التام والوفاء يستدعيان استكمال أجزاء الدائرة ، وهو مع كل واحد من
الأمور الثلاثة مفقود .

وعلم أن في كلام الناظم ألفاً ونشراً مرتباً، وضرباً من الإجمال، لأن
 مافوق النصف ليس متعيناً للثلثين بخصوصه، وإهمال قيد فإن الجزء ليس
 إذهاب جزأين من البيت أيّاماً كاتا، بل لا بد أن يكون أحدهما آخر الصدر
 والآخر آخر العجز. وانظر هل في قوله «جزأيه» بالإضافة إلى ضمير البيت
 ما يشعر بهذا القيد.

وقد أخل الناظم رحمه الله ببيان مواقع هذه الألقاب من البحور فمات
 مكملًا للفائدة على طريقته.

فَلِلْجَزءِ حَمًا وَبَلُّ مِنْ فَإِنْ تُرَدُّ
 جَوَازًا فَجَهْرٌ حَدْسٌ كَفَّهِ أَخِي ذَكَ
 وَمَعْنَاهُ أَنَّ الْبَحْرَ يُمْكِنُ نَظْمُهُ
 عَرِيًّا عَنِ الْجَزءِ الَّذِي فِيهِ قَدْ جَرَى
 وَلَكِنْ إِذَا مَا حَلَّ يَتَأْتِي فَإِنَّهُ
 يَكُونُ يَبَاقِي النِّظْمِ حَمًّا بَلَاءً رَا
 وَفِي سَابِعٍ وَالتَّاسِعِ الشُّطْرُ سَائِعٌ
 وَجَوَازٌ أَيْضًا نَهْكَ زَيْغٌ ذَوُو الْهُدَى
 وَمَا مِنْهُمَا عِنْدَ الْعَرُوضِيِّ وَاجِبٌ
 فَكُنْ فِطْنًا وَآرَكَ سَبِيلَ مَنْ اعْتَدَى

أما الجزء فلا يدخل في الطويل ولا في السريع ولا في المنسرح، وبقية
 البحور يدخل في بعضها على سبيل الجواز وفي بعضها على سبيل الوجوب،
 ولا نغني بالجواز أنه يدخل في بعض أبيات القصيدة الواحدة ويترك في بعضها،
 ولكن معناه أن الشاعر لا يتعين عليه أن ينظم ذلك البحر مجزوءاً بل الأمر

موكول إلى خيرته ، فإن شاء جزأه وإن شاء ترك الجزء ، ولكنه إذا فعل أحد الأمرين المحير فيهما وهو الجزء في بيت من قصيدة لزمه استعماله في بقية الأبيات من تلك القصيدة ، وهذا هو المراد بقولي « ومعناه أن البحر يمكن نظمه » إلى آخر البيتين .

إذا تقرر ذلك فالأبحر التي يدخل فيها الجزء على سبيل الوجوب خمسة ، وهي البحر السادس وهو الهمز ، وإليه الإشارة بالواو من قولي « وبلى من » والبحر الثاني وهو المديد المشار إليه بالباء ، والبحر الثاني عشر وهو المضارع المشار إليه باللام ، والبحر الثالث عشر وهو المقتضب المشار إليه بالميم ، والبحر الرابع عشر وهو المحثت المشار إليه بالنون .

والأبحر التي يدخلها الجزء جوازاً سبعة وهي البحر الثالث وهو البسيط المشار إليه بالجيم من قولي « جهر حدس كفاء » .

والبحر الخامس وهو الكامل المشار إليه بالهاء ، والبحر السابع وهو الرجز المشار إليه بالزاي ، والبحر الثامن وهو الرمل المشار إليه بالحاء ، والبحر الرابع وهو الوافر المشار إليه بالدال ، والبحر الخامس عشر وهو المتقارب المشار إليه بالسين ، والبحر الحادي عشر وهو الخفيف المشار إليه بالكاف ، وأما الشطر والنهك فلا شيء منهما بواجب ، وإنما يدخلان على سبيل الجواز بالمعنى الذي تقدم ، وإليه الإشارة بقولي « فكن فطنا » ، أي تفتن لمعنى الجواز مما قررناه أولاً . فالشطر يكون في البحر السابع وهو الرجز ، وفي البحر التاسع وهو السريع . والنهك يدخل في بحرين وهما البحر السابع وهو الرجز المشار إليه بالزاي من « زينغ » ، والبحر العاشر وهو المنسرح المشار إليه بالياء .

الزحاف المنفرد

وتفسيرُ ثانِي حَرْفِي السَّبَبِ ادْعُهُ زِحَافًا فَأَوْجِ الجزء من ذلك اِحْتَمَى

أقول : التغييرُ الذي يلحق أجزاء التفاعيل على نوعين ، نوع يُسمى بالزحاف ، ونوع يُسمى بالعلة . وبعضُ العروضيين يزيد نوعاً آخر وهو العلةُ الجارية بحرى الزحاف .

وعندى أن نَمَّ قسماً رابعاً وهو زحافٌ بحرى بحرى العلة . ألا ترى أن القبض مثلاً من أنواع الزحاف ويدخلُ في عروض الطويل على وجه اللزوم ، فهو زحافٌ من حيث هو تغييرٌ لحقَ ثانِي السبب ، وجرى بحرى العلة من حيث لزومه .

إذا تقرر ذلك فالزحافُ تغييرٌ يلحق ثانِي السبب . هذا هو الذي ارتضاه بعضُ الحدائق في تعريفه ، وعليه مشى الناظمُ . وقد علمت أنه يلزم عليه أن يكون القبضُ في عروض الطويل زحافاً ، وكذا خَبْنُ عروض البسيط الأولى وضربها الأول ، وهو باطل . وقد يُجاب عنه بالتزام كونه زحافاً من حيث هو تغييرٌ لثانِي السبب ولكنه جرى بحرى العلة من حيث هو لازمٌ كما مر .

وقد عرّف الزحاف بتعريفاتٍ أُخر غيرِ هذا وكلّها مدخولٌ .

فقيل هو تغيير لا يلزم ولا يكسرُ الوزن . ونَقَضَهُ ابنُ واصلٍ بالتشعيث فإنه لا يلزم ولا يكسرُ الوزن ، مع أنه ليس زحافاً ضرورةً أنه تغييرٌ في الوتدِ ، والزحافُ لا يكون في وتد . قلتُ : ليس اختصاصُ الزحافِ بالأسبابِ متفقاً عليه حتى يردَّ النقضُ بالتشعيث ، فكثيرٌ ذهب إلى أن الحُرْمَ زحافٌ مع أنه تغييرٌ في الوتد .

فإن قلت: لكنه يكسر الوزن فلا يرد عليه، قلت: لأن سلم أنه يكسر
الوزن، إذ لو كسره نخرج ما دخل فيه من أن يكون شعراً ضرورة أن كل
شعر لابد أن يكون موزوناً بوزن صحيح، واللازم باطل.

وقيل: الزحاف تغيير عَدَمُهُ أحسن من وجوده، ونُقِضَ بقبض «فعولان»
التي قبل الضرب الثالث من الطويل، فإنه أحسن من عدم القبض اتفاقاً مع
أنه زحاف.

وقيل: هو الذي وجوده في الشعر أكثرى. ونُقِضَ بالتشعيب فإنه أكثر
من عَدَمِهِ في الخفيف. قلت: قد يمنع كونه أكثرياً فيه.

وقيل: هو حذف ساكن السبب الخفيف. ونُقِضَ بالإضمار والعصب
والعقل، فإن كلاً منها زحاف، وليس تغييراً لثاني سبب خفيف.

وسمى هذا التغيير زحافاً، وزحفاً، لما يحدث به في الكلمة من الإسراع
بالنطق بحروفها لما نقص منها. مأخوذ من قولهم زحف إلى الحرب وغيرها
إذا أسرع النهوض إليها. قال امرؤ القيس (١):

فأقبلت زحفاً على الركبتين فثوباً نسيت وثوباً أجراً

قال بعضهم: إنما كان الزحاف خاصاً بالأسباب دون الأوتاد لأن الزحاف
أكثر وروداً في الشعر من العليل، والوتد أثبت من السبب لأن السبب كثير
الاضطراب، فإذا زوحف السبب اعتمد على الوتد، فلو زوحف الوتد
لضعف اعتماده لضعف الوتد.

وقد تقدم أن بيت الشعر كبيت الشعر، فكما أن السبب في بيت الشعر

يضارب ، وإنما يعتمد على الوجد لأنه يُمسكه ، كذلك هو في يد الشعر، ولأن الأسباب أكثر دوراً في الأجزاء من الأوتاد . ألا ترى أن الواقع من الأسباب في الأجزاء العشرة ثمانية عشر ، في كل واحد من الخمسين سبب ، وفي كل واحد من السباعية سببان ، وليس فيها من الأوتاد غير عشرة فقط ، في كل جزء وتد ، والزحاف أكثر وروداً في الشعر فجعلوا الأكثر وروداً للأكثر وجوداً قصداً للتخفيف .

وإنما اختُصت ثواني الأسباب بالزحاف دون أوائلها لأن الأوائل لو زوحت لأدّى إلى الابتداء بالساكن في السبب الخفيف مُطّلاً ، وفي الثقيل إذا أضمر ، ووقع أول البيت .

وإذا علمت أن الزحاف إنما يلحق ثاني السبب لزم من ذلك أن أول الجزء وسادسه وثالثه لا يدخلها زحاف ضرورة أن الأول ليس ثاني سبب قطاً ، والسادس إما أول سبب أو ثاني وتد ، والثالث إما أول سبب أو ثالث وتد ، أو أوله .

وإلى ذلك أشار بالألف والواو والجيم من قوله « فأوج » ، فأشار بالألف إلى الحرف الأول من الجزء ، وبالواو إلى سادسه ، وبالجيم إلى ثالثه ، وأتى بالفاء السببية إشعاراً بأن احتمال هذه المحال الرموز لها من الزحاف مسبب عن كونه عبارة عن تغيير ثاني السبب ، فتأمل .

ووقع في شرح العصري الذي كما أسلفنا ذكره عند الكلام على قوله « أولات عدية جزء ثنائيا » مانصه : « يقول إن الزحاف المنفرد مختص في الحشو بالسبب ، ولا يكون إلا في ثانيه ، وإلى ذلك أشار بقوله « فأوج الجزء من ذلك احتتمى » ، بمعنى أعلاه الذي أوله ، فلم يشعر بأن أحرف « أوج » رمز لأول الجزء وسادسه وثالثه كما سبق . والظاهر أن هذه الأحرف كتبت

في نسخه التي وقف عليها بالسواد ولم تُكتب بالحمرة التي يُكتب بها الرمز عادة فوهم ولم ينتبه .

قال :

وذلك بالإسكانِ والحذفِ فيما

يعمُّ على الترتيبِ فاقضِ على الولا

أقول : يعني أن تغيير ثاني السبب يكون تارةً بالإسكان ، وتارةً بحذف الساكن ، وتارةً بحذف المتحرك . فالضميرُ من قوله « فيها » عائدةٌ على الساكن والمتحرك المفهومين من السياق ، وذلك لأن ثاني السبب يكون ساكناً ويكون متحركاً .

وقوله « يعمُّ على الترتيب » يعني أن هذا التغيير يعمُّ ثواني الأسبابِ على الترتيب الذي يقتضيه الانتقالُ من الخفيف إلى ما بعده ، فتبدأ بإسكان المتحرك ، ثم تنتقلُ منه إلى حذف الساكن ، ثم إلى حذف المتحرك ، وذلك لأن الإسكان حذفٌ حركةٌ ، وهو أخفُّ من حذف الحرف فتبدأ به ، وحذفُ الساكن أخفُّ من حذف المتحرك فيكونُ بعد الإسكان ، وتنتقلُ منه إلى حذف المتحرك ، فإذا جاءتك ألقابٌ فاحكم بأن الأولَ منها للأخف ، والثاني لما بعده ، والثالثُ لما بعدها ، وهو معنى قوله « فاقضِ على الولا » .

قال :

فتلكِ بثاني الجزء الأضمارُ مثبعاً بخبني ووقصِ فاذعُ كلاباً ما أقتضى

أقول : الإشارةُ بقوله « تلكِ » عائدةٌ إلى التغيرات الثلاثة المتقدمة التي هي إسكانُ المتحرك ، وحذفُ الساكن ، وحذفُ المتحرك .

وقد أسلف الناظم أن التغيير الذي تسكلم عليه هو تغيير ثانى السبب ،
وأن التغييرات ثلاثة أنواع مرتبة على ما مر .

وذكر هنا أن تلك التغييرات تحمل ثانياً الجزء، فتسمى بالإضمار والخبين
والوقص ، فيلزم من ذلك أن يكون الإضمار عبارةً عن إسكان الثانى
المتحرك من الجزء وأن يكون الخبن عبارةً عن حذف الثانى الساكن منه ،
وأن يكون الوقص عبارةً عن حذف الثانى المتحرك منه ، وأن هذا الثانى
الذى اعتوره التغييرات الثلاثة لا بد أن يكون ثانى سبب عملاً بما سبق .
وقوله « فادع كلاً بما اقتضى » يعنى أنى قد أخبرتك أن ثانياً الجزء محالٌ
لهذه الأمور الثلاثة المذكورة على الولاة : الإضمار والخبين والوقص ، فادع كلاً
منها بما اقتضاه الترتيب السابق من البدء بالخفيف ثم الانتقال إلى ما بعده ثم
الانتقال إلى ما بعدها كما أسلفناه .

والإضمارُ لغةٌ مأخوذٌ من الإضمار الذى هو الإخفاء . تقول : أضمرتُ فى
نفسى كذا ، أى أخفيتهُ ، ولما كانت حركة الحرف تميزهُ وتظهرهُ وأسقطتُ
كان إسقاطها إخفاءً لبعض الحروف ، فسمى لذلك إضماراً . ومنه سميت الأسماء
العائدة إلى الظاهر ضمائرَ لأنها تخفى معانيها بالنسبة إليها .

وقيل : هو مأخوذٌ من قولك أضمرتُ البعير ، إذا جعلته ضامراً مهزولاً ،
وذلك لأن حركة الجزء لما ذهبت وأعقبها السكون ضَمَفَ بسبب ذلك فشبههُ
بالضامر المهزول .

والخبينُ لغةً أن يجمع الرجلُ ذيلَ ثوبه من أمامه فيرفعه إلى صدره فيشده
هناك على شئ ، يجعلهُ فيه . ويقال خَبِنَ الخياطُ الثوبَ ، إذا ضم ذيله إليه ، فكان
الجزءُ لما حذف ثانيه وانضم بذلك أولهُ من ثائمه شبههُ بالثوب إذا خَبِنَ .

والوقصُ لغةً قَصَرَ العنقُ ، وهو أيضاً نَسَرُها ، ومنه قولهم وقص الرجلُ ،

إذا سقطت عن دابة فاندقت عنقه . فكأن الجزء لما سقط ثانيه المتحرك شبه
بما اندقت عنقه . لأن الثاني من الجزء بمنزلة العنق .

واعلم أن من العروضيين من نقل عن الأكرمين أن الوقص دخول الخبن
على الإضمار ، وأن الأقالين هم القائلون بما قاله الناظم من أنه حذف الثاني
المتحرك . ورجح أبو الحكم الأول بأنه لو كان المتحرك هو المحذوف منه
ابتداءً لجاز في متفاعلين الخبل ، إذ لا مانع حينئذ منه ، ولا كذلك على مذهب
الجمهور لقيام المانع ، وهو اجتماع ثلاث علل : الخبن والإضمار والظي . ورده
الصفاقسي بأننا لا نسلم فقدان المانع حينئذ منه ، بل هو قائم لفقدان جزء الخبل ،
وهو الخبن ، لأن الخبل عبارة عن اجتماع الخبن والظي إجمالاً ، لا عن اجتماع
الوقص والظي ، ولا خبن حينئذ في الجزء فلا يدخله الخبل .

على أن اجتماع ثلاث علل عنده ليس بمستنكر ، بل الدليل حجة عليه
حينئذ ، لوجود جزأى الخبل وهما الخبن والظي على القول الذي رجحه .
سأمناه إلا أن العلة عندنا في امتناع الخبل في متفاعلين مركبة ، وهو ما يؤدي
إليه من حذف حرفين أحدهما متحرك ، وكراهية اجتماع أربعة متحركات ،
وحينئذ لا يرد جواز الخبل في البسيط علينا ، لانقضاء بعض أجزاء العلة ، وهو
كون أحد الحرفين المحذوفين متحركاً لأنها معا ساكنان .

قال :

ورأيه لم يُبَلَّ إلا بطيئه

أى المحذف إن يسكن وإلا فقد نجا

أقول يعني أن الحرف الرابع من الجزء لم يغير من أنواع الزحاف إلا
بالظي ، فعبّر عن ذلك بقوله « لم يبَلَّ » على جهة التمثيل . فإذاً يكون الظي

عبارةً عن حذف الساكن الرابع من الجزء . نُسِي بِذلِكَ لأن الحرفَ الرابعَ من الجزء السباعي واقع وسطه ؛ فإذا حُذِفَ التقت الحروفُ التي قبله بالحروف التي بعده فأشبهه الثوبَ الذي يُطوى من وسطه .

وقوله « وإلا فقد نجأ » أي وإلا يسكن الحرفُ الرابعُ بأن كان متحركاً فإنه ينجو من الزحاف ، وذلك لأن الزحاف كما تقرر تغييرُ ثاني السبب ، ورابعُ الجزء إذا كان متحركاً لا يكون ثانياً سبباً ، لأنه إما أن يكون حينئذ أولَ سببٍ أو ثانياً وتدي ، وكلاهما ليس محلاً للزحاف .

قال :

وَهَضْبٌ وَقَبْضٌ ثُمَّ عَقْلٌ بِخَامِسٍ
وَكَفٌّ سَقُوطُ السَّابِعِ السَّاكِنِ انْقِضَى

أقول : يدخلُ في خامسِ الجزء مع كونه ثانياً سبب تغييراتٍ ثلاثة، وهي المصبُ والقَبْضُ والعقلُ . وقضيةُ الجريان على الترتيب الذي أفاده الناظم أن يكون المصبُ إسكانَ الخامس المتحرك ، والقَبْضُ حذفَ الخامس الساكن . والعقلُ حذفَ الخامس المتحرك .

وإنما سُمي التغييرُ الأولُ عَضْباً بالصاد المهملة ، لأن حركة الحرف اعتُصبت منه فُمنع أن يتحرك . وكلُّ شيء عَصْبَتُهُ فمَنعته الحركة فهو معصوب .

وسُمي التغييرُ الثاني قبضاً لا تقباض الصوت بالجزء الذي يدخله ، وذلك لأنه يدخلُ « فعولن ومفاعيلن » ليس إلا ، فإذا حذفت النون من الأول والياء من الثاني انقبض الصوتُ عن المُنة التي كانت موجودة مع النون ، وعن اللين الذي كان موجوداً مع الياء ، وفيه نظر .

وسُمي التغييرُ الثالثُ عقلاً أخذاً له من العقل . ومعناه المنع ، ومنه عقلتُ البعيرَ ، لأنه إذا عُقِلَ مُنِعَ من الذهاب . ولما كان مَفَاعِلَتُنْ تُحذف منه اللامُ

فيمتنع إذ ذاك حذف نونه حذراً من اجتماع أربعة أحرف متحركة إذ كان
الجزء الواقع بعده مفتوحاً بوند مجموع . ويحتمل أن يكون سُمي بذلك لأنه
لما حذفت لامه مُنع منها ومن حركتها فأشبهه البعير الذي عُقلت يده فمُنِعَ
الحركة .

وقوله « وكف سقوط السابع الساكن » معناه ظاهر ، وإنما اشترط في
السابع أن يكون ساكناً لأنه لو كان متحركاً لكان ثالثاً وتدي ، إذ لا شيء
من الأجزاء السباعية آخره حرف متحرك غير « مفعولات » ، وتأوّه ثالث
وتدي مفروق ، فلا مدخل للزحاف فيها ، لأنه إنما يدخل نوائى الأسباب .

سُمي كفاً أخذاً له من كفة القميص وهو ما يُكف من ذيله ، فكان
الجزء لما حذفت آخره شبه بالثوب إذا كُف طرفه . وقوله « انتضى » أى
الزحاف المنفرد ، فهو محتملٌ لضمير يعود على ما تقدم .

الزحاف المزوج

قال :

وطيئك بعد الخين خبلٌ وبعد أن
تقدّم إضمارٌ هو الخزلُ يفتى
وكفك بعد الخين شكلاً وبعد أن
جرى العصبُ تقصُّ كلُّ ذا البابِ مجتوى

أقول : إذا اجتمع في الجزء الخين والطي ، كما إذا حذف سين متفاعلين
المجموع الوتد بالخين ، وفاؤه بالطي ، فصار متعلمان سمي بذلك خبلاً ، والجزء
مخبولٌ . أخذ ذلك من الخبال ، وهو الفساد والاختلال . ويقالُ يذُّ مخبولة إذا
كانت مختلة ممتلة ، فكان الجزء ، لما ذهب ثانيه ورابعه شبه بالذي اعتلت يدها .

وإذا اجتمع في الجزء الطي والإضمار ، وذلك لا يكون إلا في « متفاعلين »
فتسكن تاؤه بالإضمار وتحذف ألفه بالطي فيصيرُ « متفاعلين » فهذا هو المسمى
بالخزل . يقال بالخاء المعجمة ، وبالجميم ، ومعناه القطع . ومنه سنائمٌ مخزولٌ إذا
قُطع لما يصيبه من الدبر ، فكان الجزء لما تكرر عليه الإعلالُ شبه بالسنام
الذي أصابه الدبر ثم قطع فاجتمع عليه إعلالان .

واجتماع الخين والكف شكلاً ، مثل « فاعلاتن » المجموع الوتد تحذف
ألفه بالخين ، ونونه بالكف فيصيرُ « فَعَلَاتُ » . والشكل مصدرٌ من قولك
شكَّلتُ الدابةَ وغيرَها . أشكالُ أشكلتها شكلاً إذا قيدتها ، وشكَّلتُ
الكتابَ كذلك ، فكان الجزء لما حذف آخره وما يلي أوله شبه بالدابة التي
شكَّلتُ يدها ورجلها لأن الجزء يتمتع بذلك من انطلاق الصوت به
وامتداده كما يتمتع الدابة بالشكل من امتداد قوائمها في عدوها .

واجتماع الكف والعصب نقص، وذلك لا يكون إلا في «مفاعلتين»
فتمسكن لأمه بالعصب، وتحذف نونه الكف، فيصير مفاعلت، ويسمى
الجزء منقوصاً لما نقص منه بالحذف والتسكين.

وقوله «كل ذا الباب محتوى» يعنى أن جميع ما ذكره في هذا الباب من
الزحافات المزروجة قبيح مستكره، وهو المراد بقوله «محتوى»، من قولك:
اجتويت الموضع، إذا كرهت المقام به، ومنه حديث العرنين «فاجتوا
المدينة».

ولا يلزم من كون جميع أنواع هذا الباب قبيحة أن يكون كل ما في الباب
السابق حسناً، بل الأمر في ذلك مختلف، فتارة يكون حسناً، وتارة يكون صالحاً،
وتارة يكون قبيحاً. فالحسن ما كثر استعماله وتساوى عند ذوى الطبع السليم
تقصان النظم به وكأله، كقبض «فعلوان» في الطويل. والقبيح ما قل استعماله،
وشق على الطباع السليمة احتمالها، كالكف في الطويل. والصالح ما توسط بين
الحالين ولم ياتحق بأحد النوعين، كالتبض في سباعى الطويل، إلا أنه إذا أكره
منه التحق باسم القبيح، فينبغى للشاعر أن يستعمل من ذلك ما طاب ذوقه وعذب
سوقه، ولا يسامح نفسه فيعتمد الزحاف المستكرة اتسكلاً على جوارزه، فيأتى
نظمه ناقص الطلاوة قليل الحلاوة، وإن كان معناه في الغاية التى تستجد
اللهم إلا أن يستعمل من ذلك ما قل وخف عند الحاجة والاضطرار.

قال ابن برى بأثر هذا الكلام: وعلى هذا ينبغى أن يحمل قول الأصمى:
الزحاف فى الشعر كالرخصة فى الدين لا يُقدّم عليها إلا الفقيه لأن الرخصة إنما
تكون للضرورة. وإذا سوغت فلا يستكثر منها. فإن قلت: أما ادعاء الناظم
أن الطى واقع بعد الإضمار فى النزل، وأن الكف واقع بعد العصب فى النقص

فواضحٌ ، وذلك لأن الإضمار إذا قُدِّرَ وقوعه أولاً بقي محلّ الطى ، وهو الرابع الساكن ، والعصبُ إذا قُدِّرَ وقوعه أولاً بقي محل الكف ، وهو السابع الساكن ، فيجدُ حينئذ كلٌّ من الطى والكف محلاً قابلاً لوقوعه ، وهذا ظاهرٌ ، لاخفاء به . وأما ادعاءؤه أن الطى وقع بعد الخبن في الخبل ، وأن الكف وقع بعد الخبن في الشكل ، فليس بظاهر ، وذلك لأنك إذا خبنت « مستنعمان » المجموع الوتد أولاً بأن حذفته سينه ، وأردت طيه بحذف الفاء وجدت محلّ الطى مفقوداً ، وذلك لأنه إنما يحلُّ في الرابع الساكن ، والفاء الساكنة صارت ثالثةً لارابعةً ، وكذا إذا خبنت « فاعلاتن » المجموع الوتد بأن حذفته ألقه وأردت كفه بعد ذلك بحذف النون وجدتْها سادسةً لاسابعةً ، ففقد محلُّ وقوع الكف ، فكان ينبغى في مثل هذا أن يُقدَّرَ الثاني أولاً ، وذلك بأن يُقدَّرَ وقوع الطى والكف قبل الخبن فيصيرَ الثاني الساكن قبل الخبن ثابتاً في مركزه فيجدُ الخبن محلاً لدخوله ، ولا ضميراً حينئذ .

قلتُ : هذا كلامٌ وقع لبعض المروّضين وردّه بعضُ الخذاق بأن دخولَ الزحاف الثاني على الجزء ، إنما هو بالنظر إليه قبل التغيير الأول ، لأن التغييرَ طارىءٌ فلا يُنظر إلى حالته ، وحينئذ فإلى إنما دخل في حرف رابع ساكنٍ ، والكفُ إنما دخل في سابع ساكن . وأيضاً فما ذُكر في السؤال أنه ينبغى تقديره هو تقديرٌ على خلاف الواقع ، لأن المتكلم إذا تلفظ بالجزء وأدخل فيه تغييرين فإنما يدخلها فيه حالة تلفظه به ، الأول فالأول ، فوجب أن يكون التقديرُ كذلك ليطابق الواقع .

المعاقبة والمراقبة والمكانفة

قال :

إذا السببان استجمعا لهما النجاء أو الفرد حتماً فالمعاقبة اسمٌ ذاً^(١)

أقول : إذا اجتمع السببان ولم تجزُ مزاحفتُهُما جميعاً ، بل وجب أخذُ الأمرين ، إما سلامتُهُما معاً أو سلامةٌ أحدهما فذلك هو المعاقبة . فقولُ الناظم « لهما النجاء » جملةٌ في موضع الحال من ضمير « استجمعا » . وقوله « أو الفرد » معطوفٌ على الضمير المحرور بدون إعادة الخافض ، على مذهب من يراه من النجاة .

فإن قلت : أين الرابط للحال بصاحبها من المعطوف ؟ قلتُ محذوفٌ إذ

(١) جاء في (د) هذا الهامش : « قوله « إذا السببان » ، أى الخفيفان ، ابتداءً أو بعصب مفاعلتين فتنزل إلى مفاعلتين ، أو بإشمار متفاعلتين فنقل إلى مستفعلتين ، (استجمعا) وفي بعض النسخ (اجتماع) . (لهما النجاء) يعنى السلامة من الزحاف . فقوله السببان فاعل بفعل محذوف يدل عليه اجتماعهما . وقيل مبتدأً خبره اجتماعهما ، « ولهما النجاء » جملةٌ في موضع الحال من ضمير المفاعل في اجتماعهما ، أو من السببان على أنهما فاعل . وقد صرح في الصحاح بأنه يقال : استجمع السبيل ، إذا اجتمع من كل موضع . ثم عطفت على المحرور بلا إعادة الجار على مذهب من يراه من النجاة ، وفصل بين المعطوفين بالبنداء ضرورة . قوله : « أو الفرد منهما » ، أى ولأحدهما النجاء من الزحاف ، ولا يجوز مزاحفتُهُما جميعاً . وحيث بدأ فزاحفتُهُما كالضدين فإنهما لا يجتمعان ، ولكن يرتفعان ، كالسواد والبياض ، والرابط للحال بصاحبها من المعطوف محذوف . إذ المعنى أو الفرد منهما كما ذكر . انتهى . بصروى . قل التقاوسى (حتماً) منصوب ، إما أن يكون حالاً من ضمير النجاء في الاستقرار ، أو عد من لا يرى المحرور في مثل هذا . تتجمل للضمير منتقلاً إليه من المتنشر استقرار أو مستقر ، كالسراى وابن كيسان ، أو من ضمير في المحرور عند من يراه في مثله كذلك ، كالفارسي وكثير . فعامله العامل في صاحبه ، وإما أن يكون مصدرأً مؤكداً لمضمون الجملة قوله على نهج قوله تعالى « كتاب الله عليكم » ، فخاصبه فعل من لفظه محذوف وحراباً . ولك جملة حالاً من الفرد . وعامله ظاهر ، والأول هو الواثق تنزيهاً الكلام الناظم وأمكن في المعنى على دقته . انتهى

وقوله تعالى « كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ » في سورة النساء : ٢٤ .

التقديرُ أو الفردُ منهما . وقوله « حتماً » حالٌ من « النجاة » الذي هو مبتدأٌ
أو من ضميره المستكنِّ في الظرفِ المستقرِّ ، وهو خبره المتقدِّم ، إتماً على أن يُقدَّرَ
ذاتُهم ، أى وجوباً ، أو يُجْعَلُ بمعنى محتملاً ، أى واجباً ، أو يُجْعَلُ المصدرُ
نفسه حالاً على جهة المبالغة .

فإن قلت : كيف سوغت الحال من المبتدأ وهم يظنون القول بمنعه بنا ،
على أن العامل في الحال هو العامل في صاحبها ، والابتداء لا يصلح للعمل في
الحال ، قلت : هذا على حدِّ قوله : (١) .

* لَمِيَّةٌ مُوَحِّشًا طَلَّلُ *

فصاحبُ الحال عند سيبويه النكرةُ ، وهو عنده مرفوعٌ بالابتداء ،
والناصبُ للحال الاستقرارُ الذي تعلق به الظرفُ ، فما أجزته في بيت الناظم
هو مثلُ هذاسواء ، وظَهَرَ (٢) أن مقتضى ما وقع لسيبويه هنا أنه لا يلتزم صحةُ
قولهم : والعامل في الحال هو العامل في صاحبها والله تعالى أعلم .

(١) سيبويه : ٢٧٦ ، وفيه « لَمِيَّةٌ » ومنسوب لسكندر . ديوان كثير : ٢١٠ (طبعه
الجزائر) . وفي معنى اللبيب ، ١ : ٩٠ (رقم ١٣٣) .

(٢) جاء في (د) الهامش الآتي : قوله « وظهر أن مقتضى ما وقع لسيبويه إلخ فيه نظر ، لأن
العامل في الحال وصاحبها متحد حقيقة ، لأن ذا الحال في الحقيقة هو الضمير الذي في الاستقرار
العائد على المبتدأ بطريق المجاز تسمية للشيء باسم العائد عليه لكون الضمير العائد غير مفرط ،
فأطلق عليه لكونه إياه في المعنى . أو يقال إن المبتدأ له جبهتان ، إحداهما أنه مبتدأ ، والعامل
فيه من هذه الجهة هو الابتداء ، وليست الحال على هذه الجهة ، والثانية أنه فاعل في المعنى
بتأويل استقرار ، أو حصل لمية طلال ، فالحال له بهذا الاعتبار ، واستقر عامل فيه بهذا الاعتبار
الذي كان به صاحب الحال ، وهو العامل في الحال أيضاً ، فقد صدق أن العامل في الحال هو العامل
في صاحبها ، فظهر أنه ليس بين كلام سيبويه وكلام غيره منافاة . والله تعالى أعلم . بصروى .

قال :

لِلأُولِ أَوْ ثَانِيهِ أَوْ لِكِلَيْهِمَا أَسْمُ صَدْرٍ وَعَجْزٍ قِيلَ وَالطَّرْفَانِ جَا^(١)

أقول : السببان المحتمعان وهما محلُّ المعاقبة تارةً يكونان في جزء واحد ، وتارةً يكونان في جزأين . فمثالُ كونهما من جزء واحد « مفاعيلن » في الطويل والمهزج ، فالياء فيه تعاقبُ النون ، فإذا دخله القبضُ سَلِمَ من الكفِّ وإذا دخله الكفُّ سلمَ من القبض ، ولا يجوز فيه دخولُ القبض والكفِّ معاً ويجوز أن يسلمَ منهما معاً .

ومثال محي ، المعاقبة من جزأين « فاعلاتن فاعلن » في المديد ، فالنون من « فاعلاتن » تعاقب الألف من « فاعلن » ، فمهما زوحف « فاعلاتن » بالكفِّ سَلِمَ « فاعلن » بعده من الخين ، ومهما زوحف « فاعلن » بالخين سلمَ « فاعلاتن » قبله من الكفِّ ، وكذا « فاعلاتن » الواقعُ أولَ عَجْزِ المديد يجتمع فيه سببان قبليتان ، وسببان بعديتان ، وذلك لأن تفعيله هكذا :

فاعلاتن فاعلن فاعلاتن فاعلاتن فاعلن فاعلاتن

فالمعاقبة أيضاً منتصورةً بين نون « فاعلاتن » الواقعِ آخرَ الصدر وألف « فاعلاتن » الواقعِ أولَ العجز ، وبين نون « فاعلاتن » هذه وألف « فاعلن »

(١) جاء في (د) الهامش الآتي : « قوله للأول » ، أي لجزء زوحف في الأول منه لسلامة ما قبله ، كقولك في المديد في فاعلاتن فاعلاتن . وقوله « أو ثانيه » أي أو لجزء زوحف في ثانية ، أي الجزء وإن لم يجر له ذكر لقطي ، أي آخر الجزء ، وتجاوز في « ثاني » إذا وقعه موقع الآخر ، وقيل ثانيه أي ثاني الأول ، أي مقابله ، وهو آخر الجزء لسلامة ما بعده ، كقولك في المديد أيضاً : فاعلات فاعلن . وقوله « أو لكليهما » ، أي أو لجزء زوحف في كليهما ، أي أوله لسلامة ما قبله ، وآخره لسلامة ما بعده ، كقولك في المديد أيضاً : فاعلاتن فاعلات فاعلن ، فثبتت نون فاعلاتن قبله وألف فاعلن بعده . بصروي .

الواقعة بعدها ، فُتتصورُ هنا ثلاثةُ أسماءٍ ذَكَرَها الجماعةُ وهي : الصدر ، والمجززُ
والطرفان .

فأما الصدرُ فهو ما زوحف أولُه لسلامة ما قبله ، كقولك هنا : فاعلاتن
فعالتن . سُمي بذلك لوقوع الحذف في صدر الجزء .

والمجززُ هو ما زوحف آخرُه لسلامة ما بعده كقولك : فاعلاتُ فاعلن .
سُمي بذلك لوقوع الحذف في عجز الجزء .

والطرفانِ ما زوحف أولُه لسلامة ما قبله ، وآخرُه لسلامة ما بعدهُ ،
كقولك هنا : فاعلاتن فعلاتُ فاعلن ، فحينئذٍ إنما يقعُ الطرفانِ في الجزء
الذي هو أولُ العجزِ بشكْلِ فتثبتُ نونُ «فاعلاتن» قبله وألفُ «فاعلن» بعده .

هذا ما قالوه وهو واضح ، ولا ألزمُ تنزيله على كلام الناظم . فإنَّ عبارته
لا تفي بالمتصود ، ولم يشف الشارح الشريف في تقريرها .

قال : وعادل الناظمُ في هذا البيت بين أولِ شطريه وآخرهما ، فردَّ
الصدرَ إلى الأول ، والمجززَ إلى ثانيه ، والطرفين إلى كليهما . وسكَّن الناظم
العجزَ تخفيفاً على حد قولهم في عَضُدِ عَضُدٍ ، وكَتِفِ كَتِفٍ . هذا كلامه .

قال :

تَحِلُّ بِيْحَدِو كَاهِنِ بِي وَجُزُوها

بَرِيءٌ مَتَى تُفَقِدُ وَقَدْ جاز أن تُرَى

أقول : يعني أن المعاقبة تحل في الأبحر الرموز لها بقوله «يحد وكاهن بي»
والباء الأولى ليست رمزاً وإنما هي ظرفية والباء الأخيرة ليست من الرمز

لأنها تقدمت . فأشار « بالياء إلا البحر العاشر وهو المنسرح ، والمعاقبة فيه واقعة في « مستفعلن » الذي بعد « مفعولات » ، فتعاقب فأؤه سينه وذلك لأنهما لو أسقطا حتى يصير الجزء إلى « فعِلْتَن » وقبلها تاء « مفعولات » لاجتمع خمس حركات ، وذلك لا يتصور وقوعه في شعر عربي أبداً .

والهاء إشارة إلى البحر الثامن وهو الرّمل ، والمعاقبة فيه واقعة بين نون « فاعلان » وألف الجزء الذي بعده .

والدال إشارة إلى البحر الرابع وهو الوافر ؛ والمعاقبة فيه تُتصور بأن يعصب « مفاعِلتن » فينقل إلى « مفاعيلن » فتعاقب فيه الياء النون .

والواو إشارة إلى البحر السادس وهو الهزج ، والمعاقبة فيه بين ياء مفاعيلن ونونه كما تقدم . والكاف إشارة إلى البحر الحادي عشر وهو الخفيف ، والمعاقبة فيه بين نون « مستفع لن » وألف « فاعلاتن » ، فلا يجتمع خين الجزء الثاني مع كه الأول .

والألف إشارة إلى البحر الأول وهو الطويل ، والمعاقبة فيه بين نون مفاعيلن ويائه كما مر .

والهاء إشارة إلى البحر الخامس وهو الكامل . وبيان المعاقبة فيه أن « متفاعِلن » يُضمّر فينقل إلى مستفعلن فتعاقب سينه فاءه .

والنون إشارة إلى البحر الرابع عشر وهو المجتث ، والمعاقبة فيه بين نون « مستفع لن » وألف « فاعلاتن » كما تقدم في الخفيف ، وذلك لأن « مستفع لن » فيها مركب من سبدين خفيفين ووند مفروق بينهما .

وقول الشريف « مركب من سبدين خفيفين بينهما وند مفروق » فيه نظرٌ يظهر بالتذكّر لما سبق في أول الكتاب .

والبناء إشارة إلى البحر الثاني وهو المديد ، فتعاقب فيه نونُ فاعلاتين
ألفَ الجزء الذي بعده .

وقوله : « وجزؤها برى متى تفقد ، وقد جاز أن ترى » ، قال الشريف :
يريد أن الجزء الذي يَسَلِّمُ من الزحاف المعاقبة وهو سائغ فيه يُسمى بريئاً .
وحقيقة البرى أنه جزءٌ عاقبٌ بثبات حرفٍ من أوله أو من آخره جزءاً بعده
سقط من صدره ، أو جزءاً قبله سقط من عجزه .

قلت : وفي شرح عروض ابن الحاجب لابن واصل ما نصه . « والبرى
ما سلم من المعاقبة التي فيها الصدرُ والعجزُ والطرفان ، وكذا قال غيره . فإذن
قوله « وقد جاز أن ترى » جملةٌ خاليةٌ من الضمير النائب عن الفاعل
في قوله « تفقد » .

ويتجه على الناظم اعتراضٌ في إطلاقه القول بأن جزء المعاقبة على الصفة
المذكورة برى مع كونه مخصوصاً بما تقدم . لكن وقع في كلام ابن برى
وغيره أن البرى ما سلم من المعاقبة ، فظاھرهُ سؤالا كانت المعاقبة مما فيه
الطرفان أو لا . وهو موافقٌ لإطلاق الناظم .

قال :

ومنعك للضدين مبدأ شطرٍ لم بأربهما كلُّ مراقبةٍ دها

أقول : المراقبة هي أن لا يُزاحف السببان المجتمعان ولا يسلمان من الزحاف ،
بل لا بد من مزاحفة أحدهما وسلامة الآخر . وهو مراد الناظم ، وذلك لأن
الضدين هما مزاحفة السبين جميعاً ، وسلامتهما جميعاً . فإذا امتنعنا لزم مزاحفة
أحدهما وسلامة الآخر ، فتجامعُ المراقبةُ المعاقبة في أنه إذا حذف أحد الساكنين

من السببين نَبَتَ الآخر وجوباً ، وتفارُقُها في أن المعاقبة يجوز فيها إثباتهما
معاً والمراقبة يُمتنع فيها ذلك .

ويتم الفرقُ بينهما أيضاً بأن المعاقبة تكون بين السببين المتلاقين كأنها في
جزء واحدٍ ، أو في جزأين ، والمراقبة لا تكون إلا إذا كان السببان متجاورين
في جزء واحد .

وسُميت مراقبة لأنها يُراقب فيها حذفُ أحدِ الساكنين فيثبت الآخرُ ،
أو ثبوته فيحذف الآخر .

وقوله « مبدأ شطر لم » يعني أن المراقبة تحلُّ في مبدأ كلِّ شطرٍ من
شطور البحرين الرموز لها باللام والميم ، وهما الثاني عشر وهو المضارعُ المشارُ إليه
باللام ، والثالث عشر وهو المقتضبُ المشارُ إليه بالميم .

فإن قلتَ علامَ يعودُ الضميرُ من قوله « بأربعها » ؟ قلتُ على مبادئِ
الشطور الأربعة المفهومة من السياق ، وذلك لأن كلَّ بحر له شطران ، ولكلِّ
شطرينِ منهما مبدأٌ ، فالمضارعُ في الاستعمال مجزوءٌ ، وزنته :

مفاعيلان فاع لاتن مفاعيلان فاع لاتن .

والمقتضبُ كذلك ، وزنته :

مفعولاتُ مستفعلن مفعولاتُ مستفعلن .

فمبدأ الشطر الأول من المضارع « مفاعيلان » وكذا مبدأ شطره الثاني . ومبدأ
الشطر الأول من المقتضب « مفعولات » وكذا مبدأ شطره الثاني . فإذن هي
أربعة مبادئ . والمراقبة ثابتة في جميعها فلا يجوز في شيء منها إثباتُ السببين
معاً ولا حذفُهما معاً ، ولا بد من سلامة أحدهما ومراعاة الآخر .

فإن قات: فكيف أنت العدد والعدد مذكر؟ قلت، مرثنا أن
الكسائي يجيزه إذا كان العدد محذوقاً. وقال به غيره. فيجوز تخريج ذلك
على هذا المذهب.

وجوز الشريف عود الضمير على الأسباب الأربعة في البيت، وهما اثنان
في أول المصراع الأول منه واثنان في أول المصراع الثاني، وذلك « عيلن »
في المصراعين من المضارع و « مفعو » في المصراعين من المقتضب. وأنت لأنه
أول السبب بالكلمة أو باللفظة. قال: ويسوغ أن يريد بالأربع ثوائى
الأسباب، وهى الحروف السواكن والحرف يذكر ويؤنث، فقال « بأربعها »
فلحظ التأنيث.

قال:

وأبحر طى جزر مكافئة لها بكمليها فافعل بها أيها تشا

أقول: المكافئة هى جواز سلامة السبين المجتمعين، ومزاحفتهم معاً،
وسلامة أحدهما ومزاحفة الآخر. وهو معنى قول الناظم « فافعل بها أيها تشا »
وتدخل في أربعة أبحر، وهى البحر التاسع وهو السريع المرموز له بالطاء.
والبحر العاشر وهو المنسرح المرموز له بالياء. والبحر الثالث وهو البسيط
الرموز له بالجيم. والبحر السابع وهو الرجز المرموز له بالزاي.

وقوله « بكمليها » يعنى أن المكافئة إنما تدخل في هذه الأبحر فى الأجزاء
الكمل السالمة من نقص العلل، وذلك كضرب العروض الأولى من المنسرح،
لأن الطى لازم له.

قال الشريف: وذكر الناظم بحر المنسرح أولاً فيما يكون فيه المعاقبة
ثم ذكره هنا فيما يسوغ فيه حذف الساكنين معاً. ووجه ذلك أن أجزاءه
تختلف، فأما « مستفعلن » الواقع فى أول شطريه فحذف الساكنين فيه جائز

قالت: وكذا « مفعولات » كما يؤخذ من الشواهد، ولا وجه للتخصيص
بمستعملين المذكور.

وأما « مستعملين » الذي يلي « مفعولات » فلا يجوز حذفهما فيه لأن قبله
تاء « مفعولات » وهي متحركة، فلو دخل « مستعملين » الحبل لاجتمع فيه
خمس متحركات، ولذلك لا يعمده بعض العروضيين من باب المعاقبة، إذ امتناع
حذف الساكنين إنما هو الأمر عارض فيه، فتأمل، انتهى كلامه. فإن قلت:
كيف ساغ الابتداء بقوله «مكانة» وهي نكرة محضة لامتسوخ الابتداء بها؟
قلت هي موصوفة بقوله «لها» والخبر قوله «بكلها» فالسوخ موجود فلا إشكال.

عِلَلُ الْأَجْزَاءِ

قال :

وما لَمْ يَكُنْ مِمَّا مَضَى أَدْعُ بِعِلَّةٍ

زيادته والنقص فرقا لدى النُهي

أقول : مقتضى هذا الكلام أن تكون العلة عبارة عن التغيير الذي لا يكون في ثوانى الأسباب، وعلى ذلك مشاهة الشريف .

فإن قلت : لا نزاع في أن القصر من العال ، وهو حذف ساكن السبب الخفيف من آخر الجزء وإسكان المتحرك قبله ، فهذا تغيير في ثانی السبب قطعاً ، فيلزم أن لا يكون علة ، وهو باطل ، قلت : هو وإن كان فيه تغيير ثانی السبب بإسقاطه لكن ليس هذا تمام مُسمّاه ، وإنما مُسمّاه تغيير ثانی السبب بحذفه ، وتغيير أوله بإسكانه . والمراد بقولهم : الزحاف تغيير ثانی السبب أنه تغيير الثانی فقط ، فزال الإشكال .

فإن قلت : من خاصّة العلة لزومها حيث وقعت ، وقد عدّ الناظم الخزم ، بالزاي ، من علال الزيادة ، فيلزم على هذا أن يكون لازماً وهو باطل ، قلت : قد يتخلف اللزوم لعارض . وهذا كذلك ، ضرورة أن هذه الزيادة خارجة عن وزن البيت .

وفي عبارة الناظم ما يقتضى عدم اللزوم ، فإنه حكّم على هذا النوع من العلال بالقبح ، بل جعله أقبح ما يرى . ولا يتأتى القول بذلك مع لزومه . وقسم الناظم العلة إلى زيادة ونقص . وسيأتي تحقيق ذلك .

وقوله « فرقا » مفعول لأجله ، والعامل فيه « ادع » أى سمَّ ما لم ينقص
من التغييرات علة وما مضى منها زحافاً ليحصل الفرق بين اللقبيين ، فترتب على
كلِّ حكم مقتضاه .

قال :

فرد سبباً خفياً لترفيلاً كاملاً بغايته من بعد جزء له اهتدى
أقول : قد سبق أن العلة على قسمين : زيادة ونقص ، فقدم الناظم أقسام
النقص من حيث أن جميع حروف الجزء مع الزيادة باقية لم يذهب منها شيء
ولا كذلك مع النقص . وللأول على الثانى مزية .

إذا تقرر ذلك فمن أنواع الزيادة الترفيل ، وهو زيادة سبب خفيف
على آخر الضرب من مجزوء الكامل . والمراد بالغاية هو الضرب ،
وكلامه واضح .

والترفيل فى اللغة إطالة الذيل . يقال ذيل مرفل أى مطوّل ، ومنه قولهم :
فلان يرفل فى ثوبه ، الذى يجر ذيله زهواً . ولما كانت هذه الزيادة هى أكثر
زيادة تقع فى الآخر سُمى ترفيلاً .

قال :

ومجزوء هج ذيله بالسكن ثامناً

وسبغ به المجزوء فى رملٍ عراً

أقول : التذييل زيادة حرف ساكن على وتد مجموع فى آخر الجزء ،
ويدخل فى الضربين المجزوين من بحرین هما الخامس ، وهو بحرُ الكامل
المشارُ إليه بالهاء من « هج » ، والثالث وهو بحرُ البسيط المشارُ إليه بالميم .
والمراد بالسكن ذو السکن ، وهو السكون ، أى الحرف الساكن ، « وثامناً »

حال من المجرور فيصير « متفاعلاً » في الكامل « متفاعلاً » و « مستعملان » في البسيط « مستعملان » .

قال ابن برقي : وإنما آثروا زيادة النون دون ما عداها من الحروف قياساً على زيادة التنوين في آخر الاسم لأنها نون في اللفظ ، وتزاد في آخر الأسم بعد كماله ، كما أن هذه زيدت في آخر الجزء بعد كماله ، ولما كانت النون المزيدة ساكنة ، وكانت النون الأصلية قبلها كذلك ، والتقى ساكنان ، أبدل من النون الأولى الأصلية ألفاً كما تبدل النون الخفيفة والتنوين ألفاً في الوقف ، لأن الساكنين يجوز اجتماعهما إذا كان أحدهما حرف مد ، لأن ما فيه من المد يقوم مقام الحركة .

والتذليل ، ويقال الإذالة أيضاً ، مأخوذ من ذبل الثوب والفرس وغيره ، شبه الحرف الزائد به .

والتسبيغ زيادة حرف ساكن على سبب خفيف من آخر الجزء ولا يكون إلا في الجزوء من بحر الرمل ، ويقال فيه أيضاً الإسباغ ، لأنه مصدر أسبغه إذا أطاله . يقال ذبل سابع أي طویل ، فلما كان هذا الحرف يطيل الجزء سمي إلحاقه به إسباغاً وتسبيغاً على صيغة بناء التكثير .

فإن قلت : ماذا أراد الناظم بتوله « عرا » ؟ قلت : كأنه ينظر من طرف خفي إلى ما حكي عن الزجاج من أن هذا الضرب من الرمل قليل جداً ، وأنه موقوف على السماع ، فكأنه يتول وسبغ بالحرف الثامن الساكن الجزوء من الرمل حالة كونه قد « عرا » أي نزل به من حيث سماه من العرب ، وإلا فحتمه أن لا يزداد لأنه لم يكتر كثرة يُقاس عليها كما اتفق لغيره من ضروب الزيادة ، فتأمله وحرره .

قال :

وإن زدت صدر الشطرِ مادونَ خمسةِ

فذلك خزمٌ وهو أقبحُ ما يرى

أقول : الخزمُ هو زيادة حرفٍ إلى أربعة في أول البيت ، وحرفٍ أو حرفين في أول العجز . سميت هذه الزيادة خزماً بالزاي تشبيهاً لها بخزم البعير ، وهو أن تجعل في أنه خزامة ، والعلاقة بينهما الزيادة الموصلة إلى المراد . وما أحسن قول السراج الوراق :

وقائل قال لي ومثلي يرجع في مثل ذا لمثله

لم خزم الشعر قلت حتى يقاد قسراً لغير أهله

وأكثر ما يجيء الخزم في أول البيت . ومجيئه في أول النصف الثاني قليل . ولم يجيء فيه بأزيد من حرفين . قال الصفاقسي : ووجه مجيئه فيه أن البيت قد يكون مصرعاً ، فكان أول نصفه الثاني أول البيت . قلت : وفيه نظر . ووجهه بعضهم بأنه لما جاز في أول العجز الخزم ، بالراء ، وهو التقصان جاز فيه الخزم ، بالزاي ، ليكون الشطط له تارةً وعليه أخرى . واعترض بأن تعليل جواز الخزم بالحمل على جواز الخرم ليس أولى من العكس . ووجه أيضاً بشبهه أوائل الأبيات بقطع ألف الوصل فيه^(١) . واعترض بتوجه السؤال في ألف الوصل كما في الخزم .

(١) الضمير في قوله « بشبهه » عائد إلى العجز ، وكذلك في قوله ، « فيه » . يعنى فيها يبدو . أنه كما جاز قطع ألف الوصل في العجز قياساً على قطعها في الصدر ، كذلك يجوز بالقياس نفسه الخزم في العجز . انظر في الجزء الثاني من سيبويه شاهداً على ابتداء الشطر الثاني بألف الوصل بعد قطع قول الشاعر :

ولا يبادرُ في الشتاء وليدنا ألتدرَ ينزلها بغيرِ جمالِ

وقول أبيد :

أو مذهبٌ جددٌ على الواحه الناطقُ المزبورُ والمختومُ

إذا تقرر ذلك فكلام الناظم معترض من جهة أن قوله « صدر الشطر »
 أعم من أول النصف الأول وأول النصف الثاني ضرورة أن « صدر الشطر »
 صادق على كل منهما . والخزْمُ بما دون خمسة الذي هو صادق بأربعة أحرف
 إنما يكون في أول الشطر الأول ولا يكون في أول المعجز إلا بحرف أو حرفين
 خاصة ، فمثالٌ يجيئه في الأول بحرف واحد قوله : (١)

وَكأنَّ أَبانًا في أَفانينِ وَدَقِه كَبيرِ أَناسِ في بِجادِ مُزَمِّلِ

خُزْم بحرف واحد ، وهو الواو .

ومثاله بحرفين قوله :

بامطربن ناجية بن سامة إنني أجنى وتعلق دوني الأبواب

خُزْم بحرفين وهما الياء والألف .

ومثاله بثلاثة قوله :

لقد عجبت لقوم أسلموا بمد عزهم

إمامهم للمنكرات وللقدر

خُزْم بثلاثة أحرف ، وهي قوله : « لَقَدْ » .

ومثاله بأربعة أحرف قوله :

أشدُّ حيازيمك للموت فإن الموت لا يكا

خُزْم بأربعة أحرف ، وهي قوله « أشدُّ » .

(١) لامرئ القيس ، ديوانه : ٢٥ .

ومثاله أولُ العجز بحرف واحد قوله :

كَلَّمَا رَابِكُ مِنِّي رَائِبٌ وَيَعْلَمُ الْجَاهِلُ مِنِّي مَا عَلِمَ

خُزْمٌ بِالْوَاوِ مِنْ قَوْلِهِ « وَيَعْلَمُ » .

ومثاله فيه بحرفين قول طرفة : (١)

هَلْ تَذَكَّرُونَ إِذْ تَقَاتَلْتُمْ إِذْ لَا يَضُرُّ مُعَدِّمًا عَدَمُهُ

خُزْمٌ فِي الصَّدْرِ هَلْ وَفِي الْعِجْزِ يَأْذُ . لَا يُقَالُ : « لِأَنْسَلِمَ أَنْ هَذَا الْبَيْتَ مَخْرُومٌ لَأَنَّ فِي السَّدْرِ وَلَا فِي الْعِجْزِ لِحَوَازٍ أَنْ يَكُونَ مِنَ الْكَامِلِ ، وَعَرُوضُهُ هَذَا وَضَرْبُهُ كَذَلِكَ ، وَدَخَلَ الْجِزءُ الَّذِي هُوَ أَوَّلُ الصَّدْرِ الْإِضْمَارُ ، وَكَذَا أَوَّلُ الْعِجْزِ ، وَدَخَلَ جِزْمٌ الْحَشْوُ مِنَ الصَّرَاعِينَ الْوَقْصُ » ، لِأَنَّ تَقُولَ يَصُدُّ عَنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ فِي الْقَصِيدَةِ الَّتِي مِنْهَا هَذَا الْبَيْتُ :

لَلْفَتَى عَقْلٌ يَعِيشُ بِهِ ، حَيْثُ تَهْدِي سَاقَهُ قَدَمُهُ

وهذا من الديد قطعاً ، فتعين أن يكون باقي القصيدة كذلك ، وتعين أيضاً القول بالخُزْمِ فِي الْبَيْتِ الْمُسْتَشْهِدِ بِهِ كَمَا ذُكِرَ .

فَإِنْ قُلْتَ : قَدْ جَاءَ الْخُزْمُ بِأَكْثَرِ مِنْ أَرْبَعَةِ أَوَّلِ الْبَيْتِ كَقَوْلِ الشَّاعِرِ :

وَلَكِنِّي عَلِمْتُ لَمَّا هُجِرْتُ أَنِّي

أَمُوتُ بِالْهَجْرِ عَنْ قَرِيبٍ

فقوله « ولكنني » كخُزْمٍ ، وهو ثمانية أحرف إن رُوِيَ بِنُونِ الْوَقَايَةِ ، وَسَبْعَةٌ إِنْ رُوِيَ بِدُونِهَا ، وَعَلَى كُلِّ تَقْدِيرٍ فَيُرَدُّ عَلَى النَّاطِمِ ، قُلْتَ : هُوَ مِنَ الشَّدُوذِ بِحَيْثُ لَا يُبَلِّغُ إِلَيْهِ وَلَا يُعْمَلُ عَلَيْهِ . وَقَوْلُهُ « وَهُوَ أَقْبَحُ مَا يَرَى »

قال الشريف : يريد أن الخزم قبيح جداً ، ولذلك لا يجوز المولد استعماله . قلت : ظاهر قول ابن الحاجب « وخزمهم جائزٌ وهو زيادةُ حرفٍ أولاً ، وإلى أربعة قبلاً » أن الخزم جائز . وأنه مقبول عند الأئمة . فإذا لا مانع للمولد من استعماله ، وإن كان تركه أولى بكل حال .

قال الصفاقسي : وزعم بعض الناس أن الخزم ليس عيباً بخلاف الخرم وهو النقص ، لخروج الزيادة عن البيت فلا يخل بالوزن . قال ؛ وفيه نظر ، فإن الخزم بالحرف الواحد ، والوقوف عليه ، والابتداء بما بعده ، متمدراً لشدة طلبه له ، وكذا إذا وقع حشواً . قال : والأولى ما قاله أبو الحكم : « إن الكلمة المخزوم بها إن أمكن الوقوفُ عليها ووقعت وسط البيت كانت عيباً لإخلاقها بالوزن ، فإن وقعت أوله لم تكن عيباً لخروجها عن البيت بإمكان الوقوف عليها ، وإن لم يمكن الوقوفُ عليها كان الخزم بها قبيحاً ، إلا أنه في حشو البيت أقبح لارتباطه بما قبله . ثم هي إقامنفصلة ، أو في حكم المنفصلة ، وانفصالها أكثر . وكيف ما كان فدخوله في جميع البحور جائز » .

هذه عبارته ، قلت : ولعدم اختصاص الخزم ببخردون بحر كما ذكره أطاق الناظم حيث قال « صدر الشطر » فلم يتيده ببخرفهم عدم الاختصاص . ثم قال الصفاقسي : « ودليل قبول الخزم أنه زيادة غير مخلة بوزن البيت ولا بمعناه ، فيقبل قياساً على النثر في نحو قوله تعالى : ﴿ فيها رحمة من الله ﴾ ، على أنا نقول : زيادتها أول البيت أولى لضيق الوزن عن الوفاء بالمعنى . لا يقال : لا نسلم عدم إخلاقها إذ قد تكون شديدة الاتصال بالبيت على ما مر ، لأننا نقول ، مرادنا بعدم إخلاقها أي في حال زيادتها بخروجها عن الوزن لا حالة حذفها . سلمناه ، لكن مرادنا زيادتها في الحكم لا في المعنى ، كحكمهم بزيادة « لا » في قولهم : جئت بلا زاد ، وغضبت من لاشيء ،

مع أن حذفها منخل . لا يقال : يلزمكم عدم جواز الخزم بأكثر من حرفين أو ثلاثة ، لأنه لم تقع الزيادة في النثر بأكثر منها ، وهو أصلكم الذي قسم عليه ، لأننا نقول ، الجمع بينهما إنما وقع بمطلق الزيادة لا بزيادة حرف أو حرفين أو ثلاثة . سلمناه إلا^(١) أنه إذا جاز في النثر بحرفين أو ثلاثة جاز في النظم بأكثر لضيق الوزن عن الوفاء بالمعنى والله أعلم انتهى كلامه .

قال :

وحذف وقطف وقصر القطع حذو

وصلم ووقف كشف الحرم ما انفري

مواقمها أعجاز الأجزاء إن أتت

عروضا وضربا ما عدا الحرم فابتدا

أقول : لما انتهى الناظم الكلام على أنواع الزيادة أخذ في أنواع النقص إجمالا ثم تفصيلا ، فعددها هنا أولاً ، ثم فسرها ، وذكر محال وقوعها على التعيين ثانياً ، كما تراه بعد هذا ، فقوله هنا « ما انفري » مبتدأ مؤخر وخبره مقدم ، وهو قوله « حذف وقطف إلى آخره » ، وثم حرف عطف محذوف ، أي وقصر والقطع وكشف والخرم . ومعنى قوله « انفري » انقطع ، ولا شك أن في كل من هذه التغييرات حذفاً من اللفظ فهو اقتطاع لبعضه .

ثم أخبر أن مواقع هذه الألقاب أعجاز الأجزاء على شريطة أن تقع عروضاً وضرباً ، وأن ذلك حكم ثابت لجميعها ، إلا الحرم فإنه يقع ابتداء وهو أهم من

(١) جاء في (م) بعد قوله « إلا » قوله : « . . . أنا نتبع أنه لم تقع الزيادة بأكثر من ثلاثة في النثر ، سلمناه إلا . . . » ثم تابع القول كما في المتن .

ابتداء الصدر وابتداء المعجز ، وإن كان وقوعه في أول المعجز قليلاً ، وربما أباه بعضهم . وسيأتي الكلام عليه .

فإن قلت : مما إذا استثنى الخرم ؟ أمن الجملة الأولى ، وهي الأسمية أم من الثانية وهي النعائية ؟ قلت : هو مستثنى من كلتا الجملتين ، فإن الخرم لا يقع في عجز جزء ولا في عروض ولا في ضرب ، ولعل في قوله « فابتدا » إشعاراً بذلك ، أي إنما يكون الخرم ابتداءً في كل وجه فهو في ابتداء الجزء الواقع في ابتداء البيت ، ولا يجوز أن يعود الاستثناء إلى الجملة الأخيرة فقط لأن حكم الجملة الأولى يكون منسحباً عليه ، وهو وقوعه في عجز الجزء وذلك باطل ، وكذا لا يجوز أن يكون الاستثناء من الجملة الأولى فقط لأنه يلزم حينئذ وقوع الخرم في العروض أو الضرب وهو باطل أيضاً .

قال الشريف : وكلها يعني التفسيرات اللاحقة للأجزاء تنقسم ثلاثة أقسام : قسم يلحق ثواني الأسباب ولا يكون إلا في حشو الأبيات ، وهو الزحاف . وقسم يلحق الأوتاد خاصةً وتنفرد به المبادئ وهو الخرم . وقسم يلحق الأوتاد والأسباب معاً وتنفرد به أعاريض الأبيات وضروبها وهو العال . قلت : وفي هذا تصريح بأن قبض عروض الطويل مثلاً علة لا زحاف فتأمل .

قال :

ففي حاسوبك الحذف للخف واقطفن

به أثر سكين بدّ والأثقل انتقى

أقول : اشتمل هذا البيت على تبين المراد بالحذف والتطف وعلى تعيين الأجر التي يدخلانها . فالحذف عبارة عن إسقاط السبب الخفيف من آخر الجزء ،

فيدل عليه قوله قبل ذلك « مواقعها أعجاز الأجزاء » ، ويدخل في ستة أبحر ،
وهي الثامن وهو بحر الرمل المرموز له بالحاء من قوله « حاسوبك » ، والأول
وهو بحر الطويل المرموز له بالألف ، والخامس عشر وهو بحر المتقارب
الرموز له بالسين ، والثاني وهو بحر المديد المرموز له بالباء ، والسادس وهو
بحر الهزج المرموز له بالواو ، والحادي عشر وهو بحر الخفيف المرموز له
بالكاف ، « والخف » هو الخفيف . قال امرؤ القيس :

يَزِلُّ الغَلامُ الخِفتَ عن صَهَوَاتِهِ
كما زَلَّتِ الصَّفَواءُ بالمتنزلِ

وتسمية هذا التفسير بالخذف أمر ظاهر وكأنهم سموه باسم الأعم .
والقطفُ عبارة عن إسقاط السبب الخفيف وإسكان المتحرك قبله ،
ولا يكون إلا في بحر واحد وهو الوافر الذي هو رابع البحور المرموز له
بالدال من قوله « بد » ، وقد علم أن « مفاعلتن » هو جرء الوافر ، فإذا أردت
قطفه حذفت السبب الخفيف من آخره وهو « تن » ، وأسكنت المتحرك
الذي قبله وهو اللام التي هي ثانی سبب تقييل فيصير « مفاعل » بإسكان اللام
فيمبر عنه بفعولان . والضمير من قوله « به » راجع إلى حذف الخف . والمراد
بالسكن التسكين ، فهو مصدر محذوف الزوائد .

والباء من قوله « بد » ظرفية بمعنى « في » لاحرف مرموز به للبحر
الثاني وهو المديد ، لأنه ليس لنا في المديد جزء آخره سبب خفيف وقبله
متحرك حتى يدخله القطف ، فالإلباس مأمون .

فإن قلت : ماذا أراد الناظم بقوله « والأثقل اتقى » ؟ قلت : قال
قال الشريف : يريد أن « مفاعلتن » في الوافر إذا دخله القطف فحذف

السببُ الخفيفُ وسُكِّن اللامُ قبله بتى « مناعلٌ » وصار السببُ الثقيلُ خفيفاً ،
فذلك الذى أراد الناظم . وبذلك يتبين أن القطف لا يكون إلا فى الوافر .

قلتُ : أو يكون المرادُ بذلك الإشارةُ إلى نفي قول من زعم أن القطف
عبارة عن حذف السببِ الثقيلِ حرصاً على قلة التغير ما أمكن ، لأنه على
هذا التقدير علةٌ واحدةٌ ، وعلى الأول يكون مركباً من علةٍ وزحاف ، وهما
الحذفُ والمصنُبُ ، وقلةُ التغيرِ أولى .

قال بعضهم : ولا قائلٌ به : وهو وهم فاحش ، لأن مخترع هذا العلم وهو
الخليلُ هو القائلُ فى القطف بالمقالة الأولى . أفترأه يقول إنه مسبوقٌ بالإجماع
مع أن معنى القطف لغةً هو المناسب لما ذهب إليه الخليلُ ، وذلك لأن الثمرة
إذا قُطفت تعاقبها شئٌ من الشجرة ، وعلى التقدير الأول فالجزء كذلك ،
لأنه لما حُذف منه السببُ الخفيفُ عَلِمَت به حركةُ السببِ الآخر ، ولا
كذلك على التقدير الثانى ، وأيضاً فإنه يلزم على التقدير الثانى دخولُ العلة فى
حشو الجزء ، ولا نظير له فتأمل .

قال :

وحسبك فيها القصرُ حذفك ساكناً

وتسكينُ حرفٍ قبله إذ حكى العصا

أقول : يعنى أن القصرَ عبارةٌ عن حذف ساكن وإسكان حرف قبله
بشرط أن يكون من سبب خفيف . وهذا القيد مذکور فى البيت الثانى .
وأشار إلى وجه التسمية بقوله « إذ حكى العصا » يريد أن ما دخله القصرُ
يُسَمَّى مقصوراً لأن الجزء قُصر عن التمام ، كما قُصر الأسمُ المقصورُ كالعصا والرحى
عن المد ، أى حَكَى الأسماء المقصورة . هكذا قرره الشريف .

قلت : ويمكن أن يكون إشارة إلى القولين في تسمية المتصور بهذا الاسم ، وذلك لأن منهم من قال : سُمي بذلك لكونه قُصر عن الحركة أي مُنع منها . وقيل : سُمي بذلك لكونه مُنع عن المد ، فكذا الجزء المتصور يحتمل أن يكون سُمي بذلك لأنه لما حُذف آخره وأسكن ما قبله مُنع من الحركة ، أو لأن الجزء قُصر عن التمام كما قُصر الاسم المتصور عن المد ، والله أعلم .

ويدخل القصرُ في أربعة أبحر رَمَزَ لها بقوله « حسبك » ، فالحاء رمز للبحر الثامن وهو الرملُ . والسين رمز للبحر الخامس عشر وهو المتقارب . والباء رمز للبحر الثاني وهو المديد . والكاف رمز للبحر الحادي عشر وهو الخفيف .

قال :

كذا القَطْعُ لَكِنَّ ذَاكَ فِي سَبَبِ جَرَى

وَفِي وَتَدِ هَذَا وَجَهْزٌ لَهُ حَوَى

أقول : يريد أن القَطْعَ مماثل للقصر في أنه حُذف ساكن وتساكنُ حرف قبله ، لكن ذلك وهو القصرُ مخصوصٌ بالسبب الخفيف ، فيكون عبارةً عن حُذف آخر السبب الخفيف وإسكان الحرف الذي قبله . وهذا ، وهو القَطْعُ ، مخصوصٌ بالوتد المجموع فيكون عبارةً عن حُذف ساكن الوتد المجموع وإسكان الحرف الذي قبله . وأنشد ابن الخطيب في الإحاطة لبعض الأندلسيين :

يا كاملاً شوقى إليه وافراً وبسيطاً وجددي في هواه عزيزاً
عاملت أسبابي لديك بقطمها والقَطْعُ في الأسباب ليس يجوزاً

فأحسن في التورية . وأشار الناظم بقوله « جهز » إلى الأبحر التي يدخلها

القطع ، فالجيم رمز للبحر الثالث وهو البسيط . والهاء رمز للبحر الخامس وهو الكامل ، والزاي رمز للبحر السابع وهو الرجز ، وسمى قطعاً لأنه يقطع الجزء عن تمامه .

قال :

وحذفك مجموعاً دعواً حذفاً كاملاً

وإلا فصلم والسريع به ارتدى

أقول : الحذف نجاء مهمله فذالين مُعجمتين ، إلا أن الناظم سكن العين المفتوحة على قبحه لأجل الضرورة ، وهو حذف وتدي مجموع من آخر الجزء ، ولا يكون إلا في « متفاعلين » فإذن لا يكون إلا في بحر الكامل كما صرح به الناظم . وقال ابن برسي وتبعه الصفاقسي : ولا يكون إلا في « مستفعلين » المجموع الوتد و« متفاعلين » . قلت : وهو غلط فإنه ليس لنا بحر فيه « مستفعلين » يدخل فيه الحذف أصلاً ، وإنما يدخل في الكامل والأستقراء : يَحْتَقُّه .

فإن قلت : سيأتي أن للكامل عروضاً حذاه لها ضرب أحد مُضْمَرٌ على زنة « فعِلن » ، ولا شك أن « متفاعلين » يدخله الإضمار أولاً فينتقل إلى « مستفعلين » ، ثم يُحذف منه الوتد المجموع فيصير « مستف » فينتقل إلى « فعِلن » ، فلعلهما أرادا ذلك . قلت : هو بعيد جداً وظاهر عبارتهما يقتضي أن « مستفعلين » جزء أصلي ، ويدخله الحذف مع ذلك ، كما أن « متفاعلين » كذلك .

فإن قلت : سيأتي أن بعض العروضيين حكى للبسيط الجزو ، عروضاً حذاه مخبونة ، وحكى أيضاً استعمال المشطور من الرجز أحد مستبغا ، فهذا بحران وقع في كل منهما الحذف في « مستفعلين » ، قلت : هذا من الشذوذ بحيث لا يلتفت إليه ولا يُبنى القواعد الكلية عليه .

قال ابن بري : وكان حقه أن يدخل « فاعلمن » إلا أنه لم يسمع فيه .

قال الصفاقسي : وعلمته عندي ما يؤدي إليه دخوله فيه من بقاء الجزء على سبب خفيف ولا نظيره . ولا يقال بل نظيره موجود ، وهو عروض المتقارب المحذوفة ، فإن القطع يجوز دخوله فيها فتبقى حينئذ على متحرك وساكن ، لأننا نقول المتحرك والساكن فيها بمية وتد وهو أقوى من السبب فافترقا .

قلت : الوند أقوى من السبب لزيادة حروفه عاينه ، فإذا خرج عن صورة الوند وانتقل إلى هيئة السبب زال ما به الأمتياز في القوة ، فلا نسلم أنه حينئذ أقوى . والحذو لغة الخفة ، ومنه قولهم قطة حذاء ، ولما حذف الوند من آخر الجزء خف فسمى أخذ ، وهو في اللغة القصر ، ومنه قولهم : حمار أخذ ، وقول الفرزدق : (١)

أوليت المراق ورافديه فزارياً أخذ يد القميص

كنتي بقصر كته عن تشير يده للسرقة . ويمكن أن يكون تسمية الجزء أخذ لهذا المعنى . وصاحب العقد وابن السيد يقولانه بالجيم ودالين مهملتين ، وهو لغة التقطع . وقوله « وإلا فصلم » أي وإلا يكن الوند المحذوف مجموعاً بل كان مفروقاً فهو الصلم ، فالمنقح إنما هو الوصف لا الموصوف ، ولا يدخل إلا في السريع ، وهو مراده بقوله : « والسريع به ارتدى » ، وفيه على رأى صاحب التلخيص استعارة بالكناية واستعارة تخيلية ، وذلك لأنه أضمر في نفسه تشبيه البحر الذي يدخله هذا النوع من التغيير برجل ظاهر النقص ، ودل على هذا التشبيه الضمر في النفس بأن أثبت له شبه أمراً مختصاً به وهو هنا

الارتداء . فتشبيه البحر بالرجل الذي هذا شأنه استعارة بالكناية ، وإثبات
الارتداء له استعارة تخيلية .

والصِّمْلَةُ لَفَةٌ قَطْعُ الأذن . يقال : رجل أصم ، إذا كان مستأصل الأذنين ، وقد
صامت أذنه أصلها صمدا ، إذا استأصلتها ، فسمى حذف الوتد المفروق من
الجزء صملاً تشبيهاً بذلك .

قال :

ووقفٌ وكشفٌ في المُحرَكِّ سابعاً

فأسكن وأسقط بحرطى ول الهدى

أقول : الوقف والكشف يشتركان في أنهما تغيير الحرف الأخير من
« مفعولات » ، لكن الوقف تغيير لهذا الآخر بإسكانه ، والكشف تغيير
له بإسقاطه .

ففي كلام الناظم لفٌ ونشْرٌ مرتب ، فالإسكان راجعٌ إلى الوقف
والإسقاط راجع إلى الكشف . وتسمية الأول بالوقف واضحة ، وسمى الثاني
كشفاً لأن أول الوتد المفروق لفظه لفظُ السبب ، غير أن وقوع التاء بعده يمنع أن
يكون سبباً فإذا حذفت التاء انكشف وصار لفظه لفظ السبب .

وهذان النوعان ، وهما الوقف والكشف ، يدخلان في بحرین رمزاً لهما
بالطاء والياء من قوله « بحر طى » ، فالطاء رمز للبحر التاسع وهو السريع ،
والياء رمز للبحر العاشر وهو المنسرح ، وقوله « ول الهدى » ، الكلمة الأولى
أمر من « ولى » أى كن والياء للهدى ، غير أنه يُكتب بالهاء وإن كان لا ينطق
بها وصلاً ضرورة أنه يُوقف عليه بالهاء ، والقاعدة في علم الخط أن تُكتب
الكلمة بتقدير الأبتداء بها والوقوف عليها ، ويُستثنى من ذلك أشياء على
ما هرف في محله .

قال :

وقطُمك المحذوف بترٌ بسبب
وقيل المديدُ أختصَّ بأسميه في الدعا

أقول : قد علمت معنى القطع والحذف فيما سبق ، فإذا اجتمعا سُمي
اجتماعهما بترًا .

وفي عبارة الناظم مساحة لأن مقتضاها أن القطع نفسه إذا دخل في الجزء
المحذوف يُسمى بترًا ، وليس كذلك ، بل الأسم إنما هو لهما مجتمعين ،
أول اجتماعهما ، ويدخلان بحرين رمزًا لهما بالسين والباء من « بسبب » .

والباء الأولى ظرفية . والسين الثانية والباء الأخيرة لفو ، ولا لبس يتم
بالفأهما لأنهما تكريرا لما قبلهما . فالسين رمز للبحر الخامس عشر وهو
المتقارب ، والباء رمز للبحر الثاني وهو المديد ، فإذا دخل البترُ في « فمولن »
بالمقارب حُذف سببه الخفيف وهو « لن » ، وحُذفت الواو من « فمو » ،
وسُكنت عيئته فيصير « فع » ، وإذا دخل البترُ في « فاعلاتن » بالمديد حُذف
سببه الخفيف وهو « تن » ، وحُذف ألف وتده وسُكنت لامه فيصير فاعل .
والبترُ بفتح التاء وإسكانها بمعنى اقطع أيضًا ، وهو أبلغ من الحذف ، ومنه
ذبل أبتَر .

وقوله « وقيل المديد اختص باسميه في الدعا » هذا إشارة إلى مذهب
الزجاج ، وذلك أنه ذهب إلى أن الجزء الذي دخله الحذف والقطع لا يُسمى بترًا
إلا في المتقارب وحده ، لأن « فمولن » فيه يصير إلى « فع » فيبقى منه ألقه ، وأما في
المديد فيصير « فاعلاتن » إلى « فاعل » فيبقى منه أكثره ، فلا ينبغي أن يُسمى بترًا ،
بل يُقال فيه « محذوف مقطوع » ، وهذا هو مراد الناظم بقوله : « وقيل

المديد اختص باسميه في الدعا ، أي أنه يُدعى في المديد وحده باسمي التفسير
الذي اشتمل البتر على مسماه وهما الحذف والتقطع .

قال الزجاج : وإنما يُسمى بالأبتر في المتقارب ، وغلظ في ذلك قَطْرُ بَا ، ورُدُّ
بإنكار وجه الخصوصية ، وبتسمية الخليل له بذلك حيث قال : وما يسقط من
« فعمولن » حتى يصير « فاعلاتن » حتى يصير « فَعْلُنُ » فهو أبتر .
قيل : وإنما وهم الزجاج أن الخليل كتب تحت هذا الضرب في هذا البحر :
محدوف متطوع ، وكتب في المتقارب أبتر ، فلهذا توهم الاختصاص .

قال :

وسلّ ودا أخرم للضرورة صدرها

ووضع فعمولن ثلثه ثرمة بدأ

أقول : الخرم عند الخليل رحمه الله حذف أول الوند المجموع في أول
البيت . وبعضهم ينقل عنه أنه يجوز في أول النصف الثاني على قلة . وبعضهم
ينقل فيه المنع عنه ويقول إن غيره هو الذي يجوز الخرم فيه . وبعضهم ينقل
المنع في خرم أول المعجز مطلقاً عن الخليل وغيره . وأجاز السهيلي خرم السبب
الثقل ، وتابعه ابن واصل على ذلك زاعماً أنه التحديق . واحتج السهيلي بما
جاء عنهم من خرم « متفاعلن » في الكامل وأوله سبب ثقيل .

قال :

تناكلوا عن بطن مكة إنها كانت قديماً لا يُرام حريمها

فقوله « تناكلوا » وزنه « مفاعلن » ، وقد كان « متفاعلن » ، فحذف

الحرف الأول منه .

وربما جاء في التشرح . قال الشداخ :^(١)

فَاتَلُوا الْقَوْمَ يَاخْزَاعَ وَلَا يَدْخُلُكُمْ فِي قَتَالِهِمْ فَشَلَّ

قوله « فَاتَلُوا » وزنه « فاعلن » ، وأصله « مستفعلن » فخبن وخرم .

وربما جاء في منهوك الرجز من قول حارثة بن بدر^(٢) :

كَرَبُوا أَوْ دَوْلَبُوا أَوْ حَيْثُ شَتَّمُ فَازْهَبُوا

قوله « كرَبُوا » وزنه « فاعلن » ، وأصله أيضاً « مستفعلن » فخبن وخرم .

قال السهيلي : « وإذا كانوا يحذفون السبب الثقيل بجملته فحذف جزء منه

أسهل . وأنشد شاعداً على ذلك قول الشاعر :

هَامَةٌ تَدْعُو صَدَى بَيْنَ الْمُسْتَقَرِّ وَالْمِيَامَةِ

فوزن « هَامَةٌ » « فاعلن » ، وأصله « متفاعلن » . قلت أما قوله

« تَنَاكَرُوا » فليس فيه أكثر من أن وزنه « مفاعلن » ، وقد كان أصله

« متفاعلن » إذ البيت من بحر الكامل على ما ينطق به بعض أجزاءه ، فيجوز

أن يكون المحذوف منه هو الحرف الثاني من السبب الثقيل لا أوله . ومثله

يسمى عندهم بالوقص ، فلا يرد مثل هذا على الخليل . وأما بقية الأبيات فمن

الشدوذ بحيث لا يانفت مثل الإمام إليها ولا يبنى قاعدةً عليها . وأجاب

الصفاقسي عن استناده إلى بيت الشداخ بأن « مستفعلن » لما خبن صار

« مفاعلن » فجاء أوله على هيئة الوجد المجموع ، ومن هذه الهيئة جاز الحرم

فيه نظراً إلى ما آل إليه . قلت : وهذا الجواب لا يرتضيه الخليل ، فإن الحرم

عنده هو حذف الحرف الأول من الوجد المجموع لا منه ومما هو على هيئته ،

(١) قالت جميع النسخ ، هنا وفيما يل ، الشماخ ، والصواب أنه للشداخ بن يعمر الكنانى ،

شرح الحماسة : ١ / ١٠١

(٢) لحارثة بن بدر الغدافي ، تاريخ الظهري : ٧ : ٨٥ ، والبيت الثالث : « قد أمر المهلب »

وإنما قال بذلك بعض المتأخرين من العروضيين . قال الصفاقسي : وما استشهد به على حذف السبب الثقيل بجماته فيه نظراً لجواز أن يكون ذلك الجزء دخلاً الوقس فصار وزنه «متفاعلاً» فدخله الحرم لصيرورته على هيئة الوتد المجموع لأن السبب حذف بجماته . قلت : هو مردود بما تقدم .

ثم قال : سألناه إلا أنا لأنسلم أنه يلزم من حذفه بجماته جواز الحرم فيه لأننا لم نقل إن الحرم امتنع فيه لأجل كونه حذفاً ، بل المانع منه ما يؤدي إليه من الأبتداء بالسالكين ، لأن المتحرك الثاني منه في نية الساكن لجواز دخول الإضمار عليه .

قلت : وهذا مأخوذ من كلام أبي على الفارسي فإنه استدل في الإيضاح على أنهم لا يبتدئون بالسالكين بكونهم لم يخرموا «متفاعلاً» كما خرموا «فعلان» . قال : لأن «متفاعلاً» يسكن ثانيه ، فلو خرم لأدى إلى الأبتداء بالسالكين . وأقول فيه نظراً لأن الحرم بتقدير دخوله فيه إنما يدخله حالة كون الثاني متحركاً لفظاً ، فالمحذوف منتفٍ بلا شك .

فإن قلت : حكم الخليل وغيره من العروضيين بأن الحرم هو حذف الحرف الأول من الوتد المجموع ، فهل ثم دليل على ذلك أو هو مجرد اصطلاح يرجع إليه مع جواز أن يكون المحذوف هو الحرف الثاني ؟ قلت : استدل الصفاقسي للجماعة بوجهين أحدهما أن البيت الشعري مُشبه بالبيت المسكون ، والكسر في وتد البيت المسكون إنما يأتي على أوله ، فكذلك ما هو مشبه به . وثانيهما أن النقص ضد الزيادة ، ولما كانت الزيادة المعبر عنها بالحزم تكون قبل أول حرف كان ضدّها وهو النقص كذلك ، لأنهم يحملون الشيء على الضد والنقيض كما يحملونه على النظير .

لا يقال : لو صح هذا الدليل الثاني لكان الحرم جائزاً في الأوتاد وغيرها

كما أن الخزم كذلك ، لأنا نقول لانسلم لزوم ذلك لأن المانع في غير الأوتاد قائم وهو ما يؤدي إليه من الأبتداء بالساكن ، ولهذا لم يكن في الوتد الفروق . انتهى كلامه .

وأقول : آثار الضعف بادية على كلا الوجهين ، فلا يفتى الالتفات إليهما . أما أولاً فلا نسلم أن الكسر في وتد البيت المسكون إنما يأتي على أوله ، ولو سلم فلا يفتض هذا الشبه إلى أن يقوم دليلاً على هذا الحكم ، ولو سلم فيلزم أن لا يحصل تغيير لتد إلا في أوله سواء وقع الوتد في صدر البيت أو غير الصدر ، وهو باطل .

وأما ثانياً فقولُه إن الخزم زيادة قبل الأول فيكون ضدًا وهو النقص كذلك ليس بمستقيم ، وذلك لأنه يلزم أن يكون النقص قبل الأول ، ولا يتصور ، فلم يبق إلا أن يجعل النقص واقعاً في الأول نفسه ، أي يجعل الناقص هو عين الحرف الأول ، وهذا ليس بطريق الحمل على الضد وهو الزيادة ، لأن محمها ليس الأول نفسه ، وإنما هي قبل الأول لا فيه ، فتأمل .

وعلى الجملة فكل هذه أمور واهية لا يستند إليها ولا يعول في إقامة حكم عليها . ويكفي الرجوع إلى الاصطلاح ولا مشاحة فيه .

قال ابن بري : اختلفوا في مسوغ الخرم مع أنه يخرج به الشعر عن الوزن . قلت . لو خرج عن الوزن لم يكن شعراً . ثم قال : فذهب الأخفش ومن تابعه إلى أن ذلك من أجل أن بين كل بيتين سكتة ، فكان المحذوف بمادل السكتة .

قال ابن بري : ولا خفاء بضعف هذا الوجه . قلت : كأنه يشير إلى اعتراض أبي الحكم عليه بأن عوض الحرف إنما يكون حرفاً أو ماناب منابه ، والسكتة ليست كذلك فلا تكون عوضاً . واعترضه أيضاً أبو الحكم بأن الخرم أكثر

ما يقع أوائل القصائد حيث لا يدت قبله بوقف عليه .

ورده الصفاقسي بأن الأخفش لم يقيد السكته بالتقدم حتى يلزم ذلك ، بل يقول : ما في آخر البيت من السكته عوض مما حذف أوله . ثم قال الصفاقسي : نعم لقائل أن يقول عليه إنها علة غير مطردة . إذ لا يسوغ إلا الحرم الواقع في أول البيت ، أما الذي في الصراع الثاني فلا ، لأن السكته قد تقع في نصف البيت فيكون بعضها تمام النصف الأول وبعضها أول الثاني ، وليس ثم سكتة ، فلا يجوز الحرم حينئذ أول النصف الثاني ، وهو باطل . وجوابه أن سكتة آخر البيت عوض عن كل حرم وقع فيه كان أول البيت أو أول الصراع . قلت : كأن وقوع الحرم أول النصف الثاني عنده محكوم بجوازه اتفاقاً حتى ينبنى عليه مثل هذا ، وقد علمت ما فيه من الاختلاف واضطراب النقل فيه عن الخليل فتذكره .

ثم قال ابن بري : وذهب غيره - يعني غير الأخفش - إلى أن الحرم إنما وقع في أول البيت ليقابل به الترتيم المزيد في آخر البيت . قال ابن بري : وهذا أيضاً ضعيف لأننا وجدناه حيث لامد ولا ترتيم في آخر البيت في نحو قوله :

أدوا ما استعماروه كذاك العيش عاريتهُ

قلت : هذا نص ابن بري كما تراه ، أخذه الصفاقسي برأيه ونسبه إلى نفسه . فقال « وعندى فيه نظر ، لجواز الحرم في البيوت التي قوافيها مقيدة كقولهم : أدوا ما استعماروه » وأنشد البيت . ولا يقال لعله من توارد الخاطر لأننا نقول هو كثير المطالعة لكلام ابن بري والنقل منه في كتابه كما يعرفه الفطن الناظر في كلاميهما فلا ينهض هذا عذراً ، والله أعلم .

ثم قال ابن بري : وذهب الزجاج إلى أن مسوِّغ دخول الخرم في أول البيت هو أن أول البيت مفتوح الوزن فينطق به الشاعر كيف اتفق ولا يشعر بمراده من الوزن إلا بعد ذلك . وقال ابن رشيق : إنما جاز الخرم في أشعار العرب ، لأن أحدهم يتكلم بالكلام على أنه غير شعر ثم يرى فيه رأياً فيصرفه إلى الشعر في أى وجه شاء . قال : فمن هنا احتُمِلَ لهم وقُبِحَ على غيرهم ، ألا ترى أن بعض كُتَّاب عبد الله ابن طاهر عاب ذلك على أبي تمام وهو أولى الناس بمذاهب العرب حيث قال : « هُنَّ عَوَادِي يوسِفٍ وصَوَاحِبُهُ » انتهى كلام ابن بري .

قال الصفاقسى : وكلا التعاليلين ، يعنى تعليلَ الزجاج وتعليل ابن رشيق ، يحتاج إلى زيادة ، وهى أنه لما جاز الخرم في أول بيت من القصيدة حُمِلَ عليه أوائلُ الأبيات والمصارع بجامع الأولية ليجرى الباب كله مجرى واحداً . قلت : توهم أيضاً أن الخرم أول المصارع الأواخر جائز اتفاقاً ، أو عند الأكثرين ، فاحتاج إلى هذه الزيادة ، وفيه ما عرفتُه أولاً . ثم قال : وأسلمُ التعاليل فيه ما ذكرته من الحمل على الزيادة . قلت : قد علمت ضعفه وعرفت ما فيه من النظر .

إذا تقرر ذلك فلتأخذ في شرح كلام الناظم ، فنقول : قد سبق أن الخرم عبارة عن حذف الحرف الأول من الوند المجموع الواقع في أول البيت ، فهذه أمور خمسة يحتاج إلى استخراجها من كلام الناظم . الأول كون الخرم حذف شيء في الجملة . وهذا يؤخذ من قوله فيما تقدم :

وحذفٌ وقطفٌ قصرٌ القطعُ حذٌّ

وصلُّمٌ ووقفٌ كشفٌ الخرمٌ ما أنقرى

أى ما تقطع . فأخبر أن هذه الأقسام كلها ألقاب تسمى ، ومن جعلتها
 الحرم ، فيكون مسماه نقص شئ ، من الجزء . الثاني كون المحذوف حرفاً واحداً .
 الثالث كونه أول حرف . الرابع كونه من وتد مجموع . الخامس كون الوتد
 المجموع واقعاً في أول البيت . فأما كونه من وتد مجموع فيؤخذ من قوله هنا :
 « وسلّ وداً آخراً للضرورة صدرها » وذلك لأنه رمزاً بالبين للبحر الخامس
 عشر ، وهو المتقارب ، وباللام للبحر الثاني عشر وهو المضارع ، وبالواو للبحر
 السادس وهو الهزج ، وبالذال للبحر الرابع وهو الوافر . وبالألِف للبحر الأول
 وهو الطويل ، وكل واحد من هذه البحور الخمسة صدره وتد مجموع ، فلزم أن
 يكون الحرم حذف شئ من الوتد المجموع . ويُؤخذ من هنا أيضاً كونه في
 أول البيت ضرورة أن المراد بالصدر أول البيت . كما أن هذا التمسك يؤخذ
 أيضاً من قوله « فابتدا » على ما استراه .

وأما بقية التمسك فتؤخذ من قوله فيما سبق : « ما عدا الحرم فابتدا » .
 وذلك أننا كنا أسلفنا أن الحرم يكون ابتداء بكل وجه فيكون ابتداء الجزء
 وابتداء البيت .

فإن قلت : أما أخذ كونه ابتداء الجزء وكون ذلك الجزء ابتداء البيت
 فواضح . وأما أخذ كونه حرفاً واحداً من ذلك فما وجهه ؟ قلت : إذا تردد
 أن كلامه يدل على أن الحرم محله الوتد المجموع المُعَدَّرُ به الجزء الواقع أول
 البيت لزم أن يكون المحذوف منه حرفاً واحداً ، إذ لا جائز أن يكون المحذوف
 هو الوتد بكامله ، ولا أن يكون المحذوف حرفيه المتحركين جميعاً ولا حركة
 الحرف الأول منه لما يلزم عليه من الابتداء بالساكن ، ولا الحرف الثاني وإلا لوقع
 الحذف غير ابتداء ، والفرض أنه ابتداء ، هذا خلف . قال الشريف : « ولم
 ينص الناظم على تفسير الحرم ، إلا ما أفاده قوله قبل « الحرم ما انفرد » .

وقد ذكرتُ قبلُ معنى الانقراء ، وما أراد به هناك ، لكن لما ذكره مع
 علل النقص علم أنه حذف . ومن قوله « اخرم للضرورة صدرها » علم أنه في
 أوائل الأبيات . ومن قوله قبلُ « مواقعها أعجازُ الاجزاء » وقوله « ما عدا
 الخرم فابتدا » علم أنه في أول الجزء . ويُعلم أنه حرف واحد لأنه أقل ما يمكن
 حذفه ، لأن الحركة وحدها لا تحذف أولاً لأن الحرف المتحمل لها يبقى ساكناً
 ولا يُبتدأ بالساكن فيحمل على أنه حرف واحد ، إذ لو كان المحذوف للخرم
 أكثر من حرف واحد لنصَّ عليه ، مع أن حذف حرفين يتعذر لأن الخرم
 لا يكون إلا في الوند المجموع وثالث الوند ساكن فلو حذف منه حرفان لأدى
 إلى الابتداء بالساكن .

وإنما يحتاج إلى ذكر هذا كله لما تقدم من أن الناظم يُومى إلى الأشياء
 إيماءً . انتهى كلامه . وأشار الناظم بقوله « للضرورة » إلى أن هذا النوع
 من التغيرات ليس من المستحسنات ، وإنما يستعمل عندهم للضرورة ، ولذلك
 كره بعضهم استعماله للمولدين ، وحظره عليهم آخرون .

قوله « ووضع فعولن ثلثه ثممه بدأ » :

اعلم أن الخليل رحمه الله وضع اسمَ الخرم على حذف أول حرف من
 أول جزء من البيت ، أى جزء كان من أجزاء الخرم الثلاثة وهى فعولن ومفاعيلن
 ومفاعلتن ، ثم لما كانت هذه الأجزاء الثلاثة تختلف بحسب ما يطرأ عليها من
 الزحاف ، وبحسب سلامتها من ذلك ، وضع لكل صورة من ذلك اسماً يخصها .

فالخرمُ اسمُ يعم جميعَ الصور . و«فعولن» له صورتان صورة سلامة وصورة
 قبض ، فله بحسب ذلك اسمان ، فإن دخله الخرم وهو سالم سُمى ذلك الخرمُ
 ثلثاً ، بإسكان اللام وبتحتها . وذلك بأن تحذف فاؤه فيبقى «عولن» فيُنقل

إلى « فَعَلان » . مأخوذٌ من ثلم الإِناءِ والحوضِ وغيره . فشبه الجزء الذى ستط
أوله بالإِناء الذى تثلم طرفه .

ذإن دخله الخرمُ وهو مقبوض سُمى ذلك ثرمًا ، وذلك بأن تُحذف
نونه بالقبض وفاؤه بالخرم فيبقى « عول » فينقل إلى « فَعَلُ » بإسكان العين .
وهو مأخوذٌ من ثرم الإِناءِ والسِّن ، وهو أكثر من الثلم ، فلذلك سُمى به
الخرمُ مع القبض .

إذا تقرر ذلك فالناظم رحمه الله لما ذكر أن فعولان يدخله الثلم والثرم بعد
ذكره الأبحر التى يدخلها الخرم ، ومنها ماهو مُصَدَّرٌ بفعولان وهو الطويل
والمتقارب علم أن هذين اللقبين لفعولان ثابتان له فى حالة الخرم ، وقد علم أن الذى
ينبغى تقديم ما فيه تغييرٌ واحد على ما فيه تغييران إشاراً للخفة بحسب الإمكان .
فإذن فعولان يتصور فيه كما ساف نوعان من التغيير أحدهما بسيط ، وهو حذفُ
الفاء فقط ، فينبغى أن يكون هذا مُسمى اللقبِ الأول وهو الثلم ، وثانيهما
مركبٌ من حذفِ الفاء وحذفِ النون فينبغى أن يكون هذا مُسمى اللقبِ
الثانى وهو الثرم ، فيجمل أولُ اللقبين لأولِ التغييرين وثانيهما لثانى التغييرين
لمكان الترتيب الوضعى ، وعلى ذلك فقس .

فإن قلتَ : المضاف من قوله « ووضع فعولان » مبتدأ ، وقوله « ثلمه
ثرمه بدا » جملةٌ أو جملتان فى محل رفع على أنها خبرٌ هذا المبتدأ ولا رابطاً
يعود على المبتدأ ، ولا يصلح أن يكون الضميرُ المضاف إليه « ثلم وثرم » رابطاً
لأنه عائد على فعولان لاعلى « وضع » ، قلتُ : يحتمل أن يكون المصدر من
قوله « وَوَضَعَ فعولان » أريد به اسمُ المفعول مثل « الدرهم ضرب الأمير » ،
وإضافته إلى فعولان للبيان ، مثل « شجر أراك » أى الموضوع الذى هو فعولان ،
فإذن يعود كل من الضميرين إليه فلا إشكال والله تعالى أعلم بالصواب . قال :

ووضعُ مفاعيلنِ لحرمِ وشتره

وللخربِ واعرف^(١) بالمراتبِ ما خفا

أقول : قد سبق أن الأجزاء التي يدخلها الخرم ثلاثة ، وهي فعولن ومفاعيلن ومفاعلتن ، فتكلم الناظم عليها على الترتيب ، فتكلم أولاً على فعولن لأنه خماسي وهو أخف من السباعي قدمه ، ثم تكلم على مفاعيلن لأن كلا سببيه خفيفان قدمه على مفاعلتن لأن أحد سببيه ثقيل . والمصدر من قوله « ووضع مفاعيلن » يحتمل أن يبقى على المعنى المصدرى ، ويحتمل أن يؤول باسم المفعول كما قدمناه .

وقد عرفت مما سبق أن مفاعيلن له ثلاث صور : صورة سلامة ، وصورة قبض ، وصورة كف . فله بحسب ذلك ثلاثة أسماء ، خصت صورة السلامة باسم الخرم . فعلى هذا الخرم يُطلق بالعموم على حذف أول حرف من الجزء الذي يدخله هذا التغير ، أى جزء كان ، وبالخصوص على حذف أول مفاعيلن حال سلامته من القبض والكف .

قال ابن برسي : وكان الأولى أن يُوضع له اسم يخصه كما وُضع لسائر صور الخرم ، لكنه أطلق هنا اسم الجنس على النوع لصدقه عليه . وبعضهم يفتح الراء هنا فيسميه خرمًا فرقًا بينه وبين الأسم العام ، ولا يُعرف هذا عن الخليل .

فإن دخل الخرم في مفاعيلن مع قبضه سُمي ذلك شترًا ، وذلك بأن تحذف الياء بالقبض والميم بالخرم فيصير فاعلن . وهو مأخوذ من شتر العين وهو شق جفنها وانقلابه ، يقال رجل أشتر بين الشتر ، وهو من العيوب القبيحة ، فكانت الجزء لما حذف أوله وخامسه واستقبح النطق به شبه بالجفن الأشتر .

(١) في جميع النسخ « اعرف » . أثبت الواو توقيفاً لتحقيق همزة الوصل . وهي ضرورة فيبحة لم يعرض لها الشارح .

وإن دخله الخرمُ مع الكفِ مُسمى ذلك خرباً ، وذلك بأن تحذف النون بالكف والميم بالخرم فيبقي فاعيل فينتقل إلى مفعول . أخذ من الخراب وهو الاختلال والفساد ، لما لحق الجزء من ذلك بحذف أوله وآخره .

وقوله « اعرف بالمراتب ماخفا » ، يشير بذلك إلى أن الناظر في كلامه يتبني أن يعرف مراتب التغيير ويجعل الألقاب لها على حسب الترتيب ، الأول فالأول ، وذلك لأنك قد علمت أن مفاعيلن لا يدخله من التغييرات غير ثلاثة أشياء :

الأول منها حذف أوله ، فيجعل اللقب الأول وهو الخرم لهذا التغيير الأول إعطاء للرتبة ما يقابلها .

الثاني : حذف أوله مع حذف خامسه ، فيجعل اللقب الثاني وهو الشتر لهذا التغيير الثاني لما مر .

الثالث : حذف أوله مع حذف سابعه ، فيجعل اللقب الثالث وهو الخرب لهذا التغيير الثالث عملاً بما اقتضاه الترتيب .

فإن قلت : ومن أين لنا أن التغيير الثاني هو الخرم مع القبض ، وهل لاعكس فيجعل الثالث هو الثاني ؟ قلت : لأن القبض محله الخامس والكف محله السابع ولا يخفى سبق الخامس على السابع .

قال الشريف : ويعلم أن حذف الياء لا يُسمى شتراً وحذف النون لا يسمى خرباً إلا بقيد انضمام ذلك إلى حذف الميم بتغيير الاسم ، لأن حذف الياء وحدها قد تقدم أنه يُسمى قبضاً ، وحذف النون وحدها قد تقدم أنه يسمى كفاً ، فلو لا ما انضم إلى حذف كل واحدٍ منهما من الخرم لما تغير الاسم . ويُعلم ذلك أيضاً من ذكره في فصل الخرم ، لأن حذف ثوانى الأسباب قد فرغ منه قبل هذا ، فلو لا انضمامه إلى الخرم لما ذكر في فصله . انتهى .

فإن قلت : الوجه أن يقول الناظم « خَفِيَّ » فما وجهُ فتح الفاء ؟ قلتُ
 وجهه الشريف بأنه جرى على لغة طيء ، وذلك أنهم يُبدلون مثل هذه الكسرة
 فتحةً والياء ألفاً . ويحتمل وجهاً غير هذا ، وذلك أن ابن القطاع وغيره
 حكوا أنه يقال : خَفَيْتُ الشيء بفتح الفاء ، بمعنى كتمته ، فيمكن أن يكون
 هذا منه ، ويكون الفعل متعدياً ، وضميرُ المفعول محذوفاً ، والفاعل ضميراً
 مستكناً عائداً على النظم ، أي اعرف بالمراتب ما خفاه النظمُ أي ستره
 وكتمه .

ويحتمل أن يكون الفعل لازماً من قولهم : خفا البرق ، إذا اعترض من
 جانب السحاب ، فأشار بذلك إلى أن ما شتمل عليه الكلامُ السابق من الإيحاء
 الذي لا يلوح إلا كخطفة بارق على جهة التمثيل .

قال :

مفاعلتن للمضب والقصم والجَمَم

وخرمٌ ونقصٌ فيه عقصٌ وقد مضى

أقول : الكلام في هذا جار على النهج السابق ، فمفاعلتن يدخله تفييرات
 أربعة : الأول منها بسيط ، وهو خرمه بحذف الميم فيجعل اللقب الأول اسماً
 لهذا التفسير الأول ، فيكون المضب بالصاد المعجمة عبارةً عن حذف الميم من
 مفاعلتن إذا وَقَعَ أول البيت . وهو لغةٌ ذهابُ أحدِ قرني التيس ، فسمى هذا
 التفسير بذلك تشبيهاً له بذهاب أحد القرنين .

الثاني منها مركب من الخرم والمضب ، بالصاد المهملة ، وهو إسكان
 الخامس المتحرك ، وإنما كان هذا تانياً في رتبة الوضع لأن الإسكان مقدمٌ
 على حذف الحرف كما قدمناه ، فيجعل ثاني الألقاب لثاني التفييرات ، فيكون
 القصمُ عبارةً عن اجتماع المضب والعصب عملاً بما سبق . سُمي بذلك من قولهم :

رجلٌ أَقْصَمُ إذا ذَهَبَتْ إحدى ثِنْتَيْهِ أو زُبَاعَتَيْهِ ، فشبه الجزء المشتمل على ذلك بالذي انكسرت سننه .

الثالث منها مركب من الخزم والعقل ، وهو حذف الخامس المتحرك بأن تُحذف ميمه ولامه فيجعل ثالث الألقاب اسماً لثالث التغيرات كما سلف . والجمع لغة ذهب كالألقاب ، فشبه الجزء لما ذهب أوله وخامسه بالذي ذهب قرناه .

الرابع منها مركب من الخرم والنقص ، وهو اجتماع الكف والعصب فتُحذف الميم وتسكن اللام وتُحذف النون ، فيجعل اللقب الرابع اسماً لهذا التغيير الرابع الذي اقتضى تأخيرهُ لكونه أثقل التغيرات . سُمي بذلك من العقص الذي هو ميل أحد القرنين وانعطافه ، فشبه الجزء بذلك لما ذهب أوله وآخره وحركة خامسه ، وعلى الجملة فاعتبر ترتيب الذكر وترتيب الوضع وقابل بينهما يظهر لك المراد من كلام الناظم .

وإسكانه ليم الجمم التي حقيها أن تكون هنا متحركة بالكسر ضرورة قبيحة . وقوله « وقد مضى » أي النقص ، ففيه ضمير مستتر يعود على النقص المذكور في هذا البيت ، يشير بذلك إلى أن تفسير النقص قد مضى عند ذكر الزحاف المزدوج ، وأنه عبارة عن اجتماع الكف والعصب فلا حاجة إلى تفسيره ثانياً ، والله أعلم .

ما أُجْرِي من العِللِ مُجْرِي الرِّحَافِ

قال :

وَشَمَّتْ كُنِ أَخْرُمٌ وَتَدُهُ أَقْطَعُهُ أَضْمِرَانِ

بِحَبْنٍ وَأُولَى سِرٍّ حَذَفَتْ وَلَا سَوَى

أقول : التثنية عبارة عن تغيير يالحق فاعلان المجرع الوتد ، فيصيره على وزن مفعولان ، وقد اختلف العروضيون في كنهيته على أربعة مذاهب : أحدها أن لامة حذفت فصار فاعلتان ، وهذا مذهب الخليل . قال الشريف : ولذلك سماه تشعينا ، لأن التشعيت في اللغة التفريق ، ومنه قولهم لَمَّ اللهُ شَعَمَتَكَ ، أى جَمَعَ متفرق أمرك ، فلما حذفت هذه اللام من « علا » وهى وسط الوتد افترق نظامه فسماه تشعينا كذلك . ورُجِحَ هذا الرأى بأن الحذف من الأواخر وما قرب منها أكثر .

الثانى أن عينه حذفت فصار « فاعلتان » واختاره كثير من الجذائ . ورُجِحَ بأنه حذفت من أوائل الأوتاد فجاء كالحرم .

الثالث : أن وتده قطع قطع فحذفت ألفه وسكنت لامة فصار « فاعلتان » ورُجِحَ بأن القطع فى الأوتاد أكثر .

الرابع مذهب الزجاج وقطرب ، أنه حَبِنَ بِحَذَفِ أَلْفِهِ ، ثم أضمر بإسكان عينه فصار « فاعلتان » ، ورُجِحَ أبو الحكم هذا المذهب بأنه لم يخرج عن القياس إلا بحذف الحركة خاصة ، وهى أسهل من حذف الحرف ، وأيضاً لما لم يُحَبِنِ « مفعولان » دل على أن فاءه هى عين وتديه سكتت . وردّه الصفاقسى بأننا

(١) فى د « بحذف » وامله « يحذف » وحيث يند يانزم تحريك الراء فى « سر » .

يُمنع أولاً أن حذف الحركة أسهل من حذف الحرف ، واستدله بأن حذفها يؤدي إلى الابتداء بالساكن لأن الأوتاد عندهم في نية الابتداء بها ، ولا كذلك حذف الحرف ، ألا تراهم منعوا تسكين أوائل الأسباب وجرم السبب الثقيل لهذه العلة ، فالأوتاد أولى ، بل نعارضه بأن تسكين أول الوتد لا نظير له بخلاف حذفه فإن نظيره الحرم . وأيضاً فإننا نمنع أن عدم خبثهم « مفعولان » يدل على أن فاءه هي عين وتده وسكنت ، لجواز أن يكون التزامهم ترك الخبث لمقابلة ما ارتكبهوه من حذف عين فاعلاتن وهي ليست أول جزء ولا أول بيت ، فكان التزامهم لسلامتها كالجائز لهذا .

قال الشريف بعد حكايته المذاهب الأربعة المتقدمة : هي التي أشار إليها الناظم ، فقوله « شعث » إشارة إلى قول الخليل وهو الأول . وقوله « اخرج وتده » إشارة إلى القول الثاني . وقوله « اقطعه » إشارة إلى القول الثالث . وقوله « أضمرن بخبث » إشارة إلى القول الرابع . وكل هذه الأفعال خارجة عن القياس ، فإن حذف وسط الوتد لا نظير له ، وكذلك الحرم لا يكون إلا في أول الجزء وأول البيت ، وعلى هذا القول يكون في وسطه ، والقطع لا يكون إلا في آخر الجزء ، ويلزم في الضرب أو العروض ، والإضمار لا يكون في الأوتاد ، وعلى هذا القول يكون المسكن فيه أول الوتد ، ولم ينص الناظم على كلفه على مذهب الخليل ، لكن يشعر لفظ « شعث » بأن اللام من الوتد وهي « علا » هي المحذوفة لما ذكرته من أن التشعيث التفريق ، ولا يكون التفريق إلا بحذف الوسط .

قلت : هذا تكلف ظاهر ، وذلك أن التشعيث عند العروضيين كافة هو نصير « فاعلاتن » إلى زنة « مفعولان » بالتصغير ، وكون التشعيث هو التفريق لا يقتضي أن يكون فيه إشارة إلى قول الخليل بخصوصه . ألا ترى أن التفريق بين أجزاء الجزء حاصل على مذهب الخليل بحذف اللام ، كما أنه حاصل على

مذهب من يحذف العين من « فاعلاتن » ، أو يحذف ألف « علا » ويسكن لامها ، أو يحذف ألف « فا » ويسكن عين « علا » . وقوله إن التفريق لا يحصل إلا بحذف الوسط عليه منع ظاهر .

ويدخل التشعيث في بحرین رمز لها الناظم بقوله « كن » ، فالكاف إشارة إلى البحر الحادي عشر وهو الخفيف . والنون إشارة إلى البحر الرابع عشر وهو المحتث .

وقد ذهب ابن السقاط وجماعة من العروضيين إلى أن التشعيث من قبيل الزحاف ، ولهذا لم يلزم ضروب القصيدة كلها . وظاهر كلام الخليل أنه من قبيل العلال لذكره إياه مع أسمائها ، ووجهه أنه مختص بالوتد ، وذلك شأن العلة . والحذاق على أنه علة جارية مجرى الزحاف ، وهو رأى الناظم .

وقوله « وأولى سر حذفت » يعنى أن مما أجرى من العلال مجرى الزحاف الحذف في العروض الأولى من المتقارب ، وهو البحر الخامس عشر الرموز له بالسين من « سر » فتوجد محذوفة في بيت من القصيدة وسأله من الحذف في بيت آخر من تلك القصيدة ، كما قال امرؤ القيس :^(١)

كأن المدام وصوب الغمام
وريح الخزامى ونشر القطر

فأتى بالعروض عارية من الحذف ، ثم قال :

يعل بها برد أنيابها إذا غرد الطائر المستحرم

فأتى بالعروض محذوفة ، ولاشك أن الحذف من أنواع العلال كما سبق ،

(١) ديوانه : ١٥٧ . والذي بعاده من ١٥٨ .

إلا أنهم أجروهُ في هذا الموضع الخاص بجري الزحاف ، فجمعوه من قبيل الجائز لا اللازم .

وقوله « ولا سوى » بمعنى أنه لا يجرى من العلل مجرى الزحاف إلا هذان الأمران خاصة ، وهما التثعيب والحذف فيما ذكرناه ، فإن اتفق مجيء غيرهما من العلل على هذا الوجه فهو شاذ لا يعمولُ عليه . كما حُكي عن البرد من إجازة القصر في العروض الأولى من التتارب ، كقوله (١) .

ورمنا قِصاصاً وكان التقاصُ فرضاً وحتماً على المسلمينا

وفيه مع شذوذ التصر التاء الساكنين في غير القافية وهو شيء لا نظيره .
واعلم أن الاعتراض بتوجهه على الناظم على مساق هذه النسخة التي شرحنا عليها بأن النحر من أنواع العلل باعترافه ، وهو غير لازم باتفاق العروضيين ، فإذن هو جار مجرى الزحاف ، فكيف يصح قوله « ولا سوى » مع ثبوت مثل هذا عنده .

وقد وجدت نسخةً تُرجمَ فيها بقوله « ما أجرى من العلل مجرى الزحاف » وأنشدَ بعد هذه الترجمة « وسئل ودا اخرم للضرورة صدرها » إلى آخر الأبيات الثلاثة التي منتهاها قوله « وقد مضى » وبعدها يليها قوله هنا « وشمت كن » الخ ، فينبغي أن تكون هذه النسخة هي المعتمدة لإثبات هذه الأبيات في المحل اللائق بها وزوال الإشكال الوارد على تلك النسخة .

وسكن الناظم التاء من « وتد » تخفيفاً على حد قولهم في كتيف كتف .
ويوجد في بعض النسخ « ود » بالإدغام ، وهو أيضاً جائز لأن التاء تسكن ثم

(١) الكامل : ١ / ١٧ ، والحزانة : ٢ / ٤٩٠ ، واللسان (قعصر) .

تبدل دالاً وتُدغم . والله الموفق للصواب .

قال :

فصدرأ وحشواً قل عروضاً وضربها تغيرت الأجزاء فاختلف الكنى
فقيل ابتداءً واعتماداً وفصلها وغايتها المختص منها بما جرى

أقول : نصب الناظم « صدرأ » وما بعده على الظرف ، والعامل هو
الفعل من قوله « تغيرت الأجزاء » ، يعنى أن الأجزاء تتغير في صدر البيت
أو في حشوه أو في العروض أو في الضرب فيختلف كنها ، أى أسماؤها ،
في اصطلاح العروضيين . قلت : ولو قال فاختلف السما ، أى الأسم ، لكان
خيراً ، لأن فيما ارتكبه مخالفة لأصطلاح أهل العربية ، إذ الكنية عندهم علم
صدّرُ بابٍ أو أمٍ ، والخطب يسير

والضمير من قوله « ضربها » عائد على العروض . ثم قال : « فقيل
ابتداءً واعتماداً » إلى آخره . فقوله « المختص » مبتدأ مؤخر خبره مقدم ، وهو
قوله « ابتداءً » إلى آخره ، والضمير من قوله « فصلها وغايتها » عائد على
الأجزاء المتقدم ذكرها في البيت السابق . وفي كلامه لفّ ونشر مرتب ،
فالابتداء راجع إلى الصدر ، والاعتماد راجع إلى الحشو ، والفصل راجع إلى
العروض ، والغاية إلى الضرب .

ومعنى هذا الكلام أن الجزء الواقع في صدر البيت إذا كان مخالفاً لحشوه
باختصاصه بمرض عرض له لا يجوز ارتكابه في الحشو ، كالنخرم في صدر
البيت من الأبحر التي يدخلها النخرم ، فإنه يُسمى ابتداءً .

قال الزجاج : وزعم الأخفش أن الخليل جعل « فاعلاتن » في المديد الواقع
في صدر البيت ابتداءً ، واستشكله الأخفش بأنها مساوية للحشو في جواز
مُزاحمتها بالنخين والكف . وأجيب بأن ألفها في الصدر تُحذف أبداً لغير

معاينة ، وأما في الحشو فلا تُحذف إلا لمعاينة فثبتت المخالفة ، فذلك سماه الخليل ابتداء .

قلت : وقضية هذا أن يكون الابتداء عند الخليل اسماً لأول جزء في البيت إذا اختلف بتغيير يلحقه من علة أو زحاف ، سواء وجد التفسير فيه بالفعل أو لم يوجد مع إمكان وجوده ، وهذا مخالف لقولهم إن « الموفور » اسم للجزء الذي يجوز أن يُحرم ولم يُحرم . فتأمل .

وأما الاعتماد فهو عند الجمهور لا يُطلق إلا على قبض فموان في الطويل إذا كان قبل الضرب المحذوف يليه ، وعلى سلامة نونه قبل الضرب الأخر في المتقارب . قلت : وكذا على سلامة نونه قبل عروض المتقارب الثانية المحذوفة إذا دخلها القطع على ما ستعرفه .

وأما الفصل فهو العروض المخالفة لحشو البيت بينها على ما لا يكون فيه من صحة أو اعتلال ، ففاعلن في عروض الطويل فصل للزوم القبض لها ، وهو في الحشو غير لازم ، وكذا مستفعلن في عروض المنسرح فصل لأن خبَلها لا يجوز مع جوازه في الحشو .

وأما الغاية فهي في الضروب كالفصل في الأعراب . وأكثر الضروب غايةً ، لأن غالبها مبنى على ما لا يصح دخوله في الحشو كما يتبين لك عند الخوض في البحور .

قال :

وإن تنج فالموفور يتلوه سالمٌ صحيحٌ معرّي لا تدع ذلك الهدى
أقول : الضمير المستكن في « تنج » عائد على الأجزاء ، يعني أن الأجزاء المذكورة إذا نجت مما يمكن عرضه لها من علة أو زحاف سميت بهذه الأسماء . فالموفور اسم للجزء الذي كان يجوز أن يُحرم ولكنه لم يُحرم . والسالم اسم للحشو الذي عرّي من دخول الزحاف الجائز فيه .

والصحيح اسم لجزء العروض أو الضرب إذا سلم مما لا يقع في الحشو
كالقصر والقطع وغيرها .

والمعرى اسم للضرب إذا سلم من زيادة يجوز دخولها فيه ، وهي الترفيل
والتذيل والتسبيغ .

قال الشريف : وهذه الألقاب الأربعة التي ذكر الناظم في هذا البيت قد
وَكَلَّ بيانها إلى الترتيب فردّ الموفورَ إلى الصدر لأنه محل الخرم ، والسالمَ
إلى الحشو لأنه محل الزحاف ، والصحيحَ والمعرى إلى الأعاريض والضروب ،
إلا أن الصحيح شاملٌ للضروب والأعاريض معاً بالسلامة من النقص والزيادة،
والمعرى خاصٌ بالسلامة من الزيادة وخاص بالضرب . ولم يبين الناظم هذا
المقدارَ ولا أوماً إليه . على أن لفظ المعرى قد يُشعر على بُعد السلامة من الزيادة
بخلاف السلامة من النقص . قوله لا تدع ذلك الهدى ظاهره أن المراد به
أن الناظم لمّا لم يتسع له نطاق العبارة عن بيان المعنى الذي أراد حسبما تبهت
عليه أخذ يُحيل على الشيخ الذي يضطر إلى بيانه لبعض المواضع في هذه
القسيمة ، كما تقدم التنبيهُ عليه في غير موضع ، وقال « لا تدع ذلك الهدى » ،
أى لا تدع سؤال من يهديك إلى سلوك السبيل التي أردت من بيان الأصطلاح
والوقوف على جليته ، وبذلك يتم لك الغرض ، والله أعلم .

قلت : حاصله على طوله أن عبارة الناظم مختلفة لعدم انطباقها على المطلوب ،
وأنه أحال على الشيخ المرشد ، وذلك لا يفتى من الحق شيئاً ، ولا يقوم عذراً
للباظم فيما ارتكبه .

قال :

وقد تمّ إجمالاً نخذه مفصلاً له ولألقابٍ وبالرّ من يهتدى

أقول : يعنى أن الكلام في هذا الفن قد تمّ بطريق الإجمال ، فدُكرت

الدوائرُ ، وما في كل دائرة من البحور ، وأسماء الأبيات والأجزاء ، وألقاب الزحاف والعلل ، ومحال دخولها من البحور ، ولكن لم يتعرض على التفصيل إلى كل بحر وما يكون له من الأعاريض والضروب ، وما يدخله من الزحاف ، والاستشهاد على ذلك بالأبيات العربية ، فأخذ يتكلم على ذلك كله تفصيلاً .
 وقوله « وبالرمز يهتدى » يعنى أنه وإن تكلم بعد ذلك على طريق التفصيل فإنما ذَكَرَ البحورَ وأعاريضها وضروبها وشواهدَها وشواهدَ الزحاف برموز يرمز بها .

أما مرتبة البحر من العدد وبيان كمية أعاريضه وضروبه فرمزَ لذلك بحروف من الجمل جرى فيها على المصطلح من الألف إلى الياء ، وخالف الاصطلاح في خمسة أحرف رمزَ بها للبحور ، وهى الكافُ واللامُ والميمُ والنونُ والسينُ ، فجعل الكافَ للحادى عشر ، واللامَ للثانى عشر ، والميمَ للثالث عشر ، والنونَ للرابع عشر ، والسينَ للخامس عشر . وفى الحقيقة إنما وافق المصطلح هنا فيما رمزه للأعاريض والضروب ، وأما الحروفُ التى رمزَ بها للبحور فهى مخالفةٌ للاصطلاح المفروض . أما الحروفُ الخمسة فمخالفتها واضحة ، وأما سائرُ الحروف من الألف إلى الياء فمخالفتها للاصطلاح من جهة كونه جعلَ الألفَ للأول ، والباءَ للثانى ، والجيمَ للثالث ، إلى الياء فجعلها للعاشر . وهذه الحروفُ لاتدل على ذلك فإن الألفَ للواحد لا ينفيدُ كونه الأول ، والباءَ للثنتين لا للثانى ، والجيمُ للثلاثة لا للثالث ، وهكذا إلى الياء فإنها للعشرة لا للعاشر . وقد سبق التنبيهُ عليه .

وأما الشواهدُ فرمزَ لها بكلمات اقتطعها منها كيف اتفق له من أول البيت أو آخره أو غير ذلك كما تنفُ عليه إن شاء الله تعالى . ثم هذه الكلمات المقطعة جمعتها على وجه ينتظم منه لها معنى حسن ولم يجمعُ كلمات لا يحدث لها بالتشامها معانٍ منتظمة حسبما تراه .

قال :

فالأولُ بحرٌ فالعروضُ ففصرُ بهُ وغايتهاُ سينُ فدالٌ تلتُ فطاً

أقول : يعنى أن الحرفَ الأولَ من الحروفِ التي يرمزُ بها يجعله للبحرِ دالاً على مرتبته الخاصة من البحور الخمسة عشرَ ، ثم الحرف الثاني يجعله رمزاً لعروض ذلك البحر دالاً على كميته ، ثم الحرف الثالث يجعله رمزاً لضروب ذلك البحر ، وغايةُ هذه الحروفِ الرمزِ بها للبحور هي السينُ . وذلك لأن البحورَ كما عرفتَ خمسة عشرَ ، والسينُ عند الناظمِ رمزٌ للخامس عشرَ ، فهي مُنتهى ما يرمزُ به للبحور . وغايةُ الأحرفِ الرموزِ بها للأعاريض هي الدالُ لأنها للأربعة . وأكثرُ ما يكون للبحر من الضروب تسعةً ، فلذلك كان مُنتهى ما يرمزُ به للضروب من الأحرف هو الطاءُ لأنها للتسعة .

وقد استبان لك أن في كلام الناظم لفاً ونشراً على الترتيب ، فالسينُ راجعة إلى البحر ، والدال راجعة إلى الأعاريض ، والطاء راجعة إلى الضروب . ثم قد يتفق للناظم أن يأتي بأحرف الرمز متتاليةً من غير فاصل يفصل بينها ، وقد يفصل بحروف أجنبية ، أو يأتي بعد الأحرف المتتابعة المجموعة الرموز بها بما هو أجنبي عن الرمز فيكون ذلك مُلغى لا يقع به إلباس ، كما ستراه قريباً .

قال :

فخذُ منه ما فيه الزحافُ وسالمٌ وما حشوهُ ملغىٌ دُناه أرعٌ لا القضا

أقول : يحتمل أن يكون معنى هذا الكلام فخذُ مما رمزتُ به في البحور من الكلمات المشار بها إلى أبيات الشواهد ما هو شاهدٌ على ما فيه الزحافُ ، وما هو شاهدٌ على السالم من الزحاف ، وأنتك إذا وجدت لفظاً دخيلاً بين الكلمات الرموز بها للشواهد وهو بينها حشوليس مستشهداً به على شيء فارعٌ القريب من ذلك لا البعيد ، أى لا تراعى في ذلك إلا اليسير دون الكثير ،

فإنه لا يأتي في ذلك من الكلمات التي هي ملفاة في الحشو إلا بالنزر القليل .
الآتري أن البيت الآتي لبحر الطويل ليس في حشوه من الكلمات الملفاة غيرُ
قوله أولاً « أم » ، وثانياً « أم قد عفا » ، وهذه كلماتٌ يسيرة غيرُ مشارٍ بها
إلى شيء من الشواهد وما بقي من البيت كله رمز .

وفهم الشريفُ رحمه الله هذا الموضع على وجه آخر . وأنا أورد كلامه
برمته لينظر فيه . قال : وقوله « وما حشوه ملفى دُناهُ ارع لا القُصا » الدُّنى
جمعُ الدنيا أى القربى ، والقُصَى جمعُ القُصوى أى البُعدى ، ويريدُ بذلك ما يتخلل
حروفَ الرمز من الحروف الملفاة ، كقوله في بحر البسيط : « جَرَتْ جَوَلَةٌ ،
فالجيمُ للبحر ، والجيمُ الثانية أفادت أن عدد الأعراب ثلاثه ، والواوُ من « جولة »
أفادت أن الضروب ستة بحساب ما يدكره بعدُ ، والراءُ والتاءُ من « جرت »
ملفاتان ليستا في حروف الرمز ، فمرادُ الناظم بالحشو الملفى ما كان مثلَ هذا .
وقوله : « دُناهُ ارع لا القُصا » معناه أن الرمز هنا لا يُرعى منه ولا يُعتد به
إلا الأدنى من العدد ، وهو الذى لا يتجاوز الغاية التى ذكر قبلُ أن الأعراب
والضروب تنتهى إليها ، وذلك أربع في الأعراب وتسعة في الضروب ،
وأما العددُ البعيدُ الذى يجاوز ذلك فلا يُرعى ولا يُعتد به ، فخروفة الدالة عليه
ملفاة ، وكذلك في البحور لا يُرعى العددُ الذى يجاوز خمسة عشر وهو غايتها ،
فلذلك ألغيت الراءُ والتاءُ من « جرت » لأن كل واحدة منهما لا تدل إلا على
العدد البعيد الذى يجاوز غاية عدد الأعراب والضروب ، وهذه هى ثمرةُ ذِكْرِهِ
لتلك الغايات قبلُ حيث قال : « وغايتها سينُ فدا لُ تلتُ فظا » فأملاه .

قلتُ يلزم من اعتبار تلك الحروف والوقوف عند ما يقتضيه إلغاء ما ليس
منها ، فليس في قوله إذنُ : « وما حشوه ملفى » إلى آخره كبيرُ فائدةٍ إذا
فُهم على الوجه الذى ذكره الشريف . وأما إذا جعل راجعاً إلى كلمات الشواهد

كان ذلك مُفهِماً لأمرٍ لم يتقدم هو ولا ما يلزم منه فهمه فانظره .

ثم قال الشريف : ووجدتُ هذا البيتَ في نسخة ثانية وقعت بيدي بعد شروعي في هذا التقييد والفراغ من الكلام على هذا البيت مقيداً على لفظ آخر ، ونصّه :

مُحَرَّفُهُ المَرَعِيُّ نَيْفَ زَحَافُهُ

وما حشوه مُلغى دُناه اِرْعَ لا القُصَا

فلنتكلم على شرحه الآن على هذا اللفظ ، فنقول : قوله « محرفة المرعي » يريد به أن الذي وضع الحروف عليه رمزاً عند ذكر البحور في أول كل بحر هي الأعراب والضروب ، وهي التي يجب أن تُرعى في رجوع الشواهد إليها ، فإذا رددت إليها الأبيات المنبئة عليها جملت ما نيف على عددها من الشواهد شاهداً على الزحاف .

وأراد بِمُحَرَّفِهِ ما جعل الحرف عليه رمزاً دالاً على عدده ، فلفظه مشتق من الحرف ، . وبيان ما ذكرته أن الطويل له عروض واحدة وثلاثة أضرب . تبه على ذلك بالهمزة الثانية والجيم من قوله « أأجرى » ثم أتى بقوله « غروراً » إشارةً إلى شاهد الضرب الأول ، وبقوله « ستبدي » إلى شاهد الضرب الثاني ، وبقوله « صدوركم » إلى شاهد الضرب الثالث ، فقد فرغ من شواهد الضروب ، وهي التي وضع الحروف عليها رمزاً ، ثم جاء بقوله « أسود وأحداج » و« المور » مقتطعات من أبيات ، ولما كانت قد زادت على عدد الضروب علمنا بعد أنها شواهد على الزحاف لكونها تيفت على عدد الضروب . وقوله « وما حشوه ملغى » إلخ قد شرحته قبل .

قال :

الطَّوِيلُ

أقولُ سُمِّي طويلاً لأنه تام الأجزاء سالمٌ من الجزاء . قاله الخليل، ومعناه أنه طال بسبب تمام الأجزاء .

وقال الزجاج لأنه أكثر الشعر عددَ حروفٍ لمجيئه على أصله في الدائرة إلا نقصان حرف واحد . وربما صُرِّع فجاء على أصله ثمانية وأربعين حرفاً . وقيل : لوقوع الأوتاد أولَ أجزائه ، وهي أطول من الأسباب . ونقصه الصفاقي بالوافر والمهزج والمضارع . وجوابه أن الاطراد في وجه التسمية ليس بلازم . وهذا البحرُ مبنى في الدائرة على هذه الصورة :

فعلون مفاعيلن فمولن مفاعيلن ، فعولن مفاعيلن فعولن مفاعيلن
كما تقدم . قال :

أَجْرِي غُرُوراً أَمْ سَتَبْدِي صَدُورَ كَمْ
أَسُودُ وَأَحْدَاجُ أَمْ المورُ قد عَفَا

أقول : الألفُ الأولى من قوله « أَجْرِي » إشارة إلى أنه الأول من البحور ، والألفُ الثانية إشارة إلى أن له عروضاً واحدة ، والجيمُ إشارة إلى أن له ثلاثة أضرب . فالعروضُ متمبوضة وزنها مفاعِلن ، ولها ثلاثة أضرب كما قلناه . الضرب الأول صحيح وبيته :^(١)

أبا منذرٍ كانت غروراً صحيفتي
ولم أعطكم في الطوع مالي ولا عرضي

فقوله « صحيفتي » هو العروض ، ووزنه مفاعِلن : وقوله « ولا عرضي »

(١) لطرفة ، ديوانه : ١٤٢ .

هو الضرب ، ووزنه مفاعيلن ، وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « غرورا » .
الضربُ الثاني مقبوضٌ مثلها وبيته .

ستبدي لك الأيام ما كنت جاهلاً
ويأتيك بالأخبار من لم تزود

فقوله « تجاهلن » هو العروض ، وقوله « تزودى » هو الضرب .
ووزن كل منهما « مفاعيلن » وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « ستبدي » ،
الضربُ الثالث محذوف ووزنه فعولن . أسقط السبب الخفيف من مفاعيلن
فصار مفاعي فنقل إلى فعولن ، . وبيته : (١)

أقيموا بني النعمان عنا صدوركم
وإلا تقيموا صاغرين الرؤوسا

فقوله « صدوركم » هو العروض وقوله « الرؤوسا » هو الضرب . وأشار
إلى هذا الشاهد بقوله « صدوركم » . وهنا انتهت شواهد ما رمز له أولاً ،
ثم أخذ في ماناف على ذلك وهي شواهد الزحاف .

فإن قلت : حكمت بقبض العروض في هذا البحر وقد جاءت غير مقبوضة
كما في قول امرئ القيس : (٢)

الآعم صباحاً أيها الطلل البالي
وهل يعين من كان في المصراخالي

(١) ليزيد بن خديق ، الفضليات : ٢٩٨ .

(٢) لامرئ القيس ، ديوانه : ٢٧ .

فقوله « لللبالي » هو العروض ، ووزنه مفاعيلن ، فهي سائلة لا قبض فيها . وكافي قول الآخر :^(١)

لَمَنْ طَلَّلَ أَبْصَرْتُهُ فَشَجَانِي كَخَطِّ زَبُورٍ فِي عَسِيبِ يَمَانِي

فقوله « شجاني » هو العروض ، ووزنه فعولن فقد جاءت محذوفة لا لا مقبوضة ، قلت : المراد أن عروض هذا البحر مقبوضة حيث لا تصرع ، وأما إذا كان مع التصريح فتجىء سائلة مع الضرب الأول ومحذوفة مع الضرب الثالث كما في هذين البيتين .

قال الصفاقسي : التصريحُ تبعيةُ العروض للضرب قافيةً ووزناً وإعلالاً .
وسُمي البيت الذي له قافيتان مصرعاً تشبيهاً له بمصرعي باب البيت المسكون .
وحكى أبو الحكم أن بعضهم قال : اشتقاقه من الصرعين وهما نصفا النهار ،
فن غدوة إلى انتصاف النهار صرع ، ومنه إلى سقوط الشمس صرع .
والأول أقرب .

وحكى الزجاجُ إجماع العروضيين على أنه إنما وقع ليدل على ابتداء
قصيدة أوقصة : قال الأخفش : شبهوه في إعلامهم به أخذهم في بناء الشعر
قبل تمام البيت يجعلهم الشك في أول الكلام في نحو قولهم : « رأيتُ
إما زيدا وإما عمراً » لئلا يظن المخاطب أن أحدهما أولى^(٢) .

ويجوز استعماله في مواضع من التصيدة الواحدة لإرادة الخروج من
قصة إلى أخرى ، ومن وصف شيء إلى وصف غيره ، ليؤذن بالانتقال من

(١) لامرى القيس ، ديوانه : ٨٥ .

(٢) في الكلام غموض ، وقد جاء في اللسان (صرع) قوله : « وإنما وقع التصريح في
الشعر ليدل على أن صاحبه مبتدئ إما قصة وإما قصيدة . كما أن « إما » لأنها ابتدئ بها في
قولك « ضربت إدا زيدا وإما عمراً » ليعلم أن التشكيك شك . وهو غامض أيضاً .

حال إلى أخرى ، وهو مستحسن متى قل ، فإن أكثر كان مستهجنا . ويكون إما بزيادة في العروض حتى تصير كالضرب مثل ما صنع امرؤ القيس ، وإما بنقص منها حتى تعود كالضرب كما في البيت الثاني ، فإن قلت فما تصنع في مثل قول الحارث بن حلزة :

أَذِنَّا بَيْنَهَا أَسْمَاءُ رَبِّ تَاوِيَعْلٍ مِنْهُ التَّمَوَاءُ

فَصَرَّعَ ولم يتبع العروض الضرب ، بل جعلها مفعولن وهو فاعلان ؟ قلت : اعتذر عنه أبو الحكم بأن الشاعر هم بتشعيث الضرب إلحاقاً لها به اعتماداً على أنه شعثه فنسى . قال الصفاقسي : فكأنه يشير إلى أن هذا من الإشارة إلى التصريح كما قاله الشيخ أبو بكر القلوسى . قلت : وهذا الاعتذار إنما احتج إليه لتفسيرهم التصريح بما تقدم وهو تبعية العروض للضرب في القافية والوزن والإعلال . ولو قيل : التصريح هو جعل العروض كالضرب وزناً وروياً مع إخراجها عن حكمها إلى حكمه لم يحتاج إلى شيء من هذا ، وذلك لأن العروض الواقعة في بيت الحارث قد جعلت كالضرب رويًا وهو واضح ، وقد أخرجت عن حكمها وهو السلامة من التشعيث إلى حكم الضرب بأن جعلت مثله في عروض التشعيث لها ، ولا يضر كون الضرب لم يشعث فإن تشعيثه جائز لا لازم ، فجعلت العروض بمثابة حكمها فدخلها التشعيث بالفعل ولم يدخل الضرب فعلاً مع جواز دخوله فيه ، فإلحاق العروض بالضرب في الحكم متحقق وإن تخالفا لفظاً ، فتأمله .

وعلى هذا فالفرق بين التصريح والتقفية ثابت ، فإنها اتفاق العروض والضرب في الوزن والروى مع إبتائها على ما تستحقته في نفسها من الحكم الثابت ، كقول امرؤ القيس :

فَقَا تَبَكِّ مِنْ ذِكْرِي حَيْبٍ وَمَنْزَلٍ

بِسَقَطِ الْأَوَى بَيْنَ الدَّخُولِ فِخْوَمِلِ

فَإِنْ قَلْتَ قَدْ جَاءَتْ الْعُرُوضُ مَعَ عَدَمِ التَّصْرِيعِ تَامَةً كَقَوْلِهِ :

وَنَحْنُ جَلِينَا الْخَيْلَ يَوْمَ نَهَاوَنَدُ

وَقَدْ أَحْجَمْتُمْ مَنَا الْخَيْوَلُ الصَّوَارِمُ

وَمَحذُوفَةً كَقَوْلِهِ :

تَرَاهَا عَلَى طَوْلِ الْبَلَاءِ جَدِيدًا

وَعَهْدُ الْمَغَانِي بِالْحُلُومِ قَدِيمٌ

قَلْتُ : هُوَ عِنْدَهُمْ مِنَ الشَّدُوذِ وَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ ، وَهُوَ عَيْبٌ يُسَمَّى

عِنْدَهُمْ بِالتَّجْمِيعِ * .

(تفسيرات) الأول : قبض فعولن قبل الضرب الثالث المحذوف أولى من

سلامته ويسمى اعتماداً كما سبق ، وبيته : (١)

وَمَا كُلُّ ذِي لُبٍّ بِمَوْتِكَ نَصَحَهُ وَمَا كُلُّ مَوْتٍ نَصَحَهُ بِلَيْبِ

قَوْلُهُ « حَهْوَبٍ » وَزَنَهُ فَعُولٌ ، وَإِنَّمَا كَانَ الْاعْتِمَادُ فِي هَذَا الْمَحَلِّ أَوْلَى

لِأَنَّ الطَّوِيلَ مَبْنِيٌّ عَلَى اخْتِلَافِ الْأَجْزَاءِ لِتَرْكِبِهِ مِنْ خَمَاسِي وَمَبَاعِي ، فَلَمَّا صَارَ

آخِرُ الْبَيْتِ مَحذُوفٌ بِالضَّرْبِ هَكَذَا « فَعُولُنْ فَعُولُنْ » أَرَادُوا أَنْ يَوْفُوهُ حَقَّهُ

مِنَ الْاِخْتِلَافِ الَّذِي بَنِيَ عَلَيْهِ فِي الْأَصْلِ فَتَبَضُّوا فَعُولُنِ الْأَوْلَى .

(التبعية الثاني) يلزم في هذا الضرب المحذوف أن يستعمل مردوفاً على

الأشهر . والرَّدْفُ حَرْفٌ مَدٌّ أَوْ حَرْفٌ لَيْنٌ يَكُونُ قَبْلَ الرَّوِيِّ يَلِيهِ . وَهُوَ

بِحَسَبِ مَحَالِّهِ ثَلَاثُ حَالَاتٍ :

الأولى حالة اتفاق ولها صورتان : الأولى أن يكون البيتُ تام البناء
وتقص من ضربه حرفٌ متحركٌ أو زنته ، ومعنى بزنته حذف الساكن مع
حركة ما قبله ، كالتقطع والتقصير . ألا ترى أن قولنا « مُسْتَفْعِلٌ » بحذف النون
وإسكان اللام على وزن قولك « مُسْتَفْعِنٌ » بحذف اللام ، فالنُزْمُ الردفُ هنا
ليقوم المدُّ الذي فيه مقام المحذوف فيتمتع التعادل بين مقطعي العروض والضرب .
الصورة الثانية أن يلتقي في الضرب ساكنان ، والنُزْمُ الردفُ هنا ليسهل الانتقالُ
من أحد الساكنين إلى الآخر بالمد الذي هناك . هذا كله كلام ابن بَرِي .

قلتُ : وفي جملة الصورة الأولى من حالة الاتفاق نظر ، فقد أجاز سيبويه
في كتاب القوافي له استعمالَ مثل ذلك بغير ردف . قال : لقيام الوزن بالحرف
الصحيح مقامه بأحرف المد واللين ، وأنشد :

ولقد رحلت العيسَ ثم زجرتها
قدماً عليك وقلت خير مَعَدِّ

الحالة الثانية حالة اختلاف ، وهي أن يكون البيت غير تام البناء وتقص
من ضربه حرفٌ متحركٌ أو زنته ، فهل يلزمُ الردفُ فيه أو يُختار ؟ قولان ،
والصحيح منهما هو الثاني .

الحالة الثالثة حالة استحباب ، وذلك حيث يُوجد العروض والضرب على
حد واحد من التماثل والاتفاق ولا يوجد للساكنين في حد واحدٍ منهما
تلاقٍ ، كقوله : (١)

قفا تَبِكِ من ذكري حبيبٍ وعرفانٍ
وربهم عَفَّتْ آياته منذ أزمانٍ

(١) لامرئ القيس ، ديوانه : ٨٩ .

فُيَسْتَحْسَنُ الرَّدْفُ فِي هَذَا النَّوعِ اسْتِكْثَاراً مِنَ الْمَدِّ فِي الْأَوَاخِرِ لِأَنَّهَا مَحَلُّ مَدٍّ وَتَرْسَمَ . قَالَ ابْنُ بَرِي .

فَإِنْ قُلْتَ : حَكَمَ الْعَرُوضِيُّونَ بِلِزُومِ الرَّدْفِ فِي الضَّرْبِ الثَّلَاثِ مِنَ الطَّوِيلِ مَعَ أَنَّهُ لَا يَدْخُلُ تَحْتَ ضَابِطِ اللَّزُومِ ، فَإِنَّهُ لَمْ يَلْتَقِ فِيهِ سَاكِنَانِ وَهُوَ ظَاهِرٌ ، وَلَيْسَ الْمَحذُوفُ مِنْهُ مَتَحَرِّكاً أَوْ زَيْناً مَتَحَرِّكاً ، بَلِ الْمَحذُوفُ مِنْهُ حَرْفَانِ مَتَحَرِّكٌ وَسَاكِنٌ ، فَمَا وَجْهُ التَّزَامِ الرَّدْفِ فِيهِ ؟ قُلْتَ : هُوَ مُشْكَلٌ عَلَى هَذِهِ الْقَاعِدَةِ ، وَقَدْ اخْتَلَفَتْ الطَّرِيقُ فِي الْإِعْتِدَارِ عَنْهُ ، فَقِيلَ : إِنْ الرَّدْفُ عِوَضٌ مِنْ لَامِ مَقَاعِيلَيْنِ خَاصَّةً لِأَنَّ النَّونَ شَأْنُهَا أَنْ تَحْذِفَ لِلزَّحَافِ حَشَوّاً ، وَمَا يُحْذَفُ لِلزَّحَافِ لَا تَعْوِضُ الْعَرَبُ مِنْهُ شَيْئاً ، وَأَكْثَرُ الْعَرُوضِيِّينَ عَلَى هَذَا الْجَوَابِ .

وَزَعَمُوا أَنَّ سَبِيوِيَةَ إِلَيْهِ أَشَارَ فِي الْكِتَابِ فِي أَبْوَابِ الْإِدْغَامِ بِقَوْلِهِ : كُلُّ شَعْرٍ حُذِفَ مِنْ بِنَائِهِ حَرْفٌ مَتَحَرِّكٌ أَوْ زَيْنَةٌ حَرْفٌ مَتَحَرِّكٌ فَلَا يَدُ فِيهِ مِنْ حَرْفِ اللَّيْنِ لِلرَّدْفِ ، نَحْوُ :

وَمَا كُلُّ مَوْتٍ نَصَحَهُ بَلِيْب

قَالُوا فَتَمَثَّلُ بِمَحذُوفِ الطَّوِيلِ فَدَلَّ عَلَى أَنَّ النَّونَ غَيْرُ مَعْتَبَرَةٍ .

وَقَدْ حَصَرَ الصَّفَاقْسِيُّ فِي هَذَا الْجَوَابِ أَنَّ نونَ مَقَاعِيلَيْنِ وَإِنْ كَانَتْ مِمَّا شَأْنُهُ أَنْ يُحْذِفَ لِلزَّحَافِ فَذَلِكَ فِي الْحَشْوِ لَا فِي الضَّرْبِ ، لِاسْتِزَامِ حَذْفِهَا مِنْهُ الْوَقُوفَ عَلَى الْمَتَحَرِّكِ ، وَكَلَامُنَا فِي الضَّرْبِ لِأَنَّ الرَّدْفَ فِيهِ لَا فِي الْحَشْوِ . وَقِيلَ دَخَلَ الْقَبْضُ أَوَّلًا ثُمَّ حُذِفَتْ نُونُهُ وَأُسْكِنَتْ لَامُهُ فَعَوِضَ مِنْهُمَا لِأَنَّهَا زَيْنَةٌ مَتَحَرِّكَةٌ . قَالَ سَبِيوِيَةُ فِي كِتَابِ الْقَوَافِي لَهُ .

عَلَى هَذَا تَأْوِيلُ بَعْضِهِمْ مَا وَقَعَ لَهُ فِي بَابِ الْإِدْغَامِ لِتَصَوُّصِيَّةِ هَذَا وَاحْتِمَالِ ذَلِكَ ، وَبِهِ قَالَ الْجَرْمِيُّ وَالْفَارِسِيُّ وَالشَّلَوِيُّ ، وَرَدَّ الصَّفَاقْسِيُّ أَنَّ الْقَوْلَ

بدخول القبض فيه أولاً يقضى بعدم التزام الردف فيه لأن زنة المتحرك المحذوف منه حينئذ ليس من أتم البناء .

قلت : تمام البناء ليس راجعاً عندهم إلى الجزء على ما يظهر من كلامهم ، وإنما يرجع إلى البحر نفسه ، أى أن البحر إذا كان تام البناء فجاء فى الاستعمال كما هو فى الدائرة ، إن مشمناً فشمناً وإن مسدساً فسدساً ، وحذف من ضربه زنة حرف متحرك التزم فيه الردف فلا يرذ حينئذ اعتراض الصفاقسى عليهم ، فتأمله .

واعترض عليهم أيضاً بأنه لو كان الأمر على ما قالوه لسمى ذلك الضرب مقصوراً لا محذوفاً ، وأجيب بأنه لما دخله القبض أولاً ثم القصرُ صارت صورته صورة المحذوف فسمى محذوفاً رعايةً للصورة ، وفيه نظر .

وقيل : لما التزم فى عروض الطويل القبض صار استعمالها أبداً على ستة أحرف ، فلم ينقص الضرب عنها إلا زنة حرف متحرك ، وفيه من النظر ما تقدم . ونسبة العروض إلى الضرب لا تستقيم لأن التعويض فى الضرب إنما يقع بالنسبة إلى ما يحذف منه فى نفسه لا بالنسبة إلى العروض .

قال الصفاقسى : وسبيلُ الجواب عندى عن أصل الإشكال أن يقال : لم لا يجوز أن يكون العربى المستعمل لهذا الضرب ، أعنى الثالث من الطويل ، إنما حذف منه أولاً زنة حرف متحرك فعوض منه الردف ، ثم رأى بعد ذلك ساكنين قد التتيا لحذف أحدهما وسماه العروضى محذوفاً مراعاةً لصورته . وعلى هذا ينبغى أن يحمل كلامُ سيبويه المتقدم فى باب الإدغام . فإن قلت : الردفُ مسهلٌ لالتقاء الساكنين كما فى الضروب المقصورة فلا وجه لحذف أحدهما ، قلت : إنما ذلك إذا أتى بالردف لأجلهما كما فى

الضروب المقصورة ، وهنا إنما أتى به للعبوس ، وبعده التقى سا كنان ، فلماذا لم يكن مسهلاً للتقائهما ، ويجب الحمل على هذا جمعاً بين الكلامين . فإن قلت : هذا التقدير جارٍ في الضروب المحذوفة كلها فيلزمك التزام الردف فيها ، قلت : لا نسلم لزوم ذلك لأن العلل في هذا الفن تابعة للأحكام ، والله أعلم . انتهى كلامه بنصه ، ولا يخفى ما فيه من التكلف ، مع أن في تسليمه جريان التقدير المذكور في جميع الضروب المحذوفة نظراً لا يخفى عليك إن تأملت .

(النسيم الثالث) ما قدمناه من أن للطويل عروضاً واحدةً وثلاثةً أُضرب هو المشهور ، واستدرك بعضهم له عروضاً ثانيةً محذوفةً لها ضربان ، ضربٌ مثلها وبيته :

لقد ساءني سعدٌ وصاحبٌ سعدٍ

وما طولبا في قلبها بغرامه

وضربٌ متبوضٌ وبيته : (١)

جزى الله عبساً عبس آل بغيض

جزاء الكلابِ العاوياتِ وقد فعل

واستدرك بعضهم لعروض الطويل المقبوضة ضرباً مقصوراً ، وأشدوا عليه قول امرئ القيس : (٢)

ثيابُ بني عوفٍ طهارى نقيّة

وأوجههم بيضُ المسافرِ عُمران

(١) للنايفة ، ديوانه : ٢١٤ (دار الفيلك) والمزاةق : ١ / ٥٣٩ .

(٢) ديوانه : ٨٣ .

وهذا من أبيات مختلفة القوافي بحسب الإعراب، أنشدوها ساكنة النون
والخليل يجرها وإن لزم عنه الإقواء، ويرى أنه أولى من إثبات ضرب آخر
لكثرة الإقواء في كلامهم، وأيضاً يلزم عليه سكون لام مناعيل وهو غير
موجود في أوزان الشعر لا الأصول ولا المراجعة. هكذا قيل.

قلت: هو كلام كما تراه غير محدد، وذلك لأن أبيات امرئ القيس
هذه متى ثبتت روايتها بتسكين الروي ولم يُرَوَّ تحريكه من طريق من الطارق
المعتبرة تعين إثبات الضرب المقصور، ولم يلتفت مع ذلك إلى قول من قال
مناعيلن لا يسوع أن تسكن لامه، وإن ثبتت فيه رواية بتحريك الروي فالتقول
ما قاله الخليل، ولا يضرب حينئذ وجود رواية بتسكين الروي من طريق آخر،
لأنه يحمل حينئذ على أنه تشديد إنشاد، وليس هو التشديد الذي تختلف به
الضروب، والله أعلم.

(التنبيه الرابع) قال الزجاج: سئل الخليل رحمه الله: لم ألزم في التأويل
أن يكون مشنأ ولم يأت سدساً كما جاء في المديد والبسيط وكلها من دائرة
واحدة؟ فقال: إن الطويل عروضه مناعيلن وضربه كذلك، فهو سدس لسقط
من نصفه أربعة عشر حرفاً، والمديد والبسيط إذا سدسا إنما يسقط من بيت
كل منهما عشرة أحرف، لأن عروض كل واحد منهما جزء خماسي وهو فاعلن،
وضربه كذلك، ولو سدس الطويل فحذف منه مناعيلن بقي قبله فعولن،
وليس في الشعر ما يتبع النقصان من أجزاءه فيكون ما ألغى أكثر حروفاً مما
بقي، وإنما يكون ما ألغى أقل مما بقي أو مساوياً له، والمديد إذا سدس فحذف
منه فاعلن بقي قبله فاعلن، وكذلك البسيط إذا حذف منه فاعلن
بقي مستعملن.

وهنا انقضى الكلام على ما يتعلق بالعروض والضرب. فلنشرع في الكلام
على ما يدخل غيرها من التميزات، فنقول: لا يخفى أن هذا البحر كما مر

مركب من فعولن مفاعيلن ، ففعولن حينما وقع يجوز قبضه فيصير فعول ، وإذا وقع أول البيت جاز فيه التلم والشرم ، وقد عرفت معناهما . ومفاعيلن يُقبض ويُكف على سبيل المعاقبة ، فإن قبض لم يُكف ، وإن كُف لم يقبض . ولا حاجة لنا إلى استثناء مفاعيلن الواقع في الضرب الأول من هذا الحكم وإن كان لا يجوز قبضه ولا كفه ، وما ذلك إلا لأن الكلام مفروض فيما عدا العروض والضرب كما تقدم . فبيت القبض :

أَتَطْلُبُ مَنْ أَسْوَدُ يَبْشَةُ دُونَهُ

أَبُو مَطَرٍ وَعَامِرٌ وَأَبُو سَعْدِ

أجزأوه كلها الخماسية والسباعية متبوضة إلا الضرب . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « أسود » .

وبيت الكف والنلم معاً :

شَاقَتِكَ أَحْدَاجُ سُلَيْمِي بِمَاقِلِ

فَعَيْنَاكَ لِلْبَيْنِ تَجُودَانِ بِالْدمَعِ

جزؤه الأول وهو « شاقَت » وزنه قَعْلُنْ ، فهو أنلم ، والسباعية الواقعة في الحشو مكنوفة . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « أحداج » .

وبيت الترم :

هَاجَكَ رَبْعٌ دَارِسُ الرِّسْمِ بِاللَّوِي

لِأَسْمَاءِ عَنِّي آيَةُ الْمَوْرِ وَالْقَطْرِ

جزؤه الأول أرم وهو « هاج » ووزنه قَعْلُ . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « المور » .

وقد جرت عادة العروضيين بأن يأتوا للأعاريض والضروب بشواهد
تختص بها ولا يكون في بقية تلك الشواهد أجزاء مزاحفة . ويتحرون في شواهد
الزحاف أن يكون الزحاف الذي يمثلونه داخل في كل جزء يصح دخوله فيه
من ذلك البيت ، أو في أكثره حرصاً على البيان . وقد رأيت ذلك في هذا
البحر .

ثم اعلم أن القبض في فعولن حسن لاعتماده على وتدين قبليّ وبعديّ .
وقال الأخفش : لأن النون فيه زائدة كالتنوين في «ضروب» «وعجول» .
واعترض بأن النون تعد في أجزاء التفعيل أصاية إذ بها يتم الوزن ، بخلاف
التنوين . وأما القبض في مفاعيلن فصالح لاعتماده على وتد واحد قبليّ ، وكذله
عند الخليل قبيح . وزعم الأخفش أنه أحسن من قبضه لاعتماده على وتد بعديّ .
ولله در بعض الأندلسيين حيث يقول :

كففتُ عن الوصال طويل شوقي إليك وأنت للروح الخليلُ
وكفكك للطويل فدتك نفسي قبيح ليس يرصاه الخليلُ
قال :

المديد

أقول : حكى الأخفش عن الخليل أنه سُمي مديداً لتمدد سباعيه حول خماسيه ، وأوردَ عليه كلُّ بحر تركب من خماسي وسباعي . وقال الزجاج : سُمي مديداً لامتداد سببين في طرفي كل جزء من أجزائه السباعية ، وأوردَ عليه الرَّمْلُ وغيره مما فيه جزء سباعي كذلك . وقال غيره سُمي مديداً لامتداد الوتد المجموع في وسط أجزائه السباعية . ويردُّ عليه ماورد على الذي قبله ، ويجابُ بما أسلفناه من أن الاطرادَ في وجه التسمية غير لازم . وإذا صح النقلُ في هذه الأسماء الموضوعه لبحور الشعر عن الخليل فلا ينبغي أن يُخالفَ واضعُها .

وهذا البحر مبنى في الدائرة من ثمانية أجزاء على هذه الهيئة :

فاعلاتن فاعلن فاعلاتن فاعلن فاعلاتن فاعلن فاعلاتن فاعلن

كما تقدم . قال :

بجود كليب لا يفرُّ اعلموا أنما

يعيشُ بهندي متى مايع اهتدا

فيمين مُخصبين كلَّ جَوْنِ ربابه

فيا ليتَ شعري هل لنا منه مُرتوى

أقولُ : الباءُ إشارة إلى أن هذا البحر هو الثاني من بحور الشعر . والجميمُ إشارة إلى أن له ثلاثَ أعاريض . والواوُ إشارة إلى أن له ستةَ أضرب . وهو مجزوء في الاستعمال ، ولا يقع تاماً .

قال بعضهم : لثلاثَ يقع فاعلان في آخره ، وهو لا يقع أصلياً آخر شيء من الشعر إلا أن يكون منقولاً من جزءٍ نقص منه . فيبهر وقوعه في المديد النقلَ

هملًا بالاستعراء، فيكون حينئذ أصله في الدائرة أزيد من ثمانية وأربعين حرفًا وهو محذورٌ يتيقن . ونقضه الصفاقسي بالبسيط .

قلتُ : هذا منه عجيب ، فإن الزجاج قد استشعر هذا النقص وأجاب عنه ، وذلك لأن ابن بري حكى عنه أنه قال بأثر كلامه المتقدم : ولذلك رُدَّ في آخر البسيط إلى فَعْلَانُ يَحْذِفُ الألف ليُعلم منه أنه نقص منه شيء ، لأن فَعْلَانُ أيضًا لا يقع في الأواخر أصليًا .

ثم قال ابن بري : فإن قيل : فهلّا جعل آخرُ المديد فَعْلَانُ كآخر البسيط وارتفع الإيهامُ المحذور؟ فالجواب أن فاعلان في البسيط إذا حُذفت ألفه لم يكن قبلها ساكن بسبب يعاقبها ، وفاعلان في المديد قبله ساكنٌ بسبب يعاقب ألفه ، فلو حُذفت منه الألف لزم أن لا يُحذف الساكن قبله أبدًا ، وحينئذ يعود المعاقب نيزًا معاقب . انتهى . وهو كلام حسن فتأمل . قال الصفاقسي وقد شد استعراه تمامًا ، أنشد ابن زيدان :

إنه لو ذاق للحب طعمًا ما هَجَرَ

كلُّ عَزٍّ في الهوى أنتَ منه في غَرَرٍ

ثم قال : ويمكن أن يقال في هذا إنه من الرباعي فيكونان يتين . واعترض بأنه لم يلزم في أوساط بقية الأبيات رويًا لأن بعد البيت :

ليس من يشكو إلى أهله طول الكرى مثل من يشكو إلى أهله طول السهر
سحَّ لما نَفِدَ الصبرُ منه أذمُّمًا كجمانِ خانه سلكٌ عُقْبِيٌّ فاتمثرُ
لاتلمه إن شكا ما يلاقى أوبكى وامتحنُ باطنه بالذي منه ظهرُ

وأما قولُ السليكي : (١)

(١) شرح الحماسة ، ٢ / ١٩١ ، ١٩٢ ، وفيه أنه لأم السليكي ، ويقال : لأم نأبط شرا .

طاف يبغى نجوةً من هلاكٍ فهلك
 ليت شعري ضلَّه أي شيء قتلك
 أمريض لم تمُدُّ أم عدوُّ ختك

إلى آخره ، فحمله بعضهم على أنه من شاذ تامه ، وأن القصيدة مصرعة ،
 وبعضهم على أنه مما ورد من استعماله مرتباً .

وذعب الزجاج إلى أن هذه القصيدة من الرمل ، وعروضها وضربها محذوفان ،
 فجعل الرمل ثلاث أعاريض .

وقال بعضهم : هو قياس مذهب النليل والجلل عليه أولى من الحمل على تام المديد ،
 لأنه يازم عليه شذوذان : بحية المديد تاماً ، والتزام التصريح في القصيدة ،
 وهذا يازم عليه بحية عروض الرمل محذوفة خاصة .

إذا تقرر ذلك فاعلم أن العروض الأولى من أعاريض هذا البحر صحيحة ولها
 ضرب واحد مثلها وبيته . (١)

يالبكر أنشروا لي كليبيا يالبكر أين أين الزرار

فقوله « لي كليبيا » هو العروض ، وقوله « نذرارو » هو الضرب ، ووزن كل
 منهما فاعلاتن . وأشار إلى هذا الشاعر بقوله « كليب » .

والعروض الثانية محذوفة لنا ثلاثة أضرب ، الأول مقصور وبيته : (٢)

لا يفرنَّ امرأ عيشه كلَّ عيشٍ صائرٌ لازوال

فقوله « عيشه » هو العروض ووزنه فاعن ، وقوله « للزوال » هو الضرب
 ووزنه فاعلاتن . وأشار إلى هذا الشاعر بقوله « لا يفر » .

(١) لمهازل ، الأغاني : ١/٥٠ (دار الكتب) . (٢) اللسان (قصر)

الضرب الثاني معذوف مثلها وبيته :

اعلموا أني لكم حافظٌ شاهداً ما كنتُ أو غائباً

فقوله « حافظن » هو العروض وقوله « غائبن » هو الضرب . ووزن كل منهما فاعلن . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « اعلموا » .

الضرب الثالث أبتى وبيته : (١)

إنما الدلفاء يا قوتيةٌ أخرجتُ من كيسٍ دهقانٍ

فقوله « قوتتن » هو العروض ، ووزنه فاعلن ، وقوله « قاني » هو الضرب ووزنه فَعْلُنْ بِاسْكَانِ الْعَيْنِ . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « إنما » . ووصل هجزة القَطْعِ ضرورةً .

العروضُ الثالثة مخبونة معذوفة لها ضربان الأول مثلها، وبيته : (٢)

للفتى عقلٌ يعيشُ به حيث تهدي ساقه قدمُهُ

فقوله « شُبهى » هو العروض ، وقوله « قدمه » هو الضرب . ووزن كل منهما فَعْلُنْ بِتَحْرِيكِ الْعَيْنِ . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « يعيش » .

الضرب الثاني أبتى وبيته . (٣)

رُبَّ نارٍ بتُّ أرمُقها تقضمُ الهندي والغارا

فقوله « متها » هو العروض وقوله « غارا » هو الضرب ، ووزنه فَعْلُنْ بِاسْكَانِ الْعَيْنِ . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « بهندي » .

ويدخل هذا البحر من الزحاف الخين وهو حسن ، والكف وهو صالح ، والشكل وهو قبيح . فبيت الخين :

(١) للسان (بنر) (قضم) .

(٢) لغرفة ، ديوانه : ٧٥ ، وشرح الحماسة : ١٨٠ / ٢

(٣) لعدى من بيت . ديوانه : ١٠٠ ، وتهذيب الألفاظ : ٦٥٦ ، واللسان (قضم) .

ومتى ما يع منك كلاماً يتكلم فيجبك بمقتل
 أجزاءه كلها مخبونة : وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « متى ما يع » . وبيت الكف :
 لن يزال قومنا مخصبين صالحين ما اتقوا واستقاموا
 أجزاءه السباعية كلها مكفوفة إلا الضرب ، فإنه لم يكف حذراً من الوقوف
 على المتحرك . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « مخصبين » . وبيت الشكل :

لَمَنْ الديارُ غيرُهُنَّ — كلُّ جَوْنِ المَرْزَنِ دائي الرَّبابِ
 فقوله « لَمَنْ دَرِ » وقوله « يَرَهُنَّ » وزنُ كلِّ منهما فَعَلَاتُ ، فكلاهما
 مشكول . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « كل جُونِ ربابه » . وقد سبق لنا
 أن المعاقبة ثابتة في هذا البحر بين كل سببين اجتماعاً ، وأن فيه صدرأً
 وعجزاً وطرفين . وبيت الطرفين :

ليت شعري هل لنا ذات يومٍ بجنوبٍ فارعٍ من تلاقٍ
 قوله « بجنوبٍ » وزنه فَعَلَاتُ فيه « الطَّرْفَانِ » لأن ألفه حُذفت لثبات نون
 الجزء الذي قبله ، ونونه هو حُذفت لثبات ألف الجزء الذي بعده . وأشار إلى هذا
 الشاهد بقوله « ليت شعري هل لنا » . واعلم أنه يجوز في العروض الأولى من
 الزحاف ما يجوز في الحشو ، وهو الخين والكف والشكل ، وأما الضرب الأول
 فلم يوافق الحشو إلا في الخين لأنه لو كُف لزم الوقوف على المتحرك ، ويلزم من
 ذلك امتناع الشكل . وأما العروض الثانية فلم يدخلها الخين حذراً التباسها بالثالثة .
 وأما ضربها المتصور فمنع الخليل دخول الخين فيه وأجازه الأخفش ، وعلة المنع
 قلة مجيئه . هذا الضرب في كلامهم حتى زعم الزجاج أنه لم يجيء منه إلا قصيدة
 واحدة للطَّرَمَاحِ أولها :^(٣)

شَتَّ شَمْلُ الْحَيِّ بِمَدِّ التَّمَامِ وَشَجَاكَ الْيَوْمَ رَبْعُ الْمُقَامِ

والزحاف إنما سببه الكثرة إذ هي الداعية إلى التخفيف ، مع كراهتهم أن يجمعوا عليه ثلاث تغييرات ، وهي الخبث مع الإسكان والحذف وهم مُسَمَّى الْقَصْرِ .

وزعم أبو الحكم أن مذهب الأخفش أقيس . قال : لأن الله واقعة بين وتدين ، وكل ما كان كذلك فزحافه جائز اتفاقاً . ثم اعترضه علة المنع بأن القلة لا تأثير لها في السلامة في غير هذا البحر فكذلك في هذا . واجتماع ثلاثة تغييرات في الجزء له نظائر منها فاءلان في الرمل ، فإنه يجوز فيها مع القصر الخبث ، وفعلون الضرب اثنتان من العروض الثلاثة من الخفيف ، فإن أصله مستفعر لأن فدخله القصر والخبث .

وأجاب الصفاقسي بأننا لا نسلم أن كل سبب وقع بين وتدين يجوز زحافه مطلقاً ، وإنما ذلك مع عدم المنع ، وما ذكرناه أولاً من التعليل مانع ، واعتراضه عليه ساقط ، لأنه إنما نقض علة كل واحد من القلة وكثرة التغيير حيث لم يكن منضمًا إلى الآخر ، وذلك إنما يكون تقضاً لو جعلنا كلا منهما علة مستقلة ونحن إنما جعلناه جزء علة ، والعلة هي المجموع المركب منها ، وهو لم ينقضه وإنما نقض الجزء ، ونقضه ليس قادحاً في التعليل على الصحيح عند الأصوليين .

قال :

البسيط

أقول : قال الخليل سُمى بسيطاً لأنه انبسط عن مدى العاويل والمديدجاء
وسطه فعلمن وآخره فعلمن . حكاة الأخفش عنه .

وقيل : سُمى بسيطاً لانبساط الأسباب في أوائل أجزائه السباعية ، قاله
الزجاج .

وقيل : لانبساط الحركات في عروضه وضربه . وهو مبنى في الدائرة من ثمانية
أجزاء على هذه الصورة :

مستفعلن فاعلن مستعملن فاعلن ، مستعملن فاعلن مستفعلن فاعلن

كما سلف . قال :

جَرَتْ جَوَلَةٌ ياحارِ شعواء خَيْلَتْ

وقوفي فسيروا عنه قد هَيَّجَ الجَوَى

فحَبَّ ارتحالِ ذَا لَقِيهِمْ فَذُقْمُ

أصاحِ مُقَامِي ذاكِ والشيبُ قد عَلَا

أقول : الجيم الأولى إشارة إلى أنه البحر الثالث ، والجيم الثانية إشارة
إلى أن له ثلاث أعاريض ، والواو إشارة إلى أن له ستة أضرب . العروض
الأولى مخبونة ولها ضربان : الأول مثلها ، وإنما لم يستعملتا تامين لثلاثتهم
أنه قد نقص منهما ، لما مر من أن فاعلن لم يأت أصليا في عروض ولا ضرب ،
فلو جاء تامين لثوهم أن أصله حينئذ أكثر من ثمانية وأربعين حرفا ولا نظير

لذلك . وقيل لاعتقاد ألف فاعلان على وتد بعدى ، ولا ينهض هذا علة ، فإن الاعتماد في ذلك مجوز لا موجب ، وبيته : (١)

يا حارِ لا أُرْمَيْنِ منكمِ بداهية

لم يَلقها سُوقَةٌ قبلي ولا ملكُ

فقوله « هَيَيْنِ » هو العروض ، وقوله « ماكو » هو الضرب ، وكل منهما وزنه فعِلان بتحريك العين . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « يا حار » .

الضرب الثاني مقطوع وبيته (٢)

قد أشهدُ الفارةَ الشعواءَ تحملني

جرداءَ معروقةَ اللَّحْيَيْنِ سُرحوبُ

فقوله « مَائِي » هو العروض ، وقوله « حوبو » هو الضرب ، ووزنه فعِلنن يأسكان العين . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « شعواء » .

العروض الثانية مجزوءة صحيحة ، ولها ثلاثة أضرب ، الأول مزال ، وبيته (٣)

إنا ذَمَمْنَا على ما خَيَّلَتْ سَمَدَ بنَ زَيْدٍ وعَمْرَأَ من تَمِيمٍ

فقوله « ما خيات » هو العروض ، ووزنه مستعملن ، وقوله من تميم هو

(١) لرهبر ، ديوانه : ١٨٠ .

(٢) لامري ، القيس ، ديوانه : ٢٢٥ .

(٣) للأسود بن يعمر ، ديوان الأعرابي : ٣٠٩ ، ونقد لنعمر : ١٠٦ . والموشع :

٨٢ ، واللسان (ذيل) .

الضرب ووزنه مستفعلان . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « خيلت » .

الضرب الثانى مثل العروض صحيح وبيته^(١) :

ماذا وقوفى على ربعٍ خلا

مخلوقٍ دارسٍ مستعجمٍ

فقوله « ربع خلا » هو العروض وقوله مستعجمى هو الضرب ، ووزن كل منهما

مستفعلن . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « وقوفى » .

الضرب الثالث مقطوع وبيته :

سيروا معاً إنما ميمادكم يومَ الثلاثاء بطنُ الوادى

فقوله « ميمادكم » هو العروض وقوله « نلوادى » هو الضرب ، ووزنه

مفعولن . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « فسيروا » .

العروض الثالثة مجزوءة مقطوعة لها ضرب واحد مثلاً وبيته^(٢) :

ما هيَّجَ الشوقَ من أطلالٍ أضحت قفاراً كوخى الواحى

فقوله « أطلالين » هو العروض وقوله « يلواحى » هو الضرب ، ووزن كل

منهما مفعولن . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « هيَّج » .

وقد علمت أننا أسلفنا أن قول أهل هذا الفن عروض مجزوءة وضرب

مجزوءة فيه تسامح من حيث أن الجزء صفة للبيت ، لأنه عبارة عن إسقاط الجزء

الأخير من صدره والجزء الأخير من عجزه وليس صفة للجزء ، لكن جربنا

على سنن القوم .

(١) اللسان (حاج) و (خلق) .

(٢) اللسان (خنع) .

وبدخل هذا البحر من الزحاف الخبن في الحماسى والسباعى وهو
حسن فيهما .

قلت : هكذا قالوا ، ويظهر لى أن الخبن فى السباعى إنما هو حسن فى أول
الصدر وأول العجز ، فليعتبره ذو الطبع السليم . ويدخله أيضا من الزحاف الطى
فى السباعى وهو صالح فيه ، والخبل وهو قبيح فيه . فبيت الخبن :

لقد مضت حقب صروفها عجب

فأحدثت عبراً وأبدلت دولا

أجزاءه كلها محبونة . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « حقب » لكنه سكن
القاف للضرورة ، وهى ضرورة قبيحة . وبيت الطى :

ارتحلوا غدوةً وانطلقوا سحراً

فى زمرٍ منهم يتبها زمر

أجزاءه السباعية كلها منطوية . وإلى هذا الشاهد أشار بالارتحال المشار به إلى
« ارتحلوا » . وبيت الخبل :

وزعموا أنهم أقيهم رجال
فأخذوا ماله وضربوا عنقه

أجزاءه السباعية كلها محبونة . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « أقيهم » وسكن
الياء للضرورة .

واعلم أن هذا الزحاف جميعه يدخل فى الضرب النذيل ، والخبن يدخل فى

الضرب المتطوع وفي العروض المقطوعة وضربها . فبيتُ الخين في الضرب
للذيل :

قد جاءكم أنكم يوماً إذا ما ذُقم الموت سوف تُبعثونُ

فقوله « فبعثون » هو الضرب ، ووزنه مفاعلانُ . وأشار إلى هذا الشاهد
بقوله « فذقم » .

وبيت العلى فيه :

يا صاحٍ قد أخلفت أسماء ما كانت تُمنيك من حُسن وصالٍ

فقوله « حسن وصال » هو الضرب وزنه مفتعلانُ . وأشار إلى هذا الشاهد
بقوله « أصاح » .

وبيت الخليل فيه :

هذا مقامى قريباً من أخى كل امرئٍ قائمٌ مع أخيه

فقوله « مع أخيه » هو الضرب ، ووزنه « فَعِلْتَانُ » . وأشار إلى هذا الشاهد
بقوله « مقامى » . وبيت الخين في العروض والضرب المقطوعين :

أصبحتُ والشيبُ قد علاني يدعو حينئذٍ إلى الخِضابِ

فقوله « علاني » هو العروض وقوله « خضابى » هو الضرب ، وزن كل
منهما فَعولن ، وهذا هو السبى عندهم بالتحلُّع . والولودون التزموا الخين في
هذه العروض وضربها لحسن ذوقه ، وهو من التزام ما لا يلزم . وأشار
الناظم إلى هذا الشاهد بقوله « والشيبُ قد علاني » .

وأما بيت الخين في ضرب العروض الثانية المقطوع فلم يشر الناظم إليه
بشيء ، وانظر هل أشار بقوله ذلك إلى بيته فإن ظفرت بيت فيه هذه اللفظة
فذاك ، وبيته الذى أنشده العروضيون :

قلتُ استجيبى فله ألمٌ تُجِبُّ سالتُ دموعى على ردائى

قال الشريف : وإنما تبه الناظمُ على ما يدخل الأعاريضَ والضروب هنا وفيما بعدُ حسب ما تقف عليه من الأجر ليظهر لك الفرق بين ما يدخل فى الأعاريض والضروب وهو غير لازم كما يدخل الحشو ، وبين ما لا يدخلها فيكون لازماً سبباً سبباً العلل ، فما يكون من ذلك لازماً يأتى بشاهده أولاً حيث يأتى بشواهد العلل ، وما يكون غير لازم جاء بشاهده آخراً بعد شواهد الزحاف ، ألا تراه كيف أتى بشاهد الخبن فى العروض الأولى مع العلل أولاً للزومه ، وأتى بشاهد الخبن فى الخلق آخراً لعدم اللزوم فتأمله .
(تنبيه) استدرك بعضهم للبيط عروضين إحداهما مجزوءة حذاء مخبونة لها ضربان : ضرب مثلها كقوله :

عجبتُ ما أقربَ الأجلِ مِنّا وما أبعدَ الأملِ

وضرب مقطوع مخبون كقوله : (١)

إنَّ شِواءَ ونَشْوَوةَ وَخَبَبَ البازلِ الأمونِ

العروضُ الثانية مشطورة لها ضرب مثلها كقوله :

إن أخى خالداً ليس أخاً واحداً

وأجاز أيضاً استعمال العروض الأولى من البسيط غير مخبونة كقوله :

ولا تكونوا كمن لا يرتجى أوبه

وكذا أجاز استعمال ضربها الأول غير مخبون كقوله :

وبلدة مجبل تسمى الرياح بها لواعباً وهى ناء عرضها خاوية

وهكذا كله شاذ لا يلتفت إليه .

وقد جاء في مخلف البسيط مفعولن مكان فاعلن، وهو أيضاً شاذ كقوله :

فِصْرٌ بُوذٍ أَوْ سِرٌّ بِكْرِهِ مَاسَارَتْ الذُّلُّ السَّرَاعُ

ورأيتُ بعض المتأخرين يستعمله .

وزعم أبو الحكم أنه شدَّ في هذه العروض القبض، وأنشد :

يُدَاهُ بِالْجُودِ ضَرَّتَانِ عَلَيْهِ كَلْتَاهَا تَفَارُ

قال : ولا تُمكن حركة النون فينتفى القبض لأن التمكين مختص بالضروب ، ولا يجوز في الأعراب إلا بشرط التصريح .

قال الصفاقسي : وهذا خطأ ، أما أولاً ، فلأن ساكن المخلف فيه بقية وتد ولا قبض فيه فلا بد من تمكين الحركة .

قلتُ : لعله نظر إليه باعتبار ما صار إليه ، ولا شك أن آخره بحسب الصورة هيئة سبب خفيف فأطلق القبض لذلك .

ثم قال : وقوله ثانياً ذلك مختص بالضروب ولا يجوز في العروض إلا بشرط التصريح وهم ، بل وردَ منه ما لا يُحصر وأنشد قوله :

سَلِيْ إِنْ جَهَلْتِ النَّاسَ عَنَّا وَعَنَهُمْ فَلَيْسَ سِوَاهِ عَالَمٍ وَجَهْوَلٍ

وقوله : (١)

وَرَجُّ الْفَتَى لِلْخَيْرِ مَا إِنْ رَأَيْتَهُ عَلَى السَّنِّ خَيْرًا لَا يَزَالُ يَزِيدُ

وأبياتاً كثيرة من هذا النمط . ولا دليل له فيها لأن التمكين فيها فصيح

بخلافه في نحو « ضرتان » وسياق الكلام عليه .

وهنا كلمات الدائرة الأولى . قال :

الوَافِرُ

أقولُ : سُميَ وافرًا لوفور أجزائه وتداً فوتدأ . قاله الخليل . وقيل :
لوفور حركاته باجتماع الأوتاد والفواصل في أجزائه ، والكاملُ وإن كان
بهذه الصفة إلا أن الوافر حُذف من حروفه فلم يكمل لاستعماله متطوفاً ، فهو
موفورُ الحركات ناقص الحروف . قاله الزجاج . وهو مبني في الدائرة من
سنة أجزاء على هذه الصورة .

مفاعلتن مفاعلتن مفاعلتن مفاعلتن مفاعلتن مفاعلتن

قال :

دَنْتُ بِجِدِّي فِيهِ لَنَا غَنَمٌ بِهِ رِيْعَةٌ تَعْصِيْنِي وَلَمْ تَسْتَطِعْ أَدَى
سَطَوْرٌ حَفِيْرٌ إِنْ بِهَا نَزَلَ الشِّتَا تَفَاحِشٌ لَوْلَا خَيْرٌ مِنْ رَكِبَ الطَّيَا

أقول : الدال من « دنت » إشارة إلى أنه البحر الرابع ، والباء من
« بجدي » إشارة إلى أن له عروضين ، والجيمُ إشارة إلى أن له ثلاثة أضرب .
العروض الأولى متطوفة لها ضرب واحد مثلها وبيته : (١)

لَنَا غَنَمٌ نَسَوَتْهَا غِزَارٌ كَأَنَّ قَرُونَ جَلَّتْهَا عِصِيٌّ

فقوله « غزارن » هو العروض ، وقوله « عصييو » هو الضرب ، وزنُ
كل منهما فعولن . كان أصله مفاعلتن فقُطِفَ بحذف سببه الخفيف وهو
« تن » وإسكان المتحرك قبله وهو اللام ، فبقِيَ مفاعلٌ فنقل إلى فعولن .

وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « لنا غم » وزعم أبو الحكم أنه شذ في هذه
العروض القبض وأنشد شاهداً عليه :

علوتَ على الرجالِ بَخَلَّتَيْنِ ورثتهما كما ورث الولاءِ
قال : ولا يجوز تمكين الحركة حتى ينشأ عنها حرف اللين كما مرفى
البيسط . واعترضه الصفاقسي بطلان دعوى الشذوذ لكثرة مجيء ذلك
فيها . قال : (١)

أبي الإسلامُ لا أبَ لي سواهُ إذا افتخروا بقيسٍ أو تميمِ
وقال :

عسى الكربُ الذي أمسيتُ فيه يكون وراءه فرجٌ قريبُ
وقال : (٢)

تخيره ولم يمدل سواهُ فنعم المرءُ من رجلٍ تهامى
وقال : (٣)

ذعرت به القطا ونضيت عنه مقام الذئب كالرجل اللعينِ
وقال : (٤)

إذا أمسى يلمسُ منكبيه تفقدَ لحمه حذرَ الهزالِ
وقال : (٥)

أوليتَ العراقَ ورافديه فزارياً أخذَ يدِ القميصِ

(١) لتمام بن توسة اليشكري ، سيبويه ١/٣٤٨ .

(٢) منسوب إلى مجمر بن عبد الله القشيري ، وإلى ابن شعوب الليني ، الوحشيات رقم :

٤٢٥ ، واللسان (تهم) . وفي المطبوعة « تخيره » .

(٣) في م ، د « دعوت به » ر « مقام الذئب » .

(٤) للسليك بن السلعة السعدي ، وهو في نسخة البحري : ١٢٧ ، ١٢٨ مع اختلاف

في الرواية ، والأبيات غير هذا البيت في السكامل ١٠ ، ٣١٠ .

(٥) انظر ص ١١٠ .

وقال : (١)

إذا لم تستطع أمراً فدعه وجاوزه إلى ما تستطيع

وقال : (٢)

تظلم الشمس كاسفة عليه كآبة أنها فقدت عيلاً

وقال : (٣)

يُرَجَى المرء ما إن لا يراه وتعرض دون أدناه الخطوب

قال : ومن هذا كثير .

قلت : لكنه لا ينهض مع كثرته رداً على أبي الحكم ، وذلك لأن جميع ما استشهد به يجوز فيه التمكين نظاماً ونثراً دون شذوذ ولا اختصاص له بعروض ولا ضرب ، بل ولا بالنظم أصلاً ورأساً . وأما تمكين مثل « خلتين » في فصيح الكلام فممتنع نظاماً ونثراً . نعم يجوز تمكينه في الضرب لإطلاق الروى ، وفي العروض بشرط التصريح ، وإن مُكِّن على غير هذا الوجه فلضرورة على شذوذ فيه . فأين هذا الذي ردَّ به الصفاقي مما أراد أبو الحكم .

ثم قال : فالذي ينبغي أن يقال : تمكين حركة العروض جائز من غير شذوذ .

قلت : بل هو شاذ قطعاً كما عرفت ، ولا دليل في شيء مما أنشده . نعم التولُّب بعضها شيء لا يقل به أحد من العروضيين ، والبيت لا ينفك عن شذوذ كبحته بتقدير التمكين وعدمه . أما على التمكين فلما قدمناه ، وأما على تقدير

(١) لعمر بن عبد كبر ، الأصبغيات : ٢٠١ ، ونزهة الألباء : ١١٥

(٢) - ديوانه ، ١ / ٤٧٧ .

(٣) إلمار بن رألان الطائي ، نوادر أبي زيد : ٦٠ ، والمزانية : ٣ / ٥٦٦ - ٥٦٩ .

عدمه فلأن هذه العروض لا يدخلها مثل هذا التغيير فيما هو مقرر عند التوم .

العروضُ الثانيةُ مجزوءةٌ صحيحةٌ ، ولها ضربانُ الأولُ مثلها وبيتُه :

لقد عَلِمْتُ رَيْبَةً أَنْ حَبْلَكَ وَاهِنٌ خَلِقُ

فقوله « ربيعة أن » هو العروض وقوله « هِنُّ خَلِقُ » هو الضرب ،

وزنُ كلِّ منهما مفاعلتن . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « ربيعة » .

الضربُ الثاني ممصوبٌ بالصاد المهملة ، وبيتُه :

أَعَاتِبُهَا وَأَمْرُهَا فَتُعْصِنِي وَتُعْصِنِي

فقوله « وأمرها » هو العروض ، وقوله « وتعصيني » هو الضرب . كان

مفاعلتن فمصوبٌ بإسكان اللام ثم نقل إلى مفاعيلن . وأشار إلى هذا الشاهد

بقوله « تعصيني » . ويدخل هذا البحر من الزحاف العصب وهو حسن ،

والمقل وهو صالح ، والنقص وهو قبيح . فبيت العصب : ^(١)

إِذَا لَمْ تَسْتَطِعْ شَيْئًا فَدَعُهُ وَجَاوِزُهُ إِلَى مَا تَسْتَطِيعُ

الأجزاء السباعية كلها ممصوبة . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « ولم تستطع » .

ويحكى أن شخصاً سأل الخليل أن يقرأ عليه علم العروض ، فأقام مدة

يختلف إليه للقراءة ولم يحصل شيئاً ، فأعجب الخليل امرئاً ، ولم ير أن يواجهه

بالنقص حياءً منه ، فقال له يوماً وقد حضر للقراءة : قطع قول الشاعر :

إِذَا لَمْ تَسْتَطِعْ شَيْئًا فَدَعُهُ وَجَاوِزُهُ إِلَى مَا تَسْتَطِيعُ

فظن الرجل إلى ما أراد الخليل رحمه الله فأنصرف ولم يعد . وأنا أعجب

لمن يظنُّ لثل هذا كيف يصعب عليه فن العروض مع سهولته ، والله متقدِّر
الأمور . وبيت العقل :^(١)

منازلٌ لِفَرَّتْنَا قِفَارٌ كأنما رسومها سطورٌ

وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « سطور » . وبيت النقص :

لسلامة دارٌ بحفيرٍ كباقي الخلق الشحوق قفارٌ

وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « حفير » . ويدخله في الجزء الأول من البيت
المعذب بالضاد المعجمة ، والقصم ، والعقص ، والجَمَم ، وكلها قبيح .

فبيت المعذب :^(٢)

إن نزل الشتاء بدار قوم تجنَّبَ جارَ بيتهم الشتاء

بقوله « إن نزل » عُضِبَ بحذف ميمه فصار فاعِلَتْنِ ، فنقل إلى مفتعلين .
وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « إن نزل الشتاء » .

وبيت القصم :

ما قالوا لنا سداداً ولكن تفاحش أمرهم وأتوا بهُجْرٍ

بقوله « ما قالوا » جزء أقصم عُضِبَ بحذف الميم ، وعُصِبَ بإسكان اللام
فصار فاعِلَتْنِ ، فنقل إلى مفعولن . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « تفاحش »

وبيت العقص :^(٣)

لولا ملكٌ رؤوفٌ رحيمٌ تداركني برحمته هلكتُ

(١) اللسان (عقل) . (٢) للحضبة . ديوانه : ١٠٢ ، واللسان (عضب) .

(٣) اللسان (عقص) .

جزؤه الأول وهو قوله « لولام » وزنه منقول ، كان مفاعلتن فمضب بحذف الميم ونقص بإسكان اللام وحذف النون فصار « فاعلت » فنقل إلى مفعول . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « لولا » .

وبيت الجَمَم : (١)

أنت خيرٌ من ركب المطايا وخيرُهم أباً وأخاً وأماً

الجزء وهو قوله « أنت خي » أجَم ، كان مفاعلتن فمضب بحذف الميم ، وعقل بحذف اللام ، فصار « فاعلتن » فنقل إلى فاعلتن . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « خير من ركب المطايا » قلت : كان مقتضى اعتبار الترتيب في الوضع تقديم الجَمَم على المقص ضرورة أن التغيير فيه أقل ، والأمر في ذلك سهل .

(تفيهرات) الأول : أنكر الأخنس والمعري وطائفة من العروضيين

المقل في الوافر من أجل أن مفاعلتن انتقل بالمعصب إلى مفاعيلن ومفاعيلن في سائر الشعر يتعاقب فيه الياء والنون فيكون إما مفاعيلن وإما مفاعلتن . لكنهم سوغوا في مفاعيلن في الوافر أن يأتي على مفاعيلن ولم يسوغوا فيه أن يأتي على مفاعلتن لأنه فرع منقول عن أصل ، فلم يسوغوا فيه ما سوغوا فيما هو أصل ، وآثروا إبقاء الياء لأنها في محل اللام الساكنة بالمعصب فكروا تغييرها .

ثانياً : وهذا احتجاج ضعيف لا يلتفت إليه مع نقل الخليل عن العرب جواز ذلك .

قال ابن برقي : والصحيح إنكار المقل في الجزوء منه لثلاثا ياتبس بمجزوء الرجز ، وهذا الالتباس محذور .

قلت : فإذا وجد بيتٌ مربعٌ على زنة مفاعلتن ، ولم يكن في القصيدة جزء

على زينة مفاعلتين حُكِمَ بأن القصيدة من الرجز سخلاً على ما هو الأخف ، فإن
مستعملان في الرجز يصير مفاعلتين بالهين ، وهو حذف ساكن ، ومفاعلتين يصير
مفاعلتين في الوافر بالعتل وهو حذف متحرك ، ولاشك أن حذف الساكن أخف
من حذف المتحرك .

ثم قال ابن بَرِي : بخلاف معصوب الجزوء بالهزج .

قلت : كان عَضَبَ الجزوء عنده غيرُ محذور ، وأنه إذا وجد في القصيدة
كلها ساغ حملها على كل واحدٍ من البحرين ، ويؤيده ما قدمه قبل ذلك حيث
قال : واعلم أنه متى دخل العصبُ في جميع أجزاء الجزوء فإنه يشبه الهزج ،
كقوله :

صَفَحْنَا عَنْ بَنِي ذُهَلٍ وَقَلْنَا الْقَوْمَ إِخْوَانُ

لكن يقع الفرقُ بينهما بأن ننظر فإن كان في القصيدة جزء واحد على
مفاعلتين فهي من الوافر ، وإن لم يكن فيها ولا جزء واحد احتملت أن
تكون من الوافر ومن الهزج .

قلت : الرجحُ لحملها على الهزج قائم ، لأن مفاعيلين فيه أصلي لا تغيير فيه
ومفاعيلين في الوافر إنما يُتصَوَّر بتغيير يُرتكَبُ فيه وهو العصب ، وإذا كان
كذلك فيحمل على ما هو بالثابتة التي ذكرتها على الهزج لاعلى الوافر ، فتأمل .

التنبيه الثاني : إنما التزم في الوافر أن يُستعمل مقطوعاً لأنه شعر كثرت
حركاته فاستثقلت فحذف من آخر عروضه وآخر ضربه تسهلاً وتخفيفاً ،
وآثروا من الحذف ما بقي به الشعرُ عذبَ المساق لذيذَ المذاق ، وهو القطف .

فإن قيل : فهلاً استعملوا في الكامل ما استعملوا في الوافر لأن حركاتها
سواء إلا أنا وجدناهم آثروا الوافر بالحذف والتخفيف دون الكامل ؟

فالجواب أن الكامل وَقَعَتْ فِيهِ الْفَاعِلَةُ مُقَدِّمَةٌ فِي جِزْئِهِ وَهُوَ مُتَفَاعِلُنْ عَلَى الْوَتْدِ ، وَهِيَ أَكْثَرُ حَرَكَاتٍ مِنَ الْوَتْدِ ، وَالْوَاوُفَرُ تَأَخَّرَتْ فِيهِ الْفَاعِلَةُ فَكَانَ جَانِبُ الْخَلْفِ وَهُوَ آخِرُ الْجِزْءِ فِي الْوَاوُفَرِ أَكْثَرَ حَرَكَاتٍ مِنْهُ فِي الْكَامِلِ .

التنبيه الثالث : حكى الأخفش للوافر عروضاً ثلاثة مجزوءة مقطوفة لها

ضرب مثلها ، وبيتها :

عَيْلَةٌ أَنْتِ هَمِي وَأَنْتِ الدَّهْرَ ذَكْرِي

ومثله :

فَإِنْ يَهْلِكُ عَيْبِدُ فَقَدْ بَادَ الْقُرُونُ

ومثله :

أَشَاقِكَ طَيْفُ مَامَةٍ بِمَكَّةَ أُمُّ حَامِيَةٍ

قال ابن بري : وهذه الأبيات لادليل فيها لاحتمال أن تكون من مشكول المجتث كقولها :

أَوْلَثِكَ خَيْرُ قَوْمٍ إِذَا ذُكِرَ الْخِيَارُ

قلت : هذا غلط ظاهر ، فإنه إن تم له الاحتمال الذي أبداه فإنما يتم له في البيت الأخير قنط . وما قبله لا يتأتى فيه ذلك . ألا ترى أن قوله « وَأَنْتِ الدَّهْرَ ذَكْرِي » لا يمكن أن يكون من المجتث بوجه ، وكذا البيت الثاني لا يتصور كونه من بحر المجتث أصلاً ، والله الموفق للصواب .

قال :

الكامل

أقول: قال الخليل: سُمي بذلك لاجتماع ثلاثين حركة فيه لم تجتمع في غيره. وقال الزجاج: لكامل أجزائه بحد حروفها. يعني أنها استعملت كافي الدائرة. فإن قلت: الرجز والخفيف كذلك، قلت: يُعلم جوابه بما مر. وهو مبنى في الدائرة من ستة أجزاء على هذه الصورة:

متفاعلن متفاعلن متفاعلن ، متفاعلن متفاعلن متفاعلن .

قال :

هَجَرْتُ طِلَالَ تَصْحُو خِبَا لِأَبْرَامَتِي أَجَشَّ لَأَنْتَ اللَّذُ سَبَقْتَهُمْ إِلَى
بِخْتَلَفِ الْأَمْرِ افْتَقَرْتُ وَأَكْثَرُوا وَعَبَسَ يَذُبُّ الصَّمَّ عَنْ تَامِرٍ وَلَا
نَقَاتَهُمْ عَنْ حِدَّةٍ فَا بْتَأَسْتِ وَالشُّ قَاءِ مُخَافٍ لَمْ تَجِدْ فَارِغًا كَفِّي

أقول: الهاء من «هجرت» إشارة إلى أن هذا البحر هو خامس البحور. والجيم إشارة إلى أن له ثلاث أعاريض. والطاء من قوله «طلا» إشارة إلى أن له تسعة أضرب.

العروض الأولى صحيحة ولها ثلاثة أضرب، الأول مثلها وبيته: (١)

وإذا صحوتُ فما أقصر عن ندى وكما علمت شمائلي وتكرمي
قوله «مِرْهُنٌ نَدْنٌ» هو العروض وقوله «وتكرمي» هو الضرب. وزن كل منهما متفاعلن. وأشار إلى هذا الشاهد بقوله «تصحو» الضرب الثاني مقطوع وبيته: (٢)

(١) لغزوة من مملته . (٢) للأخطل ، ديوانه : ٤٣ ، واللسان (قطع) .

وَإِذَا دَعَوْنَاكَ عَمَّهِنَّ فَإِنَّهُ نَسَبٌ يَزِيدُكَ عِنْدَهُنَّ خَبَالًا

فقوله « نَفَيْتُنَّهُنَّ » هو العروض ، وقوله « نَخْبَالًا » هو الضرب ، وزنه فَعِلَاتُنْ . كان متفاعلن فُطِيع فصار متفاعلن ، فنقل إلى فَعِلَاتُنْ . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « خبالا » .

الضربُ الثالثُ أَحَدُ مَضْرُوعٍ ، وَبَيْتُهُ : (١)

لَمَنْ الدِّيَارُ بِرَامَتَيْنِ فَعَاقِلٍ دَرَسَتْ وَغَيْرَ آيَاهَا الْقَطْرُ

فقوله « نَفَعَا قِلِينَ » هو العروض ، وقوله « قَطْرًا » هو الضرب ، وزنه فَعْلُنْ . حُذِفَ الْوَتْدُ مِنْ مَتَفَاعِلِنِ وَأُسْكِنَتْ تَأْوُهُ فَصَارَ « مَتَفَا » فنقل إلى فَعْلُنِ يَأْسِكُنَ الْعَيْنِ . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « برامتي » .

العروضُ الثانيةُ حَذَاءُ لَهَا مَضْرِبَانِ الْأَوَّلُ مِثْلُهَا ، وَبَيْتُهُ :

لِمَنْ الدِّيَارُ عَفَى مَعَالِمَهَا هَطِلٌ أَجَشٌ وَبَارِخٌ تَرِبٌ

فقوله « لِمَهَا » هو العروض وقوله « تربو » هو الضرب ، وزن كل منهما فَعِلِنِ بِتَحْرِيكِ الْعَيْنِ ، كَانَ مَتَفَاعِلِنِ فَبَقِيَ « مَتَفَا » فنقل إلى فَعِلِنِ . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « أجش » .

الضربُ الثاني أَحَدُ مَضْرُوعٍ ، وَبَيْتُهُ :

وَلَأَنْتَ أَشْجَعُ مِنْ أَسَامَةِ إِذْ دُعِيتَ نَزَالٍ وَلِجٍّ فِي الذُّعْرِ

فقوله « مَتَثَّدُ » هو العروض ، وقوله « دُعْرَى » هو الضرب . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « لأنت » .

العروضُ الثالثةُ مَجْزُوءَةٌ سَحِيحَةٌ ، وَلَهَا أَرْبَعَةٌ أَضْرَبُ . الْأَوَّلُ مَجْزُوءٌ مَرْفُوعٌ وَبَيْتُهُ : (٣)

(٢) زهير . ديوانه : ٨٩

(١) اللسان (فرند)

(٣) للعطيشة ، ديوانه : ١٦٨

ولقد سبقتهم إلى فلم تَزَعْتِ وأنتِ آخِرُ
 فقوله « تَهْمُو إِلَى » هو العروض ، وزنه متفاعلين ، وقوله « تَوَأْنَتْ
 آخِرُهُ » هو الضرب ، وزنه متفاعلاتين . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « سبقتهم
 إلى » . وفيه حذفُ المجرور وبقاء حرف الجر .

الضرب الثاني مُذْتَبِلٌ ، وبيته : (١)

جَدَّتْ يَكُونُ مُقَامَهُ أَبَدًا بِمَخْتَلَفِ الرِّيحِ

فقوله « مُقَامَهُ » هو العروض ، وزنه متفاعلين ، وقوله « تَلْفِرُ رِيحًا »
 هو الضرب ، وزنه متفاعلاتين . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « بمختلف »
 الضرب الثالث مجزوء ، معرّى وبيته :

وَإِذَا افْتَقَرْتَ فَلَا تَكُنْ مَتَخَشَّمًا وَتَجَمَّلِ

فقوله « تَفَلَّاتُكُنْ » هو العروض ، وقوله « تَجَمَّلِي » هو الضرب ، وزنُ
 كل منهما متفاعلين . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « افتقرت » .
 الضرب الرابع مقطوع وبيته :

وَإِذَا هُمْ ذَكَرُوا الْإِسَاءَةَ أَكْثَرُوا الْحَسَنَاتِ

فقوله « ذَكَرُوا لِإِسَاءَةٍ » هو العروض ، وقوله « حَسَنَاتِي » هو الضرب ،
 وزنه فعلاتين . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « أكثروا » .

وقد كتب الخليل على هذا الضرب وعلى الضرب الثاني من العروض
 الأولى : ممنوعٌ إلا من سلامة الثاني أو إضماره . يعني أنهما لا يجوز فيهما غيرُ
 الإضمار أو السلامة منه . أما السلامة فلأنها الأصل ، وأما الإضمار فلأنه في
 هذا البحر حسن ، وما سوى ذلك لا يحتملُ مع ما دخله من القطع . ويدخل

هذا البحر من الزحاف الإضمار وهو حسن ، والوقص وهو صالح ، والخزل وهو قبيح . فبيت الإضمار : ^(١)

إِنِّي أَمْرٌ مِنْ خَيْرِ عَيْسٍ مُنْصَبِي شَطْرِي وَأَحْمَى سَائِرِي بِالْمُنْصَلِ

أجزاء كلها مضمرة . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « وعيس » .

فإن قلت : ياتبس هذا البحر عند إضماره ببحر الرجز ، قلت يبينه ما قبله وما بعده ، كما في هذه القصيدة فإن أولها : ^(٢)

طال الثواء على رسوم المنزل بين اللكيك وبين ذات الحرمل

فوجود متناعلن في هذا البيت يشهد بأنها من الكامل لامن الرجز .

فإن قلت : فإن فقد المبين ؟ قلت يُحمل على الرجز لأصالة مستعملن فيه وفرعيتة في الكامل بهذا التفسير الخاص .

فإن قلت : فمع الوقص والخزل في جميع الأجزاء ؟ قلت : كذلك يُحمل على الرجز لأن مفاعلن فيه ناشيء عن الخبن وهو حذف ساكن ، وفي الكامل عن الوقص وهو حذف متحرك ، ومنعلن في الرجز ناشيء عن تغيير واحد وهو الطى . وفي الكامل عن تغييرين وهما الإضمار والطفى ، فتعين الحمل على الرجز إيثارة لارتكاب أخف الأمرين . وبيت الوقص : ^(٣)

يذب عن حرمة سيفه وريحه ونبله ويحتمى

وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « يذب » وبيت الخزل : ^(٤)

منزلة صم صداها وعفت أرسمها إن سئلت لم تجب

وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « بالصم » .

واعلم أنه يجوز في الضرب المرفل والمذبل ما يجوز في الحشو من الزحاف

(١) لغزوة ، ديوانه : ١٠٠ . واللسان (صر) . (٢) ديوانه ، ٩٩ .

(٣) اللسان (وقص) . (٤) اللسان (خزل) .

وبيت الإضمار في المرفل: (١)

وغررتني وزعمت أنك لابن في الصيف تامر
فقوله « فضصيفتامر » هو الضرب وزنه مستعملان . وأشار إلى هذا
الشاهد بقوله « نامر » . فإن قلت : ما مراد الناظم بقوله « ولا » ؟ قلت :
كان مراده « ولا ابن » ففيه أيضا إشارة إلى هذا الشاهد ، إلا أنه حذف بمض
الكلمة اكتفاء . وقد أكثر منه المتأخرون كقول القاضي الفاضل :

لعبت جفونك بالقلوب وحبها والخد ميدان وصدغك صولجان

وقول ابن نباتة المصري وما أحلاه وفيه تورية: (٢)

بروحي أمر الناس نأيا وجفوة وأحلامهم نغرا وأملحهم شكلا
يقولون في الأحلام يوجد شخصه فقلت ومن ذا بمدح يجد الأحلام

وكقول عصرينا القاضي نحر الدين بن مكاس:

لم أنس بدرأ زارني ليلة مستوفزا ممتطيا للخطر
فلم يُقم إلا بمقدار أن قلت له أهلاً وسهلاً ومرحبا
وقات في هذا النوع :

أقول لصاحبي والروض زاه وقد فرش الربيع بساط زهر
تعال نباكر الروض المقتدي وقم نسعى إلى وردٍ ونسرى
وقلت فيه أيضا :

شقائق النمان ألهو بها إن غاب من أهوى وعز اللقا
فالحد في القرب نيمي وإن غاب فإني أكتفي بالشقا

وقلت فيه أيضا :

الدمعُ قاضٍ بافتضاحي في هوى رَشًّا ينفار الفصنُ منه إذا مَشَى
وغداً بوجدى شاهداً ووشى بما أخفى فيآله من قاضٍ وشا هد
وبيت الوقص في الضرب المرفل :

ولقد شهدتُ وفاتهمُ وتقلتهمُ إلى المقابرِ
بقوله « إَلِّمقَابِرُ » هو الضرب ، وزنه مفاعلاتن . وأشار إلى هذا الشاهد
بقوله « تقلتهم » . وبيت الخزل فيه :

صَفَّحُوا عَن ابْنِكَ إِنْ فِي ابْنِكَ حَدَّةٌ حِينَ يُكَلِّمُ
بقوله « حِينَ يُكَلِّمُ » هو الضرب ، وزنه مفتعلاتن . وأشار إلى هذا الشاهد
بقوله « حدة » . وبيت الإضمار في الضرب المذيل :

وَإِذَا اغْتَبَطْتُ أَوْ ابْتَأَسْتُ حَمْدُ رَبِّ الْعَالَمِينَ
بقوله « بِلْعَالَمِينَ » هو الضرب ، وزنه مستعملان . وأشار إلى هذا الشاهد
بقوله « ابتأست » .
وبيت الوقص فيه :

كُتِبَ الشَّقَاءُ عَلَيْهِمَا فَهِيَ لَهُ مَيْسِرَانُ
بقوله « ميسران » هو الضرب وزنه مفاعلاتن . وأشار إلى هذا الشاهد
بقوله « والشقاء » . وبيت الخزل فيه :

وَأَجِبْ أَخَاكَ إِذَا دَعَاكَ مُعَالِنًا غَيْرَ مُخَافٍ
بقوله « غير مخاف » هو الضرب ، وزنه مفتعلان . وأشار إلى هذا الشاهد
بقوله « مخاف » . وبيت الإضمار الجائز في الضرب المنطوع من البيت الوافي : (١)

وإذا افقرت إلى الذخائر لم تجد ذخراً يكون كصالح الأعمال

قوله « أعمالى » هو الضرب ، وزنه مفعولن . وأشار إلى هذا الشاهد

بقوله « لم تجد » . وبيت الإضمار الجائز في الضرب المجزوء المقطوع :

وأبو الحسين ورب مكة فارغ مشغول

قوله « مشغول » هو الضرب ، وزنه مفعولن . وأشار إلى هذا الشاهد

بقوله « فارغاً » وقوله « كفى » . قال الشريف : معناه حسبك . أى هذا المقدار

من الشواهد كافيك .

تنبيه حكى بعضهم أن الكامل يُستعمل مشطوراً ويأتى تارة مرفلاً ،

كقوله :

ابك اليزيد^(١) بن الوليد فتى العشيرة

وتارة مذتبلاً كقوله :

ياخل ما لاقيت في هذا النهار

وتارة مفعولاً من ذلك كقوله :

حكمت بحور في القضاء ولائنا

وهذا كما شاذ لا يعرفه الخليل . وأقبح من ذلك ما حكى من استعماله

بخمسة كقوله :^(٢)

قوم يمصون الشماد وآخرون نحورهم في الماء

(١) في (م) و (د) « الوليد بن الوليد » .

(٢) لابن الرعلاء لغاتى بيت من الخفيف شبهه في نغم . وهو قوله :

فإناس يمصون شماداً وأناس حلوقهم في الماء

شرح شاعر نيسى ١٨٣١ ، والخزاعة ، ١٨٨٤ ، والاسان (موت) .

الهَزَجُ

أقول : قال الخليل : سُمي هزجاً تشبيهاً له بهزج الصوت . قلت : كأنه يريد بهزج الصوت تردده . قال بعضهم : وإنما كان ذلك لأن أوائل أجزاءه أوتاد يتمقب كلاً منها سببان خفيفان . وهذا مما يبين على مد الصوت . يقال ذباب هزج أي مُصَوِّت ، ومنه هزج الرندأي صوته . وقيل سُمي هزجاً لطيبه ، لأن الهزج من الأغاني وفيه ترم . يقال منه : هزج وهزج . وهو مبني في الدائرة من ستة أجزاء على هذه الصورة :

مفاعيلن مفاعيلن مفاعيلن ، مفاعيلن مفاعيلن مفاعيلن

قال :

وَأَبْدِ بِسَبَبِ الضِّيمِ بِأَسَا يَذُودُهُمْ كَذَاكَ وَلَوْ مَاتُوا فَوَسَىٰ اصْرُؤْ دَنَا
أقول : الواو إشارة إلى أن هذا البحر هو السادس من البحور . والألف إشارة إلى أن له عروضاً واحدة . والباء إشارة إلى أن له ضربين . ولم يستعمل هذا البحر إلا مجزوماً . وشذَّ بحيثه نادماً . أشد منه بعضهم :

عفا يا صاح من سلمى مراعيها فظلت مقلتي تجرى مآقيها
ومنه قوله :

ترفق أيها الحادي بعشاق نشاوي قد تعاطوا كأس أشواق
وقول بعض المولدين :

لقد شاقتك في الأحداج أظمان كما شاقتك يوم البين غربان
وقول الآخر :

أما في الست والستين من داع إلى العقبى ، بلى لو كان لي عقل

وهذا كله شاذ ، والمسموع التزام الجزم فيه كما تقدم . فالعروض صحيحة
وضربها الأول مثلها ، وبيته :^(١)

عفا من آل ليلى السثم ب ف الأملح فالفمثر

فتموله « لَأَيْلَسَتْهُ » هو العروض وقوله « حُفَلَفَمَثُرُو » هو الضرب ،
وزن كل منهما مفاعيلن ، وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « سهب » .
والضرب الثاني محذوف وبيته :

وما ظهري لباغسي الضيم بالظهر الذلول

فتموله « لِبَاغِضِي » هو العروض وقوله « ذَلُولِي » هو الضرب . وأشار
إلى هذا الشاهد بقوله « الضيم » .

ويدخل هذا البحر القبض وهو قبيح ، والكف وهو حسن . ويدخل
الجزء الأول الخرم والشتر والخرب . فبيت القبض :

فقلت لا تخف شيئاً فما عليك من بأس

جزؤه الأول والثالث مقبوضان . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « بأسا »
وبيت الكف :^(٢)

فهذان يذودان وذامن كئيب يرمي

أجزاؤه كلها ماعدا الضرب مكفوفة . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « يذودم » .
وبيت الخرم :

أدوا ما استماروه كذاك العيش عاربه

(١) لطرفة أو لأخته الخرنق ، معجم البلدان (الأملح) ، صفة جزيرة العرب : ٢٢٤ .

(٢) لعبد الله بن الزبيرى ، الأغاني : ٦٢/١ (دار الكتب) ، والأمالى : ٣ / ١٩٧ .

وطبقات فعول الشعراء : ٢٠١ .

فقوله « أَذْدَوْمَسْ » مخروم وزنه مفعولان ، كان مفاعيلن فحذفت ميمه بالخرم
فصار فاعيلن فنقل إلى مفعولان . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « كذاك » .
ويدت الشر :

في الذين قد ماتوا وفيما خلفوا عبرة

فقوله « فَلَاذِي » وزنه فاعلن حذفت ميمه بالخرم وياؤه بالقبض . وأشار إلى
هذا الشاهد بقوله « ماتوا » . ويدت الخرب :

لو كان أبو موسى أميراً ما رضيناها

فقوله « لو كان » وزنه مفعول ، حذفت ميمه بالخرم ونونه بالكسف فصار
فاعيل فنقل إلى مفعول . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « موسى » . وأكثر
العروضيين ينشده « لو كان أبو بشر » ، والشريف أنشده « أبو موسى » ،
وعليه عوّل الناظم . فينبغي تحرير الرواية فيه . قال ابن بري : أجمع علماء هذا
الشأن على امتناع القبض في ضرب الهرج . وقال الزجاج : زعم الخليل رحمه الله
أن ياء مفاعيلن في عروض الهرج لا تحذف وكذلك في الجزء الذي قبل الضرب ،
فعلى هذا لا يقبض في الهرج إلا الجزء الأول خاصة . قلت : قد صرح ابن بري
بأن الخليل رحمه الله أنشد شاهداً على قبض مفاعيلن في الهرج البيت المتقدم ،
وهو قوله :

فقلت لا تحف شيئاً فما عليك من بامٍ

فإن صح ذلك كان قدحاً في حكاية المنع عنه في قبض ماعدا الجزء الأول ،
أو يكون له في ذلك قولان .

وحكى أبو الحكم عن الزجاج أنه أجاز قبض أجزاءه كلها ، وأجاز أيضاً
قبض ضربه على كراهية . قال : لما فيه من اللبس بين مجزوء الوافر والرجز .
ثم قال : وإذا جاء لم يستنكر ، لأن ما قبل البيت وما بعده يفرق بينه وبينهما .

قال الصفاقسي : ولتأثير أن يمنع أن العلة في امتناعه اللبس حتى يكون
محيثه غير مستسكراً لما ينتهوه ، ولم لا يجوز أن يكون علة امتناعه ما يؤدي
إليه من أن تكون حركاته التتالية أكثر من حركات عروضه التتالية ،
ألا ترى أنهم التزموا قبض عروض الطويل لهذا .

قلت : هذا ليس بمستقيم ، أما أولاً فلأنه مصادمة المنقول بمجرد الاحتمال ،
وذلك لأن الخسكي عن الزجاج أنه كره قبض عروض المزج خينة التباسه
بالرجز وبالوافر المجزوء والمعصوب ، نقله ابن بري عنه ، وهذا ليس محل منع .

وأما ثانياً فلأن العلة التي أبداهما غير معتبرة عندهم في باب الزحاف إجماعاً .
ألا ترى أن مستغمان في ضرب الرجز يجوز أن يطوى وأن يُجبل وإن سَلِمَتْ
عروضه من الزحاف أصلاً ، والخبيف يجوز خبن ضربه وإن لم تُزاحف العروض ،
وإنما اعتبر ذلك من اعتبره فيما ليس من قبيل الزحاف الجائز وليس الكلام فيه .

ثم قال الصفاقسي : وحكى أبو الحكم عن الخليل أنه اعتل في منعه قبض
العروض والجزء الذي بعدها بما يؤدي إليه ذلك من التباس هذا البحر بمربع
الرجز المخبون . قال : ويلتبس أيضاً بمربع الوافر المقول . قال الصفاقسي :
وانظر هذا مع تعليل الزجاج كراهية قبض الضرب بتقتضيان جواز عقل
عروض الوافر ، وإلا كانت سلامتها فاصلة فلا لبس .

قال : وردّه الأخفش بأن التزام سلامة الضرب تفصل ، وعندى فيه نظر ،
لأن ضربه وإن كان سالماً فلا يفصل بينه وبين مجزوء الوافر المعصوب إذا
غُتلت أجزاءه بيته ، لأن وزنه حينئذ متاعيلن كضرب هذا البحر .

قال للصفاقسي : والحق من جوابه أنه إن لم يكن قبل البيت ولا بعده
ما يبينه فالرَّجْحُ لمله على المزج قائم ، فإن متاعلن فيه أصاية وفي الرجز فرع
عن متاعلن وفي الوافر عن متاعلن ، والجلُّ على الأصلي أول .

قلت : هذا بالباطل أشبه منه بالحق . وذلك لأن شاعراً لو قال :

وشادنِ سبىِ الورىِ بحسنه ولفظه

ولم يكن قبل هذا ولا بعده شيء ، فإنه يرتب في أن كل جزء منه يحتمل أن يكون أصله مفاعيلن حذفت ياؤه بالتبض ، أو مستفعلن حذفت سيئته بالنخب ، أو مفاعلاتن حذفت لامه بالعتل . وكون مفاعيلن إذا قبض صار على صيغة مفاعلن ولا يُنقل منها إلى صيغة ، ومستفعلن إذا خبن صار متفعلن فينقل إلى صيغة مفاعلن ، ومفاعلاتن إذا عطل صار مفاعلتن فينقل إلى مفاعلن ، لا يقتضى ترجيحاً للحتمل على المزج ، فإن الاعتبار بالاحتمال في اللوزون ، وهو ثابت قطعاً غير أن المرجح لملئه على المزج دون الوافر ثابت من جهة أخرى غير هذه الجهة ، وهي أن الحمل على المزج إنما يلزم عليه حذف ساكن ، وحمله على الوافر يلزم عليه حذف متحرك ، أو ساكن وحركة على الاختلاف في تفسير العقل ، والأول أخف فتمتص المصير إليه ، فلا وجه أصلاً لملئه على المزج دون الراجز أو على الراجز دون المزج لفقدان المرجح . فتأمل .

(تنبيه) حكى الأخفش أن للمزج ضرباً ثالثاً مقصوراً وبيته :

وما ليثُ عرينِ ذو أظافيرِ وأسنانِ
أبو شبلين وثأبُ شديدُ البعشِ غرثانِ

هكذا روى بإسكان النون . قالوا : والخليلُ يأنى ذلك ، وينشده على الإطلاق والإقواء على نحو ما سبق في الطويل ، وقد مر ما فيه .

وحكى أبو بكر القلاوسى أن له عروضاً محذوفةً لما ضرب مثلها ، وأنشد :

سقاها اللهُ غيثاً من الوسيِّ رياً

وهو في غاية الشذوذ . قال :

الرَّجَزُ

أقول : قال الخليل : سُمي رجزاً لاضطرابه ، والعرب تسمى الناقة التي ترتعش نغذاها رجزاً . قال أبو حاتم : الرجز داء يصيب الإبل في أعجازها ، فإذا نهضت ارتعش نغذاها ، وأنشد :^(١)

هممتَ بخَيْرٍ ثم قصرتَ دونهُ كما ناءت الرجزاةُ شدَّ عقالها

وقال ابنُ دُرَيْدٍ : سُمي رجزاً لتتارب أجزاءه وقلة حروفه . وتبيل : لأن أكثر ما تستعمل منه العرب المشهور الذي على ثلاثة أجزاء ، فشبّه بالراجز من الإبل وهو الذي إذا شدت إحدى يديه بقي على ثلاثة قوائم .

وهو مبني في الدائرة على ستة أجزاء هكذا :

مستفعان مستفعان مستفعان ، مستفعان مستفعان مستفعان

قال :

زَكَتْ دَهْرَهَا دَارِ بِهَا الْقَلْبُ جَاهِدُ وقد هاج قلبى منزلٌ ثم قد شَجَا
فِياليتني من خالدٍ ومنافهمُ أرى ثقلاً لا خيرَ فيمن لنا أسَا

أقول : الزاي من « زكت » إشارة إلى أن هذا البحر هو البحر السابع والدال من « دهرها » إشارة إلى أن له أربع أعاريض ، والهاء التي تليها إشارة إلى أن له خمسة أضرب .

العروض الأولى صحيحة لها ضربان الأول مثابها وبيته :^(٢)

دارٌ لسلمى إذ سلمى جارةٌ قَفْرٌ ترى آياتها مثلَ الزُّبُرِ

(١) لأوس بن حجر ، ديوانه : ١٠٠ .

(٢) اللسان (قلم) .

فقوله « ماجارتن » هو العروض ، وقوله « مثلزبرن » هو الضرب ،
وزن كل منهما مستعملن . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « دار » .
الضرب الثاني متطوع وبيته : (١)

القلب منها مستريح سالم والقاب مني جاهد مجهود
فقوله « حن سالىن » هو العروض ، وقوله « مجهودو » هو الضرب ، وزنه
مفعولن ، كان مستعملن فتقطع بحذف النون وإسكان اللام فصار مستعملن
فُنقل إلى مفعولن ، وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « القلب جاهد » .
العروض الثانية مجزوءة صحيحة لما ضرب واحد مثلها وبيته :

قد هاج قلبي منزل من أم عمرو مقفر
فقوله « بيمنزلن » هو العروض وقوله « ريمةفرو » هو الضرب ، وزن
كل منهما مستعملن ، وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « قد هاج قلبي منزل » .
العروض الثالثة مشطورة وضربها مثلها وبيته :

ما هاج أحزاننا وشجوا قد شجا
فقوله « ونقد شجا » وزنه مستعملن . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله
« قد شجا » .
العروض الرابعة منهوكة وضربها مثلها وبيته :

يا ليتني فيها جذع
فقوله « فيها جذع » وزنه مستعملن . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله
« فياليتني » .

ويدخل هذا البحر من الزخاف الخين وهو صالح ، والطي وهو حسن ،
والخبل وهو قبيح .
فيت الخين : (١)

وطالما وطالما وطالما كفى بكف خالد نحوفا

أجزؤه كلها مخبونة إلا الجزء الرابع . هكذا قال ابن بري ، وزعم أن
الرواية فيه « كفى » بفتح الكاف وتشديد الفاء ، قال : ولا معنى له ، والصواب
« كفى » بضم الكاف وتخفيف الفاء ، من الكفاية ، وسكنت الياء فيه ضرورة ،
وإنما كان هذا صوابا لثلاثة أوجه : الأول أن له معنى صحيحا حسنا ، وعلى
الرواية الأولى لا معنى له ، والثاني أن فيه ضربا من البديع وهو التجنيس ،
الثالث أن يكون هذا الجزء مخبونا كسائر الأجزاء وهو اللائق بما جرت العادة
به من تحرى دخول الزخاف في جميع الأجزاء . انتهى كلامه . وأشار الناظم
إلى هذا الشاهد بقوله « خالد » .

وبيت الطي :

ما وُلِدَتْ والدَةٌ من وُلِدِ أكرم من عبد منافِ حسبا

أجزؤه كلها مطوية ، وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « ومنافهم » .

وبيت الخبل :

وَمَثَلِ مَنْعِ خَيْرِ طَلَبِ وَعَجَلِ مَنْعِ خَيْرِ تُوْدَةِ

أجزؤه كلها مخبولة ، وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « تولا » ، ويدخل
الضرب الثاني الخين ، وبيته :

لا خير فيمن كيف عتانا شره إن كان لا يُرجى ليوم خير

قوله « مِخْيَرِي » هو الضرب ، وزنه فموان ، دخل مفعولان الخين بحذف الفاء فصار مفعولان فنقل إلى فموان ، وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « لا خير فيمن » .

(تنبيهات) الأول : للمروضيين في البيت المشطور سبعة مذاهب :

الأول أنه عروضٌ وضربٌ مماثلٌ لها إذ لا توجد عروض بلا ضرب ، ولا عكس ، لكن كما تعذر انفصالها جعل البيت كله عروضاً نظراً إلى أنه نصف الدائرة ، وضرباً نظراً إلى الالتزام بتقفيته . قلت : والظاهر أن هذا هو رأى الناظم ، فتأمل . واستشكل هذا القول بأن كون الشرط ضرباً يقتضى التزام تقفيته وكونه عروضاً لا يقتضى ذلك ، فتكون تقفيته ملتزمة وغير ملتزمة وهو تناقض ، ولا يدفعه اختلاف الجهتين لتلازمهما .

قلت : وأيضاً فالنظرُ إلى كونه نصف الدائرة لا يقتضى جعله بكاله عروضاً ، على المختار في تفسير العروض ، ولا النظرُ إلى التزام تقفيته يقتضى جعل النصف كله ضرباً ، فتأمل .

القول الثاني : أن الثلاثة الأجزاء كلها ضربٌ لا عروضٌ له ، وهو رأى ابن القطائع ، ورجحه بالالتزام بتقفيته ، وفيه ما مرَّ مع مخالفته للنظير .

الثالث : أنه عروضٌ لا ضربٌ لها ، ورجح بأن الضرب مأخوذ من الشبه ، وحينئذ تعذر جعله ضرباً لا تنفاه ما يشبهه فوجب جعله عروضاً ، وفيه ما تقدم مع مخالفته للنظير .

الرابع : أن العروض والضرب منهوكان والجزء الثالث زيد في الضرب كما يراد فيه الترفيل والتذليل ، واعتُرض بأن الزيادة على الآخر لم توجد بأكثر من سبب خفيف .

الخامس أن العروض مجزوة ، أى ذهب منها جزء واحد فبقيت جزأين ،
والضرب منهوك ، أى ذهب منه جزآن وبقي جزء واحد . وتمريره أن هذه
الأجزاء الثلاثة الموجودة منها جزآن بتيمة النصف الأول والجزء الثالث بتيمة
النصف الثانى ، فيكون صدر البيت دخله الجزء وعجز البيت دخله النهك ،
وعايه فتكون العروض هى الجزء الثانى والضرب هو الجزء الثالث . وفيه
مخالفة النظير .

السادس عكس هذا ، أى نهك الصدر ، فالعروض هى الجزء الأول
وجزئى العجز فالضرب هو الجزء الثالث ، وفيه ما مر .

السابع : أن المشطور نصف بيت لا بيت كامل ، فحينئذ لامشطور فى التحقيق
عند أصحاب هذا القول وإليه ميل ابن الحاجب ، واعترض بمجىء بعض قصائده
غير مزدوجة ، ولو كانت مُصرعة لزم ازدواجها ، وهو واضح إن ثبتت الرواية
فى شيء من قصائد هذا النوع أنه جاء غير مزدوج .

وأما النهوك ففيه أقوالٌ أحدها كالأول فى المشطور ، أى يجعل الجزآن
كلاهما عروضاً وضرباً متمزجين . وقيل الجزء الأول عروضٌ والثانى ضرب .
وقيل كلاهما ضربٌ بلا عروض . وقيل العكس . وقيل مصرعٌ من العروض
الثانية وضربها . ولا يخفى ما فى هذه الأقوال من المواخذات .

والأخفش يجعل الشطور والمنهوك من قبيل السجع ، ولا يجملهما شعراً
البتة ، ويحتج بأن النبى صلى الله عليه وسلم تكلم بهما وهو لا يقول الشعر .
وأجيب بأن من شروط الشعر القصد إلى وزنه على ما مر ، وهو عليه السلام لم
يقصد الوزن ، وبأنه قد جاء فى بعض كلامه صلى الله عليه وسلم ما هو على تام
الرجز ، فيلزم أن لا يكون شعراً . وقد تقدم أقول فى أول الكتاب .

ورد الزجاج قول الأخفش بأن الكلمة الواقعة على وزن قطعة من الأبيات

النهوكة والشطورة لا يكون شعراً حتى يكثر ويتكرر ، وأما إذا لم يتكرر
فليست شعراً .

قلت : يريدُ بهذا أن ما جهل فيه قصدُ قائله إلى الوزن لا يُحمل على
الشعر إلا إذا كثر وتكرر ، فإن القربة حينئذ تكون دالة على قصد
قائله للوزن فيكون شعراً ، وأما إذا لم يتكرر فلا قربة تدل على القصد ،
فلم يُجمل شعراً لذلك . أما إذا فرض أن قائلًا قصدَ الوزن على نمط المشطور
والنهوك من أول الأمر ولم ينظم منه غير بيت واحد لأطلقنا عليه الشعرَ
لتحقق القصد فيه إلى الوزن ، فتأمل .

التنبيه الثاني : استدرك بعضهم لارجز عروضاً أخرى متطوعة ذات ضرب
مائل لها ، وأنشد على ذلك :

لَأَطْرَقَنَّ حَصْنَهُمْ صَبَاحًا وَأَبْرَكَنَّ مَسِيرَ النَعَامَةِ

وكذلك حكوا جواز القطع في المشطور وجعلوا منه :

يَا صَاحِبِي رَحْلِي أَقِلَّا عَذْلِي

والخليلُ رحمه الله يحمل هذا من السريع كما سيأتي ، إلا أنهم اختلفوا على
جواز استعمال القطع مع التمام في ضرب الأرجوزة المشطورة إجراءً للعلة المجري
الزحاف ، كقول امرأة من جدبس :^(١)

لَا أَحَدٌ أَذْلُ مِنْ جَدِيسٍ أَهْكَذَا يُفْعَلُ بِالْمَرْوَسِ
يَرْضَى بِهَذَا يَالْقَوْمِ حُرُّهُ أَهْدَى وَقَدْ أُعْطِيَ وَسَيْقَ الْمَهْرِ
لَخَوْضُهُ بِحَرَ الرَّذَى بِنَفْسِهِ خَيْرٌ مِنْ أَنْ يُفْعَلَ ذَا بَمَرْسِهِ

(١) ديوان الأعمى في خير جدبس : ٧٦ .

وعليه قول الآخر :

والنفس من أنفس شيء خلقا فكُنْ عليها ما حيت مشفقا

ولا تسلط جاهلاً عليها فقد يسوق حتفها إليها

قال ابن بري: وهذا أكثر ما يستعمله المحدثون في الأراجيز الشطورية المزدوجة.

قال: ولقائل أن يقول إن كل شطرين من ذلك شعرٌ على حدته، إلا

أنه لا يُسمى قصيدةً حتى ينتهي إلى سبعة أشطار فما زاد.

قلت: الذي يظهر لي في هذا أن يُجعل كل شطرين من ذلك شعراً على

حدته، ولا يُجعل ذلك كله قصيدةً واحدةً وإن تجاوزت الأبيات سبعة، لأنهم

لا يلتزمون إجراؤها على روى واحد ولا على حركة واحدة، بل يجمعون فيها

بين الحروف المختلفة الخارج بالترُّب والبعد والحركات الثلاث، لا يتحاشون

ذلك ولا اختلاف أوزان الضرب، وإنما يلتزمون ذلك في كل شطرين،

فإن جعلنا الكل قصيدةً واحدةً للزم وجود الإكفاء والإجازة والإقواء

والإصراف في القصيدة الواحدة، وتكرر ذلك فيها، وتلك عيوب يجب

اجتنابها، وهم لا يعمدون مثل ذلك في هذه الأراجيز عيباً، ولا تجد نكيراً

لذلك من العلماء، فدل على ما قلناه.

ثم قال ابن بري: وحكى بعض العروضيين جواز استعمال الخنذ والتسبيغ

في مشطور الرجز، أنشد البكري:

أنا ابن حربٍ ومعي نخراق

أضربهم بصارمٍ رقرق

إذ كره الموت أبو إسحق

وجاشت النفس على التراق

قال ابن بري : وقياسُ مذهب الخليل حملُ هذا على الإقواء وهو قبيحٌ هنا .
 قلت : كأنه يريدُ أن التوافق لو أُطلقت لكانت الأولى محركةً بالضم .
 والثانية والرابعة متحركتين بالكسر . والثالثة متحركة بالفتح ضرورةً أن
 « إسحق » غيرُ منصرف وهو مجرور فيجر بالفتحة . فيلزم اجتماع الفتح مع
 الضم والكسر وهو قبيح . فإن أراد هذا . وهو الظاهر . قلنا : غيرُ المنصرف
 يجوز أن يُجر بالكسرة للضرورة ، فلمَ لا يُجر هنا ، على تقدير الإطلاق .
 بالكسرة للضرورة إذ هو محل ضرورة ، وينتفي القبح على هذا التقدير .
 ثم قال ابن بري : وللعرب تصرفٌ واتساعٌ في الرجز لكثرة في كلامهم
 في مواطن الحرب ومقامات النخز والملاحاة . قال الزجاج : الرجزُ وزنٌ سهل
 في السمع ويقوم في النفس ، ولذلك جاز أن يقع فيه النهك والجزء والشرط .
 قال : ولو جاء منه شعر على جزء واحد مقفى لاحتدل ذلك لحسن بنائه ، كقول
 عبد الصمد بن المدل :

قالت خبلُ

ماذا الخجلُ

هذا الرجلُ

حين احتفلُ

أهدى بصلُ

فجاء بالتصيدة كلها على مستفعلن كما ترى ، وهذا النوع لم يسمع منه شيء للعرب ،
 وأقلُّ ما سمع لهم ما كان على جزأين ، كقول دُرَيْدِ بْنِ الصَّمَّةِ بَوْمَ هِوَا زَنِ (١) :
 باليتني فيها جَدَعُ أَخْبُ فِيهَا وَأَضَعُ
 انتهى كلام ابن بري . قال :

(١) سيرة ابن هشام : ٨٢/٤ ، وشرح الحماسة : ١٧٥ / ٢ ، واللسان (نهك) .

الرَّمَلُ

أقول : قال الخليل : سمي بذلك تشبيهاً له برمل الحصير أي نسجه . وقال الزجاج : بالرَّمَل وهو سرعة السير . وقيل : لأن الرَّمَل الذي هو نوع من الغناء يخرج على هذا الوزن ، قال الصفاقسي : وهو أبعد ما . وهو مبني في الدائرة من ستة أجزاء على هذه الصورة :

فاعلاتن فاعلاتن فاعلاتن ، فاعلاتن فاعلاتن فاعلاتن

قال :

حَبُونُكَ سُحْقًا مَالِكِ الْخَنْسِ فَارٍ بِمَا فِي مَقْفَرَاتِ مَا لِمَا فَصَلْتِ دَوًّا
فَصَلْتِ قِضَاهَا صَابِرًا وَهِيَ أَقْصَدَتْ لَهُ وَاضْحَاتِ دُونَهَا عَذَبَ الْقَنَا

أقول : الحاء من «حبونك» إشارة إلى أن هذا هو البحر الثامن ، والباء إشارة إلى أن له عروضين ، والواو إشارة إلى أن له ستة أضرب . فالعروض الأولى مخدوفة ، وشذ استعمالها تامة كقول الشاعر :

يا خليلي اعذراني إنني من حب سلمي في اكتاب وانتحاب

وعليه بنى أبو الفتح البستي قوله :

رب ليلى أنعمد الأنوار إلا نوراً نغراً وندامى أو مُدام
قد نعمنا بدياجيه إلى أن سئل سيف الصبح من غمد الظلام

ولهذه العروض المخدوفة ثلاثة أضرب . الأول صحيح وبيته : (١)

مثل سَحَقَ البُرْدَ عَنِّي بِمَدِّكَ القَطْرُ مِنِّيهِ وَتَأْوِيْبُ الشَّمَالِ

فقوله « بمدّ كلّ » هو العروض ، وزنه فاعلن ، وقوله « بشمالي » هو الضرب ، وزنه فاعلاتن . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « سحقتا » .
الضرب الثاني مقصور وبيته : (١)

أَبْلَغَ النِّعْمَانَ عَنِّي مَالِكًا أَنَّهُ قَدْ طَالَ حَبْسِي وَانْتَظَارُ

فقوله « مالكاً » هو العروض ، وقوله « وانتظار » هو الضرب ، وزنه فاعلان . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « مالك » .
الضرب الثالث محذوف مثلها وبيته : (٢)

قَالَتِ الْخَنَسَاءُ لِمَا جَثَّتْهَا شَابَ رَأْسِي بِمَدِّهَا وَاشْتَهَبُ

فقوله « جثتها » هو العروض ، وقوله « وشتهب » هو الضرب ، وزن كل منهما فاعلن . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « الخنس » ورخم في غير النداء للضرورة .

العروض الثانية مجزوءة صحيحة ، لها ثلاثة أضرب مجزوءة : الأول مسبغ وبيته : (٣)

يَا خَلِيلِيَّ أَرَبَمَا وَاسْتَخْبِرَا رَبَّمَا بُمُسْفَانُ

فقوله « يرّبعاًوسن » هو العروض ، وزنه فاعلاتن ، وقوله « عنيمسفان » هو الضرب ، وزنه فاعلاتان ، وبعضهم يعبر عنه بناعليان . وأشار إلى هذا

(١) انظر ص : ٧٢ .

(٢) لامرئ القيس ، ديوانه : ٢٩٣ ، والمخصص : ٧٨/٢ ، واللسان (شهب) .

(٣) اللسان (مسبغ) .

الشاهد بقوله « فاربما » . زعم الزجاجُ أن هذا الضرب موقوف على السماع
قال : والذي جاء منه قوله :

لأنَّ حَتَّى لو مشى الذرُّ عليه كاد يَدْمِيهِ

الضرب الثاني مثلها وهو المُعَرَّى وبيته :

مقفراتٌ دارساتٌ مثلُ آياتِ الزبورِ

فقوله « دارساتن » هو العروض ، وقوله « تزُزبورى » هو الضرب ، وزن
كلّ منهما فاعلاتن . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « مقفرات » .

الضرب الثالث محذوف وبيته :

مالياً قرَّتْ به المينانِ من هذا ثَمَنَ

فقوله « رَتِيهَلَمْنِي » هو العروض ، وقوله « ذا ثمن » هو الضرب ، وزنه
فاعلن . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « ماللاً » .

وزعم الزجاج أنه لم يُرو مثل هذا البيت شعراً للعرب . قال ابن بَرِي : يعنى
قصيدةً كاملةً . ثم زعم — أعنى الزجاج — أن لهذا البحر عروضاً ثلاثة
محذوفة محذوفة لها ضرب مثلها ، وأنشد :^(١)

طاف يبغي نجوةً من هلاكٍ فهلاكٌ

وفيه كلام قد مضى في المديد .

ويدخل هذا البحر من الزحاف ما دخل المديد ، وهو الخبن ويُستعمل ،
والكف وهو صالح والشكل وهو تبيح . فبيت الخبن :

وإذا رايةٌ مجدي رُفِيتْ نَهَضَ الصَّلْتُ إليها فخواها
أجزاؤه كلها محبونة . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « فصات » . وبيت
الكف :

ليس كلُّ مَنْ أراد حاجةً ثُمَّ جَدَّ في طلبها قضاها
أجزاؤه إلا الضربَ مكفوفة . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « قضاها » .
وبيت الشكل :

إنَّ سعداً بطلٌ ممارسٌ صابرٌ محتسبٌ لما أصابتهُ
جزآه الثاني والخامس مشكولان ، وفيهما الطرفان . وأشار إلى هذا الشاهد
بقوله « صابراً » ، وبدخل الخين أيضاً في الضرب المتصور ، وبيته :

أَقْصَدْتُ كَسْرِي وَأَمْسِي قِيصَرُ مُتَمَلِّقًا مِنْ دُونِهِ بَابُ حديدُ
فقوله « مُجْدِي » هو الضرب ، وزنه فعلان . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله
« أقصدت » . وبدخل أيضاً الخين في الضرب السبع . وبيته :

واضحاتٌ فارسيَّاتٌ وأدمٌ عربيَّاتٌ

فقوله « عربيَّات » هو الضرب ، وزنه فعلان ، أو فعلان على الرأيين
السابقين . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « واضحات » .

وهنا اقتضت الدائرة الثامنة وهي دائرة الحجاب على الصحيح كما مر . قال

السريع

أقول : قال الخليل : سمي سريعاً لأنه يسرع على اللسان . وقيل : لأنه لما كان في كل ثلاثة أجزاء منه لفظ سبعة أسباب ، لأن أول الوجد الفروق لفظاً لفظ السبب ، وكانت الأسباب أسرع من الأوتاد ، سمي سريعاً لذلك . قال ابن بري : وهذا معنى قول الخليل .

وهو مبني في الدائرة من ستة أجزاء على هذه الصورة :

مستعملن مستعملن مفعولات ، مستعملن مستعملن مفعولات

قال :

طغى دون شامٍ محولٍ لا لِقِيلٍ ما به النشرُ في حافاتِ رحلى قد نما
أردٌ من طَريفٍ في الطريقِ وفاءً ولا بدَّ إن أخطأتِ من طلبِ الرضا

أقول الطاء من « طغى » إشارة إلى أن هذا هو التاسع من البحور ، والدال من « دون » إشارة إلى أن له أربع أعاريض ، والواو إشارة إلى أن له ستة أضرب .

قال الشريف : « وينبغي أن يكون ضبط « طغى » بضم الطاء وكسر الفين ، لأن الياء ملغاة ، ولا يصح إغناء الألف لأن إغناء الألف يوقع في الالتباس ، إذ قد يتوهم القارئ أنها عبارة عن العروض وأن عروض هذا البحر واحدة ، وأما الياء فلا يقع معها إغنائها التباس لأنه قد أخبر قبل أن غاية ما يبلغ به عدد الأعاريض أربع ، وذلك قوله قبل هذا : « وغايتها سين فдал » ، إذ الدال هنالك عبارة عن أقصى ما يبلغ إليه عدد الأعاريض » انتهى .

قلت « طغى » فعل لازم ، فإن جعل مبنياً للمفعول لم يكن النائب عن
الفاعل في يد الناظم إلا الظرف . وهو قوله « دون شام » . وفيه نظر ، لأن
هذا الظرف نادر التصرف ، والظرف النائب عن الفاعل لا بد أن يكون
متصرفاً على المختار .

فإن قلت : بناؤه للفاعل يستدعي كونه بالألف فيتمع الإلباس المحذور كما
قال الشارح فكيف السبيل إلى دفعه ؟ قلت : هذا الفعل فيه لغتان إحداهما
طغى طغوا ، بفتح الطاء والغين وبعدها ألف منقابة عن واو . فالإلباس على هذا
التقدير متوقع ، الثانية « طغى » طغياناً بفتح الطاء وكسر الغين وياء بعدها ،
فإنما يكتب على هذا الوجه بالياء ، ولأن على اللغة الطائفة أن تفتح الغين فتقلب
الياء ألفاً على حد قولهم في « بتمى » ، « بقى » ، « ورضى » رضى . فإنما أن
يُضبط ما في كلام الناظم على اللغة الثانية ويكون إسكان الياء ضرورة ، وإما
أن يُضبط بفتح الطاء والغين ويُكتب بالياء بناءً على أنه من ذوات الياء
وبناؤه على فعلٍ بفتح العين على اللغة الطائفة ، ويزول الإلباس على هذا باعتبار
الخط ، فتأمل .

العروض الأولى مطوية مكشوفة لها ثلاثة أضرب : الأولى مطوى
موقوف ، وبيته : (١)

أزمان سلمى لا يرى مثلها الراؤن في شام ولا في عراق
فقوله « مثله » هو العروض ، ووزنه فاعلان ، كان أصله منعولات فكشفت
بجذف التاء ، وطوى بجذف الواو فصار منملاً ، فنقل إلى فاعلان . وقوله « في
عراق » هو الضرب ، ووزنه فاعلان ، وقف بإسكان التاء وطوى بجذف
الواو فصار منملاً ، فنقل إلى فاعلان . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « شام » .

الضرب الثاني مثل العروض مكشوفة مطوى ، وبيته : (١)

هاج الهوى رسم بذات الفضا مخلوق مستعجم محول

فقوله « تَلْمِضًا » هو العروض ، وقوله « محول » هو الضرب ، وزن كل منها فاعلن . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « محول » .

الضرب الثالث أصل ، وبيته : (٢)

قالت ولم تقصد لقليل الضنا مهلاً فقد أبلغت إسماعى

فقوله « لِإِغْنَا » هو العروض ، وقوله « ماعى » هو الضرب وزنه « فعلان » ، كان في الأصل مفعولات فدخله الضم بحذف « لات » منه فبقى مفعو فقتل إلى فعلان بإسكان العين . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « لقليل » .

العروض الثانية محبولة مكشوفة لها ضرب واحد مثابها ، وبيته : (٣)

النشر مسك والوجوه دنا نير وأطراف الأكف عنم

فقوله « هَدَانَا » هو العروض ، وقوله « فَعَنَمَ » هو الضرب ، وزن كل منهما فعلان بتحريك العين ، وذلك لأن أصله مفعولات كُشِفَ بحذف تائه وخُيِلَ بحذف فائه وواوه فعار مَعَلًا فقتل إلى فعلان بتحريك العين . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « النشر » .

العروض الثالثة مشطورة موقوفة ضربها مثابها وبيته .

ينضحن في حافاته بالأبوال

(١) الخفص : ٧٩ / ٢ ، واللسان (خلق)

(٢) لأبي قيس بن الأسلت ، التفضيات : ٢٨٤ ، وانظر الكافي للتهريزى : ٩٧ .

(٣) للمرقش الأكبر ، التفضيات ٢٣٨ .

بقوله « بالأبوال » وزنه مفعولان ، وهو الضرب . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « حافات » .

العروض الرابعة مشطورة مكشوفة ضربها مثلها وبيته :

يا صاحبي رَحلي أَقلا عذلي

بقوله « لاعذلي » وزنه مفعولن . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « رحلي » .

ويدخل هذا البحر من الزحاف الخبن والطنى والخبل . فالخبن فيه صالح ، والطنى حسن ، والخبل قبيح . وذهب أبو الحسن بن سبع رحمه الله إلى أن الخبن فيه حسن ، والطنى صالح ، على العكس من رأى الخليل ، وإليه ذهب صاحب العقد . والذوقُ السليم يشهد للخليل ، فبيت الخبن :

أردُّ من الأمور ما ينبغى وما تطيقه وما يستقيم

كل مستفعلن فيه مخبون . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « أرد » .
ويدتُ الطى :

قال لها وهو بها عالمٌ ويحك أمثالٌ طريفٍ قليلٌ

كلٌ مستفعلن فيه مطوى . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « طريف » .
ويدت الخبيل :

وبلدٍ قطعاً طامراً وجملٍ نحرماً فى الطريق

كل مستفعلن فيه مخبول . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « فى الطريق » . ويدخل الخبن أيضاً فى المشطور الموقوف ، وبيته :

لا بد منه فأنحدرن وأرقين

فقوله « نَوَّرَ قَيْنَ » وزنه فعولان . وأشار إلى هذا الشاعر بقوله « ولا بد »
ويدخل أيضاً الخين في الشطور المكشوف وببته :

يَا رَبِّ إِنِّي أَخْطَأْتُ أَوْ نَسِيتُ

فقوله « نسيت » وزنه فعولان . وأشار إلى هذا الشاعر بقوله « إنِّي أَخْطَأْتُ » .
(تضييحات) الأول : أثبت بعضهم للعروض الثانية ضرباً أصلاً كقوله : (١)

يَا أَيُّهَا الزَّارِي عَلَى عُمَرٍ قَدْ قَلَّتْ فِيهِ غَيْرَ مَا تَعْلَمُ

وعلى ذلك مثنى ابن السقاط وابن الحاجب وكثيراً من العروضيين . قال
ابن بري : ويجوز اجتماع هذا الضرب الأصلم مع الضرب الآخر في قصيدة
واحدة كقول المرقش : (٢)

النَّشْرُ مَسْكٌ وَالْوَجُوهُ دَنَا نِيرٌ وَأَطْرَافُ الْأَكْفِ عَمٌّ

مع قوله (٣) :

لَيْسَ عَلَى طَوْلِ الْحَيَاةِ نَدَمٌ وَمِنْ وَرَاءِ الْمَوْتِ مَا يُعْلَمُ

قال : وإتباع ذلك في السريع لأنه صار فيه مفعولات بالخَبَلِ والكَشْفِ
إلى فعلين بكسر العين ، وصار بالعلم إلى فعلين بسكون العين ، فكأنه في الأصل
فعلين فسكن تخفيفاً كما فعل ذلك في فِعْلَانِ النَّاشِ عَنْ مَتْنَعَانِ بِالْجَنْدِ وَالْإِضْمَارِ .
وإلى هذا نحا الزجاج .

قال ابن بري : وفيه نظر ، لأنه قاس فعلان في السريع ، في جواز تسكينه .
على فعلان في الكامل والأمر فيهما مختلف ، فإن العين في الكامل ثانی سبب

(١) السنان للشريبي (١٠٧٢)

(٢) المرقش ذكره ، تضييحات : ٣٣٨ وسبق من ١٩٦٠ .

(٣) السان : ٣٣٩ راجع إلى (١٠٧٢) .

فيجوز إسكانها بالإضمار، وهي في فعلن في السريع أول سبب، وأوائل الأسباب لا تُغير.

واعترضه الصفاقسي بأن عين فعلن المتحركة في هذا البحر إنما هي أول سبب نظراً إلى الجزء الأصلي، وأما بعد دخول الخبيل والكشف فيه فقد صارت ثانی سبب فلمَ قاتم إن زحافها نظراً إلى ما صارت إليه ممتنع لا بد له من دليل؟ ألا ترى أن الجمهور لا يجوزون خرم بيت أوله سبب فإذا زوحف السببُ بحذف ثانيه فصار أول الجزء على هيئة الوند المجموع أجازوه فيه نظراً إلى ما صار إليه؟ فكذلك تقول في هذا.

قلت: لا نسلم أن ثانی فعلن بعد خبيل الجزء وكشفه صار ثانی سبب ثقيل، ويكاد القول بذلك يكون خرقاً لإجماعهم، وأما نسبة القول بجواز الخرم فيما صار في المسأل على هيئة وند مجموع إلى الجمهور فياطلة، بل الجمهور على خلافها.

التنبيه الثاني: إنما لم يستعمل منعولات في السريع على أصله لضعفه بالوند المفروق الذي أوله يشبه لفظ السبب، فاستعمل في العروض مطوياً مكشوفاً ليقع وسط البيت ما فيه لفظ الوند وهو فاعلن ثم غير الضرب لأن بقاءه على أصله يؤدي إلى الوقوف على المتحرك.

التنبيه الثالث: إنما لم يدخل الجزء في هذا البحر لئلا ياتبس بمجزوء الرجز. وما ورد من مستنعمان مرتباً حمل على أنه من الرجز، لأن هذا الجزء المحذوف حينئذ من الرجز موافق للباقي فيكون دليلاً عليه ولا كذلك في السريع، قاله الزجاج.

قال:

المُسْرَحُ

أقول : قال الخليل : سُمي بذلك لانسراحه وسهولته . وقيل : لانسراحه
 ها يلزم أضرابه ، وذلك لأن مستعملن إذا وقع في الضرب فلا مانع يمنعه من
 أن يأتي على أصابه إلا في المنسرح فإنه امتنع فيه أن يأتي إلا مطويا . واعترضه
 ابن بزي بأن قصره على استعماله مطويا ضد الانسراح . قال الصفاقسي : وفيه نظر .
 وهو مبنى في الدائرة على ستة أجزاء على هذه الصورة :

مستعملن مفعولات مستعملن ، مستعملن مفعولات مستعملن

قال :

يَلْبَجُّ يَفْشَى صَبْرًا سَمِدًا بَدِيًّا سُمِي عَلَى سَمْتِ سُولَافٍ بِهِ الْإِنْسُ قَدِيرِي

أقول : اليباج من « يابجج » إشارة إلى أن هذا البحر هو العاشر من
 البحور ، والجيم الأولى إشارة إلى أن له ثلاث أعاريض ، والجيم الثانية إشارة
 إلى أن له ثلاثة أضرب .

العروض الأولى صحيحة لها ضرب واحد مطوي ، وبيتته : (١)

إِنْ ابْنَ زَيْدٍ لِأَزَالِ مُسْتَعْمِلًا لِلْخَيْرِ يُفْشَى فِي مَصْرِهِ الْمُرْفَا

قوله « مستعملا » هو العروض ، وزنه مستعملن ، وقوله « جلمر فا »
 هو ضرب وزنه منتعلن . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « يفشى » .

قال الصفاقسي : والتزام طي هذا الضرب مع تمام عروضه يتقضى ما أصلوه

من أن الضرب لا تكون حركاته المتوالية أكثر من حركات عروضه المتوالية .
وقد مر هذا في الطويل فتنبه له .

العروض الثانية منهوكة موقوفة وضربها مثلها ، وبيته : (١)

صبراً بنى عبد الدار

فقوله « عبد دار » وزنه « مفعولان » وأشار إلى هذا الشاهد بقوله
« صبر » .

العروض الثالثة منهوكة مكشوفة وضربها مثلها ، وبيته (٢)

ويل أم سعدٍ سعداً

فقوله « دِئْسَمَدِن » وزنه مفعولان ، وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « سعد » .
والأخفش يعدّ هذا والذي قبله من الكلام الذي ليس بشعر جريباً على أصل
مذهبه . قال ابن بري : والصحيح أنه شعر لأنه مقفى جارٍ على نسبة واحدة
في الوزن فإنه قال :

ويل أم سعدٍ سعداً

صرامةً وحداً

وسؤودداً ونجداً

وفارساً ممدّاً

سدّ به مسدّاً

ويدخل هذا البحر من الزحاف الخمين والطي والخليل . والطي فيه حسن ،

(١) نهدت عتبة ، سيرة ابن هشام : ٣ ، ٧٢ .

(٢) اللسان (نهك)

والخبين صالح، إلا في مفعولات فإنه فيه قبيح، والخبيل قبيح، والطنى ممتنع في العروض الثانية والثالثة لقرب محله من الوند المعتل، والخبيل أيضاً ممتنع في العروض الأولى لما يؤدي إليه من اجتماع خمس متحركات، فإن الجزء الذي قبلها مفعولات وآخره متحرك فبدل خبت العروض لا اجتماع فيها بالخبيل أربع متحركات وقبلها حركة آخر مفعولات فتلتقى الخمس، وهو لا يتصور في شعر عربي أصلاً. فبيت الخبن:

منازل عفاهن بذي الأراك كل وابل مسبل هطل

أجزاؤه كلها إلا الضرب مخبونة. وأشار إلى الشاهد بقوله « بذي » .
وبيت الطى: (١)

إن سميّاً أرى عشيرته قد حذبوا دونه وقد أنفوا

أجزاؤه كلها مطوية. وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « سمي » . فإن قلت: جرت عادته في الرمز للشواهد بأن يقطع كلمة فصاعداً من بيت الشاهد يشير بها إليه، وهنا اقتطع بعض كلمة بخلاف عادته، قلت: إنما اقتطع في الحقيقة كلمة واسكنه رخم في غير النداء للضرورة، وقد مر له مثله في بحر الرمل.
وبيت الخيل:

وبلدٍ متشابهٍ سمته قطعته رجلٌ على جملة

أجزاؤه ما عدا العروض والضرب مخبولة. وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « سمته » .

وبيت الخبن في العروض الثانية:

لما التقوا بسولاف

(١) مالك بن عجلان، مهرة أشعر العرب: ١٢٢، والأغانى: ٢٠٠٣ (دار الكتب)

فقوله : بسولاف وزنه فعولان . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « سولاف »
 وبيت الخبن في المروض الثالثة :

هـ بالديار إنس

فقوله « رانسو » وزنه فعولن . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله الإنس .
 (تبيه) حكوا للمروض الأولى ضرباً ثانياً مقطوعاً أنشد منه التبريزي
 وزعم أنه من الشعر القديم :^(١)

ذاك وقد أذعر الوحوش بصلت الخد رحب لبائه مجفر
 وأنشد منه الزجاج وقال إنه ليس بتقديم :^(٢)

ما هيّج الشوق من مطوّقة قامت على بائه تغنيـنا

قال ابن بري : وهذا الضرب مما استحسنته المحدثون وأكثروا منه لحسن
 اتساقه وعدوية مساقه ، حتى استعملوه غير مردوف ، كقول ابن الرومي
 من قباعة :^(٣)

لو كنت يوم الوداع شاهداً وهن يطفين لوعة الوجد
 لم ترَ إلا دموعاً باكيةً كسفح من مقلّة على خد
 كأن تلك الدموع قطر ندى يقطر من نرجس على ورد

قال :

(١) منشور بعهد إسماعيل الخزامي ، الأبي : ١٩١٣ ، والمغني الكبير : ١١٠٠

(٢) إشار سكري للتبريزي : ١٠٥

(٣) ديوانه : ٢٣١ (كياتي)

الخفيف

أقول : قال الخليلُ سُمي خفيفاً لأنه أخف السباعيات . وقيل لأن حركة الوند المفروق فيه اتصلت بحركات الأسباب فحقت لتوالي لفظ ثلاثة أسباب ، وهذا في الحقيقة ليس مغايراً لقول الخليل ، بل هو كالتفسير له ، والله أعلم .
وهذا البحر مبني في الدائرة من ستة أجزاء على هذه الصورة :

فاعلاتن مستنعلن فاعلاتن ، فاعلاتن مستنعلن فاعلاتن

قال :

كفيت جهاراً بالسَّخالِ الرَّدَى فَإِنْ قَدَرْنَا تَجِدُنِي أَمْرًا نَا خَطْبَ ذِي حَمَى
فَلَمْ يَتَغَيَّرْ يَا عُمَيْرُ وَصَالَهَا جَحَاجِحَةٌ فِي حَبْلِهَا عَلِقُوا مَعَا

أقول الكاف من « كفيت » إشارة إلى أن هذا هو البحر الحادي عشر ، والجيم من قواه « جهاراً » إشارة إلى أن له ثلاث أعاريض ، والهاء إشارة إلى أن له خمسة أضرب . فالعروض الأولى صحيحة لها ضربان الأول مثلها، وبيتها: ^(١)

حلَّ أهلي ما بين دُرِّنا فبادو لى وحلَّتْ علويةً بالسَّخالِ

قوله « نافيادو » هو العروض ، وقوله « بسخالى » هو الضرب ، ووزن كل منهما فاعلاتن . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « بالسخال » .
والضرب الثاني محذوف ، وبيتها :

ليت شعري هلَّ ثمَّ هلَّ آتَيْنَهُمْ أم يحولن من دونِ ذلك الرَّدَى
فقوله « آتينهم » هو العروض ، وقوله « كرردى » هو الضرب ، ووزنه فاعلان . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « الردى » .

العروض الثانية محذوفة ولها ضرب واحد مثلها وبينه :

إِنْ قَدَرْنَا يَوْمًا عَلَى عَامِرٍ نَنْتَصِفُ مِنْهُ أَوْ نَدْعُهُ لَكُمْ

فقوله « عامر » هو العروض ، وقوله « هو لكم » هو الضرب . وزن كل منهما « فاعلن » . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « فإن قدرنا » .

العروض الثالثة مجزوءة صحيحة لها ضربان الأول مثلها وبينه :

لَيْتَ شِعْرِي مَاذَا تَرَى أُمَّ عَمْرٍو فِي أَمْرِنَا

فقوله « ماذا ترى » هو العروض وقوله « في أمرنا » هو الضرب ، وزن كل منهما مستعملن . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله في أمرنا .

الضرب الثاني متصور مخبون وبينه :

كَلَّ خَطْبٍ إِنْ لَمْ تَكُو نُوا غَضِبْتُمْ يَسِيرُ

فقوله « إن لم تكو » هو العروض وقوله « يسير » هو الضرب ، وزنه فعولن ، وذلك لأن أصله مستفع لَن فحذفت سينه بالخبين . وأسقطت نونه وأسكنت لامه بالتصير ، فصار مُتَّفَعِلٌ فُنُقِلَ إِلَى فَعُولِن . ومستفع لَن هذه مزروقة الوتد كما تقدم ، فمن هنا استبان لك دخول التصير فيها . وقد وقع لبعضهم التعبير هنا بالقطع وهو سهو . وأشار الناظم إلى هذا الشاهد بقوله خطب .

ويدخل هذا البحر من الزحاف الخبين وهو حسن . والكف ودو صالح . والشكل وهو قبيح ، وفيه المعاقبة بين نون فاعلاتن وسين مستفع لَن ، وبين نون مستفع لَن وألف فاعلاتن بعده ، فيتصور فيه الصدر والعجز والطرفان ، فالخبين في مستفع لَن صدر ، والكف فيه أو في فاعلاتن عجز ، والشكل في مستفع لَن أو فاعلاتن إذا وقع وسطاً طرفان . فبیت الخبن :

وفؤادى كعنده لسليمي بهوى لم يزل ولم يتغير

أجزاءه كلها مجبوتة . وأشار الناظم إلى ذلك بقوله « فلم يتغير » .
وبيت الكف :

يَا عَمِيرُ مَا تَظْهَرُ مِنْ هَوَاكَ أَوْ تُجِنُّ يُسْتَكْثَرُ حِينَ يَبْدُو

أجزاءه كلها إلا الضرب مكسوفة . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « يا عمير » .
وبيت الشكل :

صَرَمَتْكَ أَسْمَاءُ بِمَدِّ وَصَالِهَا فَأَصْبَحْتَ مَكْتَبًا حَزِينًا

أجزاءه الأول والثالث والخامس مشكولة . وأشار الناظم إلى هذا الشاهد بقوله
« وصلها » .

ويدخل الضرب الأول التشعيث . وقد مرّ تفسيره والكلام عليه فيما أجرى
من العلل مجرى الزحاف ، وبيته :

إِنَّ قَوْمِي جَحَاجِحَةٌ كِرَامٌ مَتَقَادِمٌ عَهْدُهُمْ أَخْيَارُ

بقوله « أخيارو » هو الضرب ، وزنه مفعولان ، وفيه مع ذلك أيضاً الشكل
بالجزء الثاني والجزء الرابع ، وفي كل منهما الطرفان . وأشار الناظم إلى هذا
الشاهد بقوله « جحاجحة » . ويدخل الخبن في الضرب المحذوف ، وبيته :

وَالْمَنَايَا مِنْ بَيْنِ سَارٍ وَغَادٍ كُلُّ حَيٍّ فِي حَبْلِهَا عَلِقُ

بقوله « عاقو » وزنه فعولان . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « في حبليها » .

(تبيح) استدرك بعض العروضيين لهذا البحر عروضاً مجزوءة مقصورة

مخبوتة لها ضرب مثابها وجعل منها قول أبي العتاهية :

غُثِبُ مَا لِلخِيَالِ خَبْرِي نِي وَمَالِي

ويحكى أن أبا العتاهية لما قال أبياته التي هذا أولها قيل له خرجت عن

العروض . فقال : أنا سبقت العروض قال :

المُضَارِعُ

أقول : قال الخليل : نسي بذلك لمضارعتة المتضرب في أن أحد جزأيه مفروق الوتد . وقيل : لأنه ضارع المزج في أنه مجزوء وأن وبتة المجموع تقدم على سيبيه . وقال الزجاج : لمضارعتة المحيثة في حال قبضه . وهذا البحر مبني في الدائرة من ستة أجزاء على هذه الصورة :

مفاعيلن فاع لاتن مفاعيلن ، مفاعيلن فاع لاتن مفاعيلن

قال :

لماذا دعاني مثلُ زيدٍ إلى ثَنَا فَإِنْ تَدُنُّ مِنْهُ شَبْرًا أَذْكَرُ إِلَيْهِ ذَا

أقول : اللام من قوله « لما » إشارة إلى أن هذا البحر هو الثاني عشر من البحور ، والميم ملغاة والألف منه إشارة إلى أن له عروضاً واحدة ، والألف من قوله « ذا » إشارة إلى أن له ضرباً واحداً . فالعروض مجزوءة صحيحة وضربها مثلها ، وبيتها :^(١)

دعاني إلى سَمَادٍ دواعي هوى سعادٍ

فقوله « لاسمادن » هو العروض ، وقوله « واسعادى » هو الضرب ، وزن كل منهما فاع لاتن وهي مفروقة الوتد لما علمته . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « دعاني » . وبين ياء مفاعيلن وفرتها في هذا البحر مرافبة كما تقدم ، فلا يشبان معاً ولا يُحذفان معاً ، والواجب حذف أحدهما لا على التعمين . والبيت المتقدم شاهد على الكف وهو حذف النون من مفاعيلن .

(١) اللسان (ضريح) .

وبيت القبض :

وقد رأيتُ الرجالَ فأرى مثلَ زيدٍ

وفيه أيضاً شاهدٌ على كف العروض . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « مثل زيد » . ويدخل الجزء الأول من هذا البحر الشترُ والخرب . فبيت الشتر :

سوف أهدى لسلي ثناءً على ثناء

فقوله « سوف أم » وزنه فاغلن . دخله الشتر وهو اجتماع الخرم والقبض

وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « ثنا »

وبيت الخرب :

إن تدنُّ منه شبراً يُقرَّبكُ منه بأعـ

فقوله « إن تدنُّ » وزنه مفعولٌ ، اجتماع الخرم والكف ، وهو المسمى بالخرب ، فيصير مفاعيلين على فاعيلٍ فينقل إلى مفعولٍ . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « فإن تدن منه شبراً » .

(تنبيه) زعم بعضُ العروضيين أنه يجوز في هذا البحر تركُ المراقبة ،

وأنشد على ذلك :

بنو سَعدٍ خيرُ قومٍ لجاتٍ أو مُعانٍ

ولاحجة فيه لأن قائله مولد . هكذا قالوا . وحكى الجوهري اجتماع القبض

والكف فيه ، وأنشد :

أشاقك طيفُ مامنه بمكة أم حمامنه

جزوءُ الأول والثالث مقبوضان مكفوفان ، ولا حجة فيه لجواز أن

يكون من مشكور المحتث ، أو من العروض المجزومة المتطوفة التي حكاها
الأخفش للوافر .

وأنكر الأخفش أن يكون الضارع والمقتضب من شعر العرب وزعم
أنه لم يسمع منهم شيء من ذلك .

قلت وهو محجوج بنقل الخليل . قال الزجاج : هما قايلان حتى إنه
لا يوجد منهما قصيدة لعربي ، وإنما يروى من كل واحد منهما البيت والبيتان ،
ولا يُنسب بيت منهما إلى شاعر من العرب ولا يوجد في أشعار القبائل .

قال :

المقتضب

أقول : قال الخليل : سُمي بذلك لأنه اقتضب من الشعر ، أى اقتطع منه .
وقيل : لأنه اقتضب من المنسرح على الخصوص ، وذلك لأن المنسرح كما سبق
مبنى في الدائرة من مستعملن مفعولات مستعملن ومثلها ، والمقتضب مبنى في
الدائرة من مفعولات مستعملن مستعملن ومثلها ، وليس بينهما إلا تقدم
مفعولات في المقتضب وتوسطه في المنسرح ، فكأن المقتضب مقتطع منه إذا
حذف من أوله مستعملن . قال ابن بري : ويحتمل أن يكون هذا تفسيراً
لقول الخليل .

قال :

وما أَقْبَلْتُ إلا أتانا بوصلها مبشّرنا يا حَبّذا ما به أتى

أقول : الواو من قوله « وما » ملغاة ولا يقع بها التباس ، لأن اعتبار
الترتيب في الأحرف الرموز بها للبحور قاضٍ بإلغاء الواو في هذا المحل ضرورة
أن اللام التي فرغ منها ليس بعدها الواو ، وإنما بعدها الميم ، فحينئذ تكون
الواو لفظاً والميم هي الرموز بها فتكون إشارة إلى أن هذا البحر هو البحر
الثالث عشر . والألف من « وما » إشارة إلى أن له عروضاً واحدة ، والألف
من « أقبلت » إشارة إلى أن له ضرباً واحداً ، وكلاهما مجزوء مطوى ، وبيته :

أَقْبَلْتُ فلاحَ لها عارضانِ كالبردِ

فقوله « لاح لها » هو العروض ، وقوله « كالبرد » هو الضرب ، وزن
كلّ منهما مفتعلن . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « أقبلت » . وهذا من
عجيب صنغ الناظم في هذه المقصورة ، فإن بعض هذه الكلمة وهو الألف

رَمَزَ بِهَا لِلضَرْبِ كَمَا سَلَفَ وَكَلَّمَا رَمَزَ بِهَا لِلشَّاهِدِ . وَفِي هَذَا الْبَحْرِ الْمِرَاقِبَةُ
 بَيْنَ فَاءِ مَفْعُولَاتٍ وَوَاوِهَا فَلَا يُحذفَانِ مِعًا وَلَا يثبتَانِ مَعًا . وَسَبَبُ ذَلِكَ
 أَمَّا فِي مَفْعُولَاتِ الْأُولَى فَلَا نَسَاكِنِي سَبَبُهَا لَيْسَ لَهَا مَا يَعْتَمِدَانِ عَلَيْهِ إِلَّا الْوَتْدُ
 الْمَفْرُوقُ فَلَمْ يَقْوَا لِعْتِمَادِهَا عَلَيْهِ جَمِيعًا ، وَأَمَّا فِي مَفْعُولَاتِ الَّتِي فِي الْحَشْوِ
 فَكَأَنَّهُمْ قَصَدُوا تَشْبِيهَهَا بِالْأُولَى فَأَجْرَوْنَهَا فِي الْمِرَاقِبَةِ مُجْرَامًا .
 وَقَدْ حَكِيَ بَعْضُهُمْ سَلَامَةَ مَفْعُولَاتِ الْأُولَى وَالْآخِرَةِ فَلَمْ يَرَاعِ الْمِرَاقِبَةَ
 فِي شَيْءٍ مِنْهُمَا ، وَأَنشَدُوا مِنْهُ :

لَا أَدْعُوكَ مِنْ بَعْدِ بَلْ أَدْعُوكَ مِنْ كَشِبِ

وَيَدْخُلُ هَذَا الْبَحْرَ مِنَ الزَّحَافِ الْخَبِينِ وَالطَّلِي فِي مَفْعُولَاتٍ ، وَأَمَّا الْعَرُوضُ
 وَالضَرْبُ فَيَقْدُ تَقْدِمُ أَنْ طَيَّبَهُمَا وَاجِبٌ . وَبَيْتُ الزَّحَافِ فِي مَفْعُولَاتٍ :

أَتَانَا مَبَشِّرُنَا بِالْبَيَانِ وَالنُّذْرِ

فَقَوْلُهُ « أَتَانَا » وَزَنَّهُ فَعُولَاتٌ ، فِهَذَا مَفْعُولَاتُ خَبِينٍ بِحذفِ فَائِهِ فَصَارَ
 مَفْعُولَاتٌ فَنَقَلَ إِلَى فَعُولَاتٍ ، وَقَوْلُهُ « بِالْبَيَانِ » وَزَنَّهُ فَاعِلَاتٌ ، وَأَصْلُهُ
 مَفْعُولَاتٌ طَوِيٌّ بِحذفِ وَاوِهِ فَصَارَ مَفْعُولَاتٌ فَنَقَلَ إِلَى فَاعِلَاتٍ . وَأَشَارَ إِلَى
 هَذَا الشَّاهِدِ بِقَوْلِهِ « أَتَانَا مَبَشِّرُنَا » وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ الْأَخْفَشَ أَنْكَرَ هَذَا الْبَحْرَ
 كَالْمُضَارِعِ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ مَعَهُ فِي ذَلِكَ .

قال :

المَجْتَبُ

أقول : قال الخليل : سُمي بذلك لأنه اجْتُثَّ أى قُطِعَ من طوبل دائرته .
وقال الزجاج : هو من القَطْع ، وهو ضدُّ المَنْتَضِب لأن المَنْتَضِب اقْتَضِبَ له
الجزءُ الثالثُ بأسره والمَجْتَبُ اجْتُثَّ منه أصلُ الجزء الثالث فنقص منه .

وقال ابنُ واصلٍ إنما سُمي مجتباً أخذاً من الاجتثاث الذى هو الاقتطاع ،
فأما كان مَتَطَعاً فى دائرة المشتبه من بحر الخفيف كان مجتباً منه ، والمخالفةُ بينه
وبين الخفيف من حيث التقديمُ والتأخيرُ .

وهذا البحر ، أعنى المجتث ، مبنى فى الدائرة من ستة أجزاء على هذه الصورة :
مستفع لن فاعلاتن فاعلاتن ، مستفع لن فاعلاتن فاعلاتن
قال :

نَقًّا أَمْ هَلَالٌ مَنْ عَلِقَتْ خِمَارُهُمْ أَوْلَتْكَ كُلٌّ مِنْهُمْ السَّيِّدُ الرِّضَا

أقول : النونُ من قوله « نقا » إشارة إلى أن هذا البحر هو البحر الرابع
عشر ، والقافُ ماغاة والألفُ منها إشارة إلى أن له عروضاً واحدة ، والألفُ
من قوله « أم » إشارة إلى أن له ضرباً واحداً ، وبيته :

البطنُ منها خميصٌ والوجهُ مثلُ الهلالِ

وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « هلال » .

ويجرى فى هذا البحر ما جرى فى الخفيف من خبن وكف وشكل ،
وتجرى فيه المعاقبةُ والصدرُ والعجزُ والطرفان . والمعاقبةُ هنا بين نون مستفع لن
وألف فاعلاتن . وحذفُ ألفِ فاعلاتن أولى لاعتمادها على وتدٍ مجموع بعدى

وتقع بين نون فاعلاتن وسين مستفعلن . ويمكن أن يكون حذف النون
أولى لأن الوند الذي اعتمدت عليه السين وإن كان بعدياً فإنه مفروق .
وقد استبان لك بما ذكرناه تصور الطرفين إما في العروض أو في الجزء
الذي بعدها .

بيت الخبن :

ولو عََلَقْتَ بِسَلْمَى عَلِمْتَ أَنَّ سَتْمَنُوتُ

أجزاءه كلها مخبونة . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « علق » .

وبيت الكف :

ما كَانَ عَطَاؤُهُنَّ إِلَّا عِدَّةٌ ضَمَارًا

أجزاءه كلها مكنوفة إلا الضرب . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « ضمارهم » .

وبيت الشكل :

أولئك خَيْرُ قَوْمٍ إِذَا ذُكِرَ الْخِيَارُ

الجزء الأول والثالث كل منهما مشكول ، لكن الطرفان في الثالث ،

والعجز في الأول .

فإن قلت لِمَ كان كذلك ؟ قلت لأن الجزء الأول حذف سينه بالخبن
ليس لمعاقبة سبب قبله إذ لا سبب قبله ، وهو ظاهر ، وحذف نونه لمعاقبة ثبات
الألف من فاعلاتن الواقعة عروضاً ، فالحذف الذي هو لأجل المعاقبة إنما وقع
في عجز الجزء فسُمي مجزأ كما تقدم . وأما مستفعلن الذي هو أول النصف الثاني
فإن سينه حُذفت لثبات نون فاعلاتن قبله ، ونونه حُذفت لثبات ألف فاعلاتن
بعده ، فالمعاقبة فيه ظاهرة ، وتحتق الطرفان لوقوع الحذف في طرفي الجزء .

وقد أشار الناظم إلى هذا الشاهد بقوله « أولئك » . وقد سبق في باب ما أرى من العلل مجرى الزحاف التبييه على أن التشميث يدخل في ضرب المجتث ، ويجوز اجتماعه مع جزء آخر غير مشعث لأنه أجرى مجرى الزحاف . وبيته :

لِمَ لَا يَمِي مَا أَقُولُ ذَا السَّيْدِ الْمَأْمُولِ

فقوله « مأمولو » هو الضرب ، وزنه مفعولان . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « السيد » . وأنشد التبريزي من هذا النوع :

على الديارِ القِفَارِ والنَّوَى والأحجارِ
تظَل عيناكَ تَجْرِي بواكفِ مِندَرارِ
فليس بالليل تهيدا شوقاً ولا بالنهارِ

ولا يجوز حين هذا الجزء الشعث كما تقدم في الخفيف .
وهنا تمت الدائرة الرابعة وهي دائرة المشتبه على المذهب المختار .

قال :

الْمُقَارِبُ

أقول : قال الخليلُ : نُسِيَ بذلك لتقارب أجزاءه لأنها خماسية . وقال الزجاج : لتقارب أسبابه من أوتاده ، وقيل لتقارب أوتاده ، وكلاهما ظاهر ، فإن بين كل سببين وتداً وبين كل وتدين سبباً ، فالأسبابُ تقاربَ بعضها من بعض ، وكذلك الأوتادُ .

وهو مبنى في الدائرة من ثمانية أجزاء على هذه الصورة :

فَعولن فَعولن فَعولن فَعولن ، فَعولن فَعولن فَعولن فَعولن

وما ألفت قولَ الشيخ جمال الدين بن نباتة المصري يداعب شخصاً يسمى عثمان :^(١)

إذا جاء عثمانُ مستخبراً عن المتقاربِ وزناً فقولوا

ثَقيلٌ ثَقيلٌ ثَقيلٌ ثَقيلٌ ثَقيلٌ ثَقيلٌ ثَقيلٌ ثَقيلٌ ثَقيلٌ

قال :

سَبَوُ الابنِ مُرٌّ نَسْوَةٌ وَرَوَّوْا لِمِيَّةٍ دِمْنَةٌ لَا تَبْتَسُّنُ فَكَذَا قَضَى

أَفَادَ جَدَّ ابْنَا خَدَاشِ بِرِفْدِهِ ، وَقَلَّتْ سَدَاداً فِيهِ مِنْكَ لِنَاخِلِ

أقول . السينُ من « سبوا » إشارة إلى أن هذا البحر هو البحر الخامس

عشر ، وهو خاتمة البحور عند الخليل وإياه اتبع الناظم ، والباء إشارة إلى أن

له عروضين ، والواو إشارة إلى أن له ستة أضرب . فالعروض الأولى تامة لها

أربعة أضرب أولها مثلها وبيته :^(٢)

(١) ديوانه : ٤٢٥ .

(٢) لبشر بن أبي خازم ، ديوانه : ١٩٠ .

فَأَمَّا تَمِيمٌ تَمِيمٌ بِنُ مُرٍّ فَأَلْفَاهُمُ الْقَوْمُ رَوَّبِي نِيَامًا

فقوله « نُمُرُنْ » هو العروض ، وقوله « نِيَامًا » هو الضرب ، ووزن كل منهما فعولن . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « لابن مر » .

الضرب الثاني متصور ويده : (١)

وَيَأْوِي إِلَى نِسْوَةٍ بَأْسَاتٍ وَشُعْمَتٍ مَرَضِيْعٍ مِثْلِ السَّمَالِ

فقوله « نِسَاتِنْ » هو العروض ، وقوله « سَعَالٌ » هو الضرب ، ووزنه فعول . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « نسوة » .

الضرب الثالث محذوف ويده :

وَأَرَوِي مِنَ الشَّعْرِ شَعْرًا عَوِيصًا يُيَسِّي الرِّوَاةَ الَّتِي قَدْ رَوَّوْا

فقوله « عَوِيصِنْ » هو العروض ، وقوله « رَوَّوَا » هو الضرب ، ووزنه فَعَلَّ . كان أصله فعولن فذهب سببه الخفيف فبقى فعو فنقل إلى فَعَلَّ وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « ورَوَّوَا » .

الضرب الرابع أبتز ويده : (٢)

خَلَّتْ مِنْ سُلَيْمِي وَمِنْ مَيْهٍ خَلِيْلِي عُوْجَا عَلَى رَسْمِ دَارِ

فقوله « مِدَارِنْ » هو العروض ، وقوله « يَهْ » هو الضرب ووزنه فَلَ أَوْ فَعْ ، كان أصله فعولن فحذف سببه ثم قُطِعَ وتده فذهبت واوه وسكنت عينه فبقى فع ، فبعضهم يقره على هذه الصيغة وبعضهم يعبر عنه بفَلَّ وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « لمية » .

(١) لأمية بن أبي عائذ ، مع اختلاف الرواية ، ديوان الهذليين : ٥٠٧ .

(٢) اللسان (بتر) .

العروض الثانية مجزوءة محذوفة لها ضربان الأول مثلها وبيته :

أَمِنْ دِمْنَةٍ أَقْفَرْتُ لَسْمِي بِذَاتِ النَّعْصَى

فقوله « فرت » هو العروض وقوله « غضا » هو الضرب ، وزن كل منهما فعَل . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « دمنة » .

الضرب الثاني أبتَر ، وبيته : (١)

تَعَفَّفَ وَلَا تَبْتَثْسُ فَمَا يُقْبِضُ يَأْتِيكَ

فقوله « تثنس » هو العروض ، وقوله « كا » هو الضرب ، وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « لاتبتثنس » . وهذا الضرب الأبتَر لهذه العروض الثانية مختلف فيه ، فحكاه بعضهم عن خلف الأحمر ، وحكاه بعضهم عن الخليل . ومنهم من لم ينقله عنه ، قال بعضهم : والصحيح نقله عنه ، لأن الأخفش والزجاج أثبتاه في كتبهما ولم يتعرضا لنفيه عن الخليل ، ولو لم يكن قاله لنبيها عليه كما جرت عادتهما . قلت : وفي نسبة النقل إلى الخليل بهذه القرينة نظر . والناظم تبعَ مَنْ أثبت هذا الضرب .

ويدخل هذا البحر من الزحاف القبض إلا في الجزأين اللذين قبل الضربين الأبتَرين ، وهما الضرب الرابع والضرب السادس ، فإنه لا يدخلهما عند الخليل ، وخالفه الأخفش والزجاج ، واعتلوا للخليل بأن الضربين الأبتَرين لم يبقيا إلا على هيئة سبب خفيف فلا يقبض حينئذ ساكن الجزء الذي قبله لفقدان ما يعتمد عليه .

قال الصفاقسي : وهذا الاعتلال لا يستقيم على أصل الخليل لأن الاعتماد عنده

على الوتد القبلي جائز ، فلم لا يجوز أن يحذف لاعتماده على الوتد الذي قبله معه في الجزء .

وأما الأختش فالشهور عنه دخول القبض فيه ، هكذا حكى الزجاج عنه واستحسنه ، وحكاه أيضا النديم ، وحكى عنه بعض العروضيين التفرقة بين الضرب الرابع فيجزئه في الجزء الذي قبله ، وبين الضرب السادس فيمنعه في الجزء السابق له ، واعترض بعدم الفارق لأن الوتد البعدي معتل فيهما فإن صالح علة لمنع قبض ما قبله كان المنع فيهما وإلا فالجواز فيهما .

وأجاب عنه أبو الحكم بتمنع استقلال ما ذكر بالعلية ، بل هو جزء علة والعلة هي المجموع المركب من ذلك ومن اعتلال بيته بكونه مجزواً ، وهذا المجموع ليس موجوداً في الضرب الرابع فلم يتمنع قبض الجزء الذي قبله .

ثم اعترض أبو الحكم على الأختش بأن الجاري على مذهبه منع القبض فيهما لأن الاعتماد عنده لا يكون إلا على الوتد البعدي ، وقد اعتل بصيرورته على هيئة السب فلا يقبض حينئذ ما قبله .

قال الصفاقسي ولقائل أن يمنع أن اختلال الوتد عنده مانع من الاعتماد ، وللم لا يجوز أن يكون المعتبر عنده في الاعتماد كون البعدي وتبدأ إما في الحال أو في الأصل ، ويحمل مذهبه على هذا جمعاً بين كلاميه .

وحكى أبو الحكم عن الخليل أيضاً أنه لا يميز القبض في الجزء الذي قبل الضرب الخامس ، قال : لأنه قد دخله الحذف مع ما فيه من الاعتلال بكونه مجزواً .

قال الصفاقسي : ويلزم على هذه العلة منع القبض في الجزء الذي قبل عروضة لوجود هذه العلة فيه ، ولم أر أحداً حكاه عن الخليل ، وقد التزمه بعض المتأخرين .

وَحَكِي أَيْضًا عَنْ بَعْضِ الْعَرُوضِيِّينَ مَنْعَ قَبْضِ الْجَزَائِنِ الَّذِينَ قَبِلَ الضَّرْبَ
الثَّانِي وَالثَّلَاثَ وَهُمَا الْمَقْصُورُ وَالْمُحْدُوفُ ، وَاعْتَرَضَهُ بِأَنَّ الْمَوْجِبَ لِدَلَالَتِهِ فِيمَا
تَقَدَّمَ مَقْصُودٌ هُنَا ، فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يُلْحَقَ بِهِ . وَهَلِ الْقَبْضُ فِي هَذَا الْبَحْرِ أَحْسَنُ
مِنَ التَّمَامِ لِكَثْرَتِهِ فِيهِ أَوْ التَّمَامُ أَحْسَنُ مِنَ الْقَبْضِ لِأَنَّ الْأَوَّلَ تَكَثَّرَ السَّوَاءُ كُنْ
فِيهِ وَلِهَذَا جَمَعُوا فِيهِ بَيْنَ سَاكِنِينَ كَمَا تَقَدَّمَتْ حِكَايَتُهُ عَنْ بَعْضِهِمْ ؟
فِيهِ خِلَافٌ .

فِي تِ الْقَبْضِ : (١)

أَفَادَ فِجَادَ وَسَادَ فِزَادَ وَقَادَ فِزَادَ وَعَادَ فَأَفْضَلُ

أَجْرَاؤُهُ كُلُّهَا إِلَّا الضَّرْبَ مَقْصُودَةٌ . وَأَشَارَ إِلَى هَذَا الشَّاهِدِ بِقَوْلِهِ
« أَفَادَ فِجَادَ » .

وَيَدْخُلُ الْجِزَاءُ الْأَوَّلَ مِنَ الْبَيْتِ فِي هَذَا الْبَحْرِ التَّمْلِيمُ وَالثَّرْمُ .

فِي تِ التَّمْلِيمِ :

لَوْلَا خِدَاشٌ أَخَذَتْ جَمَالَ تِ بَكَرٍ وَلَمْ أَعْطِهِ مَا عَلِيهَا

فَقَوْلُهُ « لَوْلَا » أَثْمٌ وَزَنُهُ فَعْلُنُ وَأَشَارَ إِلَى هَذَا الشَّاهِدِ
بِقَوْلِهِ « خِدَاشٌ » :

وَبَيْتِ الثَّرْمِ :

قَالَتْ سَدَادًا لَمَنْ جَاءَنِي فَأَحْسَنْتُ قَوْلًا وَأَحْسَنْتُ رَأْيَا

(١) لَامِرِي التَّمْلِيمِ ، دِيْوَانُهُ . ٤٧٠ . وَنَسَبَهُ لَهُ الْجَاهِظُ فِي الْخِيَوَانِ : ٥٣/٣ ، وَالْبِيَانُ
وَالْتَبْيِينُ : ٥٣/٤ ، وَابْنُ أَبِي الْأَصْبَحِ فِي تَحْرِيرِ التَّحْيِيرِ : ٣٨٦ .

قوله « قلت » أثرم وزنه فعلٌ . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « وقلت سداد » .

فإن قلت : قد تقدّم في باب ما أجرى من العلل مجرى الزحاف أن العروض الأولى يدخلها الحذف وهو علة لكنه يعامل فيها معاملة الزحاف فلا يكون لازماً بل يدخل في بيت ولا يدخل في آخر وذلك في القصيدة الواحدة ، فهلاً أشار بكلمة إلى شاهد لذلك فهذا محله ؟ قلت : بيت النزم الذي أنشدناه آنفاً وهو قوله :

قلتُ سداداً لمن جاءني . . . إلخ

يتضمن دخول الحذف في العروض ، وذلك لأن قوله « أني » جزء محذوف وزنه فعلٌ ، وهو العروض الأولى من هذا البحر ، فاعل الناظم اكتفى به عن الإتيان بشاهدٍ لمحض الحذف على حدّته ، فتأمل .

وهذا آخر الكلام على بحر المتقارب وهو المستعمل من الدائرة الخامسة وهي دائرة المعتق . والكلام على المتدارك سبق من قبل ، والله أعلم .
قال :

فالأضربُ سَجَّحٌ والأعاريضُ لَدَنَةٌ والأبجريهيمى والدوائرُ هي الهدا
أقول هذا كالفذلكة للحساب ، كأنه يقول قد ذكرنا ضروب الشعر
المستعملة مرموزاً لها بالحروف السابقة مفرقةً في البحور فجعلتها ثلاثة وستون
ضرباً ، فالسين والجيم من قوله « سَجَّح » رمز لذلك ، وكذلك عددنا
الأعاريض مشبوبةً في محالها من البحور فجعلتها أربعاً وثلاثون عروضاً ،
فاللام والدال من قوله « لدنة » إشارة لذلك ، وسردنا البحور واحداً
واحداً ودلنا على رتبة كل واحد منها فجعلتها خمسة عشر بجرأً فالياء والهاء
من قوله « يهيمى » رمز لذلك .

وذكرنا أولاً أن الدوائر هي الرموز لها بالحروف الخمسة المجموعة في قولنا (خف لشق) فهي خمس دوائر رمز لها بالهاء من قوله «هي»، واستعمل الناظم جمع القلة للكثرة في قوله «فالأضرب» وقوله «والأحر» ، وجمع الكثرة للقلة في قوله «والدوائر» .

قال :

وَقُلْ وَاجِبُ التَّغْيِيرِ أَضْرِبُ بِمَجْرِهِ وَجَائِزُهُ جِنْسُ الزَّحَافِ كَمَا انْبَدَى

أقول : يعني أن التغيير الذي يلحق الشعر على قسمين : جائز وواجب ، فالواجب منه لا يكون إلا في أضرب مجره وهو التغيير المعبر عنه عندهم بالعلّة ، والأعاريض مشاركة للضروب في أنها أيضا محل لدخول التغيير الواجب ، فكان على الناظم أن يسوقهما مساقاً واحداً لاتحاد حكهما في ذلك .

واعتذر الشريف عنه بأن قال وإنما ذكر الضروب ولم يذكر الأعاريض ولا فرق في وجوب التغيير بين الأعاريض والضروب لأن العروض الواحدة يكون لها أضرب متعددة فتتخذ العروض مع تعدد الضرب فيظهر التغيير في الأضرب دون العروض .

قلت : وهذا اعتذار لا يجدي الناظم شيئاً ، فإن اتحاد العروض في بعض الأحوال وتعدد الأضرب في أكثر الحالات لا يقتضى ظهور التغيير في الأضرب دون العروض ، فإن التغيير الواجب متى لحق العروض ظهر فيها وإن كانت واحدة كما يظهر في الأضرب وإن تعددت .

فإن قلت : كل من العروض والضرب لا يلزم التزام التغيير الواقع فيه ، بل تارة يلزم وتارة لا يلزم فكيف يقال إن الأعاريض والضروب واجبة

التغيير ؟ قلت : لم يقل الناظم هذا ، واعلمك فهمته من كلامه بأن أُعْرِبْتَ «أضرب بحره» مبتدأ مؤخرًا وجعلت «واجب التغيير» خبراً له متقدماً عليه ، والمعنى أن أضرب بحر الشعرشيء واجب التغيير ، فاعلم أن الأمر ليس كما فهمته ، وإنما «واجب التغيير» مبتدأ «وأضرب بحره» هو الخبر ، وهو ظرف ، والمعنى أن التغيير الواجب يكون في أضرب البحر ، ولا يفهم من هذا أن الأضرب تكون واجبة التغيير دائماً ، فتأمل .

وإضافة «واجب» إلى «التغيير» على هذا من إضافة الخاص إلى العام لأن التغيير أعم من أن يكون واجباً أو جائزاً ، فإضافة أحدهما إليه كالإضافة في «خاتم حديد» ، والواجب حينئذ في المعنى صفة للتغيير ، غير أن في جعل «أضرب بحره» ظرفاً منصوباً على إسقاط الخافض مافيه .

وقوله «وجائزه جنس الزحاف» يعني أن التغيير الجائز هو المسمى بالزحاف ، وقد يدخل الأعاريض والضروب كما يدخل الحشو . وقوله «كما انبنى» أي كما انبنى في الشواهد التي أوردناها في البحور حسب ما يظهر بأدنى تأمل .

قال :

وَحَدُّ لَقَبِ الْمَذْكُورِ مِمَّا شَرَحْتَهُ وَصَغُ زِنَةٌ تَحْدُوبُهَا حَدُّو مَنْ مَضَى

أقول : يعني أنك تنظر في الأبيات التي أشار إليها بالكلمات المقطعات فيما تقدم المسوقة للاستشهاد على الأعاريض والضروب والزحافات ، وتعتبر مافيهما من التغيير العارض لها فخذ لقبه مما شرحه في الكلام على العلل والكلام على الزحاف ، فهو مما يرشدك إلى ذلك ويدل عليه .

ونضرب مثلاً لذلك فنقول : قد أشار فيما مر إلى أن للتويل عروضاً

واحدة وثلاثة أضرب، وأشار إلى شواهدا بالكلمات المبتزعة من الآيات التي أنشدها العروضيون، « فغرورا » من قوله: (١)

أبا منذرٍ كانت غرورا صحيفتي ولم أعطكم في الطوع مالى ولا عرضي
وقد علمت من كلامه فيما سبق أن العروض هي الجزء الأخير من النصف الأول وأن الضرب هو الجزء الأخير من النصف الثاني.

وأشار إلى أن أول بحر مركب من فعولن مفاعيلن أربع مرات، وأخبر بصريح لفظه أنه يتكلم هنا على بحر الطويل، فإذا عمدنا إلى تقطيع هذا البيت على أوزان هذه الأجزاء قلنا: أبا من ذرنا كانت غرورن صحيفتي، فوجدنا الجزء الأخير من هذا النصف الأول هو قوله « صحيفتي » فنسميه عروضاً عملاً بقوله فيما سبق « وقل آخر الصدر العروض »، ووجدنا هذه العروض على ستة أحرف: متحركين فساكن فتتحركين فساكن، فليس على زنة مفاعيلن وإنما هو على زنة مفاعلن.

وقد علمت أن ياء مفاعيلن ثانی سبب خفيف وهي خامسة الجزء، وقد أسلف في باب الزحاف أن حذف الخامس الساكن إذا كان ثانی سبب يُسمى قبضاً فنسمى هذا الجزء الرابع عروضاً مقبوضة لما قررناه.

ثم نتطعم النصف الثاني فنقول: ولم أعطكم فططو عمالى ولا عرضي، فنجد قوله « ولا عرضي » هو الجزء الأخير من هذا النصف الثاني فنسميه ضرباً عملاً بقوله « ومثله من العجز الضرب »، ونجد هذا الجزء لم يدخله تغيير، بل أتى على ما هو عليه في الدائرة فنسميه صحيحاً عملاً بقوله « وإن تنج فالموفور يتلوه سالم صحيح »، وعلى هذا فقس جميع ما ذكره من شواهد البحور.

وقوله « وصغ زنة تحذوبها حذو من مضى » لاشك أن العروصيين يتقنون
صيغ الأفاعيل في كثير من الأوقات عند دخول التغيير عايمها إلى لفظ آخر
تحسيناً للمعارة ، كما إذا قُدم منه بالتغيير فإلا أوعين أو لام فَيُنْتَل إلى لفظ فيه
هذه الأحرف كَمُتَعِلُنْ مَحْبُولِ مستفعلن يُنْقَل إلى فَعِلْتُنْ ، وكفالاتُنْ
أوفاعلتُنْ المشتق يُرَدُّ إلى مفعولن ، وكَمْتَنَا أَحَدًا مُتَمَاعِلُنْ يُرَدُّ إلى فِعْلَانِ .
وكذا إذا سُكِنَت اللامُ بالتغيير في الجزء كفاعِلْ مَقْطُوعِ فاعِلُنْ يُنْقَل إلى
فَعْلُنْ ، وكذا إذا سُكِنَت التاء يُرَدُّ إلى غيره كفاعلاتٍ مقصورٍ فاعلاتن
يُرَدُّ إلى فاعلان . وكذا إذا صار الجزء بالتغيير على هيئة المنصوب الموقوف
غليه كفاعلا محذوفٍ فاعلاتن فيردُّ إلى فاعلن .

فمراد الناظم أنه إذا عَرَضَ لك بالتغيير إخراجُ الجزء عن الأوزان المألوفة
عن السلف فصُغ له زنة تنفوق بها أثر من مضى من أئمة هذا الشأن . وإنما أمرَ
بذلك إشاراً لموافقة الجماعة وكراهةً للخروج عن سنتهم ، والله تعالى أعلم .
وينبغي أن نعقد هنا فصلاً للأوزان المستعملة عندهم ، وبها يتيسر لك
اقتفاءً طريقهم والافتداءً بفريقهم فنقول :

اعلم أن الأجزاء المسماة بالتفاعيل السالمة من التغيير عشرة ، وتغيرُ
بالزحاف تارة وبالعلة أخرى ، وقد يجتمعان . ثم غالبُ أمرِ العلة أن تكون
محضة ، وقد تكون جاريةً مجرى الزحاف ، وإذا لحق التغيير جزءاً منها فقد
لا يشبهه بغيره أصلاً وقد يشبهه ، وإذا اشتبه فقد يكون الاشتباه مخصوصاً
بجزء سالم من تلك الأجزاء العشرة ، وقد يشبهه بجزء آخر مغير ، وقد يجتمع
فيه الأمران فيشتبه بسالم ومغير معاً . ويتضح ذلك بالكلام أولاً على ما يدخل
كلَّ جزء منها من التغييرات ، وثانياً بتفصيل الكلام على وجوه الاشتباه
ومراتبه ، فنقول :

الجزء الأول من الأجزاء العشرة السالبة من التغيير : « فعولان » ، ويدخله من الزحاف نوع واحد وهو القبض بالطويل والمتقارب فيصير فعول بتحريك اللام ، ولا ينفك عن هذه الصيغة .

ويدخله من العلة المحضة ثلاثة أشياء في المتقارب خاصة ، أحدها القصر فيصير فعول بإسكان اللام ، وهكذا يُتلفظ به ، وثانيها الحذف فيصير فعو فينقل إلى فَعْل ، وثالثها البتر فيصير فَع ، وبعضهم يبقيه على هذه الصيغة وبعضهم يغير عنه بقَل .

ويدخله من العلة الجارية تجرَى الزحاف ثلاثة أشياء : أحدها الحذف بالمروض الأولى من المتقارب فيغير عنه بقَعْل كما سبق ، وثانيها التلم بالطويل والمتقارب فيصير عولُن فيغير عنه بفَعْلُن بإسكان المين ، وثالثها التزم فيهما أيضا فيصير عول فيغير عنه بقَعْل ، فهذه ستة أجزاء فرعية نشأت عن فعولان .

الجزء الثاني « مفاعيلن » ، ويدخله من الزحاف القبض في الطويل والهزج والمضارع ، فيصير مفاعلن فلا تنقل هذه الصيغة إلى شيء آخر ، والكف فيهن جميعاً فيصير مفاعيلن فيبقى على هذه الصيغة أيضا .

ويدخله من العلة المحضة أمر واحد وهو الحذف بالطويل والهزج فيصير مفاعي فينقل إلى فعولان .

ويدخله من العلة الجارية مجرى الزحاف ثلاثة أشياء أحدها الخرم بالهزج فيصير فاعيلن فينقل إلى مفعولان ، وثانيها الشتر بالهزج والمضارع فيصير فاعلن ويبقى على هذه الصيغة . وثالثها الخرب فيهما فيصير فاعيلن فينقل إلى مفعول . فهذه ستة أجزاء تفرعت عن مفاعيلن .

الجزء الثالث « مفاعلتن » وليس إلا في الوافر ويدخله من الزحاف

العَضْبُ بالصاد المهملة ، فيصير مفاعلتن ياسكان اللام فينتقل إلى مفاعيلن ،
والعقلُ فيصير مفاعلتن فيعبر عنه بمفاعلن ، والنقصُ فيصير مفاعلتُ ياسكان اللام
فيُعبر عنه بمفاعيلُ .

ويدخله من العلة المحضة أمر واحد وهو القطف فيصير مفاعلُ فينتقل
إلى فمولن .

ويدخله من العلة الجارية مجرى الزحاف أربعة أشياء : أحدها العَضْبُ ،
بالضاد المعجمة ، فيصير فاعلتن ، فيعبر عنه بمفتعلن ، وثانيها التَّصْمُ فيعبر
فاعلتن ، ياسكان اللام ، فينتقل إلى مفعولن ، وثالثها الجَمَمُ فيصير فاعلتن ،
فينتقل إلى فاعلن ، ورابعها التَّعْصُ فيصير فاعلتُ فينتقل إلى مفعولُ . فهذه
ثمانية أجزاء متفرعة من هذا الأصل .

الجزء الرابع فاع لاتن ذو الوند المفروق ، وإنما يكون في المضارع ،
ولا يدخله من الزحاف غيرُ الكف فيصير فاع لات فتبقى هذه الصيغة على
حالها ، ولا تدخله علة أصلاً ، فهذا جزء واحد متفرع من هذا الأصل .

الجزء الخامس فاعلن ويدخله من الزحاف الخبنُ بالمديد والبيسط فيصير
فِإلُنْ ، وبهذا يُعبر عنه ويدخله من العلة المحضة التَّطْعُ بالبيسط خاصة فيصير
فاعِلُ فينتقل إلى فِإلُنْ ياسكان العين ، فهذان جزآن تفرعا من هذا الأصل .

الجزء السادس مستفعلن ذو الوند المجموع ، ويدخله من الزحاف بالبيسط
والرجز والسريع والنسرح الخبنُ فيصير مُتَّفَعِلُنْ فيعبر عنه بمفاعلن ، والطيُّ بها
أيضاً وبالمتنضب فيصيرُ مُسْتَعِلُنْ فيعبر عنه بمفعلن ، والخبلُ بما عدا المتنضب
فيصير مُتَّعِلُنْ فينتقل إلى فَعَلْتُنْ .

ويدخله من العلة المحضة شيئان أحدهما التذليل بالبيسط فيصير مستفعلنُ ،

بنونين سا كنين ، فُيُنْقَلُ إِلَى مُسْتَفْعَلَانِ ، وَيُخْبِنُ هَذَا الْمَذِيلُ فَيَصِيرُ مُتَّفَعِلَانِ
 فُيُنْقَلُ إِلَى مُنْفَاعِلَانِ ، وَيُطَوَّى فَيَصِيرُ مُسْتَعْلَانِ فُيُنْقَلُ إِلَى مُفْتَعْلَانِ ، وَيُخْبِلُ
 فَيَصِيرُ مُتَعْلَانِ فُيُنْقَلُ إِلَى فَعْلَتَانِ . وَثَانِيَهُمَا الْقَطْعُ بِالْبَسِيطِ وَالرَّجَزِ فَيَصِيرُ
 مُسْتَفْعِلُ فُيُنْقَلُ إِلَى مَفْعُولِنِ ، ثُمَّ قَدْ يُخْبِنُ هَذَا الْمَقْطُوعُ فَيَصِيرُ مَفْعُولُنِ فَيُعْبَرُ
 عَنْهُ بِمَفْعُولِنِ .

فهذه تسعة أجزاء تفرّقت من هذا الأصل .

الجزء السابع فاعلاتن ذو الوتد المجموع ، ويدخله من الزحاف بالمديد
 والرمل والخفيف والمجث الخين فيصير فَعْلَاتُنْ فيبقى على هذه الصيغة ،
 والكف فيصير فاعلات فيبقى على ذلك ، والشكل فيصير فَعِلَاتُ فلا يُحْمَلُ
 إِلَى صِيغَةٍ أُخْرَى .

ويدخله من العلة المحضة أربعة أشياء : أحدها التسيبغ بالرمل فيصير
 فاعلاتن بنون مشددة موقوف عليها فيعبر عنه عند الأكثرين بفَاعِلِيَّانِ ،
 وبعضهم يعبر عنه بفَاعِلَاتَانِ ، ثُمَّ قَدْ يُخْبِنُ هَذَا الْمَسْبُغُ فَيُعْبَرُ عَنْهُ بِفَعْلِيَّانِ .
 وَثَانِيَهُمَا التَّضَرُّعُ بِالْمَدِيدِ وَالرَّمْلِ فَيَصِيرُ فاعلات بِأَسْكَانِ التَّاءِ فَيُعْبَرُ عَنْهُ بِفَاعِلَانِ بِالنُّونِ
 السَّاكِنَةِ ، وَيُخْبِنُ هَذَا الْمَتَّصُورُ بِالرَّمْلِ فَيَصِيرُ فَعْلَانِ ، وَبِذَلِكَ يُعْبَرُ عَنْهُ .
 وَثَالِثُهَا الْحَذْفُ فِيهِمَا وَفِي الْخَفِيفِ فَيَصِيرُ فاعلا فُيُنْقَلُ إِلَى فاعلن ، وَيُخْبِنُ هَذَا
 الْحَذُوفُ فَيَصِيرُ فَعْلُنِ ، وَكَذَلِكَ يُنْطَقُ بِهَا . وَرَابِعُهَا الْبِتْرُ بِالْمَدِيدِ فَيَصِيرُ فاعلُ
 فُيُنْقَلُ إِلَى فَعْلُنِ .

ويدخله من العلة الجارية مجرى الزحاف التسميث بالخفيف والمجث فُيُنْقَلُ
 إِلَى مَفْعُولِنِ عِنْدَ كُلِّ قَائِلٍ . فَهَذِهِ أَحَدَ عَشَرَ فِرْعًا لِهَذَا الْأَصْلِ .

الجزء الثامن متفاعلن ولا يقع إلا في السكامل ، ويدخله من الزحاف

الإضمار فيصير متفاعلاً فيعبر عنه بمستعملين ، والوقص فيصير مُفاعلاً بضم
الهم فيُنقل إلى مفاعلاً بفتحها ، والحزل فيصير مُتفعلاً فيُنقل إلى مُفتعلين .

ويدخله من العلة المحضة أربعة أشياء : أحدها الترفيل فيصير مُتفاعلاً تُن
فيُعبر عنه بمفاعلاتين ، ويضم هذا الرقل فيُعبر عنه بمفعلاتين ، ويوقص
فيُعبر عنه بمفاعلاتين ، ويحزل فيُعبر عنه بمفعلاتين . وثانيها التذليل فيصير
مُتفاعلاً بتشديد النون فيُعبر عنه بمُتفاعلاً ، ويضم فيُعبر عنه بمفعلاً ،
ويوقص فيُعبر عنه بمفاعلاً ، ويحزل فيُعبر عنه بمفعلاً . وثالثها التقطع
فيصير مُتفاعلاً فيُنقل إلى مفعلاتين ، ويضم هذا التقطوع فيصير مفعلاً يُسكان
العين فيُنقل إلى مفعولان . ورابعها الحذف فيصير مُتفاعلاً فيُنقل إلى مفعولان مكسور
العين ، ويضم هذا الأحد فيصير مُتفاعلاً فيُنقل إلى مفعولان مكسور العين . فهذه
خمس عشرة فرعا تفرعت من هذا الأصل .

الجزء التاسع مفعولات ، ويدخله من الزحاف الخين بالسنسرح والمقتضب
فيصير مفعولات ، فيُنقل إلى مفعولات ، والعل فيهما فيصير مفعولات فيُنقل
إلى مفعولات ، والخيل في السنسرح فيصير مفعولات فيُنقل إلى مفعولات .

ويدخله من العلة المحضة ثلاثة أشياء : أحدها الوقف بالسريع والسنسرح
فيصير مفعولات يُسكان التاء فيعبر عنه بمفعولان ، بالنون الساكنة ، ويحين
فيها فيصير مفعولان فيُعبر عنه بمفعولان ، ويطوى في السريع فيصير مفعولات
فيُنقل إلى مفعولان .

وثانيها الكشف بالسريع والسنسرح فيصير مفعولاً فيعبر عنه بمفعولان ،
ويحين فيصير مفعولان فيعبر عنه بمفعولان ، ويطوى بالسريع فيصير مفعولاً فيُنقل
إلى مفعولان ، ويحبل فيصير مفعولاً فيُنقل إلى مفعولان بتحريك العين .

ونالها الصلح بالسريع فيصير مفعوفيمبر عنه بفعلن يأسكان العين ، فهذه
أحد عشر جزءاً تفرعت من هذا الأصل .

الجزء العاشر مستفعل لن ذو الوتد المفروق ، ويدخله من الزحاف بالخطيف
والجثت الخبن فيصير مُتَفَعِّلٌ لن فيعبر بمَفَاعٍ لن ، والكف فيصير مُتَفَعِّلٌ لن
فيعبر عنه بذلك ولا تغير الصيغة ، والشكل فيصير مُتَفَعِّلٌ لن فيعبر عنه بمَفَاعٍ لن .
ويدخله من العلل المحضة علة واحدة وهي التصرُّ مقرونًا بالخبن فيصير مُتَفَعِّلٌ لن
فيُنقَلُ إلى فعولن ، ولا يكون ذلك إلا في الخفيف إذا كان مجزوءاً . فهذه
أربعة أجزاء فروع نشأت عن هذا الأصل .

وهنا انتهى التفرُّع وقد استبان لك أن جميع الفروع ثلاثة وسبعون جزءاً
ناشئة عن العشرة الأصول السالمة من التغير فتكون جملة الأجزاء التي يُوزَنُ
بها عند العروضيين في البحور الخمسة عشر ثلاثة وثمانين جزءاً ما بين أصلي
وفرعى . ثم هذه الفروع كما أسلفناه على قسمين :

القسم الأول ما لا يشتبه بغيره أصلاً وهي تسعة عشر جزءاً : فمعلٌ وفعلٌ
وفعلٌ وفعلٌ وفلٌ وفعلتُنْ وفعلتانُ وفعلانُ وفعلتانُ وفعلتانُ ومفعلاتُنْ
ومستفعلاتُنْ ومفعلاتُنْ ومفعلاتُنْ ومفعلاتُنْ ومفعولاتُنْ ومفعولاتُنْ ومستفعل
ومفاعِلٌ .

القسم الثاني ما يشتبه بغيره ، ثم هو على ثلاثة أضرب : ما يشتبه بسالم فقط ،
وما يشتبه بمغير فقط ، وما يشتبه بمغير وسالم . فالضرب الأول جزآن ليس إلا ،
وهما مفاعلتُنْ المعصوب يشتبه بمفاعيلانُ ومفعلاتُنْ المضمرة يشتبه بمستفعلانُ .
وأما ما لا يكون مختصاً بالاشتباه بالسالم فإنه على خمس مراتب :

المرتبة الأولى أن يكون الجزء المغير له مثل واحد ، ولها سبعة أجزاء

الأول : مفعولٌ أُخربُ مفاعيلن وأعقصُ مفاعلتن ، الثاني مستفعلانٌ مذيلٌ مستفعلنٌ ومضمرٌ متفاعِلنَ المُذال ، الثالثُ مفاعِلنٌ مَجْبُونٌ مستفعلنٌ المذيل ، وموقوصٌ متفاعِلنَ المذيل ، الرابعُ مفاعِلنٌ مطوىٌ مستفعلنٌ المذيل ، ومخزولٌ متفاعِلنٌ المذيل ، الخامسُ فِعِلَاتِنٌ مَجْبُونٌ فاعِلَاتِنٌ ومقطوعٌ متفاعِلنٌ ، السادسُ فِعِلَاتٌ مشكولٌ فاعِلَاتِنٌ ومَجْبُولٌ مفعولاتٌ ، السابعُ فاعِلانٌ متصورٌ فاعِلَاتِنٌ ومطوىٌ مفعولاتٌ الموقوف .

المرتبة الثانية أن يكون الجزء المغير له مثالان ، وفي هذه المرتبة ثلاثة أجزاء : الأول مفاعيلٌ مكفوفٌ مفاعيلنٌ ومنقوصٌ مفاعلتنٌ ومَجْبُونٌ مفعولاتٌ ، الثاني مفتعلانٌ مطوىٌ مستفعلنٌ ومعصوبٌ مفاعلتنٌ ومخزولٌ متفاعِلنٌ ، الثالثُ فاعِلَاتٌ مكفوفٌ فاعِلَاتِنٌ ذى الوتد المجموعٌ ومكفوفٌ فاعِلَاتِنٌ ذى الوتد المرفوقٌ ومطوىٌ مفعولاتٌ .

المرتبة الثالثة أن يكون الجزء المغير له ثلاثة أمثال ، وهذه المرتبة جزآن : الأول فاعِلنٌ أشتر مفاعيلنٌ وأَجَمٌ مفاعِلَتِنٌ ومحذوفٌ فاعِلَاتِنٌ ومطوىٌ مفعولاتٌ المكشوف ، الثاني فِعِلنٌ بتحريك العين مَجْبُونٌ فاعِلنٌ ومَجْبُولٌ مفعولاتٌ المكشوف ومَجْبُونٌ فاعِلَاتِنٌ المحذوفٌ وأحذُ متفاعِلنٌ .

المرتبة الرابعة أن يكون الجزء المغير له أربعة أمثال ، وهذه المرتبة ثلاثة أجزاء : الأول فِعِلنٌ بإسكان العين ، أتلَمُ فِعِلنٌ ومقطوعٌ فاعِلنٌ وأبتر فاعِلَاتِنٌ وأصلمٌ مفعولاتٌ ومُضْمَرٌ متفاعِلنٌ الأحذ . الثاني مفاعِلنٌ مقبوض مفاعيلنٌ ومَجْبُونٌ مستفعلنٌ ذى الوتد المجموعٌ وذى الوتد المرفوقٌ وممّتولٌ مفاعلتنٌ وموقوصٌ متفاعِلنٌ . الثالثُ فِعِلنٌ محذوفٌ مفاعيلنٌ ومَجْبُونٌ مستفعلنٌ المقطوعٌ ومقطوفٌ مفاعلتنٌ ومَجْبُونٌ مفعولاتٌ المكشوفٌ ومَجْبُونٌ مستفعلنٌ المتصور .

المرتبة الخامسة أن يكون الجزء المغير له خمسة أمثال ، ولهذه المرتبة جزء واحد وهو مفعولن ، فإنه يكون أخرم مفاعيلن ومقطوع مستعملن ومشعث فاعلاتن وأقصم مفاعلتين ومضمر مفاعلين المقطوع ومكشوف مفعولات.

وهنا انتهى تعداد المراتب . ولا يخفى عليك أن الأجزاء الثلاثة والثمانين التي قدمنا أنها جملة التفاعيل الموزون بها إنما يأتي تعديدها كذلك باعتبار ما طرأ من التغييرات التي أسلفناها مع قطع النظر عن الاشتباه وعدمه ، فإن رُمّت ضبطها بغير تكرار فاعلم أنها ثلاثة وأربعون جزءاً ليس إلا ، وهو الأصول العشرة والتسعة عشر فرعاً التي لا تشبه بغيرها ، وأجزاء المرتبة الأولى وهي سبعة ، وأجزاء المرتبة الثانية مفاعيلن ومفعلمن وفاعلاتن ، والجزء الثاني من المرتبة الثالثة وهي فعلمن المتحركة العين ، وجزآن من المرتبة الرابعة وهما فعلمن الساكن العين ومفاعلمن ، وجزء المرتبة الخامسة وهو مفعولن .

فإذا أراد عروضي أن يزن شيئاً من الشعر العربي لم يخرج عن هذه الثلاثة والأربعين جزءاً ، ولا يمكنه إلا الإتيان ببعضها عند التفعيل فتأمل ذلك والله تعالى أعلم بالصواب .

ولنختم الكلام في فنّ العروض بفصل ذكره ابن برّي التازي في شرحه لعروض ابن السّاقط فنورده برّمته لاشتماله على فوائد لا بأس بالإحاطة بها علماً . قال : وقد تجافى بعض المتعسفين عن هذا العلم ووضعوا منه واعتقدوا أن لاجدوى له واحتجوا بأن صانع الشعر إن كان مطبوعاً على الوزن فلا حاجة له بالعروض كما لم يحتج إليه من سبق الخليل من العرب وإن كان غير مطبوع فلا يتأتى له نظم العروض إلا بتكلف ومشقة ، كما قال أبو فراس الحمداني :^(١)

تناهض الناسُ للبعالي لما رأوا نحوها نهوضي
تكلّفوا المكرماتِ كدًّا تكلفَ النّظمَ بالعروضِ

ولأن بعض كبراء الشعراء لم يتف عندما حدّده الخليل وحصره من الأعراب بل تجاوزها . ولما قال أبو العتاهية أبياته التي أولها :

عُتِبُ ما لاخيالٍ خبريني ومالي

قيل له إنك خرجت عن العروض فقال أنا سبقت العروض . ولأنه يخرج بديع الألفاظ ورائق السبك إلى الاستبراد والركاكة ، وذلك حالة التقطيع والتفعيل ، وربما أوقع المرء في مهوى الزلل ومقام الخجل بما يتحول إليه صوغ البنية من منكر الكلام وشنيع الفحش ، كما جرى في مداعبة أبي نواس وعنان جارية الناظمي حين قالت له : إن كنت تحسن النظر في العروض فتقطع هذا البيت :

حوّلوا عنا كنيستكم يا بني حمالة الحطبِ

فقطعته فضحكت منه ، وفعل بها مثل ذلك في تقطيع قوله :

أكلتُ الخردلَ الشاميَّ في صحفةٍ خبّازٍ^(١)

وقد صرح الجاحظ وهو من علماء اللسان بدم علم العروض فقال : هو علم مولد وأدب مستبرد ومذهب مرذول يستنكده العمول مستغلن وفعل من غير فائدة ولا محصول .

والجواب أن الحق الذي يعترف به كل منصف أن لهذا العلم شرفاً على ما سواه من علوم الشعر لصحة أساسه واطراد قياسه ونبل صنعته ووضوح أدلته . وجدواه

حصرُ أصول الأوزان ومعرفة ما يمتريها من الزيادة والنقصان وتبيين ما يجوز
منها على حُسن أو قبح وما يمتنع ، وتفقدُ مجالِّ المعاقبة والمراقبة والخرم والخزم
وغير ذلك مما لا يترن على اللسان ولا تنفطن إليه الفطرُ والأذهان ، فالجاهل
بهذا العلم قد يظن البيت من الشعر صحيحَ الوزن سليماً من العيب وليس
كذلك ، وقد يمتدُّ الزحاف السائغ كسراً وليس به كقوله :

قلتُ استجيبى فلما لم تُجِبْ سألتُ دموعى على ردائى
وقول الآخر : (١)

عينك دمعها سِجَالُ كأن شأنيهما أوْشالُ
وقول الآخر :

النشرُ مسكٌ والوجوهُ دنا نير وأطرافُ الأكفِ عَمَّ
وقول الآخر :

منازلٌ عفا هُنَّ بذى الأرا ك كلُّ وابلٍ مُسبِلٍ هَطِلِ

وقول الآخر :

صَرَمَتِكَ أسماءُ بعدِ وصالِها فأصبحتَ مكتئباً حزينا

فهذه أبيات كلها صحيحة الوزن سائفة مستعملة عند العرب مع أن الطبع
ينبو عنها ، ولا يدرك جوازها إلا من نظرفى هذا العلم . وهل علمُ العروض
للشعر إلا بمثابة علم الإعراب للكلام ؟ فكما أن صنعة النحو وُضعت ليُعافى
بها اللسان من فضيحة اللحن فكذلك علمُ العروض وُضع ليُعافى به الشعرُ من

خلل الوزن ، فلولاه لاختلفت الأوزان واختلفت الألحان وانحرفت الطباع عن الصواب انحرف الألسنة عن الإعراب . وقد وقع الخلل في شعر العرب كثيراً ، وأنشد الأصمعي وأبو عبيدة وابن دُرَيْد وابن قُتَيْبَة وغيرهم من كبار الأئمة بيتَ عبيد بن الأبرص هكذا مكسوراً :^(١)

هي الحمرُ تُكْنَى الطَّلَا كما الذئبُ يُكْنَى أبا جَعْدَةَ
ووقع في شعر علقمة قوله في فكه أخاه شاساً :^(٢)

دافستُ عنه بشعري إذ كان في الفداء جَعْدًا
فكان فيه ما أتاك وفي تسعين أسري مُقْرَنِينَ صَفْدًا^(٣)
دافع قومي في الكتيبة إذ طار لأطراف الظبابة وقدَّ^(٤)
فأصبحوا عند ابن حَفْنَةَ في الأغلال منهم والحديد عُقْدًا^(٥)
إذ تُخَبُّ في المُخَنَّبِينَ وفي النَّهْكَرِ غَيُّ بَادِيٍّ وَرَشْدًا^(٦)

فهذه القطعة مما أدخلت في جملة شعره وهي مختلفة الوزن حتى قال بعضهم إنها ليست بشعر .

وأنشد ابنُ إسحاق في كتاب السيرة لأمية بن أبي الصلت يبكي زَمَعَةَ
ابن الأسود وقتلي بنى أسد :^(٧)

(١) ديوانه : ٣ .

(٢) ديوانه : ١١٢ .

(٣) كذا في الديوان ، وفي جميع النسخ : مقرنين في صفد .

(٤) في « د » بالكسبية . وفي « م » و « د » بأطراف .

(٥) في « د » أبي جفنة .

(٦) في جميع النسخ « باد » .

(٧) سيرة ابن هشام ، ٣ : ٣٤ . وأنساب الأشراف : ٣٠٧ . وجمهرة نسب قريش ،

عيني بكى بالسبلات أبا الحارث لا تذخري على زممة
 ابكي عقيل بن الأسود أسد البأس ليوم الهياج والدفعة
 تلك بنو أسد إخوة الجوزاء لاخانة ولا خدعة
 وهم الأثرة الوسيطة من كعب وهم ذروة السنام والقمة^(١)
 وهم أنبتوا من معاشر شعر الرأس وهم الحقوهم المنمة
 أمسى بنو عمهم إذ حضر البأس أكبادهم عليهم وجهه^(٢)
 وهم هم المطعمون إذ قحط القطر وحالت فلا ترى قزعة

ولا حجة في ذم الجاحظ لهذا العلم، فقد مدحه أيضا وإنما أراد بذلك إظهار
 الاقتدار على جمع المدح والذم في شيء واحد فقال في مدحه : هو علم الشعر
 ومعياره ، وقطبه الذي عليه مداره ، به يعرف الصحيح من السقيم والعليل
 من السليم ، وعليه تبنى قواعد الشعر ، وبه يسلم من الأود والكسر .
 وإنما يضع من هذا العلم من نبأ طبعه البليد عن قبوله ونأى به فهمه البعيد
 عن وصوله . كما حكي الأصمعي أن أعرابيا مبتدئا كان يجاس إلى بعض الأدباء
 وكما أخذوا في الشعر أقبل بسمعه عليهم ، حتى أخذوا في العروض وتنطيع
 الأبيات ولي عنهم وهو ينشد :

قد كان إنشادهم للشعر يعجبنى حتى تماطوا كلام الزنج والروم
 وليت منقلبا والله يعصمى من التثحم في تلك الجرائم
 ولما وضع الخليل رحمه الله كتاب العروض ، وأعمل فكره في تنطيع

(١) وجميع النسخ « وهم الأسود »

(٢) في د و « إذا » .

الأبيات وقت الدوائر دخل عليه أخوه وهو مُكَبَّ على دائرةٍ خطَّها وجعلها
نُصْبَ عَيْنِيهِ وهو يعالجُ فكرها بأجزاء التفعيل نادى قومه فقال هلموا فقد جن
الخليلُ فلما فرغَ مما كان يحاوله من ذلك صرف وجهه إلى أخيه وأنشد :

لو كنتُ تعلمُ ما أقولُ عذرتني أو كنتُ أجهلُ ما تقولُ عذرتك
لكن جهلتُ مقالتي فعذرتني وعامتُ أنك جاهلٌ فعذرتك

وحكى صاحب العمد أن الخليلَ إنما أنشد هذين البيتين حين سأله ابن
كيسان عن شيء ففكر فيه الخليلُ مجيبه فلما استفتح الكلام قال ابن كيسان:
لا أدري ما تقول ، فأشده إياهما . ورأيت في كتاب « الزينة » أن بعض أهل
العلم ذكر أن الخليلَ أخذ رسم العروض من أصحاب محمد بن علي ومن أصحاب
علي بن الحسين .

انتهى هذا الفصلُ الخاتمُ بقصته وانقضى سوتق الحديث على نصه . فلنعد
إلى كلام الناظم رحمه الله تعالى .

قال :

القوافي وعيوبها

أقول : جرت عادة أكثر العروضيين بأن يذكروا علم القوافي بعد علم العروض لأنه كالرديف له ، وبينهما شدة اتصال واشتباك ، لكن قال بعضهم إن علم القوافي علم جليل لا يصلح أن يُجمل علاوة على علم العروض حتى قال ابن جنى : علم القوافي وإن كان متصلاً بالعروض وكالجزء منه لكنه أدق وألطف من علم العروض . والناظر فيه محتاج إلى مهارة في علم التصريف والاشتقاق واللغة والإعراب .

قلت : وعلى تقدير تسليم ذلك كله فالنظر فيه متأخر عن النظر في العروض ضرورة أن القافية إنما يُنظر فيها من حيث هي مُنتهى بيت الشعر ، فلما لم يتحقق كون اللنظ الذي هي آخره شعراً لم يتأت النظر فيها ، فلا جرم جعلوا الكلام عليها متأخراً عن الكلام فيه ، فتأمل .

قال :

وقافية البيت الأخيرة بل من المحرك قبل الساكنين إلى انتها

أقول : اعلم أنهم اختلفوا في مُسمى القافية اختلافاً كثيراً ، والناظم اقتصر على قولين منها فلننتصر على الكلام عليهما تبعاً له . وينبغي أن نحقق أولاً محل النزاع فنقول : قال الصفاقي : ليس نزاعهم في مُسمى القافية لغة ، ولا فيما يُصطاح على أنه قافية ، وإنما النزاع في القافية المُضاف إليها العلم في قولهم « علم القافية » ما المراد بها .

فذهب الأخفش إلى أنها الكلمة الأخيرة من البيت ، وهذا هو الذي أراده الناظم بقوله أولاً « وقافية البيت الأخيرة » أي الكلمة الأخيرة ،

فحذف الموصوف لحصول العلم به .

وذهب الخليل وأبو عمرو الجزمي إلى أنها عبارة عن الساكنين اللذين في آخر البيت مع ما بينهما من الحروف المتحركة ومع المتحرك الذي قبل الساكن الأول ، وهذا هو الذي أراده الناظم بقوله « بل من المتحرك قبل الساكنين إلى أنها » وبعض العروضيين يعبر عما قبل الساكن الأول بالمتحرك كما فعل الناظم ، وبعضهم يعبر بالحركة فيقول : من الحركة التي قبل الساكن الأول . ووجه أبو الفتح ابن جني قول من عبر بالحركة بأن الفصدان لا يسمى قافية إلا ما تلزم إعادته من كل وجه ، والحركة التي قبل الساكن الأول بهذه المثابة ، بخلاف حرفها فإن له أن يأتي بمثله أو بحرف آخر متحرك . واعترضه الصفاقسي بأن هذه الحركة التي قبل الساكن الأول كحرفها ، فإنها إذا كانت في البيت الأول ضمة جاز أن تكون في البيت الثاني فتحة أو كسرة وبالعكس ، كما أن حرفها يكون ميمًا في بعض البيوت وفاء في الآخر أو غير ذلك ، ألا ترى إلى قول امرئ القيس :

قفا نبيك من ذكرى حبيبٍ ومَنْزِلٍ بسقط اللوى بين الدخول فحو مل
ترى بعر الآرام في عرصاتهما وقيعانها كأنها حبُّ فلفل

فالأول حاء مفتوحة موضعها في الثاني فاء مضمومة ، فحينئذ ما ذكره من أن الحركة تلزم إعادتها من كل وجه وهم ، بل هي كحرفها .

واعترضه أيضاً أبو العباس بن الججاج [بدم] لزوم^(١) ذلك في الدخيل لأنه لا يلزم إعادته من كل وجه ، وكذا غيره من حروف القافية إلا الروي والتأسيس ، وهو لم يتعرض لذكر شيء منها .

وأضرب الناظم عن القول الأول وهو قول الأخفش لأنه غير مرتضى

(١) في جميع النسخ « لزوم » ، وما بين المعقوفين من عندي .

عنده ، ولاشك أنه مقدوح فيه ، وقد اعترضه ابن جنى بأن الاتفاق قائم على أن في القوافي قافية يُقال لها التكاوس ، وهو ما توالفت فيه أربعة أحرف متحركة بين ساكنين نحو فَعَلْتُنُ النخبول ، وذلك نحو قول المصنوع : (١)

قد جَبَرَ الدينَ الإلهَ فَجَبَّرَ

ألا ترى أن قوله « هُفَجَبَّرَ » وزنه « فَعَلْتُنُ » ، وقد سُلِّم أنه قافية مع تركبه من كلمتين وبعضٍ أخرى .

ورُجِّح مذهب الأَخْفَش بأن العرب يقولون البيت حتى إذا لم يبق منه إلا الكلمة الأخيرة قالوا : بقيت القافية ، وإذا قال الشاعرُ اجتمعوا إلى قوافي الطاء مثلا فإنما يُجمع له كلماتٌ أو آخرها طاء والأصل في الإطلاق تحميمه .

ورده الصفاقسي بأن تسمية هذه الكلمات قوافي إنما هو بالمعنى اللغوي ، وليس مهمل النزاع على ما عرفت أولاً ، واثن سُلِّم فلم لا يجوز أن يكون ذلك لأن القافية لا تخرج عن تلك الكلمات ، إما لأنها هي القافية إذا اجتمع فيها ما ذكرناه ، أو بعضها إذا كان فيها بعضه ، أو تشتمل عليه وتزيد إن كانت أكثر منه ، وهذا وإن كان مجازاً فيجب الخلل عليه جمعاً بين الدليلين ، لأن العمل بكل واحد منهما من وجهٍ أولى من إلغاء أحدهما مطلقاً .

واشتقاق القافية من « قفايقفو » إذا تبع ، فهي تقفو أثر كل بيت ، أو تقفو أثر أخواتها . والأول أولى لأن البيت الأول لا يصح فيه المعنى الثاني ، وعلى كلا التولين فهي فاعلة على بابها . وقيل : لأن الشاعر يقفوها لأنها تجرى له في البيت الأول على السجية ثم يتبعها في سائر الأبيات ، فهي فاعلة بمعنى

مفعولة ، كميشة «راضية» أي «مرضية» . ويُعزى هذا القولُ إلى أبي موسى
الهامض ، قاله ابنُ بري .

ثم القافيةُ عند الخليل قد تكون بعضَ كلمة كقوله : (١)

وَيَلْوِي بِأَثْوَابِ الْعَنِيْفِ الْمُثَقَّلِ

وقد تكون كلمة كقوله :

إِذَا جَاشَ فِيهِ حَمِيَّةٌ غَلِيٌّ مِرْجَلِ

وقد تكون كلمتين كقوله :

كجلمودِ صِخْرٍ حَطَّه السَّيْلُ مِنْ عَلِ

وقد تكون أكثر كقوله :

قَدْ جَبَرَ الدِّينَ الْإِلَهَ فَجَبَّرَ

قال :

تَحَوُّزٌ رَوِيًّا حَرْفًا أُتَسَبَّتْ لَهُ وَتَحْرِيكُهُ الْمَجْرَى فَإِنْ قُرْنَا بِمَا
يَذَانِي فَذَا الْإِكْفَاءُ وَالْإِقْوَاوُ بَعْدَهُ الْإِجَازَةُ وَالْإِصْرَافُ وَالْكَلُّ مَتَّقِي

أقول : الضميرُ المستترُ في «تحوز» عائدُ إلى القافية ، يعني أن القافية تحوزُ
روياً لأنها تتضمنه وتشتمل عليه ، فهو في حوزها ، فلذلك قال «تحوز» . قال
الشريف : والروى هو الحرفُ الذي تُبنى عليه القصيدةُ وتنسبُ إليه ، فيقال
قصيدةٌ رائيةٌ وقصيدةٌ داليةٌ ، وهذا هو الذي أراد الناظمُ بقوله «حرفاً اتسبتُ
له» . قلت : يردُّ على تعريفِ الروى بما ذكرناه لزومُ الدُّورِ ضرورةً توفَّقِ

(١) هذا واللذان بعده من معلقة امرئ القيس .

معرفة الروى حينئذ على ما أخذ في تعريفه وهو نسبة القصيدة إليه ، وتوقف النسبة حينئذ على معرفة حرف الروى إذ لا تنسب القصيدة إلى حرف حتى يُعلم أنه حرفٌ رويها . قال ابن جنى : وأحوط ما يقال في حرف الروى أن جميع حروف المعجم تكون رويًا إلا الألف والياء والواو الزائدة في أواخر الكلم غير مبنيات فيها بناء الأصول ، نحو ألف « الجرعا » ، وياء « الأيامي » ، وواو « الخيامو » ، وإلا هأى التأنيث والإضمار إذا تحرك ما قبلهما ، نحو « طلحة » « وضربة » ، وكذلك الهاء التي تُتبع بها الحركة نحو « ارمة » « واغزه » و« فيمة » « وله » ، وكذلك التنوين اللاحق آخر الكلام للصرف كان أولغيره ، نحو زيد « أوصيه » و« غاق » و« يومئذ » ، وقوله :

أقلّ اللومَ عاذلَ والعتابن

وقول الآخر :^(١)

داينتُ أرّوى والديون تُقضن

وقول الآخر :^(٢)

يحسبه الجاهلُ مالم يعلمن

وقول الأعشى :^(٣)

ولا تعبدِ الشيطانَ والله فاعبدن

وقول عمر بن أبي ربيعة :^(٤)

(١) لرؤية ، ديوانه : ٧٩ .

(٢) للعجاج ، ديوانه : ٨٨ .

(٣) ديوانه : ١٠٣ ، والرواية فيه مختلفة .

(٤) ديوانه : ٩٢ .

وقَعِيرِ بَدَا بْنِ خَدْسٍ وَعَشْرِينَ لَهُ قَالَتِ الْفَتَاتَانِ قَوْمَيْنِ
 وَقَوْلِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَرِّ: (١)

مَتَى تَأْتِنَا تُلَمِّمُ بِنَافِي دِيَارِنَا تَجِدُ حَطْبًا جَزَلًا وَنَارًا تَأْجَجُنُ
 وَكَذَلِكَ الْأَلْفَاتُ الَّتِي تُبَدَلُ مِنْ هَذِهِ النُّونَاتِ نَحْوَ قَوْلِهِ :

يَحْسِبُهُ الْجَاهِلُ مَا لَمْ يَطْلُمَا

وقوله :

وَلَا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ وَاللَّهَ فَاعْبُدَا

وَكَذَلِكَ الْهَمْزَةُ الَّتِي يَبْدُلُهَا قَوْمٌ مِنَ الْأَلْفِ فِي الْوَقْفِ ، نَحْوُ : رَأَيْتَ رَجُلًا
 وَهَذِهِ حُبْلًا ، وَيُرِيدُ أَنْ يَضْرِبَهَا ، وَكَذَلِكَ الْأَلْفُ وَالْيَاءُ وَالْوَاوُ اللَّوَاتِي يَلْحَقْنَ
 الضَّمِيرَ نَحْوُ : رَأَيْتَهَا ، وَمَرَرْتُ بِهِي ، وَهَذَا غَلَامُهُو ، وَرَأَيْتَهُمَا ، وَمَرَرْتُ بِهِمِي ،
 وَكَلِمَتُهُمُو . فَإِذَا جَاءَكَ بَيْتٌ فَانظُرْ إِلَى آخِرِ حَرْفٍ مِنْهُ ، فَإِنْ كَانَ وَاحِدًا مِنْهَا
 فَتَجَاوَزَهُ إِلَى الَّذِي قَبْلَهُ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ وَاحِدًا مِنْهَا فَاجْعَلْهُ رُوبِيًا ، وَإِنْ كَانَ وَاحِدًا
 مِنْهَا فَتَعَدَّهُ إِلَى مَا قَبْلَهُ ، فَإِنَّهُ لَا يَبْدَأُ أَنْ يَكُونَ رُوبِيًا ، وَكَذَلِكَ أَنَّهُ لَا يُمْكِنُ أَنْ
 يَلْحَقَ بَعْدَ حَرْفِ الرَّوِيِّ أَكْثَرُ مِنْ حَرْفَيْنِ الْأُولِ هَاءِ الْوَصْلِ وَالْآخِرِ خُرُوجِ .
 وَنَحْنُ نَعْرُضُ مِنْ ذَلِكَ مَا يَتَّبِعِينَ بِهِ غَرَضُنَا . مِنْ ذَلِكَ قَوْلُ رُوَيْبَةَ (٢) :

وَقَاتِمِ الْأَعْمَاقِ خَاوِيِ الْمُخْتَرِقِ

فَأَحْرُ الْبَيْتِ الْقَافُ وَلَيْسَتْ وَاحِدًا مِنَ الْحُرُوفِ الْمُسْتَثْنَاةِ فِيهِ حَرْفُ الرَّوِيِّ ،
 وَالْمَقْصِدَةُ لِذَلِكَ قَافِيَةٌ . وَبَلَى ذَلِكَ قَوْلُ زُهَيْرِ بْنِ أَبِي سَلَمَى (٣) :

(١) - ديوانه : ١/٤٦٤ ، والمخزاة : ٣/٦٦٠ .

(٢) ديوانه : ١٠٤ .

(٣) ديوانه : ١٢٤ .

صَحَا الْقَلْبُ عَنْ سَلْمَى وَأَقْصَرَ بَاطِلُهُ وَعُرِي أْفِرَاسُ الصَّبَا وَرَوَّاحِلُهُ
فَأَخِرَ الْبَيْتِ الْهَاءُ إِلَّا أَنَّهُمَا مِنَ الْحُرُوفِ الْمُسْتَثْنَاةِ ، أَلَّا تَرَاهَا هَاءَ إِضْمَارٍ ،
مُتَحَرِّكٌ مَا قَبْلَهَا فَلَا يَكُونُ رَوِيًّا ، قَدْ اضْطَرَّرْتُ إِلَى اعْتِبَارِ مَا قَبْلَهَا وَهُوَ الْلامُ
وَأَيْسَتْ مِنَ الْحُرُوفِ الْمُسْتَثْنَاةِ فِيهِ الرَّوْيُ ، وَالْقَصِيدَةُ لِذَلِكَ لَامِيَّةٌ . وَيَلِي ذَلِكَ
قَوْلُ الْأَعَشِيِّ (١) :

قَطَعْتُ إِذَا خَبَّ رِيْعَانُهَا بِمِرْفَاءِ تَنْهَضُ فِي آدِهَامَا

فَأَخِرَ الْبَيْتِ الْأَفْ ، وَلَا تَكُونُ رَوِيًّا لِأَنَّهَا تَابِعَةٌ لِهَاءِ الْإِضْمَارِ ، قَدْ اضْطَرَّرْتُ
إِلَى اعْتِبَارِ مَا قَبْلَ الْهَاءِ وَهُوَ الدَّالُ وَلَيْسَتْ مِنَ الْحُرُوفِ الْمُسْتَثْنَاةِ ، فِيهِ إِذْنُ
الرَّوْيِ وَالْقَصِيدَةُ لِأَجْلِ ذَلِكَ دَالِيَّةٌ . وَهَذِهِ الطَّرِيقَةُ أَصَحُّ الطَّرِيقِ إِلَى مَعْرِفَةِ
الرَّوْيِ وَأَجْلَاهَا وَأَوْضَحُهَا ، وَلَا شَيْءٌ يَقُومُ فِي اسْتِخْرَاجِ عِلْمِهِ مَقَامَهَا .
انْتَهَى كَلَامُهُ .

وَسُمِّيَ رَوِيًّا أَخْذًا لَهُ مِنَ الرَّوْبَةِ وَهِيَ الْفِكْرَةُ ، لِأَنَّ الشَّاعِرَ يَرَوِيهِ فَهُوَ فَعِيلٌ
بِمَعْنَى مَفْعُولٍ . وَقِيلَ : هُوَ مَا خُوِذَ مِنَ الرَّوِّاءِ وَهُوَ الْجَبَلُ يَضُمُّ شَيْئًا إِلَى شَيْءٍ ،
فَكَانَ الرَّوْيُ شَدَّ أَجْزَاءَ الْبَيْتِ وَوَصَلَ بَعْضَهَا بِبَعْضٍ . وَقَالَ أَبُو عَلِيٍّ : هُوَ مِنَ
قَوْلِهِمْ «لِلرَّجْلِ رُؤَاءٌ» أَيُّ يَنْظُرُ حَسِينٌ ، فَسُمِّيَ رَوِيًّا لِأَنَّ بِهِ عِصْمَةَ الْأَبْيَاتِ
وَتَمَاسُكَهَا ، وَلَوْلَا مَكَانُهُ لَتَفَرَّقَتْ عُصَبًا ، وَلَمْ يَتَّصِلْ شِعْرًا وَاحِدًا .

نَمُ الرَّوْيُ لَا يَخْلُو إِمَّا أَنْ يَكُونَ مُتَحَرِّكًا أَوْ سَاكِنًا ، فَإِنْ كَانَ مُتَحَرِّكًا
فَحَرَكَتُهُ تُسَمَّى بِالْمَجْرِيِّ سِوَاهُ كَانَتْ فَتْحَةً كَحَرَكَةِ النَّوْنِ مِنْ قَوْلِهِ :

الْأَهْبِي بِصَحْنِكَ فَاصْبِحِينَا

أو ضمة كحركة الميم من قوله (١)

سُقِيَتِ النَيْثَ أَيْتَهَا الخِيَامُ

أو كسرة كحركة الياء من قوله : (٢)

كَلَيْنِي لَهْمٌ يَا أُمَيْمَةَ نَاصِبٍ

فقد علم أن سكون الروى التقييد لا يسمى عندهم تجرى ، وإن كان سيويبه قد قال هذا باب مجارى أو آخر الكلم من العربية وهى تجرى على ثمانية مجارفلم يقصر المجارى هنا على الحركات فقط كما قصر العروضيون الجرى فى التافية على حركة الروى دون سكونه ، وإنما فعل العروضيون ذلك لأنهم إنما يسمون ما يُستخرج منه علمٌ ويتفرغُ عليه حكمٌ ، والحركة يتفرغُ عاينها النظر فى الإقواء والوصل والتتمدى وغير ذلك ، بخلاف السكون . وقال أبو الفتح : هو منقل من الجريان لأنه مبدأ الوصل ومنبعه ، ألا ترى أنك إذا قلت : (٣)

قَتِيلَانِ لَمْ يَعْلَمْ لَنَا النَّاسُ مَصْرَعَا

ففتحة العين هى ابتداء جريان الصوت فى الألف . وكذلك فتولك : (٤)

يَادَارِمِيَّةَ بِالْعِلْيَاءِ فَالْسِّنْدِ

تجد الكسرة هى ابتداء جريان الصوت فى الياء . وكذلك قولك : (٥)

هَرِيرَةٌ وَدَعَّهَا وَإِنْ لَامٌ لَأْتُمُ

(١) ديوانه : ٥١٢ ، وشرح الحماسة : ٨٦/٢

(٢) للنايعة ، ديوانه : ٥٤ . (دار الفكر) .

(٣) لامرى . النيس ، ديوانه : ٢٤٢

(٤) للنايعة ، ديوانه : ٢ (دار الفكر) .

(٥) الأعشى ، ديوانه : ٥٦ .

تجد ضمة الميم منها ابتداء جريان الصوت في الواو .

وقوله « فَإِنْ قُرْنَا بِمَا يَدَانِي فَذَا الْإِكْفَاءُ وَالْإِقْوَاءُ » ضميرُ الاثنين من قوله « فَإِنْ قُرْنَا » عائد إلى الروى وتحريكه ، وحرفُ الجر من قوله « بما » متماقٍ بالفعل ، « وما » إما موصولةٌ أو موصوفةٌ ، والجملةُ من قوله « يداني » إما صلةٌ فلا محلَّ لها وإما صفةٌ فحملها الجر . وعلى كل حال ففي كلام الناظم الميب المسمى بالتضمين كما ستعرفه ، والفاءُ رابطةٌ جواب الشرط ، والجملةُ الاسميةُ بعدها هي الجوابُ ، واسم الإشارة راجع إلى المصدر المفهوم من الفعل ، أى فهذا اقتران هو الإكفاء والإقواء . والإكفاء راجعٌ إلى اختلاف نفس الروى ، والإقواء راجعٌ إلى اختلاف مجراه ، على طريق اللف والنشر المرتب ، والمعنى أن حرف الروى متى قرُن بحرف آخر مخالف له ، إلا أنه قريب منه في المخرج ، فهذا هو الإكفاء . والمجرى وهو تحريك الروى متى قرُن بحركة أخرى مخالفة لما قبلها ، إلا أنها قريبة منه ، فهذا هو الإقواء . والإكفاء كتوله : (١)

بِنَى إِنْ الْبَرَّ شَيْءٌ هَيِّنٌ الْمُنْطِقُ اللَّيْنُ وَالطَّعِيمُ

فجمع بين النون واليم وهما متقاربان في المخرج .

وكتوله : (٢)

يَا ابْنَ الزُّبَيْرِ طَالَمَا عَصَيْتَا وَطَالَمَا عَنَيْتَنَا إِلَيْكَ

فجمع بين التاء والكاف ، وهما كذلك متقاربان في المخرج .

والإقواء كتوله : (٣)

(١) الكامل : ٤٨٠ .

(٢) لراجز من حمير ، الخزانة : ٢٥٧/٢ ، ونوادير أبي زيد ، ١٠٥ ، وفيها « عصيكا » .

(٣) للناطقة ، ديوانه : ٣٤ ، ٣٥ (دار الفكر) .

سَقَطَ النِّصِيفُ وَلَمْ تُرَدِّ إِسْقَاطُهُ فِتْنَاوَاتُهُ وَاتَّقِنَا بِالْيَدِ
بِمُخَضَّبِ رَخِصٍ كَأَنَّ بِنَانَهُ عَمَّمُ يَسْكَدُ مِنَ اللِّطَافَةِ يُعْقَدُ

وقوله « وبعده الإجازة والإصراف » يعنى فإن قرن حرف الروى بما هو بعيد منه فى المخرج فذلك هو الإجازة ، وإن قرن المجرى وهو تحريك الروى بما هو بعيد منه وهو الفتحة مع الضمة أو مع الكسرة فذلك هو الإصراف ، ففيه أيضاً ونشر مرتب .

فالإجازة كقوله :

خَلِيلِي سِيرًا وَاتْرَكَ الرَّحْلَ إِنِّي بِمَهْلِكَةٍ وَالْمَافِيَاتُ تَدُورُ
فَبَيْنَاهُ يَشْرَى رَحْلَهُ قَالَ قَائِلٌ لِمَنْ يَجْمَلُ رَخُو المِلاطِ نَجِيبُ

فجمع بين الراء والباء وبينهما تباعد فى المخرج .

والإصراف أنشد منه قدامة فى كتاب النقلة : (١)

عَرَيْنٌ مِنْ عُرَيْنَةٍ لَيْسَ مِنْهَا بَرِئْتُ إِلَى عَرِينَةٍ مِنْ عَرِينِ
عَرَفْنَا جَعْفَرًا وَبَنِي عُبَيْدِ وَأَنْكَرْنَا زَعَانِفَ آخِرِنَا

وأنشد ابن الأعرابي منه :

لَا تَنْكَحَنَّ عَجُوزًا أَوْ مَطْلَقَةً وَلَا إِسْوَقَتَهَا فِي حَبْلِكَ الْقَدْرُ
وَإِنْ أَتَوْكَ وَقَالُوا إِنَّهَا نَصَفُ فَإِنْ أَطِيبَ نَصْفِهَا الَّذِي غَبَرَا

وقوله « والكل مُتَقَى » يعنى أن جميع ما ذكره من الإكفاء والإقواء والإجازة والإصراف عيوبٌ تُتَقَى ويجب اجتنابها وعدم الوقوع فيها . وفى

(١) الجريز ، ديوانه : ٥٧٧ ، وقد الشعر ، ١١٠ .

نسخة الشريف : « والسكل مُنتَمَى » من التَّمَى . ومعناها قرب من الأول .
 أى والجميع معيبٌ من قولك « نعتت على فلان فعله » إذا عيبته .
 ومراتبُ هذه العيوب متفاوتة ، فالإجازةُ أشدَّ عيباً من الإكفاء ،
 والإصرافُ أشدَّ عيباً من الإفواء ، ولعلَّ في قول الناظم « بدانى » « ويعدّه »
 إشارةً لذلك .

والإكفاء مأخوذ من الانكفاء وهو الانقلاب ، لأن الشاعرَ ينقلب
 بالروى عن طريقه . والإفواء من قولهم : أفتوى الرَّبْعُ إذا عنى وتغير وخلا
 من مكانه ، فكذلك الروى تغيرت جريته وخلا من حركته .
 والإجازة بالزاي من التجوز ، وعامة الكوفيين يسمونه الإجازة ، بالراء ،
 من الجور والتعدى . والإصراف من صرف الشيء عن طريقه ، ويسمى أيضاً
 إسرافاً من السرف ، وفي ذلك اختلاف والله أعلم .

قال :

فوصلاً بها لينا وهاء النفاذ والخروجُ بذى لين لها الوصلُ قدقفاً
 أقول : تكلم الناظم في هذا البيت على الوصل والنفاذ والخروج ، فأما
 الوصلُ فإنه حرفٌ لينٌ ينشأ عن إشباع حركة الروى أو هاء تلى حرف الروى ،
 فالأول كالآلف من قوله : (١)

يادارَ عبلَةٌ من محتَلِّها الجَرَعَا

والياء في قوله : (٢)

كانت مباركةً من الأيام

(١) للقيط بن يعمر الإيادى ، مختارات ابن السجري : ١٠٠

(٢) اللسان (قوا) ، وسيبويه : ٢ / ٢٩٩ .

والواو في قوله : (١)

طَجَا بِكَ قَلْبٌ فِي الْجِسَانِ طَرُوبٌ

والهاء التي تكون وصلاً هاء الإضمار كقوله :

عَفَتِ الدِّيَارُ مَحَلُّهَا فَمُقَامُهَا

وهاء التأنث كقوله :

ثَلَاثَةٌ لَيْسَ لَهَا رَابِعٌ الْمَاءُ وَالْبِسْتَانُ وَالْخَمْرَةُ

وهاء السكوت كقوله :

بِالْفَاضِلِينَ أَوْلَى النَّهْيِ فِي كُلِّ أَمْرٍ فَاقْتَدِهِ

وتقع أيضا الهاء الأصلية المتحرك ما قبلها وصلاً . قال ابن جنى : وهو

كثير عنهم ، كقوله : (٢)

أَعْطَيْتُ فِيهَا طَائِمًا أَوْ كَارَهَا حَدِيقَةً غَلْبَاءَ فِي جِدَارِهَا

وَفَرَسًا أَنْثَى وَعَبْدًا فَارَهَا

وتد علمت بذلك أن الوصل مختص بالروى المطلق ، أى المتحرك ، وأنه

لا يكون في الروى المقيد ، أى الساكن . والله دَر السراج الوراق حيث يقول :

قَلْتُ صِلْنِي فَقَدْ تَقَيَّدْتُ فِي الْحَبِّ بِهِ وَالْإِسَارُ فِي الْحَبِّ ذَلُّ

قَالَ يَا مَنْ يَجِيدُ عِلْمَ الْقَوَافِي لَا تَغَالِطْ مَا لِلْمَقَيَّدِ وَصَلُّ

(١) انفضيات ، رقم : ١١٩ ، والدمهورى ينسبه لعقمة بن عبدة ، الحاشية الكبرى ٩٢

(٢) اللسان (صور) و (فره) .

واعلم أن حرف المدّ واللين إن لم يكن أصله الهمزة وكان ساكناً محضاً
فلا إشكال في وقوعه وصلاً كما تقدم ، وكذا إن كانت الحركة متدرةً سواء
كانت مما يُنطق به في حال السّعة أو لا . فالأولى كقوله : (١)

وأخفى الذى لولا الأسي لقضانى

والثانى كقوله : (٢)

وما إن أرى عنك الغواية تنجلي

وأما إن كان أصله الهمزة فإن كانت الهمزة ساكنة وقع وصلاً لأبها
حينئذ أبدلت إبدالاً محضاً ، وإن كانت متحركة « كواجى » من « الواج » ،
فيجوز وقوعها أيضاً مع حرف اللين الأصلي نحو « واج » من الهجو ،
كقوله : (٣)

ولولاهم لكنت كحوت بحرٍ هوى فى مظالم النمراتِ داجى
وكنت أذلّ من وتدي بقاعٍ يشجج رأسه بالفهرواجى

ويحمل على أنها أبدلت إبدالاً محضاً ، وكذا قدرها سيبويه في هذا البيت
ولم يقدرها مخففةً التخفيف القياسى لأنه لو خففها لكانت في حكم الهمزة ، فكما
لا يوصل بالهمزة نفسها كذلك لا يوصل بما هو تخفيفها . وقد جزم ابن جنى
في قول الشاعر :

كيفما شيتم فقولوا إنما الفتح للولو

(١) لأعرابى من بنى كلاب ، الكامل ٢١/١ ، صدره : « نحن فتدى ماها من صباية »

(٢) لامرئ القيس من معلقته .

(٣) لعبد الرحمن بن حنان ، الوحشيات رقم : ٣٥٩ ، الكامل : ١ : ١٥٠ ، ٣٠٠ .

بأن حرف الروى منه الواو دون اللام ، وذلك أنه لو كان رويه اللام
لكانت الواو بعدها وصلًا ، ولا يخلو حينئذ إما أن تكون مخففة أو مُبدأة ،
فإن كانت مخففة امتنع جعلها وصلًا إذ المخففة كالمخففة على ما قررناه آنفاً ، وإن
كانت مُبدأة إبدالا محضاً وأخرجت عن الهزمة البتة لزم أن تجرى مجرى واو
دلو وعرفوة^(١) إذا صار إلى أدلٍ وعرقٍ لأنه ليس في الأسماء ما آخره واو قبلها
ضمة ، فكان يجب على هذا أن يقال « إنما الفتح للولى » فتعين بما ذكرناه أن
يكون رويه الواو دون اللام ، وقل من يتفطن له .

إذا تقرر ذلك فقول الناظم « وصلًا » معطوف على المنصوب من قوله
« تحوز روبا » ، وآتى بالفاء ليفيد أن الوصل عقب الروى لافصال بينهما . وضمير
المؤنث من قوله « بها » عائد إلى القافية ، وقوله « ليناوها » بدل من قوله
« وصلًا » ، وحذف التنوين من قوله « وهاء » لالتقاء الساكنين على حد قوله :

ولا ذا كر الله إلا قليلاً^(٢)

وقوله « النفاذ والخروج بذى لين لها الوصل قد قفا » قال الشريف : لما
فرغ من ذكر حرف الروى وحركته ، وذَكَرَ أن تلك الحركة توصل بحرف
لين أو بهاء التكت استأنف كلاماً آخر عرّف فيه أن النفاذ والخروج تابعان
لهما الوصل ، فالنفاذ مبتدأ والخروج عطف عليه ، وقوله « لها الوصل قد قفا »
جملة في موضع الخبر ، « وبذى لين » متعلق بالخروج . وقال « قفا » ولم يقل
« قفوا » ، وهو ضميرُ النفاذ والخروج ، لأنهما لما كانا متلازمين صيرهما
كالشيء الواحد فعامليهما معاملة الفرد .

قلت : هو أحد الوجوه في قوله تعالى : ﴿ والله ورسوله أحق أن يرضوه ﴾
إذ إرضاء الله تعالى إرضاء لرسوله عليه الصلاة والسلام ، وبالعكس ، وهما

(١) في النسخ « عرقو » . وهو أصل عرفوة . انظر اللسان (دلا) و (عرف) .

(٢) لأبي الأسود الدؤلي ، تفسير الطبري ٣/٣٠٦ . صدره : « فألفيته غير مستعجب » .

متلازمان فساغ إفرادُ الضمير . وقيل : « أحقُّ » خبرٌ عن اسم الله تعالى وحذفَ مثله خبراً عن رسوله أو بالعكس ، فكذلك يُقال في البيت إن قوله « لها الوصل قد قفا » إما خبرٌ عن قوله « الخروج » أو عن « النفاذ » . وحذفَ خبرَ الآخر لدلالة المذكور عليه . ولا يخفى أن الهاء ممدود لكن الناظم قصره في قوله « لها الوصل » ضرورة ، وهو لأجلها جائز . إذا تقرر ذلك فالنفاذُ حركةُ هاء الوصل ، نحو فتحة الهاء من قوله :

عفت الديارُ محلها فمقامها

وكسرةِ الهاء من قوله : (١)

تجرّدُ المجنون من كسائه

وضمةِ الهاء من قوله : (٢)

وَبَلَدٍ عَامِيَةٍ أَعْمَاؤُهُ

سُميت حركةُ الهاء نفاذاً لأنها منفذٌ إلى الخروج . وبعضهم يقول : النفاذُ ، بالبدالِ العُقْلِ ، وهو التمام ، كأن هذه الحركات هي تمام الحركات وبها يقع نفاذُها .

والخروجُ هو الحرفُ الذي يتبع حركةَ هاء الوصل إن فتحةً فالف ، وإن كسرةً فياء ، وإن ضمةً فواو . ولم يصح الناظمُ بتفسير النفاذ ، لكن أوماً إليه إيماءً لأنه لما ذكر أن النفاذ والخروج تابعان لهاء الوصل وقدم النفاذ في الذكر ، وترتيبُ الذكر معتمداً عنده حسبما تقدم في غير موضع ، عَلِمَ أن الذي يتقدم حرفَ اللين بعد الهاء ليس إلا الحركة ، وهذا ظاهر ، كذا قال الشريف . وسمى هذا الحرفُ خروجاً لأنه به يسكون الخروج عن البيت .

(١) شرح الحماسة : ١٣٥/٤ .

(٢) لرؤية ، ديوانه : ١ .

قال :

وردفًا حروفَ اللين قبلَ الرَّوِيِّ لاسوى ألفٍ معها التَّحْرُكُ حَدُّوَذَا

أقول قوله : « ردفًا » معطوفٌ على « رويًا » ، فإن قلت : إذا تعددت المعطوفات كقولك « قام زيد وعمرو وبكر » فهل يعطف الأخير على المعطوف عليه أولاً وهو زيد ، أو على المعطوف المجاور له ، وهو عمرو في مثالنا ، قولان ، فما بالك عيّنت قوله « رويًا » لكونه عطفَ عليه « ردفاً » ولم تجمله معطوفاً على ما قبله وهو « وصلاً » فهل فعلت ذلك بناءً على أحد التوليين ، أو فعلته لعني آخر ؟ قلت : فعلته لعني آخر ، وذلك أنا لو جوّزنا عطفَ قوله « ردفاً » على قوله « وصلاً » فسد المعنى ، وذلك لأن « وصلاً » مدخولٌ أثناء العطف المقتضية للتحقيب الموجب لكون الوصل واقعاً بعد الروي ، فإذا جعل الردف معطوفاً على مدخول الفاء لزم أن يكون واقعاً بعد الروي ، وهو باطل ، فتعيّن الأول . ولا يكون هذا من محلّ الخلاف في شيء .

وقوله « حروف اللين » بدلٌ من قوله « ردفاً » ، والردفُ عندهم حرفٌ مدّ ولين ، أو حرفٌ لين قبل الروي وليس بينها حائل ، مأخوذٌ من ردْفِ الراكب لأنه خاف الروي . فقد يكون ألفاً كقوله (١) :

الْأَعْمُ صَبَاحاً أَيُّهَا الطَّلُّ الْبَالِي

وقد يكون ياء كقوله (٢) :

وَمَا كُلُّ مُوتٍ نَصَحَهُ بَلِيبِ

وقد يكون واواً كقوله :

(١) لامرئى القيس ، ديوانه : ٢٧ .

(٢) لأبي الأسود الدؤلي ، ديوانه : ٢٠٨ .

طحا بك قلب في الحسان طروب

ويجوز أن تتماقب الواو والياء في التصيدة الواحدة ، كقوله : (١)

طحا بك قلب في الحسان طروب بعيد الشباب عصر حان شيب

تكلفني ليلي وقد شطّ ولّيتها وعادت عوادٍ بيننا وخطوب

ولا تماقبهما الألف لبعدها منها بكثرة مطلقها ، وهو المراد بقول
الناظم « لا سوى ألف معها » ولذلك أنكر البرد رواية من روى
قوله : (٢)

حنين شكلي فقدت حيا فهي تنادي بأبي وابنا

وأما الردف بحرف اللين فكقوله في الواو : (٣)

يا أيها الراكب المرخي مطيته سائل بني أسد ما هذه الصوت

وقل لهم بادروا بالندر والتمسوا قولاً يبرئكم إني أنا الموت

وقوله في الياء : (٤)

لعمرك ما أخزى إذا ما نسبتني إذا لم تقل بطلاً على وميناً

ولكنما يخزى أمره تكلم استه قنا قوميه إذا الرماح هويناً

(١) انظر ص : ٢٤٨ .

(٢) لرؤية ، ديوانه : ١٨٥ ، وهو في سيبويه ، ١ / ٣٢٢ ، وذكر الشنمري أنه في بعض النسخ « وابنا » فكأن هذا هو الذي أنكره أبو العباس البرد ، ولكنه في نسخة سيبويه المطبوعة (وابنا) ، وكذلك في المقتضب للمبرد ٤ / ٢٧٢ .

(٣) لرؤيد بن كثير الطائي ، شرح الحماسة ١ / ٨٧ .

(٤) لجابر بن رألان ، شرح الحماسة : ١ / ١٢٥ .

ويجوز تعاقبهما أيضاً كقولها: (١)

كنتُ إذا ما اجثته من غيبِ يشمّ رأسي ويشمّ ثوبِي
وقوله « قبل الروي » يعني أعمّ من أن يكون متصلاً بالروي في كلمته
أو منفصلاً عنه في كلمة أخرى ، كقولها: (٢)

أنته الخِلافةُ منقادةٌ إليه تجرُّ أذيالها
فلم تكّ تصلحُ إلا له ولم يكّ يصلحُ إلا لها
وعليه جاء قول ابن المعتز: (٣)

غبروا عارضه بالمسك في خدّ أسيلِ
تحت صدغين يُشيران إلى وجهٍ جميلِ
عندي الشوقُ إليه والتناؤي عنده لي

لكن قال أبو العلاء المعري: « إلا أنهم لم يفرقوا بين الروي المطلق والمقيّد
في هذا » ، يعني في اجتماع الواو والياء ردفاً في القصيدة الواحدة . قال :
« وأنا أرى أنه في المقيّد أشدّ ، إذ ليس للروي بعده ما يعتمد عليه ، كقولها: (٤)

إن تشرب اليوم بحوضٍ مكسورٍ فربّ حوضٍ لك ملآن السورِ
مدورٍ تدويرٍ عشّ المصفورِ خيرٌ حياضٍ الإبلِ الدعايرِ

قال : فهذا عندي أقبح من المطلق . قلتُ : قضية هذا أن يكون

(١) لأبي ذؤيب ، شرح أشعار الهذليين : ٢٠٧ .

(٢) لأبي العتاهية ، ديوانه : ٦١٢ (مطبعة جامعة دمشق ، ١٩٦٥) .

(٣) ديوانه : ٩٦ / ٣ .

(٤) مقدمة اللزوميات : ١٤ ، وو اللسان (دعتز) رجز يشبه البيت الأخير .

اجتماع الواو والياء في أرداف القوافي المطلقة قبيحاً وليس كذلك . وبعض الجماعة يفرق في حروف العلة بين ما كان قبله حركةً مجانسةً له فيسميه حرفَ مَدٍّ واين ، وبين ما كان قبله حركةً غيرَ مجانسةً له كالفتحة مع الواو والياء . فيُسميه حرفَ لين . وبعضهم يطلق حرفَ اللين على الجميع ، كما فعل الناظم .

وقوله « المتحرك حذوذا » يعني أن حركة الحرف الذي قبل الردف تسمى حَذْوًا ، لأن الشاعر يحذوها في القوافي لتتفق الأردافُ . وحكمها في الاطراد والاختلاف حكمُ الردف ، فإن كان الردفُ ألفًا فلا تكون هي إلا فتحةً ضرورةً أن الألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحا ، وإن كان واوًا أو ياءً فحيثُ جاز تعاقبهما جاز اختلافُ الحذو .

قال بعضهم : وهذه التسميةُ تدلُّ على أن الردف بالواو والياء المفتوح ما قبلهما غيرُ أصيل ، لعدم صدق هذه التسمية عليه ، وكأنهم إنما وضعوا الاسم على ما هو أصيل في الباب . ووجهُ تنزيل ما قلناه في تفسير الحذو على كلام الناظم أن تقول : الإشارة بقوله « ذا » إلى الردف ، فأخبر بأن الحركة حذو الردف ، ولا يمكن أن تكون حذوه من الحرف الذي بعده ، لأن ذلك هو الروى وحركته المجرى ، وقد تقدم الكلام عليها ، فلم يبق إلا أن تكون حذوه باعتبار المتحرك الذي قبله ، وذلك لأنه قد سبق أن القافية عبارة عن المتحرك الذي قبل الساكنين اللذين في آخر البيت إلى انتهائه ، ففي مثل قوله : (١)

جرداءُ معروقةُ اللحيين سرحوبُ

القافية من الحاء إلى منتهى البيت ، والواوُ هي الردف ، والياءُ بعدها حرفُ الروى ، وحركته المجرى ، والواوُ التي بعدها هي الوصلُ ، فلم يبق إلا

المتحرك الذي هو الهاء السابقة على الراء فتكون حركتها هي الحذو. وكذا إذا كان الروى موصولاً بالهاء نحو «مقامها»، فالألف الأولى ردف، والميم روى، والهاء وصل، وحركتها نفاذ، والألف بعدها خروج. وكل ذلك قد عُلِمَ من كلامه فيما تقدم، فلم يبق إلا المتحرك الذي قبل الراء، وهو القاف هنا، فحركتها هي الحذو، والله تعالى أعلم.

قال:

وتأسيساً الهاوى وثالثته الروى من كلمة أو آخر إضمار ما تلا

أقول: قوله «تأسيساً» معطوف على «روياً»، أى تحوز القافية رويًا وماذا كره بعده، وتحوز أيضاً تأسيساً. والمراد به ألف تكون قبل الروى بينهما حرف واحد. مأخوذ من تأسيس البناء، لأن الشاعر بينى التصيدة عليه. وأراد الناظم بالهاوى الألف، لأن الهاوى من صفاته، وهو منصوب على أنه بدل من قوله تأسيساً إلا أنه سكنه للضرورة، وهو من الضرائر المستحسنة كقوله: (١)

رُدَّتْ عليه أقاصيه ولبَّده

وقوله «وثالثته الروى» يريد به ما قدمناه من أنه قبل حرف الروى بحرف فيكون الروى ثالثاً له، كقوله: (٢)

أهاجك من أسماء رسم المنازل

وقوله «من كلمة أو آخر إضمار ما تلا» يريد أنه لا بد أن يكون حرف

(١) للنايئة، ديوانه: ٤ (دار الفكر).

(٢) للنايئة، ديوانه: ٦٥ (دار الفكر).

الروى الذى هو ثالث التأسيس من كلمة هي كلمة التأسيس ، أى أن يكونا جميعاً فى كلمة واحدة كما تقدم ، أو يكون الروى من كلمة أخرى غير كلمة التأسيس إلا أنها ذات إضمار ، بحيث يكون الروى معضراً تلك الكلمة التى هي من الضمائر ، كما فى قوله : ^(١)

فإن شتماً ألقحتما ونتجتما وإن شتماً مثلٌ بمثلٍ كما هُما
وإن كان عقلٌ فاعقلاً لأخيكما بنات المخاضِ والفصالِ المقاحما

فجعل ألف « كما » تأسيساً لما كان الروى بعض اسم مضمر وهو الميم من « هما » . أو يكون الروى هو الكلمة المضمرة كما فى قوله :

ألا ليت شمري هل يرى الناس ما أرى من الأمر أو يبدو لهم ما بدا ليا
بدا لى أنى لست مدرك ماضى ولا سابقاً شيئاً إذا كان جائياً

فجعل ألف « بدا » وإن كانت منفصلة تأسيساً لما كان الروى جملة اسم مضمر ، وهو الواو من « لى » .

وقول الناظم « أو آخر » أراد به « أخرى » فحذف الألف لإقامة الوزن وهو قبيح جداً . وقوله « إضمار ماتلا » بدل من « أخرى » ، أى ذات إضمار ماتلا .

وفى تنزيل كلام الناظم على ما قاله القوم فى هذا المحل قلق ، وذلك لأنهم قالوا إن الألف قد تكون فى كلمة وحرف الروى فى أخرى ، وقد يكونان معاً فى كلمة واحدة ، فإن كان الأول فيما أن يكون فى الكلمة التى فيها

(١) لعوف بن عطية بن المرع ، الأصبهيات : ١٩٢

حرف الروي ضمير أولاً ، فإن لم يكن فيها ضمير فالألف ليست تأسياً بوجه
فلا يلزم إعادتها ، بل يجوز في موضعها غيرها من الحروف ، كقول عنتره: (١)

ولقد خشيتُ بأن أموتَ ولم تَدْرُ للحرب دائرةً على ابني ضمفيم
الشاتبي عِرضي ولم أشتمهما والناذرين إذا لم ألقها دي
وقول الآخر:

حننتُ إلى رِيّا ونفسكُ باعدتُ مزارك من رِيّا وشعبا كما معاً
فما حسنُ أن تأتيَ الأمر طائماً وتجزع أن داعي الصباية أسمعاً

واختار أبو العباس جواز التزامهما تأسياً ، واستدل بما أنشده ابن
جنى في « الخصائص » من رواية أبي زيد: (٢)

وأطلس يهديه إلى الزاد أنفه أطاف بنا والليل داجي المساكر
فقلتُ لعمرو صاحبي إذ رأيته ونحن على خوص دقاق عوى سير

أي عوى الذئب سير ، فأسس بأنف « عوى » مقابلاً لها ألف « المساكر »
التي لا تقع إلا تأسياً . وأما إذا كانت كلمة الروي ضميراً والروي هو
الضمير ، أو بعضه كما سبق ، فلك أن تجعل الألف تأسياً إلحاقاً لها بالكلمة
الواحدة ، فيلزم حينئذ في التصنيده كلها ، وهو الكثير في أشعارهم ، ولك أن
لا تجعلها تأسياً إلحاقاً لها بالكلمتين الظاهرتين . فمن الأول قوله :

ألا ليت شعري هل يرى الناس ما أرى من الأمر أو يبدو لهم ما بداليا
بدالي أني لست مدرك ماضي ، ولا سابقاً شيئاً إذا كان جائياً

(١) من معلقته .

(٢) الخصائص : ٨٩/٣ . ١٦٧ .

ومن الثاني قوله :

أية جاراتك تلك التوضيعة
قائلة لا تسقين بحبلىة
لو كنت حبلا لسقيتها بيه
أوقصراً وصلته بثوية^(١)

فقد استبان أن كون الكلمة ذات إضمار أمر يقتضى جواز جعل الألف الواقعة في آخر الكلمة الأولى تأسيساً لا لزوم كونها تأسيساً ، وكون الروى وألف التأسيس من كلمة واحدة أمر يقتضى لزوم جعل الألف تأسيساً . وكلامُ الفاظم لا ينطبق على ذلك فتأمله .

وإنما امتنع أن تكون الألف تأسيساً إذا لم يكن في الكلمة الثانية إضمار ، وجاز الأمران مع رجحان كونها تأسيساً إذا كان فيها إضمار لأن بُعد الألف عن آخر القافية قاضٍ بعدم التزامها لولا ما فيها من فضل المد المقصودٍ عندهم إظهار الاعتناء به ، فإذا انضم إلى البعد الانفصال قوى المانع وضعف الموجب فلم تجعل تأسيساً حينئذ . أما إذا كان فيها إضمار فشدة احتياج المضمرة لما قبله يعارض الانفصال ولو كان المضمرة منفصلاً لاحتياجه إلى ما يفسره ، ولهذا جعلوه رابطاً في الصلة والصفة والحال والخبر لطلبه لما قبله ، فبقى المقصد إلى إظهار ما فيها من فضل الصوت سالماً عن المعارض ، وكان عدم جعلها تأسيساً نظراً إلى جهة الانفصال قليلاً لضعفها .

فإن قيل : الإضمار إذا كان قبله حرف جر كقوله « ولا ليا » ليس متصلاً بالكلمة التي فيها الألف وإنما هو متصل بحرف الجر ، فهو مع حرف الجر حينئذ ككلمة لا إضمار فيها فلم لا يلحق بها فلا تكون الألف تأسيساً ؟ والجواب أنه لما كان حرف الجر الموصل للفعل يتنزل منه منزلة همزة التمديدية

(١) الأخران في اللسان (قصر) .

والتضميف حيث كان معطياً لما يعطيه صار كالتصل بما قبله، ولهذا لم يميزوا في « زيداُ مررتُ به » أن يدخلَ عايه حرفُ جرٍ ويكون من باب الاشتغال، لما مرَّ من أن حرف الجر في التعدية كالهزمة، فهو حينئذ كالجزم من الفعل فيؤدى إضمارُ الفعل وبتأوُّه إلى إضمار بعض الكلمة، وهذا ظاهر في باء الفعل المُجرية^(١) وحمل باقي حروف الجر عليها ليجرى الكلُّ على سنن واحد.

وحكى الزجاجي أن الخليل زعم أن ألف التأسيس إذا كانت في كلمة والروى في كلمة مضمرة سناد^(٢)، وأنكر أبو العباس هذه الرواية لكثرة ما ورد عنهم من ذلك.

قال :

وفتحةٌ قبل الرّسِّ بعد الدخيلُ حرّكوهُ بإشباعِ فمّنْ ساند اعتدى
أقول : يعنى أن الفتحة التي قبل أن التأسيس تُسمى الرّس ، نحو فتحة واو
« الرّواحل » ونون « المنازل » . وحكى ابن جنى أن الجرّمى أنكر تسمية
هذه الحركة ، ووجه الإنكار أن الألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحا فلا
فائدة في ذكره . قال ابن جنى : سُمي بذلك من قولهم « رسستُ الشيء »
ابتدأته على خفاء ، ومنه رَسُّ الحِمى ، ورسيْسُها ، وهو فَتْرُها وأولُ ما يوجد منها ،
ومنه الرّسُّ للبئر القديمة ، سُميت بذلك لتقدمها ولأنها أخفى آثار العماره . فإذا
كان معنى « رس » إنما هو لما خفي وقُدّم سُميت الفتحة قبل ألف التأسيس
رسّاً لأنه اجتمع فيها الخفاء والتقدم . أمّا التقدم فلتراخيها عن حرف الروى
وبُعْدِها عنه ، وأمّا الخفاء فلائها بعضُ حرف خفي وهو الألف ، وإذا كان
الكلّ خفياً فالبعضُ أولى بالخفاء من الكل . ويدل على خفاء الألف أنها الاعتمادها
على موضع من مخارج الحروف ، وإنما هي كالنَّفَس ، ولذلك بيّنت بالهاء في الوقف
في نحو « يازيداه » و « يارباه » كما تبين الحركات نحو « لِمَه » و « عمه » و « فيمه » .

(١) في « م » : « المرديّة » .

(٢) في (أ) « شاذ » .

بقوله « بعد الدخيل » يعنى أن الحرف الذى بهد ألف التأسيس يُسمى الدخيلَ محرّجاً « الرواحل » وزاى « المنازل » وبدلَ على أن الدخيلَ هو الحرفُ قوله « حرّكوه » لأن المحرّكَ حرفٌ قطعاً، وسُمى دخيلاً لأنه دخيلٌ فى القافية، ألا تراه يحىءُ مختلفاً بعد الحرف الذى لا يبرز اختلافه وهو ألف التأسيس، فلما جاء مختلفاً بعد متفقٍ وفارقٍ بذلك أحكامُ ما فى القافية صار كأنه مُحققٌ بها ومُدخلٌ فيها.

ووقع فى كلام الناظم جعلُ القافية خيراً، وذلك لأن قوله « الدخيل » مبتدأ وقوله « بعد » غايةٌ، وقد نصّ سيبويه وجماعةٌ من المحققين على أن الغاياتِ لا تتم أخباراً ولا صلواتٍ ولا صفاتٍ ولا أحوالاً. فإن قلتَ : فما تصنعُ بقوله تعالى فى سورة الروم ﴿ كيف كان عاقبة الذين من قبل ﴾ ؟ قلتُ : هذا السؤالُ استشكلَ به ابن هشام فى المنفى قولَ المحققين ولم يجب عنه . ويمكن الجوابُ بأننا لانسلمُ أن قوله تعالى « من قبل » صلةٌ « الذين » بل الصلةُ هى قوله تعالى ﴿ كان أكثرهم مشركين ﴾ و« من قبل » ظرفٌ لغوٍ متعلقٌ بخبر « كان » وقُدّم عليه ولا مانعَ، فلا إشكالَ حينئذ على سيبويه ولا على غيره من المحققين .

وأضاف الناظم « فتحة » إلى قوله « قبل » مع أنه غايةٌ، وإنما مرادهُ : وفتحةُ الحرف الذى قبل التأسيس، ففيه ما تتقدم من الإشكال وزيادةُ حذفِ الموصولِ وبقاء صلته، فتأمل .

وقوله « وحرّكوه بإشباع » يعنى أنهم حرّكوا الدخيلَ بحركة هى المسماةُ عندهم بالإشباع ككسرة الجاء والزاي من « الرواحل » و « المنازل ». وسُمى بذلك من قبل أنه ليس قبل الروى حرفٌ مسمى إلا ساكناً، أعنى التأسيسَ والردفَ، فلما جاء الدخيلُ محرّكاً مخالفاً للتأسيس والردفِ صارت الحركةُ كالإشباع له، وذلك لزيادة المتحرك على الساكن لاعتماده بالحركة وتمكينه بها.

وقوله « فن ساند اعتدى » يريد أن السناد عيب إذا ارتكبه الشاعر
اعتدى لكونه تجاوز حد ما يُستحسن إلى ما يُعاب ويقبح . وبعضُ علماء هذا
الفن يقول : هو كل عيب يلحق القافية ، أي عيب كان .

وقيل : هو كل عيب سوى الإقواء والإكفاء والإيطاء ، وبه قال الزجاجي ،
وقيل : هو اختلاف ما قبل الروي وما بعده من حركة أو حرف ، وبه قال
الرماني . وقيل : هو اختلاف الإرداف فقط ، وبه قال أبو عبيد . وقيل :
هو كل عيب يحدث قبل الروي خاصة ، وبه قال ابن جني ، وهو الصحيح وإياه
اعتمد الناظم كما تراه .

قال :

بذا وتأسيسٍ وحذوٍ وردفٍها وتوجيهٍها مثلُ ارتدعٍ دَعِ وَرَعٍ فَشَا
أقول : أشار بقوله « ذا » إلى الإشباع ، يعني أن السناد يكون في الإشباع
وفي التأسيس وفي الحذو وفي الردف ، فمنادُ الإشباع اختلافه كقوله :

وكنّا كغصنيّ بانهٍ ليس واحدٌ يزولُ على الحالات عن رأيٍ واحدٍ
تبدّلَ بي خلاً نخلتُ غيرهُ وخليته لَمَّا أراد تباعدي

وسنادُ التأسيس تركه في بيت دون آخر كقوله :

لو أن صدورَ الأمرِ يبدون للفتى كأعقابه لم تَلَقَهُ يتندمُ
إذا الأرضُ لم تجهلِ على فروجها وإذ لي عن دار الهوان مُراغمُ
وأما قولُ المعجاج :^(١)

يادارَ سلمى يا سلمى ثم أسلمى فخنديفُ هامةُ هذا العالمِ

فإن كان من من اغته همز مثل هذه الألف وهمزها كما يحكى عن ابنه
رؤية في الاعتذار عنه جاز، وإلا كان سناداً .

وسناد الحدو تعاقب للفتحة مع الضمة أو مع الكسرة قبل الردف كقوله: (١)
كأن سيوفنا منّا ومنهم خاريق بأيدي لاعيننا
مع قوله :

كأن متونهن متون غدري تصفقها الرياح إذا جرينا
وسناد الردف تركه في بيت دون آخر، كقوله: (٢)

إذا كنت في حاجة مُرسلاً فأرسل حكيماً ولا تُوصيه
وإن بابُ أمرٍ عليك التوى فشاور حكيماً ولا تمصيه
وأما التوجيه فهو حركة ما قبل الروى المقيد وأشار إليه الناظم بالمثل التي
ذكرها، فإن اختلف التوجيه كما في مثل الناظم فهو سنادٌ عند الخليل، بل
راه أفحش من سناد الإشباع . والأخفش يرى أن اختلاف الإشباع أفحش
مستنداً إلى كثرة تعاقب الحركات قبل الروى المقيد في أشعار العرب كقول
امرىء القيس: (٣)

فلا وأبيك ابنة العامري لا يدعى القوم أنى أفرى
إذا ركبوا الخيل واستلأوا تحرقت الأرض واليوم قرى
وإلى حجة الأخفش أشار الناظم بقوله «وتوجيهها مثل ارتدع دع ورع فشا»،
وعليه فتوجيهها مبتدأ خبره «مثل ارتدع دع ورع»، وقوله «فشا» خبر آخر.
وأما الأسماء الواقعة قبل قوله «وتوجيهها» فكلها مخفوض بالعطف على المجرور

(١) لعمر بن كلثوم من معلقته .

(٢) لعبد الله بن معاوية بن جعفر، أو لصالح بن عبد القوس، حاسة البحرى : ١٣٢ .

وطبقات لحوّل الشعراء : ٢٠٥ .

(٣) ديوانه : ١٥٤ .

المتقدم وهو «ذا» من قوله «بدا» . وينبغي أن يكون الجار متعلقاً بمحذوف يدل عليه ما تقدم ، أى ساند في هذا وفي تأسيس وحذو وزد فيها .

فإن قلت : لم لا يتعلق «بساند» بالمفوض به في البيت السابق ؟ قلت : أما أولاً فلما يلزم عليه من الإخبار عن الموصول قبل تمام صلته ، وأما ثانياً فلما يلزم عليه من عيب التضمين ولا يرتكب ما وجد عنه مندوحة .

وأحسن ما قيل في وجه تسمية السناد أنهم يقولون «خرج بنو فلان متساندين» ، أى خرجوا على رايات شتى ، فمنهم مختلفون غير متفقين ، فكذلك قوافي الشعر المشتتل على السناد اختلفت ولم تأتلف بحسب جارى المادة في انتظام القوافي واستمرارها .

قال :

ومستكمل الأجزا العديم سناذُهُ هو البأو ثم النَّصْبُ يَوْمَ نُ يُخْتَشَى

أقول : صرّح الأخفش في كتاب القوافي له بأن البأو والنصب هو ما كان من القصائد سالماً من الفساد وهو تام البناء ، فإذا جاء الشعر المجزوء لم يسموه بأو ولا نصباً . ولا يريد الاقتصار على المجزوء ، بل المشطور والمنهوك أيضاً متى وُجدا فلا بأو ولا نصب ، وذلك هو مراد الناظم بقوله «ومستكمل الأجزاء» إلى آخره ، أى أن الشعر الذى استكمل أجزاء دائرته فلم يكن مجزوءاً ولا مشطوراً ولا منهوكاً وعدم السناد فهو البأو ثم النصب . وظاهر كلام الأخفش أن البأو والنصب مترادفان .

وقال ابن جنى : لما كان البأو أصله الفخر ، والنصب من الانتصاب وهو المثول والتطاول ، لم يُوقع النصب ولا البأو على ما كان من الشعر مجزوءاً لأن جزأه علةٌ وعيبٌ لحقه ، وذلك ضدُّ الفخر والتطاول .

لكن قال بعضهم : البأو ما عديم السناد المستحسن كوقوع الضم مع الكسر ، والمستقبح كوقوع الفتح مع ضم أو كسر ، وظاهره أن النصب تجنب المستقبح من السناد دون المستحسن ، والبأو تجنبهما .

قال الشريف : فلذلك جاء الناظم « بشم » إشارة إلى أنه ذونه في الرتبة . وقوله « يومن يُختشى » فيه لفظة ونشر مرتب ، « فيومن » راجع إلى ما يقتضيه البأو ، يعني أن البأو مأمون معه السناد من حيث فقدان العيب مطلقاً ، « ويختشى » راجع إلى ما يقتضيه النصب ، أي أن النصب يُختشى معه السناد من حيث أنه ربما يكون معه ما هو معيب عند بعض العلماء .

وقد بان لك أن الضمير الذي تحمله كل واحد من قوله « يومن » « ويختشى » عائد على السناد .

قال :

ومطلقها باللين والهاء سثها وتبلغ تسعاً بالمقيد عكس ذا
فجردها أردفها أسسنيهما والأول قد يولي الخروج فيحتدى
أقول : يعني أن صور القوافي لا تعد وتسع صور ، منها ست مطلقاً وثلاث مقيدة ، فالطلق ما كان موصولاً ، والوصل كما مر يكون تارة بحرف لين وتارة بهاء ، وكل منهما إما مردف أو مؤسس أو مجرد من الردف والتأسيس ، فهذه ست صور حاصلة من ضرب اثنين في ثلاثة . فالردف الموصول بحرف اللين كقوله :

ومن أين للوجه المليح ذنوبُ

والردف الموصول بالهاء كقوله :

عفت الديار محلها فقامها

والمؤسس الموصول بحرف اللين كقوله: (١)

كَلَيْتِي لِيَهْمَ يَا أَمِيمَةَ نَاصِبِ

والمؤسس الموصول بالهاء كقوله: (٢)

فِي لَيْلَةٍ لَأَتْرَى بِهَا أَحَدًا يَحْكِي عَلَيْنَا إِلَّا كَوَاكِبَهَا

والمجرد الموصول بحرف اللين كقوله: (٣)

وَلَمْ أُعْطِكُمْ فِي الطَّوْعِ مَالِي وَلَا عَرْضِي

والمجرد الموصول بالهاء كقوله:

أَلَا فَتَى نَالَ الْعَلَا بِهِدِّهِ

والمقيد ثلاث صور ، لأنه إما مجرد أو مُردف أو مؤسس . فالمجرد كقوله: (٤)

قَدْ جَبَرَ الدِّينَ الْإِلَهَ فَجَبَّرَ

والمردف كقوله: (٥)

كُلَّ عَيْشٍ ضَائِرٍ لِلزَّوَالِ

والمؤسس كقوله: (٦)

وَعُغْرِدَتْنِي وَزَعَمْتَ أَنَّكَ لَابِنٌ فِي الصَّيْفِ تَامِرٌ

وقول الناظم «فجردهما» إلى آخر البيت يفهم منه وجه الحصر في الصور

التسع ، وذلك لأن ضمير الاثنين راجع إلى المطلق والمقيد . وذَكَرَ لهما ثلاث

(١) للذابغة ، ديوانه : ٥٤ (دار الفكر) .

(٢) لعدي بن زيد ، أو أحيحة بن الجلاح ، سيبويه : ٣١٦/١ ، والحزانة : ١٨/٢ ،

٢١ ، والأغانى : ٣٦/١٤ .

(٣) لطرفة ، ديوانه : ١٤٢ .

(٤) انظر ص : ٢٣٩ ، ٢٤٠ .

(٥) انظر ص : ١٥١ .

(٦) للحطيئة ، ديوانه : ١٦٨ .

حالات وهي الإرداف والتأسييس والتعريد، والمطلق نارة يكون باللين ونارة بالهاء، فإذا اعتبرت ذلك جاءت الصور التسع كما تقدم.

وقوله «والأول قد يولى الخروج» بمعنى أن الأول، وهو المطلق، قد يولى الخروج، أى يُجملُ الخروجُ والياءُ، وقد سبق أن الخروجُ هو حرف اللين الذى يقفو حركة هاء الوصل كالألف فى «مقامها» «والواو» فى «أعماؤه» والياء فى «كسائه».

قال الشريف: وأراد بقوله «فيحذفى» أى يحذفى به حركة الوصل إذ هو تابع لها، فإن كانت الحركة فتحةً كان ألفاً، وإن كانت ضمةً كان واواً، وإن كانت كسرةً كان ياءاً. وقد تقدم ذلك.

قال:

ورُودف بالسكّنين حدّاً وبينذا نادون خمس حُرّكت فصيلوا ابتدا
فواتر وداركرا كبا جف تكاوساً وتضمينها إخراج معنى لذا وذا
أقول: القوافى تنحصر باعتبار آخر غير ما تقدم فى خمس صور، كل صورة منها تزيد على التى بعدها حركة. فالأولى قافية المتكاوس، وهى ما اجتمع فيه أربعة أحرف متحركة، كقوله:

وَتَقَلِّ مَنَعَ خَيْرَ طَلَبٍ وَعَجَلٍ مَنَعَ خَيْرَ تُودَةٍ

وهى لا تلزم لأنها تنشأ عن حبل مستعملين. واشتقاقها من تكاوس الإبل، وهو ازدحامها على الماء، فسُميت بذلك لازدحام الحركات فيها. وقيل من تكاوس التبت مال بعضه على بعض.

الصورة الثانية قافية المتراب، وهى ما اجتمع فيه ثلاثة متحركات بين ساكنين كقوله:

بان الخليط ولم يأووا لمن تركوا

الصورة الثالثة قافية التدارك وهي متحرك كان بين سا كنين ، كقوله :

بسقط اللوى بين الدخول فحو مل

وربما احتضمت هذه الصور الثلاث في قطعة كقول الراجز قاتل الحسين
قاتله الله (١) :

أوقر ركابي فضةً وذهباً إني قتلتُ الملكَ المحجّباً
خيرَ عبادِ اللهِ أمّا وأباً

الصورة الرابعة قافية المتواتر ، وهي متحرك بين سا كنين كقوله (٢) :

حنانيك بعض الشر أهون من بعض

الصورة الخامسة قافية المترادف وهي سا كنان ملتقيان ، كقوله (٣) :

أبلغ النعمان عني ألكاً أنه قد طال حبسي وانتظار

إذا تقرر ذلك فنقول : قول الناظم « ورودف بالسكنين » حديث عن قافية
المترادف ، والمراد بالسكنين السا كنان ، وأصله ذو السكنين أي ذو السكونين.
وقوله « حدّا » أي إنما يُجعلان قافيةً إذا التتيا على حدّهما ، وهو أن يكون
الأول منهما حرفَ اين كما في تمودّ الثوب ، ففيه إشعار بأنهما متى التتيا على
غير هذا الحد لا يكونان من القوافي في شيء . وحمله الشريف على أن معناه أن
ذلك حدّ من حدود الشعر ، وهذا حال عن الفائدة التي آثرناها قبل .

(١) قاتل الطالبين : ١١٩ . ويقال إنه لشمر بن ذى الجوشن .

(٢) لطفة ، وصدرة : أبا منذر أفنيت فاسبقى بعضنا ، ديوانه : ١٤٢ .

(٣) انظر ص : ٧٢ ، ١٩١ .

وقوله « وبين ذا » أى فصلوا بين الساكنين بما دون خمسة أحرف متحركة ، وهى الأربعة .

فإن قلت : مقتضى هذا أن تكون الإشارة « بذا » إلى الساكنين فكيف و « ذا » للمفرد المذكور والساكنان منى ؟ قلت : جعل إشارة له على تأويل ما ذكر أو ما تقدم كما يقال فى قوله تعالى ﴿ عوان بين ذلك ﴾ .

وقوله « ابتداء » قال الشريف : « هو راجع إلى « رودف » ، تقدير الكلام « ورودف ابتداءً بالساكنين فى حد الشعر » . وقوله « وبين ذا بما دون خمس حركت فصلوا » جملة اعتراض دون ذلك ، أى أن المترادف هو الأول الذى يُبتدأ به لقلة حروفه ، ثم يُعَدُّ بعده المتواتر ثم المتدارك ، هكذا على الترتيب . فقوله « فواتر » إشارة إلى المتواتر . ويُستفاد كونه حرفاً واحداً بين ساكنين من الترتيب ، لأنه أتى به والياً للمترادف وهو الأول الذى وقع الابتداء به حسبما شرحته ، ويُستفاد كونه المتدارك حرفين بين ساكنين من قوله « دارك » بعد ذكر المتواتر ، وهكذا على التوالى أن ينتهى إلى المتكافؤ . ويُتصور فى قوله « ابتداء » وجه آخر وهو أن يكون الكلام قد انتهى عند قوله « فصلوا » ويكون قوله « ابتداء » يتعلق بقوله « فواتر » من البيت الذى بعده ، كأنه قال : فواتر ابتداءً ، أى ابتداءً بالمتواتر ، ويكون البيت مضمناً ، فعلى الوجه الأول يُعَلَّم ما أراد فى بيان الحدود التى بعد المترادف من ترتيب الوضع ، لأن الواحد قبل الاثنين ، وعلى الوجه الثانى يُعَلَّم من ترتيب الذكر ، لأنه قد نص على أن المترادف يُبتدأ به . انتهى كلام الشريف .

قلت : فى تجويزه أن يكون « ابتداء » من متعلقات البيت التى بعده ، وأن أصل التركيب « فواتر ابتداءً » ثم قدّم نظراً لما يلزم عليه من تقديم ما فى حيز الغاء عليها وهو ممتنع . ثم قال الشريف وأحسن : وقوله « اجف

تكاوساً» هكذا وقع بهذا اللفظ في هذه النسخة الواصلة إلى ، وله عندي تفسيران : أحدهما أن يكون « اجفُ » بضم الفاء ويكون من الجفاء ، غير به عن الثقل إذ كان هذا الحد من القوافي فيه نزل أكثر توالي الحركات .

والتفسير الثاني أن يكون « اجف » مكسور الفاء ، وتكون الهززة همزة قطع منقولة الحركة إلى الساكن قبلها ، ويكون مأخوذاً من قولك « أجفيت الماشية » فهي مجفأة ، إذا أتعبتها ولم تدعها تأكل ، وذلك أن المتكاوس لما تواتت فيه الحركات الأربع ولم يفصل بينها بساكن يستريح اللسان فيه كان شبيهاً بإتعب الماشية التي تتعب بتوالي المشي من غير أن تترك لتستريح ، وهذا الثاني عندي أحسن من الأول . « هذا كلامه رحمه الله تعالى .

وقوله « وتضمينها إخراج معنى لذاوذاً » الذي يظهر لي أن يضبط « تضمينها » بحركة النصب ويجعل معطوفاً على قوله « تكاوساً » على أن يكون « اجفُ » بضم الفاء من الجفاء ، أي « اجف المتكاوس والتضمين » لأن كليهما قبيح ، ويضبط « إخراج معنى » بالنصب عن أن يكون بدلا من « تضمينها » . وبما ذكرناه يستفاد أن التضمين عيب ، وإلا فرفعه على أن يكون مبتدأ خبره « إخراج معنى لذاوذاً » لا يفيد إلا تفسير المعنى ، ولا يصير في اللفظ إشعاراً بكون التضمين عيباً فتأمله . وفسروا التضمين بأن تتعلق قافية البيت الأول بالبيت الثاني ، كقول النابغة :^(١)

وَهُمْ وَرَدُّوا الْجِفَارَ عَلَى تَمِيمٍ وَهُمْ أَصْحَابُ يَوْمِ عُكَاظَ إِنِيٍّ
شَهِدْتُ لَهُمْ مَوَاطِنَ صَادِقَاتٍ شَهِدْتَنَ لَهُمْ بِصَدَقِ الْوَدِّ مِنِّي

قال الشربف : « وإنما سمي تظميماً لأنك صممت البيت الثاني معنى البيت الأول ، لأن الأول لا يتم إلا بالثاني ، وهذا هو الذي أراد الناظم بقوله « إخراج معنى لداوذا » ، أي لهذا البيت وهذا البيت ، لما كان المعنى لا يستقل به كل واحد من البيتين صار كأنه خرج من كل واحد منهما إلى الآخر . انتهى . قلت : وفي بعض النسخ « إحواج » بالحاء والواو ، من الحاجة ، كأنك أحوجت المعنى إلى البيتين جميعاً وهو أظهر من الأول . وكلام الناظم منتبذ من جهة شمول تفسيره التضمين لما ليس منه ، وذلك لأن أول البيت إذا كان مفتتحاً إلى أول البيت الثاني فليس بتضمين ، نصّ عليه أبو العباس ، وسماه تعليقاً معنويّاً ، ووُجّه بأن القافية محلّ الوقف والاستراحة ، فإذا كانت مفتتحة لما بعدها لم يصح الوقف عليها ، أما إذا سلّمت هي من الافتقار فلا عيب لانتفاء هذا المحذور ، كقوله : (١)

وما شنتنا خرقاءً واهيةً السكلى
بأضيع من عينيك للدمع كلما
سقى بهما ساقٍ ولما تبدلاً
تذكرت ربعاً أو توهمت منزلاً
و كقوله : (٢)

وما وجد أعرابية قدفت بها
نمت أحاليب الرعاء وخيمة
صروف النوى من حيث لم تك ظنت
بنجد فلم يقدر لها ماتمت
وريح الصبا من نحو نجد أرنت
أطامن أحشائي على ما أجنت
إذا ذكرت ماء العضاة وطيبه
بأكثر منى لوعة غير أنني

(١) زيادات ديوان ذي الرمة : ٦٧١ ، في النسخ « واهيتا » و « تبدلا » .

(٢) في الأبيات تداخل ، انظر الأغانى ٥ : ٣٥٨ ، ٣٦٠ ، ٩٠ ، ٢٨٣ ، والمجتبى : ٨٣ ، والزهرة : ٢٠١ ، وأمالى الحاجى : ١٢ ، وأمالى القالى : ٢٣١ ، وفي (أ) « القضاء » بدلا من « العضاة » .

ومثله كثير . وربما عدَّ بعضُ أهل البيان مثلَ هذا من فن البديع وسموه
 بالتفريع . وقد كرر الناظم كلمة « ذا » في قوافي أبيات متقاربة هنا ، وذلك حيث
 قال « حدوذا » ثم قال بعد أربعة أبيات « عكس ذا » ثم قال بعد بيتين « لذا وذا »
 ومثله إبطاء بالنسبة إلى البيتين الآخرين وهو عيب .

قال :

وتكريرُها الإبطاء؛ لفظاً أوردججوا ومعنى ويزكو قبجحه كلما دنا

أقول : يعنى أن تكرير القافية هو الإبطاء ، أخذ من التواطؤ وهو
 التوافق ، سُمى بذلك لاتفاق اللفظين . ونقل بعضهم عن الخليل أنه تكريرُها
 من غير تباعد ولو اختلف معناها . وضعف ابن جنى هذه الحكاية عنه . قال :
 أو يكون رأياً رآه وقتاً دون وقت . وحكى الرماني عنه أنه يقول بالإبطاء في
 مثل « العين » و « العين » مما يجتمعان في الاسمية ، فأما « ذهب » ماضى « يذهب »
 « وذهب » مراسلُ الفضة فغيرُ إبطاء عنده . وظاهرُ هذا أن الاتفاق في الفعلية
 « كوجد » من الوجدان « ووجد » من الحزن إبطاء .

وحكى الأخفش عنه أنه قال بخلافه لأنه جوز « الرجل » عاماً مع « الرجل »
 يعنى به الرجولية . وزعم الأخفش أن الكلمة إذا اختلف معناها فلا إبطاء ،
 وهو الحق لأن اتحاد اللفظ مع اختلاف المعنى من محاسن الكلام .

وأيضاً فإن سبب قُبْح الإبطاء دلالتُه على ضعف طبع الشاعر وزيارة مادته
 حيث أحجم طبعه وقصر فكره أن يأتي بتألفية غير الأولى واستروح إلى
 إعادة الأولى ، والطبع موكل بمعادة المعادات ، وكلاهما مفقود عند اختلاف
 المعنى . وقد أشار الناظم إلى تقرير المذهبين ، وأن الثانى هو المرجح .

وقوله « ومعنى » عطف على مقدر تقديره « لفظاً ومعنى » . وقوله « ويزكو »

قبيح. كما دنا ، يعني أن التنافية المتكررة كلما قرأت من أحسنها تزايد التبعيض
وفحش العيب ، كقول توبة (١) :

لَمَلَّكَ يَا فَحْلًا نَزِي بِمَرِيرَةٍ تَعَاقَبُ لَيْلِي أَنْ تَرَانِي أَزُورُهَا
عَلَى دِمَاءِ الْبُذْنِ إِنْ كَانَ بَعْلُهَا يَرِي لِي ذَنْبًا غَيْرَ أَتَى أَزُورُهَا
وحدد بعضهم البعد بسبعة أبيات ، وبعضهم بعشرة . قال صاحب
العمدة : وتكرير قافية التصريح ليس بعيب ، كقوله : (٢)

خَلِيلِي مُرًّا بِي عَلَيَّ أُمَّ جُنْدَبِ نَقَضِي لُبَانَاتِ الْفُؤَادِ الْمَعْدَبِ
فَإِن كَمَا إِنْ تُنْظِرَانِي سَاعَةً مِنَ الدَّهْرِ تَنْفَعُنِي لَدَى أُمَّ جُنْدَبِ
قلت : وهذا في الحقيقة غير محتاج إلى التنبيه عليه لأن الكلام مفروض
في تكرير قافية البيت ، وآخر النصف الأول من البيت المصريح ليس بقافية
البيت قطعاً فهو غير ما الكلام فيه ، والله الموفق للصواب .

قال :

وَالْأَقْعَادُ تَنْوِيعُ الْعُرُوضِ بِكَامِلٍ وَقُلُّهُ التَّحْرِيْدُ فِي الضَّرْبِ حَيْثُ جَاءَ
أَقُولُ : اسْتَطْرِدَ النَّاطِمُ مِنْ ذِكْرِ عَيُوبِ الْقَافِيَةِ إِلَى ذِكْرِ غَيْرِهَا فَذَكَرَ أَنَّ
الإقعادَ عبارة عن اختلاف العروض من بحر الكامل ، ولا شك أنه معيب
وإن كان وَقَعَ لبعض فحول الشعراء ، أنشدوا منه لامرئ القيس (٣) :

(١) البيت الأول من قصيدة توبة بن الحميز ، انتهى الطالب رقم (٢١) ، وليس فيها
البيت الثاني .

(٢) لامرئ القيس : ٤١ .

(٣) ديوانه : ٢٣٨ ، والذي بعده : ٢٣٦ ، وفي (أ) والديوان طابقت وصلها .

اللَّهُ أَنْجَحُ مَا طَلَبْتُ بِهِ وَالْبِرُّ خَيْرٌ حَقِيقَةُ الرَّجُلِ

بِمَعْدِ قَوْلِهِ :

يَارَبِّ غَانِيَةً تَرَكْتُ وَصَالِحًا وَمَشِيئَةً مُمْتَدًّا عَلَى رِسْلِي

فجمع بين العروض الحذاء والعروض التامة. وأنشده من الخطيب التبريزي :

إِنَّا وَهَذَا الْحَيُّ مِنْ يَمَنِ عِنْدَ الْهَيَاجِ أَعَزَّةٌ أَكْفَاءُ

قَوْمٌ لَهُمْ فِينَا دَمَاءٌ جَمَّةٌ وَلَنَا لَدَيْهِمْ إِحْنَةٌ وَدَمَاءُ

وَرَبِيعَةٌ الْأَذْنَابِ فِيمَا بَيْنَنَا لَيْسُوا لَنَا سَلْمًا وَلَا أَعْدَاءُ

مُتَرَدِّدُونَ مُذَبَذَبُونَ فَتَارَةٌ مُتَبَرِّزُونَ وَتَارَةٌ حَلْفَاءُ

إِنْ يَنْصُرُونَا لَا نَعِزُّ بِنَصْرِهِمْ أَوْ يَخْذُلُونَا فَالَسَّمَاءُ سَمَاءُ

فجمع أيضاً بين العروضين ، فالبيت الأول عروضه حذاء وسائر الأبيات

عروضها تامة . ومنه قول الآخر : (١)

أَفْبَعْدَ مَقْتَلِ مَالِكِ بْنِ زُهَيْرٍ تَرْجُو النِّسَاءَ عَوَاقِبَ الْأَطْهَارِ

فاستعمل عروضه مقطوعة ، ثم قال :

مَنْ كَانَ مَسْرُورًا بِمَقْتَلِ مَالِكٍ فَلِيَّاتِ نَسْوَتِنَا بِوَجْهِ نَهَارِ

يَجِدُ النِّسَاءَ حَوَاسِرًا يَنْدَبْنَهُ بِالصَّبْحِ قَبْلَ تَبْلُجِ الْأَسْحَارِ

فاستعمل العروض فيها تامة ، وعلى ذكر هذين البيتين فنقول : قال

الشيخ جمال الدين بن نباتة المصري خاتمة الأدباء الفضلاء بالديار المصرية في

(١) لأبيهم بن زياد ، الحزاني : ٥٣٨/٣ ، وشرح الحماسة : ١٩٤ / ٢ ، ٢٥٤ / ٣ ،

ورسائل أبي الملا : ٧٢ ، وتهذيب الألفاظ : ٢٧٢ .

كتابيه المسمى « بمجمع الفرائد » : « كانت العربُ إذا قُتل منها قتيلٌ شريفٌ لا يُسكى عليه ولا تندبه النساءُ إلى أن يُقتل قاتله ، فإذا فعل ذلك خرجت النساءُ وندبته ، فأراد: من كان مسروراً بمقتل مالك معتقداً أنه لم يقتل قاتله فليأت نسوتنا ليكذب ظنه ويزيل شماتته وسروره إذا وجدهن يلظمن ويندبن علماً بأن قاتله قد قُتل . وخصَّص وجهَ النهار لأنه أوضح للأمر وأثبت لمعرفة النساء .

وقال قوم : إنما أراد التفجع والتوجع ، يعني أنه من كان مقتلاً مالك يسره ويمجبه فليأت نسوتنا وهن يندبنه ليجرد ممتله قدصح ، وهذا كلامٌ غير عارفٍ بمذاهب العرب ، وما أكثر من يقنع من كلامهم بالظاهر وتفوته هذه الدقائق . قلت : فإنه رحمه الله تعالى مع تنبيهه لهذه الدقائق [لم يورد]^(١) ماغضَّ به بعضهم من أبي تمام في اختياره لمثل قوله « فليأت نسوتنا » مع ما فيه من البشاعة ، وهو تمدد رائج . ثم قال : « وأما قوله :

بالصبح قبل تبلج الأسحار

فإن فيه سؤالاً لطيفاً ، وذلك أن الصبح لا يكون إلا بعد تبلج الأسحار فكيف يقول قبله ؟ والجواب أنه أراد بقوله يندبنه بالصبح أى يصفنه بالخلال المضيفة والمناقب الواضحة التي هي كالصبح ظهوراً ومعرفةً ، ولم يُرد الصبح الذي هو دليل على النهار .

ويروى « في الصبح » وعنى بذلك في الأمر الواضح من قتل قاتله . وبعد هذين البيتين بيتٌ يتعلق به حكايةٌ ، وهو أن أبا عمرو الجرمي قال يوماً في مجلس الأصمعي : ما بقى شيء من الغريب في الشعر والعربية إلا وقد أحكته . فسمعه الأصمعي فقال له : كيف تنشُد هذا البيت :^(٢)

(١) ما بين المقوفين من هندی .

(٢) التصحيف والتعريف للمكرمي : ١١١ .

قد كنتُ يخبأَن الوجوهَ تسترأُ فالآن حين بدأن للنظارِ

فقال « بدئن » ، فقال له أخطأت ، فقال « بد أن » فقال أخطأت ، إنه هو « بدا يبدو » إذا ظهر . انتهى كلامه .

وقوله « وقل مثله التحريد في الضرب حيث جا » يعني أن التحريد بالنسبة إلى الضروب كالإقعاد بالنسبة إلى الأعراب فيكون المرادُ به اختلافها والإتيانُ بها على وجوه متباينة لا يجوز الجمعُ بينها ، إلا أن التحريد يخالف الإقعاد من حيث أن التحريد اختلافُ الضروب حيث كانت من البهور لا يختص ببحر دون بحر ، والإقعاد في المروض يختص ببحر الكامل كما عرفت . ثم هو بالخاء المهملة ، مأخوذٌ من قولهم « رجل حريد » أي منفرد معتزل ، و« كوكب حريد » للذي يطلع منفرداً . فلما كان لهذا الضرب انفراد عن نظائره سُمي جملةً كذلك تحريداً . وقال أبو الحسن هو من الحراد في الرجائين لما كان عيباً عندهم شبهوا هذا العيب به .

قال :

وقد كملت ستاً وتسعين فالذي توسط في ذا العلم تُوسمه حياً

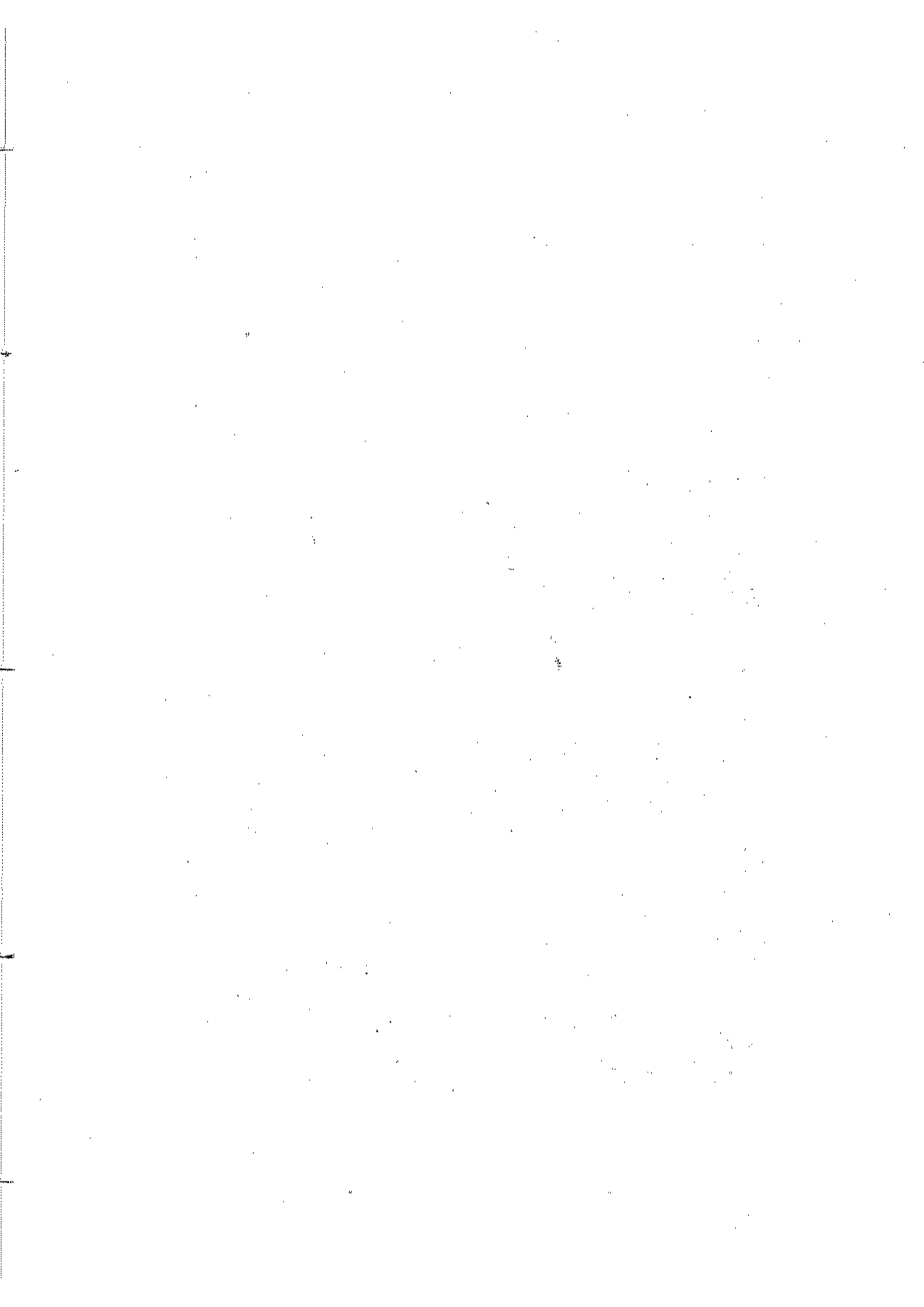
أقول : أنت « ستا » وإن كان مراده ستة وتسعين بيتاً ، إما لأنه أراد القوافي فإن البيت يُطلق عليه قافية ، وكذا هي القصيدة أيضاً ، أو يكون أنه لحذف المدود وإن كان مذكراً بناءً على مذهب الكسائي ومن تبعه كما سلف غير مرة . وربما يكون في هذا البيت إقامةُ بعض المذر للناظم في كونه يومئذ إلى المقاصد إيماءً خفياً ، وذلك لأنه لم يضع قصيدته هذه للمبتدئين حتى يُعاب عليه ذلك ، وإنما وضعها للمتوسط في هذا العلم ، ومثله لا يخفى عليه المقصود إذا تأمل حق التأمل .

قال :

ويسألُ عبدُ الله ذا الخزرجيِّ من
مُطالعِها إتخافه منه بالدعا
أقول :

فجوزيَ بالحسنى وعنه إلهةُ
وقابله يومَ الحسابِ بجبره
وساقَ لمثواه حقائبَ رحمةٍ
ونولنا حسنَ الخواتيمِ إنهما
ووالى على خير الأنامِ صلاتهُ
عفا فلقد أحيا من العلمِ ما عفا
وعامله بالصَّفحِ عنه وبالرضا
تفضُّ ختامِ المسكِ عن أطيبِ الشذا
لحليةِ أعمالِ الورى حين تُجتلى
وتسليمهُ فى الابتداءِ والانتها

قال مؤلفه رحمه الله : وكان الفراغ من تبييض هذه النسخة بعد العصر من يوم الاثنين ثمانى شهر رجب الفرد سنة سبع عشرة وثمانمائة بنقادة من بلاد الصعيد . وكان ابتداء تصنيف هذا الشرح بها يوم السبت أول يوم من جمادى الآخرة من السنة المذكورة أحمد الله تعالى عتباها . ثم قال : قال هذا كله وكتبه مؤلف الشرح المذكور محمد بن أبي بكر بن عمر الخزومى الدمامينى المالكي أضعف خلق الله وأحوجهم إلى عفوه ومغفرته حامداً ومصلياً على رسوله محمد وآله وصحبه ومسلماً ، وحسبنا الله ونعم الوكيل ، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلى العظيم . وعلقه عبد اللطيف بن عبد القادر الشافعى مذهباً والأشعرى عقيدة ، القادري طريقة ، الحلبي مولداً وموطناً ، غفر الله ذنوبهما ويستريحونهما ولين طلب المغفرة لهما ولكل المسلمين ، والحمد لله رب العالمين .



الفهارس

(١) فهرس الشعر

الصفحة	القافية	الصفحة	القافية	الصفحة	القافية	الصفحة	القافية
١٨	تخيبت	١٩٠	انتحاب	٥٧	بالقرب	٧٣	الأحياء
١٩	لقيت	١٩١	اشتبه	٦٧	والقرب	٧٣	الذكاء
١٦٦	هلكت	١٩٣	أصابه	٦٧	عجب	١٤٠	النواء
١٧٢	الحسنات	٢١١	كتب	٦٧	الكسب	١٦٠	ردأى
١٧٦	ولانتا	٢٣٢	الخطب	٦٧	اللب	٢٣٣	
١٩٣	عربيات	٢٤١	العتابن	٦٧	الضرب	١٦٣	الولاء
١٩٨	نسيت	٢٤٤	ناصب	٦٧	قطب	١٦٦	الشتاء
٢١٣	ستموت	٢٦٦		٧١	ترب	١٧٦	للماء
٢٣٦	تذلتكا	٢٤٦	نجيب	١٧١		٢٠٨	ثناء
٢٣٦	فمذرتكا	٢٤٨	طروب	١٠١	الأبواب	٢٥١	كسائه
٢٥٣	الصوت	٢٥٣		١١٤	فاذهبوا	٢٥١	أعماؤه
٢٥٣	الموت	٢٥٣	مشيب	١٤١	بليبي	٢٧٤	أكماء
٢٧١	ظنت	٢٥٣	خطوب	١٤٣		٢٧٤	دماء
٢٧١	تمت	٢٥٤	توبى	٢٥٢		٢٧٤	أعداء
٢٧١	أرنت	٢٥٤	غيب	١٥٢	غائبا	٢٧٤	حلفاء
٢٧١	أجنت	٢٦٥	ذنوب	١٥٣	ازباب	٢٧٤	سماء
		٢٦٦	كواكبا	١٥٦	سرحوب		
		٢٦٨	زهبا	٢٥٥			
١٧٤	صولجا	٢٦٨	المحجبا	١٥٩	الخصاب	٣٦	يتذبذب
٢٤٢	تأججن	٢٦٨	أبا	١٦٠	أوبه	٤٢	السكر
٢٤٩	داحى	٢٧٣	المعذب	١٦٣	قريب	٦٧	
٢٤٩	واجى	٢٧٣	جندب	١٦٤	الخطوب	٤٢	للضرب
				١٧٣	تجب	٤٥	العتاب
				١٨٤	حيا	٥٦	أجابوا

الصفحة	القافية	الصفحة	القافية	الصفحة	القافية	الصفحة	القافية
١٧٢	آخر	٤٨	عند	٢٠٣	خد	١٥١	الواحي
١٧٤	نامر	٤٩	نفورا	٢٠٣	ود	١١٢	الرياح
٢٦٦		٤٩	الديار	٢٠٧	سماد	* * *	
١٧٤	للخطر	٥٩	الدهور	٢٠٨	زيد	١٢	مفيد
١٧٤	ومر	٧١	الزبر	٢١٠	كابر	١٢	قصيد
١٧٤	زهر	٧٢	انتظار	٢٣٤	جمده	٣٩	تزود
١٧٤	نسر	١٩١		٢٣٤	جحد	٧٢	
١٧٥	للقابر	٢٦٨		٢٣٤	صفد	١٣١	
١٧٦	المشيرة	٧٨	أجر	٢٣٤	قد	٥١	فؤادي
١٧٦	النهار	١٠١	للعدر	٢٣٤	عقد	٦٠	موده
١٧٨	فاممر	١٢٨	القطر	٢٣٤	رشد	٦٠	يردده
١٧٩	عبره	١٢٨	المستجر	٢٤١	فاعبدن	٧١	مجهود
١٨٢	الزبر	١٤٧	القطر	٢٤٢	فاعبدا	١٨٣	
١٨٣	مقفر	١٥٠	غرر	٢٤٣	دها	١٤٢	معد
١٨٥	خير	١٥٠	السهر	٢٤٤	قالسند	١٤٧	سمد
١٨٧	المهر	١٥٠	فانتشر	٢٤٦	باليد	١٥٧	الوادي
١٩٢	الزبور	١٥٠	ظهور	٢٤٦	يمقد	١٦٠	واحد
٢٠١	الدار	١٥١	الفرار	٢٤٨	فاقتده	١٦١	يزيد
٢٠٣	مخفر	١٥٢	للغار	٢٥٦	لبده	١٨٠	توده
٢٠٥	يسم	١٥٨	زمر	٢٦٢	واحد	٢٦٧	
٢٠٦	أخبار	١٦١	تغار			١٩٣	حديد
٢١١	للندي	١٦٦	سطور	* * *		٢٠١	سدا
٢١٣	خارا	١٦٦	قفار	١٩	نفره	٢٠١	حدا
٢١٣	الخيار	١٦٦	بجر	١٩	أمره	٢٠١	محد
٢١٤	الأحجار	١٦٩	الخيار	١٩	بسحره	٢٠١	معدا
٢١٤	مدرار	١٧١	القطر	٤٥	الصبرا	٢٠١	مسدا
٢١٤	بالهار	١٧١	للذعر	٤٥	النسر	٢٠٣	الوجد

الصفحة	القافية	الصفحة	القافية	الصفحة	القافية	الصفحة	القافية
١٥٨	عنه	١٦٤	تستطيع	١٧٨	باس	٢٣٩	حجر
١٦٥	خلق	١٦٥		١٧٩		٢٤٠	
١٧٤	اللقا	١٨٣	جذع	١٨٧	العروس	٢٦٦	
١٧٤	الشقا	١٨٩	أضع	١٨٧	بمرسه	٢٤٦	تدور
١٧٧	أشواق	١٩٦	أسماعى	٢٠٣	إنس	٢٤٦	القدر
١٨٨	مشفقا	٢٠٨	باغا	*	*	٢٤٦	غبرا
١٨٨	مخراق	٢٣٥	زومه	١٧٥	مشى	٢٤٨	الحمرة
١٨٨	رقرق	٢٣٥	الدفعة	١٧٥	وشا	٢٤٨	جدارها
١٨٨	إسحق	٢٣٥	خده	*	*	٢٥٤	مكسور
١٨٨	الذاق	٢٣٥	القمه	*	*	٢٤٤	السور
١٩٧	الطريق	٢٣٥	المنه	٤٦	قيصا	٢٥٤	المصفور
٢٠٦	علق	٢٣٥	وجمه	١١٠	القميص	٢٥٤	الدعائير
٢٤٢	المخترق	٢٣٥	فزه	١٦٣		٢٥٤	المساكر
*	*	٢٤٤	مهرا	٢٦٣	توصه	٢٥٨	سر
*	*	٢٤٧	الجرعا	٢٦٣	تعصه	٢٥٨	أفر
*	*	٢٥٨	أسماء	*	*	٢٦٣	قر
٧٢	ملك	*	*	١٣٧	عرضى	٢٦٣	أزورها
١٥٦		٣٣	تزحف	٢٢٣		٧٣	الأطهار
١٠١	لاقبكا	٣٣	بترف	٢٦٦		٢٧٤	نور
٢١٧	بأنيكا	٧٣	العرفا	٢٣٢	نوضى	٢٧٤	الأسحار
٢٤٥	إليكا	٢٠٠		٢٣٢	بالروض	٢٧٤	الأسمار
٢٦٨	تركوا	١٧٥	خاف	٢٤١	تقضى	٢٧٥	
*	*	١٨١	لطفه	٢٦٨	بعض	*	*
١٧	طول	١٤٨	مخوفها	*	*	١٠٨	عزيز
١٧	تصول	٢٠٢	أنفوا	٢٦	خلبع	١٠٨	يجوز
١٧	مغول	٢٠٢	بسولاف	٢٦	التقطيع	٢٣٢	خباز
١٧	فضول	*	*	١٤٧	بالدمع	*	*
١٨	أمل	١٩٥	عراق	١٦١	السراع	٣٨	الرؤوسا
٢١	الشئائل	١٥٣	تلاق				

الصفحة	القافية	الصفحة	القافية	الصفحة	القافية	الصفحة	القافية
٢٥٤	أذيا لها	١٩٦	محول	١٥١	ختاك	٢١	مائل
٢٥٤	لها	١٩٦	بالأبوال	١٥٣	بمقل	٤٠	جهول
٢٥٤	أسيل	١٩٧	قليل	١٥٨	دولا	٤١	طويل
٢٥٤	جيل	٢٠٢	هطل	١٥٩	وصال	٤١	خليل
٢٥٤	لى	٢٠٢	جمله	١٦٠	الأمم	١٥١	
٢٥٦	المنازل	٢٠٤	بالسخال	١٦١	جهول	٤٢	لاروال
٢٧١	نبلا	٢٠٦	مالى	١٦٣	الهزال	٢٦٦	
٢٠١	مزلا	٢١٢	الملال	١٦٤	عقيل	٤٥	عبول
٢٧٤	الرجل	٢١٤	للأمول	١٧١	خيالا	٤٩	نضلا
٢٧٤	رسلى	٢١٥	فقولوا	١٧٢	نجمل	٥٦	للاستكمل
*	*	١١٥	ثقبل	١٧٣	بالمنصل	٥٩	رجل
٤٨	أعلام	٢١٦	السما	١٧٣	الحرمم	٨٩	طال
٦٠	الأدم	٢١٩	فأفضل	١٧٤	شكلا	١٠٠	لمنه
٧٠	تكرى	٢٣٢	مالى	١٧٤	الأحلا	١٠٠	أهله
١٧٠		٢٣٣	أوشال	١٧٦	الأعمال	١٠٠	جعال
٧٢	لكم	٢٣٣	هطل	١٧٦	مشغول	١٠١	مزمل
٢٠٥		٢٣٨	فلقل	١٧٧	عقل	١٠٦	بالمترن
١٠٠	المختوم	٢٤٠	للتقل	١٧٨	الدلول	١١٤	فشل
١٠٢	علم	٢٤٠	مزجل	١٨٢	عقالها	١٣٨	الحالى
١٠٢	عدمه	٢٤٠	عل	١٨٢	عذلى	١٤١	فحومل
١٠٢	قدمه	٢٤٣	رواحله	١٩٧		٢٣٨	
١٤٢		٢٤٨	ذل	١٨٩	خبل	٢٦٨	
١١٣	حريمها	٢٤٨	وصل	١٨٩	الججل	١٤٥	فعل
١١٤	الجمامه	٢٤٩	تنجلى	١٨٩	الرجل	١٤٨	الحايل
١٤١	الصوارم	٢٤٩	لولو	١٨٩	احتفل	١٥١	فهلك
١٤١	قديم	٢٥٠	قليل	١٨٩	بصل	١٩٢	
١٤٥	بغرامه	٢٥٢	البالى	١٩١	الشمال	١٥١	فملك

الصفحة	القافية	الصفحة	القافية	الصفحة	القافية	الصفحة	القافية
٢٧٠	إني	١٥٩	تبعثون	٢٤٤	الحيام	١٥٣	استقاموا
٢٧٠	منى	١٦٠	الأمون	٢٤٤	لائم	١٥٤	المقام
٢٧١	ظنت	١٦٣	العين	٢٤٥	الطبيب	١٥٦	تيمم
٢٧١	تمت	١٦٥	تعصيني	٢٤٧	الأيام	١٦٣	
٢٧١	أرنت	١٦٨	إخوان	٢٤٨	فقامها	١٥٧	مستعجم
٢٧١	أجنت	١٦٩	لقرون	٢٦٥		١٦٣	نهاى
*	*	١٧٥	العلمين	٢٥١		١٦٧	أما
		١٧٥	ميسران	٢٥٣	ابنما	١٦٩	حامه
١٧٧	مآقيا	١٧٧	غربان	٢٥٧	ما	١٨٣	يختمى
١٧٩	رضيناه	١٨١	أسنان	٢٥٧	المقاهما	١٧٥	يكلم
١٨٨	إليها	١٨١	غربان	٢٥٨	ضمضم	١٧٨	يرى
١٩٣	فخواها	١٩١	مفان	٢٥٨	دى	١٨٧	النعامه
١٩٣	قضاها	١٩٢	عن	٢٦٢	يتندم	١٩٠	مدام
٢١٩	عليها	٢٠٣	تغنيا	٢٦٢	مراغم	١٩٥	الظلام
٢٤٨	كارها	٢٠٥	أمرنا	٢٦٢	المالم	١٩٦	عم
٢٤٨	فارها	٢٠٦	حزينا	٢٦٦	همه	١٩٨	
*	*	٢٣٣				٢٢٣	
		٢٥٨	معان	*	*	١٩٧	يستقيم
٧٢	رووا	٢٤٣	فاصبحينا	١٩	موزون	١٩٨	تعلم
٢١٦		٢٤٥	مين	٤٥	المسلمينا	١٩٨	يعلم
٢٠٦	يبدو	٢٤٦	عربن	١٢٩		٢٠٨	حامه
٢٤٩	لولو	٢٤٦	آخرينا	٥٩	الموان	٢١٦	نياما
*	*	٢٤٩	لقضاني	٦٠	الدمن	٢٣٥	الروم
٧٣	العصى	٢٥٣	مينا	١٣٩	يماني	٢٣٥	الجرانيم
١١٧	عاريه	٢٥٣	هوينا	١٤٢	أزمان	٢٤١	يملمن
١٧٨		٢٦٣	لاعيننا	١٤٥	غران	٢٤٢	قومن
١٥٩	أخيه	٢٦٣	جربنا	١٥٢	دهقان	٢٤٢	يعلما

الصفحة	القافية	الصفحة	القافية	الصفحة	القافية	الصفحة	القافية
١٣٢	يهتدى	٨٥	تحتوى	٢٦	سوا	١٦٠	خاويه
١٣٤	فطا	٨٨	ذا	٢٦	الوفا	١٦٢	تصهى
١٣٤	القصا	٢٠٧		٤١	تنا	١٨١	ريا
١٣٦		٢٥٢		٤٦		١٩٢	يدميه
١٣٧	عفا	٢٦٥		٤٦	طلا	١٩٧	ارقبن
١٤٩	اهتدى	٢٦٧		٤٦	ترى	٢١٦	مينه
١٤٩	مرتوى	٩٠	جا	٦٢		٢١٦	رأيا
١٥٥	الجوى	٢٧٣		٦١	وطا	٢٥٧	ليا
١٥٥	ولا	٩٣	دعا	٦٥	باعتنا	٢٥٨	
١٦٢	أذى	٩٥	تشا	٦٨	وقا	٢٥٧	جائيا
١٦٢	للطا	٩٧	النهى	٦٩	المجلى	٢٥٨	
١٦٩	ذكرى	٩٨	اهتدى	٧٤	طرا	٢٥٩	الموصيه
١٧٠	الى	٩٨	عرا	٧٥	ذكا	٢٥٩	محبليه
١٧٠	ولا	١٠٠	يرى	٧٥	جرى	٢٥٩	يه
١٧٠	كفى	١٠٤	انقرى	١٣٠		٢٥٩	شويه
١٧٥	مشى	١٠٤	فابتدا	٧٥	مرا		
١٧٥	وشا	١٠٥	انفى	٧٥	اهتدى	* * *	
١٧٧	دنا	١٠٧	المصا	١١١		١٤	الفتى
٢٧٢		١٠٨	حوى	١٣١		٢٢	سوى
١٨٢	شجا	١٠٩	ارتدى	٢٢٠		٢٣	بدا
١٨٣		١١٢	الدعا	٧٥	اهتدى	١١٣	
١٨٢	أسا	١١٨	انقرى	٧٧	احتمى	٢٣	امترا
١٩٠	دوا	١٢٢	خفا	٨٠	الولا	٢٤	أنى
١٩٠	القنا	١٢٤	مضى	٨٠	اقضى	٢١٠	
١٩٤	نما	٢٢٢		٨٢	نجبا	٢٤	ترى
١٩٤	الرضا	١٢٦	سوى	٨٣	انقضى	٩١	
٢١٢		١٣٠	الكفى	٨٥	فتى	٢٦	حوى

الصفحة	القافية	الصفحة	القافية	الصفحة	القافية	الصفحة	القافية
٢٧٧	بالدعا	٢٥٦	تلا	٢١٧	الغضا	٢٠٠	برى
٢٧٧	عفا	٢٦٢	فشا	٢٢١	انبي	٢٠٤	الردى
٢٧٧	بالرضا	٢٦٤	يختشى	٢٣٧	اتها	٢٠٤	حمى
٢٧٧	الشذا	٢٦٥	يخندى	٢٤٠	بما	٢٠٤	معا
٢٧٧	يحتلى	٢٦٧	ابتدا	٢٤٠	متقى	٢١٥	قضى
٢٧٧	الاتها	٢٧٦	حبا	٢٤٧	قفا	٢١٥	حلا

ب - فهرس الأعلام

- | | |
|----------------------------------|----------------------------------|
| ابن السيد ، ١١٠ | ابن أبي الإصبع ، ٢١٩ |
| ابن سيده ، ٦٥ | ابن الأعرابي ، ٢٤٦ |
| ابن شعوب الهبني ، ١٦٣ | ابن إسحاق ، ٢٣٤ |
| ابن عبد ربه ، ١١٠ ، ١٩٧ ، ٢٣٦ | ابن الأسلت ، ١٩٦ |
| ابن قتيبة ، ٢٣٤ | ابن بري ، ١٠٩ ، ٩٩ ، ٩٣ ، ٨٦ |
| ابن القطاع ، ١٨٥ ، ١٢٤ ، ٥٨ | ١٢٢ ، ١١٨ ، ١١٧ ، ١١٦ |
| ابن قيم الجوزية ، ٤١ (الهامش) | ١٦٧ ، ١٥٠ ، ١٤٠ ، ١٤٢ |
| ابن كيسان ، ٢٣١ ، ٨٨ | ١٨٠ ، ١٧٩ ، ١٦٩ ، ١٦٨ |
| ابن مرزوق ، ١٤ (الهامش) ، ١٨ | ١٩٢ ، ١٨٩ ، ١٨٨ ، ١٨٤ |
| ابن العتر ، ٢٥٤ | ٢٠١ ، ٢٠٠ ، ١٩٨ ، ١٩٤ |
| ابن مالك ، ٣٥ ، ٦٩ | ٢٤٠ ، ٢٣١ ، ٢١٠ ، ٢٠٣ |
| ابن نباتة للضري ، ٢٧٤ ، ٢١٥ ، ١٧ | ابن جني ، ٢٣٩ ، ٢٣٨ ، ٢٣٧ |
| ابن هشام ، ٢٢ ، ٣٦ ، ١٨٩ ، ٢٠١ | ٢٥٨ ، ٢٤٩ ، ٢٤٤ ، ٢٤١ |
| ٢٦١ | ٢٧٢ ، ٢٦٤ ، ٢٠٢ ، ٢٦٠ |
| ابن واصل ، ٦٣ ، ٧٧ ، ٩٣ ، ١١٣ | ابن الحاجب ، ١٦ ، ٣٧ ، ٩٣ |
| ١١٢ | ١٩٨ ، ١٨٦ ، ١٠٣ |
| * * * | ابن الخطيب ، ١٠٨ |
| أبو تمام ، ٢٧٥ ، ١١٨ | ابن خلدون ، ٥ |
| أبو الجراح ، ٣٠ | ابن دريد ، ١٨٢ ، ٢٣٤ |
| أبو الحسن ، ١٩٧ ، ٢٧٦ | ابن رشيقي ، ١١٨ ، ٢٧٣ |
| أبو الحكم ، ٤٨ ، ٥٦ ، ٨٢ ، ١٠٣ | ابن الرعاء النسائي ، ١٧٦ |
| ١٤٠ ، ١٣٩ ، ١٢٦ ، ١١٦ | ابن الرومي ، ١٧ (الهامش) ، ٢٠٣ |
| ١٥٤ ، ١٦٣ ، ١٦١ ، ١٦٤ | ابن زيدان ، ١٥٠ |
| ١٧٩ ، ١٨٠ ، ٢١٨ | ابن ساعد ، ١٨ (الهامش) |
| | ابن السقاط ، ١٢٨ ، ١٩٨ ، ٢٣١ |

١٥٦ ، ١٦٢ ، ١٩١ ، ٢١٩ ،

٢٣٣ ، ٢٣٨ ، ٢٤٠ ، ٢٤٤ ،

٢٤٩ ، ٢٥٢ ، ٢٥٥ ، ٢٦٣ ،

٢٧٣

أمية بن أبي الصلت ، ٢٣٤

أمية بن أبي عائذ ، ٢١٦

أوس بن حجر ، ١٨٢

* * *

بجير بن عبد الله القشيري ، ١٦٣

(الهامش)

برهان الدين القيراطي ، ٢٦

بشر بن أبي خازم ، ٢١٥

البصروي ، ١٥ (الهامش) ، ١٨ ،

٨٨ ، ٨٩ ، ٩٠

البكري ، ١٨٨

البهاء زهير ، ٢١

الباقلاني ، ١٨

* * *

التبريزي ، ٤ ، ١٠ ، ٦١ ، ٧١ ،

١٨٤ ، ١٩٦ (الهامش) ، ٢٢

١٩٨ ، ٢٠٣ ، ٢١٤ ، ٢٧٤

التفتازاني ، ٢٥

النلساني ، ١٩

توبة بن الحمير ، ٢٧٣

* * *

جديس ، ١٨٧

أبو حيان ، ١٥ (الهامش) ، ٣٢ ،

٣٤ ، ٣٦ ، ٣٨ ، ٤٠

أبو حاتم ، ١٨٢

أبو دؤيب ، ٢٥٤

أبو زيد ، ٢٥٨

أبو الأسود ، ١٤١ ، ٢٥٠ ، ٢٥٢

أبو العباس بن الحجاج ، ٢٣٨

أبو عبيد ، ٢٦٢

أبو عبيدة ، ٢٣٤

أبو المناهية ، ٢٠٦ ، ٢٣٢ ، ٢٥٤

أبو علي الفارسي ، ٤٥ ، ٨٨ ، ١١٥

١٤٣ ، ٢٤٣

أبو عمرو الجرمي ، ١٤٣ ، ٢٣٨ ،

٢٦٠ ، ٢٧٥

أبو الفتح البستي ، ١٩٠

أبو فراس ، ٢٣١

أبو موسى الحامض ، ٢٤٠

أبو نواس ، ١٩ ، ٢٣٢

* * *

أحيحة بن الجلاح ، ٢٦٦

الأخطل ، ١٧٠ ، ١٧٥

الأسود بن يعفر ، ١٥٦

الأصمعي ، ٨٦ ، ٢٣٤ ، ٢٣٥ ، ٢٧٥

الأعشى ، ٢٠٤ ، ٢٤١ ، ٢٤٣ ، ٢٤٤

امرؤ القيس ، ٧٣ ، ٧٨ ، ١٠١ ،

١٠٦ ، ١٢٨ ، ١٣٨ ، ١٣٩ ،

١٤٠ ، ١٤٢ ، ١٤٥ ، ١٤٦ ،

١٨٧ ، ١٨٢ ، ١٨١ ، ١٨٠
 ١٩٧ ، ١٩٤ ، ١٩٠ ، ١٨٩
 ٢٠٩ ، ٢٠٧ ، ٢٠٤ ، ٢٠٠
 ٢١٨ ، ٢١٧ ، ٢١٥ ، ٢١٢
 ٢٣٥ ، ٢٣٢ ، ٢٣١ ، ٢٣٠
 ٢٦٠ ، ٢٤٠ ، ٢٣٨ ، ٢٣٦
 ٢٧٢ ، ٢٦٣

* * *

درید بن الصمّاء ، ١٨٩
 الدهمهوری ، ٢٤٨ (الهامش)
 الدمامینی ، ٦٦٥ ، ١٢ ، ٢٧٧

* * *

ذو الرمة ، ١٧١

* * *

رؤبة ، ٢٤١ (الهامش) ، ٢٤٢
 ٢٥٣ ، ٢٥١
 الربیع بن زیاد ، ٢٧٤ (الهامش)
 الرماني ، ٢٧٢
 رویشد بن كثير الطائي ، ٢٥٣
 (الهامش)

* * *

الزجاج ، ٣٢ ، ٣٤ ، ٤٨ ، ٥٦
 ٥٨ ، ٥٩ ، ٩٩ ، ١١٣ ، ١١٨
 ١٢٦ ، ١٣٠ ، ١٣٧ ، ١٣٩
 ١٤٦ ، ١٤٩ ، ١٥٠ ، ١٥١
 ١٥٣ ، ١٥٥ ، ١٦٢ ، ١٧٠
 (١٩)

جرير ، ٤٥ (الهامش) ، ٢٤٦
 جابر بن رالان ، ١٦٤ ، ٢٥٣
 الجاحظ ، ٢١٩ ، ٢٣٢ ، ٢٣٥
 الجوهري ، ٤٦ ، ٢٠٨

* * *

الحصري ، ٦٠
 الحطيئة ، ١٧١ ، ١٧٤ ، ٢٦٦
 الحارث بن حلزة ، ١٤٠
 حارثة بن بدر الغدافي ، ١١٤

* * *

الحزرجي ، ٦٤ ، ١

الأخفش ، ١٥ (الهامش) ، ٢٢
 ١١٦ ، ١١٧ ، ١٣٠ ، ١٣٩
 ١٤٩ ، ١٥٣ ، ١٥٤ ، ١٥٥
 ١٦٧ ، ١٦٩ ، ١٨٠ ، ١٨١
 ١٨٦ ، ٢٠١ ، ٢٠٩ ، ٢١١
 ٢١٧ ، ٢١٨ ، ٢٣٧ ، ٢٣٨
 ٢٣٨ ، ٢٦٣ ، ٢٦٤ ، ٢٧٢
 خلف الأحمر ، ٢١٧

الخليل ، ١٧ ، ٢٢ ، ٣٩ ، ٤٤ ، ٤٨

٥٩ ، ٦٣ ، ٦٤ ، ٧٠ ، ١٠٧

١١٣ ، ١١٤ ، ١١٧ ، ١٢٠

١٢٢ ، ١٢٦ ، ١٢٧ ، ١٢٨

١٣٠ ، ١٣١ ، ١٣٧ ، ١٤٦

١٤٩ ، ١٥١ ، ١٥٣ ، ١٥٥

١٦٢ ، ١٦٥ ، ١٦٧ ، ١٧٠

١٧٢ ، ١٧٦ ، ١٧٧ ، ١٧٩

الشداح بن يهر الكناني ، ١١٤
(والهامش)

الشريف ، ١٢ ، ١٦ ، ٣١ ، ٣٢
٣٢ ، ٤٣ ، ٤٤ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٥٣
٦٠ ، ٦٢ ، ٦٥ ، ٦٦ ، ٧٣ ، ٧٤
٩١ ، ٩٢ ، ٩٣ ، ٩٥ ، ٩٧ ، ٩٨
١٠٣ ، ١٠٥ ، ١٠٦ ، ١٠٧ ، ١٠٨
١١٩ ، ١٢٣ ، ١٢٤ ، ١٢٦ ، ١٢٧
١٢٧ ، ١٣٢ ، ١٣٥ ، ١٣٦ ، ١٣٧
١٦٠ ، ١٧٦ ، ١٧٩ ، ١٩٤ ، ١٩٥
٢٢١ ، ٢٤٠ ، ٢٤٧ ، ٢٥٠ ، ٢٥١
٢٥١ ، ٢٦٥ ، ٢٦٧ ، ٢٦٨ ، ٢٦٩
٢٧١ ، ٢٧٩

الشلوبين ، ١٤٣

شمر بن ذى الجوشن ، ٢٦٨ (الهامش)
الشماع ، ١١٤ (الهامش)
الشتيمري ، ٢٥٣ (الهامش)
شهاب الدين السمين ، ٣٤

* * *

الصفاقسي ، ٤٨ ، ٥٣ ، ٥٤ ، ٥٦ ، ٥٧
٥٨ ، ٦٥ ، ٨٢ ، ١٠٠ ، ١٠٣ ، ١٠٤
١٠٩ ، ١١٠ ، ١١٤ ، ١١٥ ، ١١٦
١١٧ ، ١١٨ ، ١٢٦ ، ١٣٧ ، ١٣٨
١٣٩ ، ١٤٠ ، ١٤٣ ، ١٤٤ ، ١٤٥
١٥٠ ، ١٥٤ ، ١٦١ ، ١٦٣ ، ١٦٤
١٦٥ ، ١٩٠ ، ١٩٩ ، ٢٠٠ ، ٢٠١

١٧٩ ، ١٨٠ ، ١٨٦ ، ١٨٩ ، ١٩٠
١٩٠ ، ١٩١ ، ١٩٢ ، ١٩٩ ، ٢٠٠
٢٠٣ ، ٢٠٩ ، ٢١٢ ، ٢١٣ ، ٢١٤
٢١٥ ، ٢١٧ ، ٢١٨ ، ٢٦٠ ، ٢٦١
٢٦٢

زكريا الأنصاري ، ٥

الزنجشيري ، ١٥ (الهامش) ، ١٦ ، ١٧
٣٢ ، ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٧ ، ٣٨

زمنة بن الأسود ، ٢٣٤

زهير ، هامش ٧١ و ٧٢ و ١٥٦ و ٢٤٢

* * *

السبكي ، ٢٠ ، ٤١

السراج الوراق ، ١٠٠ ، ٢٤٨

السليكي ، ١٥٠ ، ١٦٣

السموأل ، ٤٠ (الهامش)

السهيلي ، ١١٣ ، ١١٤

سيبويه ، هامش ١٤ و ٣٣ و ٤٥ و ٨٩

و ١٠٠ ، ١٢٢ ، ١٤٣ ، ١٤٤ ، ١٤٥

هامش ١٦٠ و ١٦١ و ١٦٣ و ١٦٤

٢٤٢ ، ٢٤٤ ، ٢٤٧ (الهامش) ، ٢٤٨

٢٤٩ ، ٢٥٣ (الهامش) ، ٢٦١ ، ٢٦٢

(الهامش)

السيرافي ، ٨٨ (الهامش)

* * *

عمر بن أبي ربيعة ، ٢٤١
 عمرو بن كلثوم ، هامش ٢٦٣
 عمرو بن معد يكرب ، هامش ١٦٤
 عنزة ، ٧٠ ، ٢٥٨ ، هامش ١٧٠ ،
 ١٧٣
 عوف بن عطية بن الخرج ، هامش ٢٥٧
 * * *
 فخر الدين بن مكانس ، ١٧٤
 الفرزدق ، ١١٠
 الفراء ، ٣٠
 * * *
 قدامة ، ٢٤٦
 قطرب ، ١١٣ ، ١٢٦
 القلوسى ، ١٧ ، ١٤٠ ، ١٨١
 القاضى الفاضل ، ١٧٤
 * * *
 كثير ، هامش ٨٩
 الكسائى ، ٣٠ ، ٦٩ ، ٩٥
 كعب بن زهير ، هامش ٤٦ ، ٧١
 الكنانى ، ٣٢
 * * *
 ليبيد ، هامش ١٠٠
 لقيط بن يعمر الإيادى ، هامش ٢٤٧
 * * *
 المبرد ، ١٢٩ ، ٢٥٣ ، (الهامش) ٢٥٨٦
 ٢٧١ ، ٢٦٠

٢٣٨ ، ٢٣٧ ، ٢١٨ ، ٢١٧
 ٢٣٩
 صالح بن عبد القدوس ، ٢٦٣
 * * *
 الطبرى ، هامش ١٨ ، ١١٤ ، ٢٠٢ ،
 ٢٥٠
 طرفة : ١٠٢ ، هامش ٣٩ ، ١٣٧ ،
 ٢٦٨ ، ٢٦٦ ، ١٧٨ ، ١٢
 الطرماح ، ٥٨ ، ١٥٣
 * * *
 عبد الرحمن بن حسان ، ٢٤٩ (هامش)
 عبد الغفار الخزاعى ، هامش ٢٠٣
 عبد الله بن الحر ، ٢٤٢
 عبد الله بن رواحة ، هامش ١٨
 عبد الله بن الزبيرى ، هامش ١٧٨
 عبد الله بن طاهر ، ١١٨
 عبد الله بن معاوية بن جعفر ،
 هامش ٢٦٣
 عبد الصمد بن المعتدل ، ١٨٩
 عبيد بن الأبرص ، ٥٨ ، ١٩٠ ، ٢٣٤
 المجاح ، ٢٣٩ ، ٢٤١ ، ٢٦٢
 عدى بن زيد ، هامش ٧٢ ، ١٥٢ ،
 ٢٦٦
 علقمة بن عبدة ، ٥٨ ، ٢٣٤ ، هامش
 ٢٤٨
 هلى بن الحسين ، ٢٣٦

النقاوسى ، هامش ١٤ ، ٨٨
 نهار بن توسعة اليشكري ، هامش ١٦٣
 النابغة ، ٢٧٠ ، هامش ١٤٥ ، ٢٤٤
 ٢٤٥ ، ٢٥٦ ، ٢٦٦
 * * *
 هند بن عتبة ، هامش ٢٠١
 * * *
 الوليد بن المغيرة ، هامش ١٨
 * * *
 يزيد بن خذاق ، ١٣٨
 يزيد بن الوليد ، ١٧٦

المحلى ، ٢٧ ، ٢٢
 محمد بن علي ، ٢٣٦
 محمود محمد شاكر ، ١١٠
 المرقين ، ١٩٦ ، ٥٨ (الهامش) ، ١٩٨
 المعري ، ٥٨ ، ٦٣ ، ١٦٧ ، ٢٥٤
 هامش ٢٧٤
 منظور بن مرثد الأسدي ، هامش ٤٥
 المهلهل ، ٥٨ ، هامش ١٥١
 مالك بن زهير ، ٢٧٤ ، ٢٧٥
 مالك بن عجلان ، هامش ٢٠٢
 * * *
 النديم ، ٢١٨

فهرس مصطلحات العروض

الأعقص ، ٢٣٠ ، ٢٢١	الابتداء ، ١٣٠ ، ١٣١
الأفا عيل ، ٣٢	الآبتر ، ١١٢ ، ١١٣ ، ١٣١ ، ١٥١
الأقضم ، ١٦٦ ، ٢٣١	١٥٢ ، ٢١٦ ، ٢١٧ ، ٢٣٠
الإقعار ، ٢٧٣ ، ٢٧٦	الأثرم ، ٢٢٠
○ ○ ○	الأتملم ، ١٤٧ ، ٢٣٠
البتر ، ١١٢ ، ١١٣ ، ٢٢٥ ، ٢٢٧	الأجم ، ١٦٧ ، ٢٣٠
البحر ، ٢٢ ، ٤٣ وغيرها	الأخذ (والخذاء) ، ١٠٩ ، ١١٠ ، ٢٢٨ ، ٢٢٤ ، ١٧١ ، ١٦٠
البرىء ، ٩٣	٢٧٤ ، ٢٣٠
البيسط ، ٤٤ ، ٤٧ ، ٥٠ ، ٥٣ ، ٦٣	الأخرب ، ٢٣٠
٦٤ ، ٧١ ، ٧٢ ، ٧٦ ، ٧٧	الأخرم ، ٢٣١
٨٢ ، ٩٥ ، ٩٨ ، ٩٩ ، ١٠٩	الأرجوزة ، ١٨٧ ، ١٨٨
١٣٥ ، ١٤٦ ، ١٥٠ ، ١٥٥	الازدواج ، ١٨٦
١٦٠ ، ٢٢٦ ، ٢٢٧	الإسباغ ، ٩٩
○ ○ ○	الأشتر ، ٢٣٠
التجميع ، ١٤١	الأصل ، ٢٢ ، ٢٥ ، إلى ٢٩ ، ٣١
التحريد ، ٢٧٣ ، ٢٧١	٤٤ ، ٦٢ ، ٦٣ ، ١٤٠ ، ١٤٧
التذليل ، ٩٨ ، ٩٩ ، ١٣٢ ، ١٨٥	١٩٩ ، ٢٠٠ ، ٢٢٦ ، إلى ٢٣٣
٢٢٦ ، ٢٢٨	الأصلم ، ٩٦ ، ١٩٨ ، ٢٣٠
الترقييل ، ٨ ، ١٣٢ ، ١٨٥ ، ٢٨٨	الإضمار ، ٧٨ ، ٨١ ، ٨٢ ، ٨٥ ، إلى
التركيب ، ٣٠ ، ٦٢ ، ٦٣	٨٨ ، ١٠٢ ، ١٠٩ ، ١١٥ ، ١٢٧
التسبيغ ، ٩٩ ، ١٣٢ ، ١٨٨ ، ٢٢٧	١٧٢ ، إلى ١٧٦ ، ١٩٨ ، ١٩٩
	٢٢٨
	الاعتماد ، ٨ ، ١٣١ ، ١٤١ ، ١٥٦

الجمجم ، ١٢٥ ، ١٦٦ ، ١٦٧ ، ٢٢٦

الحنذ ، ١٠٩ ، ١١٠ ، ١٨٨ ، ١٩٨

٢٢٨

الحنف ، ٢٧ ، ٧٣ ، ٧٨ ، ٨٠

٩١ ، ١٠٥ ، ١٠٦ ، ١٠٧

١١٢ ، ١١٣ ، ١٢٨ ، ١٢٩

٢١٨ ، ٢٢٠ ، ٢٢٥ ، ٢٢٧

الحركة (أو المتحرك) ، ٣٩ ، ٤١

٤٢ ، ٤٣ ، ٤٩ ، ٥١ ، ٥٦

٨٠ إلى ٨٤ ، ٩٢ ، ٩٦ ، ٩٩

١٠٨ ، ١١٠ ، ١١٥ ، ١٢٠

١٢٦ ، ١٢٧ ، ١٣٢ ، ١٤٣

١٤٤ ، ١٥٣ ، ١٥٥ ، ١٦١

١٦٤ ، ١٦٨ ، ١٦٩ ، ١٧٠

١٨٠ ، ١٨١ ، ١٨٨ ، ١٩٩

٢٠١ ، ٢٠٢ ، ٢٢٣ ، ٢٣٨

٢٣٩ ، ٢٤١ ، ٢٤٣ ، ٢٤٤

٢٤٧ ، ٢٤٨ ، ٢٥٠ ، ٢٥١

٢٥٥ ، ٢٥٦ ، ٢٦٠ إلى ٢٦٣

٢٦٧ إلى ٢٧٠

الحشو ، ٤٨ ، ٥٦ ، ٦٠ ، ٦٨

٧٢ ، ٧٣ ، ٧٨ ، ١٠٢ ، ١٠٣

٠٥ ، ١٣٠ ، ١٣١ ، ١٣٢

١٤٣ ، ١٤٧ ، ١٦٠ ، ١٧٣

○ ○ ○

الخبيل ، ٢٣ ، ٨٢ ، ٨٥ ، ٨٧

التشميت ، ٦٥ ، ٧٣ ، ٧٧ ، ٧٨

٢٢٦ إلى ١٢٩ ، ١٤٠ ، ٢٠٦

٢٢٧

التصريح ، ١٣٩ (والمماشي) ،

١٤٠ ، ١٤١ ، ١٥١ ، ١٦١

١٦٤ ، ٢٧٣

التفرع ، ٢٧ ، ٢٨ ، ٢٢٩

التفصيل (والتفاعيل) ، ٢٣٠ ، ٢٥

٢٨ ، ٣٢ ، ٣٣ ، ٣٨ ، وغيرها

التقطيع ، ٢٦ ، ٣٩ ، ٤١ ، ٤٢

٤٣ ، ٢٣٢ ، ٢٣٥

النام ، ٥٦ ، ٦٥ ، ٦٨ ، ٧٠ إلى ٧٤

١٤١ ، ١٤٢ ، ١٤٤ ، ١٤٩

١٥١ ، ١٥٥ ، ١٧٧ ، ١١٩

١٧٤

* * *

الثرم ، ١٢١ ، ١٤٧ ، ٢١٩ ، ٢٢٥

النلم ، ١٢٠ ، ١٤٧ ، ٢١٩ ، ٢٢٥

○ ○ ○

الجدد ، ١١٠

الجزء (بضم الجيم) ، ٢١ ، ٢٢ ، ٢٣

٢٤ وغيرها

الجزء (بالفتح) ، ٧٤ ، ٧٥ ، ٧٦

١٣٧ ، ١٥٧ ، ١٧٨ ، ١٨٦ ، ١٨٩

١٩٩ ، ٢٦٤

الجزل ، ٨٥

٢٢٩ ٢٢٧

الدائرة ٢٣ ٤١ ٤٣ ٤٤
٤٦ وغيرها

الرجز ٣٣ ٥٢ ٥٣ ٧٠
٧٣ ٧٦ ٩٠ ٩١ ١٠٩ ١١٤
١٦٧ ١٦٨ ١٧٠ ١٧٣
١٧٩ ١٨٠ ١٨١ ١٨٢
١٨٦ إلى ١٨٩ ١٩٩ ٢٢٦
٢٢٧

ركض الخيل ٦٠

الركن ٣٢

الرمل ٥٣ ٥٦ ٧١ ٧٢ ٧٣ ٩٢
٩٩ ١٠٦ ١٠٨ ١٤٩
١٥١ ١٩٠ ٢٠٢ ٢٢٧

الزحاف ٢٤ ٢٧ ٤٧ ٤٨ ٦٠
هامش ٧٣ ٧٧ إلى ٨٧ ٩٣ ٩٧
٩٨ ١٠٥ ١٠٧ ١٢٨ إلى ١٣٢
١٣٦ ٢٢٢ إلى ٢٢٦ ٢٣٣
الزحف ٧٨

١٣١ ١٥٨ ١٥٩ ١٨٤
١٩٧ ١٩٨ ١٩٩ ٢٠١
٢٠٢ ٢١٦ ٢٢٨ ٢٦٧

الخبين ٧٢ ٨١ ٨٢ ٨٥ ٨٧
٩٠ ٩٢ ١٢٧ ١٣٠
١٥٢ ١٥٣ ١٥٤ ١٥٨
١٥٩ ١٦٠ ١٦٨ ٢٧٣
١٨٠ ١٨١ ١٨٤ ١٨٥
١٩٢ ١٩٣ ١٩٧ ١٩٨
٢٠١ إلى ٢٠٦ ٢١١ إلى ٢١٤
٢٢٦ إلى ٢٢٩

الحرم ٢١ ٤٨ ٧٧ ١٠٠
١٠٣ ١٠٤ ١٠٥ ١١٣ إلى
١٢٧ ١٢٩ ١٣٠ ١٣٢
١٧٨ ١٧٩ ١٩٩ ٢٠٨
٢٢٥ ٢٣٣

الحرب ٢٣ ٧٨ ٧٩ ٢٠٨
٢٢٥

الحزل ٨٥ ٨٦ ١٧٣ ١٧٥
٢٢٨

الحزم ٩٧ ١٠٠ إلى ١٠٤ ١١٥
١١٦ ٢٣٣

الخفيف ٥٥ ٥٨ ٦٤ ٧١
٧٢ ٧٣ ٧٦ ٧٨ ٩٢
١٠٦ ١٠٨ ١٢٨ ١٥٤
١٧٠ ١٨٠ ٢٠٤ ٢١٤

٢٠٦ ، ٢١٢ ، ٢١٣ ، ٢٢٧
٢٢٩

* * *

الصحيح ، ١٣٢ ، ١٣٧ ، ١٥١
١٥٦ ، ١٥٧ ، ١٦٥

الصدر ، ٢١ ، ٦٥ ، ٧٤ ، ٧٥
٩١ ، ١٣٠ ، ١٣٦ ، ١٥٨ ، ٢٠٥
٢١٢

الصلم ، ١١٠ ، ١١١ ، ١١٢ ، ١٩٦ ، ١٩٨
٢٢٩

صوت الناقوس ، ٦٥

* * *

الضرب ، ٤٧ ، ٥٦ ، ٥٩ ، ٦٦
وغيرها

* * *

الطرفان ، ٩١ ، ٩٣ ، ١٥٣ ، ١٩٣
٢٠٥ ، ٢٠٦ ، ٢١٢ ، ٢١٣

الطويل ، ٢١ ، ٧ ، ٤٨ ، ٥٠

٥٣ ، ٦٣ ، ٧١ ، ٧٢ ، ٧٥

٧٧ ، ٧٨ ، ٨٦ ، ٩٠ ، ٩٢

١٠٥ ، ١٠٦ ، ١١٩ ، ١٢١

١٣١ ، ١٣٦ ، ١٣٧ ، ١٤١

١٤٣ إلى ١٤٦ ، ١٥٥ ، ١٨٠

١٨١ ، ٢٢٢ ، ٢٢٣ ، ٢٢٥

الطى ، ٧٣ ، ٨٢ ، ٨٥ ، ٨٦ ، ٨٧ ، ٩٥

الساكن ، ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٥ ، ٣٩ إلى

٤٣ ، ٤٩ ، ٧٨ إلى ٨٤

٩٩ ، ١١٠ ، ١١٥ ، ١١٩

١٢٠ ، ١٢٧ ، ١٢٩ ، ١٤٢

١٤٣ ، ١٤٤ ، ١٦٨ ، ١٨١

٢١٧ ، ٢١٩ ، ٢٢٣ ، ٢٣٨

٢٣٩ ، ٢٤٣ ، ٢٤٨ ، ٢٤٩

٢٥٠ ، ٢٥١ ، ٢٥٥ ، ٢٥٦

٢٦٠ إلى ٢٦٣ ، ٢٦٧ إلى ٢٧٠

السالم ، ٢٣ ، ٩٥ ، ١٢٠ ، ١٣٢

١٣٧ ، ١٣٩ ، ١٨٠ ، ٢٢٤

٢٢٥ ، ٢٢٩

السبب ، ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٧

وغيرها

السريع ، ٥٤ إلى ٥٩ ، ٦٤ ، ٧١

٧٢ ، ٧٥ ، ٧٦ ، ٩٥ ، ١١٠

١١١ ، ١٨٧ ، ١٩٤ ، ١٩١

١٩٩ ، ٢٢٦ ، ٢٢٨ ، ٢٢٩

* * *

النتق ، ٢ ، ١٢٣ ، ١٧٨ ، ١٧٩

٢٠٨ ، ٢٢٥

السطر ، ٢٢ ، ٧٤ ، ٧١ ، ٩٤ ، ١٨٥

١٨٨ ، ١٨٩

الشكل ، ٨٥ ، ٨٧ ، ٩١ ، ١٥٢

١٥٣ ، ١٩٢ ، ١٩٣ ، ٢٠٥

الغاية ، ٦٦ ، ١٣١

الفرع ، ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٦ ، إلى ٣١

٢٢٧ ، ١٨٠ ، ١٦٧ ، ٦٣ ، ٦٢

إلى ٢٣١

الفصل ، ٦٦ ، ١٣١

الفك ، ٣٠ ، ٣١ ، ٥٠ ، ٥٥ ، ٥٧

٥٨

الفاصلة ، ٢٢ ، ٢٣ ، ٣١ ، ٥١

١٦٢ ، ١٦٩

القبض ، ٢١ ، ٦٥ ، ٧٢ ، ٧٧ ، ٧٨

٨٣ ، ٨٥ ، ٩٠ ، ١٠٥ ، ١٢١

١٢٢ ، ١٢٣ ، ١٣١ ، ١٣٨

١٣١ ، ١٤١ ، ١٤٣ ، ١٤٤

١٤٧ ، ١٤٨ ، ١٦١ ، ١٦٣

١٦٤ ، ١٧٨ ، إلى ١٨١ ، ٢٠٧

٢٠٨ ، ٢١٧ ، ٢١٨ ، ٢١٩

٢٢٣ ، ٢٢٥

القصر ، ٩٧ ، ١٠٤ ، ١٠٧ ، ١٠٨

١٢٩ ، ١٣٢ ، ١٤٢ ، ١٤٤

١٥٤ ، ٢٠٥ ، ٢٢٥ ، ٢٢٧

٢٢٩

القسم ، ١٢٤ ، ١٦٦ ، ٢٢٦

القصيد ، ٦٥ ، ٦٦ ، ٧٦ ، ١٨٨

٢٤

١٥٨ ، ١٥٩ ، ١٧٣ ، ١٨٤

١٩٧ ، ٢٠٠ ، ٢٠١ ، ٢٠٢

٢١١ ، ٢٢٦ ، ٢٢٨

* * *

المجز ، ٢٩ ، ٦٥ ، ٧٤ ، ٧٥ ، ٩١

١٠٠ ، ١٥٣ ، ١٥٨ ، ٢٠٥

٢١٢ ، ٢١٣

المعروض (العالم) ، ١٣ إلى ١٧ ، ٢٢٢

٤٢ ، ٦٥ ، ٦٦ ، ١٦٥ ، ١٦٦

٢٠٦ ، ٢٣١ إلى ٢٣٧

المعروض (آخر الشطر الأول) ،

٤٧ ، ٥٦ ، ٦٥ ، ٧٧ ، ٢٧٣

٢٧٤ ، ٢٧٦

العصب ، ٧٨ ، ٨٣ ، ٨٦ ، ٨٧

٨٨ ، ١٠٧ ، ١٢٤

١٢٥ ، ١٦٥ ، ١٦٧ ، ١٦٨

٢٢٦

العصب ، ١٢٤ ، ١٦٦ ، ٢٢٦

العقب ، ٢١ ، ١٢٥ ، ١٦٦ ، ١٦٧

٢٢٦

المقل ، ٧٨ ، ٨٣ ، ١٢٥ ، ١٦٥ إلى

١٦٨ ، ١٨٠ ، ١٨١ ، ٢٢٦

الغاية ، ٦٠ ، هاشم ، ٧٣ ، ٧٧ ، ٧٨

٩٥ ، ٩٧ ، ٩٨ ، ١٠٥ ، ١٠٧

١٢٨ ، ١٢٩ ، ١٣١ ، ١٦٠ ، ١٨٧

٢٢٠ ، ٢٢١ ، ٢٢٤ إلى ٢٢٨

* * *

المدارك ، ٢٢ ، ٥٩ ، ٦١ ، ٢٢٠
 المنفق ، ٤٣ ، ٥٤ ، ٥٩ ، ٦١ ، ٦٢ ،
 ٢٢٠ ، ٦٤

المتقارب ، ٥٩ ، ٦١ ، إلى ٦٤ ، ٧١ ،
 ٧٣ ، ٧٧ ، ١٠٦ ، ١٠٨ ، ١١٠ ،
 ١١٢ ، ١١٣ ، ١١٩ ، ١٢١ ،
 ١٢٨ ، ١٢٩ ، ١٣١ ، ٢١٥ ،
 ٢٢٠ ، ٢٢٥

المتوفر ، ٥٢

البحث ، ٤٤ ، ٥٥ ، ٥٨ ، ٧٦ ، ٩٢ ،
 ١٢٨ ، ١٦٩ ، ٢٠٧ ، ٢٠٩ ،
 ٢١٤ ، ٢٢٧ ، ٢٩

المثال ، ٣٠ ، ٣٣ ، ٣١

المجتلب ، ٤٣ ، ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٥ ، ٦١ ،
 ٦٢ ، ٦٣ ، ١٩٣

المجزوء ، ٥٦ ، ٥٩ ، ٦٤ ، ٧٤ ، ٧٥ ،
 ٩٤ ، ٩٨ ، ٩٩ ، ١٠٩ ، ١٤٩ ،
 ١٥٦ ، ١٥٧ ، ١٦٠ ، ١٦٥ ،
 ١٦٧ ، إلى ١٧٢ ، ١٧٦ ، ١٧٧ ،
 ١٧٩ ، ١٨٠ ، ١٨٣ ، ١٨٦ ،
 ١٩١ ، ١٩٢ ، ١٩٩ ، ٢٠٥ ،
 إلى ٢١٠ ، ٢١٧ ، ٢١٨ ،
 ٢٢٩ ، ٢٦٤

المحدث ، ٥٩

المحدوف ، هامش ٧١ و ٧٣ ، ١١٠ ،
 ١١٢ ، ١١٣ ، ١٢٨ ، ١٣١ ،
 ١٣٨ ، إلى ١٤٥ ، ١٥١ ، ١٥٢

قطر الميزاب ، ٦٠

القطع ، ٠ ، ١٠٤ ، ١٠٨ ، ١٠٩ ،
 ١١٠ ، ١١٢ ، ١١٣ ، ١٢٦ ،
 ١٢٧ ، ١٣١ ، ١٣٢ ، ١٤٢ ،
 ١٧٢ ، ١٨٧ ، ٢٠٥ ، ٢٢٦ ،
 ٢٢٧ ، ٢٢٨

القطعة ، ٦٥ ، ٦٦

القطف ، ١٠٥ ، ١٠٦ ، ١٠٧ ، ١٦٨ ،
 ٢٢٦

٠ ٠ ٠

الكسر ، ٢٣٣

الكشف ، ١٠٤ ، ١١١ ، ١٩٨ ،
 ١٩٩ ، ٢٢٨

الكف ، ٨٤ ، إلى ٨٧ ، ٩٠ ، ٩٢ ،
 ١٢٢ ، ١٢٣ ، ١٢٥ ، ١٣٠ ،
 ١٤٧ ، ١٤٨ ، ١٥٢ ، ١٥٣ ،
 ١٧٨ ، ١٧٩ ، ١٩٢ ، ١٩٣ ،
 ٢٠٠ ، إلى ٢٠٨ ، ٢١٢ ، ٢١٣ ،
 ٢٢٥ ، إلى ٢٢٩

السكامل ، ٣٣ ، ٥٠ ، ٥٢ ، ٦٣ ،
 ٧٠ ، ٧٣ ، ٧٦ ، ٩٢ ، ٩٨ ،
 ٩٩ ، ١٠٢ ، ١٠٩ ، ١١٣ ،
 ١١٤ ، ١٦٢ ، ١٦٨ ، ١٦٩ ،
 ١٧٣ ، ١٧٦ ، ١٩٨ ، ٢٢٧ ،
 ٢٧٣ ، ٢٧٦

٠ ٠ ٠

المؤتلف ، ٤٣ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٥٢ ،
 ٦٢ ، ٦٣

المرال ، ٥ ، ١٧١ ، ١٧٣ ، إلى
٢٢٨ ، ١٧٦ .

للراقبة ، ٥٨ ، ٨٨ ، ٩٣ ، ٩٤ ،
٢٣٣ ، ٢١١ ، ٢٠٨ ، ٢٠٧

للاردوح ، ١٨٦ ، ٨٨

للزاحف ، ٢٣ ، ١٤ ، ١٤٨

للسبع ، ١٠٩ ، ١٩١ ، ٩٣ ، ٢٢٧

للمستطيل ، ٤٨ ، ٥٠

للمشبه ، ٤٣ ، ٥٤ ، ٥٨ ، ٦١ ، ٦٢

٢١٤ ، ٢١٢ ، ٤

المشمت ، هامش ٧٣ ، ٢١٤ ، ٢٢٤

٢٣١

المشطور ، ٧٤ ، ١٠٩ ، ١٦٠ ،

١٨٥ ، ١٨٣ ، ١٨٢ ، ١٧٦

إلى ١٨٨ ، ١٩٦ ، ١٩٧ ، ١٩٨ ، ١٩٩

٢٦٤

المشكول ، ١٥٣ ، ١٦٩ ، ١٩٣ ،

٢٣٠ ، ٢١٣ ، ٢٠٩ ، ٢٠٦

المصرع (والمصراع) ، ٤٤ ، ٥٥ ،

١٠٢ ، ١٠٠ ، ٩٥ ، ٦٥ ، ٦

١١٧ ، ١١٨ ، ١٣٩ ، ١٥١ ،

١٨٦

المضارع ، ٤٨ ، ٥٥ ، ٥٨ ، ٥٩ ،

١٣٧ ، ١١٩ ، ٩٥ ، ٩٤ ، ٧٦

٢٢٥ ، ٢١١ ، ٢٠٩ ، ٢٠٧ ،

٢٢٦

١٩٢ ، ١٩١ ، ١٩٠ ، ١٨١ ، ١٧٨

٢١٧ ، ٢١٦ ، ٢٠٦ ، ٢٠٥

٢٣٠ ، ٢٢٤ ، ٢٢٠ ، ٢١١

المخبول ، ٣١ ، ٨٥ ، ١٥٨ ، ١٨٤ ،

٢٣٠ ، ٢٠٢ ، ١٩٧ ، ١٩٦

٢٣٩

المخبون ، ٥٩ ، هامش ، ٧١ ، ١٥٢ ،

١٦٠ ، ١٥٨ ، ١٥٥ ، ١٥٣

١٩٧ ، ١٩٣ ، ١٨٤ ، ١٨٠

٢١٣ ، ٢٠٦ ، ٢٠٥ ، ٢٠٢

٢٣٠

المخترع ، ٥٩

المختلف ، ٤٣ ، ٤٧ ، ٥٠ ، ٥٣ ،

٦٣ ، ١٢ ، ٥٤

المخروم ، ١٧٩

المخزول ، ٢٣٠

المخلع ، ١٥٩ ، ١٦٠ ، ١٦١

للديد ، ٤٤ ، ٤٧ ، ٤٩ ، ٥٣ ، ٥٠ ،

١٠٦ ، ١٠٢ ، ٩٣ ، ٩٠ ، ٧٦

١٣٠ ، ١١٣ ، ١١٢ ، ١٠٨

١٥٥ ، ١٥١ ، ١٤٩ ، ١٤٦

٢٢٧ ، ٢٢٦ ، ٢

للذال ، ١٥٦ ، ٢٣٠

للذيل ، ٥٩ ، ١٥٨ ، ١٥٩ ، ١٧٢ ،

٢٢٧ ، ١٧٦ ، ١٧٥ ، ١٧٣

٢٣٠

١٨٣٦ ١٧٦٦ ١٧٥٦ ١٧٢٦

٢٢٧٦ ٢٢٤٦ ٢٠٣٦ ١٨٧٦

٢٣١٦ ٢٣٠٦ ٢٢٨٦

المقطوف ١٦٩٦ ١٦٨٦ ١٦٢٦ ١٦٩٦

٢٣٠٦ ٢٠١٦

المكسور ٢٣٤٦

المكشوف ١٩٥٦ إلى ١٩٠٦ إلى ٢٠١٦

٢٣١٦ ٢٣٠٦

المكفوف ١٤٧٦ ١٥٣٦ ١٧٨٦

١٩٣٦ ٢٠٦٦ ٢٠٨٦ ٢٣٠٦

المكافئة ٨٨٦ ٩٠٦ ٩٦٦

المتد ٤٩٦ ٥٠٦

المسرح ٥٤٦ ٥٨٦ ٦٤٦ ٧١٦

٧٢٦ ٧٥٦ ٧٦٦ ٩٢٦ ٩٥٦

١١١٦ ١١٤٦ ١٣١٦ ٢٠٠٦

٢٢٨٦ ٢٢٦٦ ٢١٠٦

للقوس ٨٦٦ ٢٣٠٦

المنهوك ٦٨٦ ٧٤٦ ١١٤٦ ١٨٣٦

١٨٥٦ ١٨٦٦ ١٨٧٦ ٢٠١٦

٢٦٤٦

الموقور ١٤٦ ١٣١٦ ١٣٢٦

الموقوص ٢٣٠٦

الموقوف ٧١٦ ١٩٥٦ ١٩٦٦

١٩٧٦ ٢٠١٦ ٢٣٠٦

المحمل ٢١٦ ٢٢٦ ٢٧٦ ٣٠٦

٣١٦ إلى ٤٨٦ إلى ٥٢٦ ٥٤٦ إلى

٥٩٦ ٦٤٦

المضمر ١٠٩٦ ١٧١٦ ١٧٣٦

٢٢٩٦ ٢٣٠٦ ٢٣١٦

المطوى ٧١٦ ١٥٨٦ ١٨٤٦

١٩٥٦ ١٩٦٦ ١٩٧٦ ١٩٩٦

٢٠٠٦ ٢٠٢٦ ٢١٠٦ ٢٣٠٦

المعري ١٣٢٦ ١٧٢٦ ١٧٦٦ ١٩٢٦

المصوب ١٦٥٦ ١٦٨٦ ١٨٠٦

٢٢٩٦ ٢٣٠٦

المعقول ٢١٦ ١٨٠٦ ٢٣٠٦

المعلول ٥٨٦

المعاقب ١٥٠٦

المعاقبة ٨٨٦ ٩٠٦ إلى ٩٦٦ ١٣١٦

١٤٧٦ ١٥٣٦ ٢٠٥٦ ٢١٢٦

٢١٣٦ ٢٣٣٦

المقبوض ٦٥٦ ٧١٦ ١٣٧٦

١٣٨٦ ١٣٩٦ ١٤٥٦ ١٤٧٦

١٧٨٦ ٢٠٨٦ ٢١٩٦ ٢٢٣٦

٢٣٠٦

المقتضب ٤٤٦ ٤٨٦ ٥٥٦ ٥٨٦ ٧٦٦

٩٤٦ ٩٥٦ ٢٠٧٦ ٢٠٩٦ ٢١٠٦

٢١٢٦ ٢٢٦٦ ٢٢٨٦

المقصور ٧١٦ ١٠٧٦ ١٨٦٦

١٤٤٦ ١٤٥٦ ١٤٦٦ ١٥١٦

١٥٣٦ ١٨١٦ ١٩١٦ ١٩٣٦

٢٠٥٦ ٢٠٦٦ ٢١٦٦ ٢١٩٦

٢٢٤٦ ٢٢٧٦ ٢٣٠٦

المقطوع ١١٢٦ ١١٣٦ ١٥٦٦

١٥٧٦ ١٥٩٦ ١٦٠٦ ١٧٠٦

١٤٨ ، ١٨٦ ، ١٨٧ ، ١٨٩ ،

٢٠١ ، ٢٢٤ ، ٢٣١ ، ٢٣٣ ،

٢٣٤ ، ٢٥٧

الوفص ، ٨١ ، ٨٢ ، ١٠٢ ، ١١٤ ،

١١٥ ، ١٧٣ ، ١٧٥ ، ٢٢٨ ،

الوقف ، ١١١ ، ٢٢٨ ،

الوافر ، ٢١ ، ٤٤ ، ٥٠ ، ٥٢ ،

٧١ ، ٧٣ ، ٧٦ ، ٩٢ ، ١٠٦ ،

١٠٧ ، ١١٩ ، ١٣٧ ، ١٦٢ ،

١٦٧ ، ١٦٨ ، ١٦٩ ، ١٧٩ ،

١٨٠ ، ١٨١ ، ٢٠٩ ، ٢٢٥ ،

الوافي ، ٦٨ إلى ٧٤ ، ١٧٥

النقص ، ٨٥ ، ٨٦ ، ١٢٥ ، ١٦٥ ،

١٦٦ ، ٢٢٦ ،

النمك ، ٧٤ ، ٧٦ ، ١٨٦ ، ١٨٩ ،

النوع ، ٢٢ ،

° ° °

المنزج ، ٤٤ ، ٤٨ ، ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٦ ،

٧٦ ، ١٠٠ ، ٩٢ ، ١٠٦ ، ١١٩ ،

١٣٧ ، ١٦٨ ، ١٧٧ ، ١٧٩ ،

١٨٠ ، ١٨١ ، ٢٠٧ ، ٢٢٥ ،

° ° °

الوتد ، ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٦ ، وغيرها

لوزن ، ٣٢ ، ٧٧ ، ٧٨ ، ٩٧ ،

١٠٣ ، ١٠٤ ، ١١٦ ، ١١٨ ،

فهرس مصطلحات القافية

التوجيه ، ٢٦٣ * * *

الحدو ، ٢٦٤ ، ٢٦٢ ، ٢٥٦ ، ٢٥٥ * * *

الخروج ، ٢٥١ ، ٢٥٠ ، ٢٤٧ ، ٢٤٢ ، ٢٦٧ ، ٢٥٦ * * *

الدخيل ، ٢٦١ ، ٢٣٨ * * *

الردف ، ١٤١ إلى ١٤٥ ، ٢٥٢ إلى ٢٦٥ ، ٢٥٦ إلى ٢٦١ * * *

الرس ، ٢٦٠ * * *

الروى ، ١٤١ ، ١٤٦ ، ٢٦٤ ، ١٨٨ ، ٢٣٨ ، ٢٤٠ إلى ٢٤٨ ، ٢٥٠ ، ٢٥٢ إلى ٢٦٣ * * *

السناد ، ٢٦٥ إلى ٢٦٢ ، ٢٦٠ * * *

سناد الاشباع ، ٢٦٣ ، ٢٦٢ * * *

سناد التأسيس ، ٢٦٢ * * *

سناد الحدو ، ٣٦٣ * * *

سناد الردف ، ٢٦٣ * * *

الإجارة ، ٢٤٧ * * *

الإجازة ، ١٨ ، ١٨٨ ، ٢٤٦ ، ٢٤٧ * * *

الإرداف ، ٢٦٧ * * *

الإسراف ، ٢٦١ ، ٢٦٢ ، ٢٦٣ * * *

الإشباع ، ٢٦١ ، ٢٦٢ ، ٢٦٣ * * *

الإصراف ، ١٨٨ ، ٢٤٦ ، ٢٤٧ * * *

الإطلاق ، ٤٥ ، ١٦٤ ، ١٨١ ، ١٨٩ * * *

الإقواء ، ١٤٦ ، ١٨١ ، ١٨٨ ، ١٨٩ * * *

٢٤٤ إلى ٢٤٧ ، ٢٦٢ * * *

الإكفاء ، ١٨ ، ١٨٨ ، ٢٤٥ ، ٢٤٦ * * *

٢٤٧ ، ٢٦٢ * * *

ألف التأسيس ، ٢٥٦ إلى ٢٦١ * * *

الإيطاء ، ٢٦٣ ، ٢٧٢ * * *

* * *

البأو ، ٢٦٤ ، ٢٦٥ * * *

* * *

التأسيس ، ٢٣٨ ، ٢٥٦ ، ٢٥٧ ، ٢٥٨ * * *

٢٦١ ، ٢٦٢ ، ٢٦٤ ، ٢٦٥ ، ٢٦٧ * * *

التجريد ، ٢٦٧ * * *

التضمين ، ٢٥٥ ، ٢٤٥ ، ٢٦٤ ، ٢٧٠ ، ٢٧١ * * *

التمدى ، ٢٤٤ * * *

التعليق للضوى ، ٢٧١ * * *

التقفية ، ١٤٠ ، ١٨٥ * * *

التكاوس ، ٢٧٠ * * *

الردف (أو المردوف) ، ١٤١ ،

٢٠٣ ، ٢٦٥ ، ٢٦٦

المضمن ، ٢٦٩

المطلق ، ٢٤٨ ، ٢٥٤ ، ٢٥٥ ، ٢٦٥

٢٦٦ ، ٢٦٧

المقيد ، ٢٤٤ ، ٢٤٨ ، ٢٥٤ ، ٢٦٣

٢٦٥ ، ٢٦٦

الموصول ، ٢٦٥ ، ٢٦٦

* * *

النصب ، ٢٦٤ ، ٢٦٥

النفاد ، ٢٥١

النفاز ، ٢٤٧ ، ٢٥٠ ، ٢٥١ ، ٢٥٦

* * *

الوصل ، ٢٤٢ ، ٢٤٤ ، ٢٤٧ ، إلى ٢٥٢

٢٥٥ ، ٢٥٦ ، ٢٦٥ ، ٢٦٧

القافية ، ١٧ ، ١٨ ، ١٨٩ ، إلى ٢٣٧

٢٤٠ ، ٢٤٤ ، ٢٥٥ ، ٢٥٦

٢٥٩ ، ٢٦١ ، ٢٦٢ ، ٢٦٤ ، ٢٦٥

٢٦٧ ، ٢٦٨ ، ٢٧١ ، ٢٧٣

٢٧

* * *

المؤسس ، ٢٦٥ ، ٢٦٦

المتدارك ، ٢٦٨ ، ٢٦٩

المترادف ، ٢٦٨ ، ٢٦٩

المتراكب ، ٢٦٧

المتكاوس ، ٢٣٩ ، ٢٦٧ ، ٢٦٩

٢٧٠

المتواتر ، ٢٦٨ ، ٢٦٩

المجرد ، ٢٦٥ ، ٢٦٦

المجرى ، ٢٤٣ ، إلى ٢٤٦ ، ٢٥٥

فهرس المراجع

حاسة البحترى ، بيروت ، ١٩١٠
الحاشية الكبرى على متن الكافي ،
للمنهورى ، مكتبة محمود توفيق

١٣٥٣ هـ

الحيوان ، الحلبي .

° ° °

الحزاة ، بولاق .

الخصائص ، دار الكتب

° ° °

ديوان أبى العاهية ، مطبعة جامعة

دمشق ، ١٩٦٥

ديوان أبى الأسود ، بغداد .

ديوان أبى فراس ، بيروت ، ١٩٤٤ .

ديوان الأعشى ، فينا ، ١٩٢٧ .

ديوان الأعشين ، طبعة أوربا .

ديوان بشر بن أبى خازم ، دمشق ،

١٩٦٠ .

ديوان ابن الرومى ، كيلانى .

ديوان ابن العفيف التلسانى .

ديوان ابن المعتز ، طبعة سورية وأوربا .

ديوان البهاء زهير ، طبع حجر .

ديوان جرير ، المكتبة التجارية ١٩٣٥ .

الأصمعيات ، دار المعارف .

إعجاز القرآن ، دار المعارف .

الأغانى ، الساسى ودار الكتب .

أمالى الزجاجى ، المؤسسة العربية

الحديثة ، ١٣٨٢ هـ .

الأمالى للقالى ، دار الكتب

الأمالى والنوادر ، دار الكتب

أنساب الأشراف للبلاذرى ، دار المعارف

° ° °

البيان والتبيين ، لجنة التأليف والترجة

والنشر ، ١٩٤٨

° ° °

تحرير التحبير لابن أبى الإصبع ،

المجلس الأعلى للشئون الإسلامية .

تهذيب الألفاظ لابن السكيت ، للطبعة

للكانوليكية .

تاريخ الطبرى ، دار المعارف .

° ° °

جمهرة أشعار العرب ، بولاق .

جمهرة نسب قريش ، للزير بن بكار ،

دار العروبة .

° ° °

- سيرة ابن هشام ، الحلبي ، ١٩٥٨ .
 شرح ديوان الحماسة ، للتبريزي ، بولاق .
 شرح ديوان علقمة بن عبدة ، نلقمة الفحل ، للشنتمري ، خزائن الكتب العربية ، الجزائر .
 شرح ما يقع فيها التعجيب والتعجريف ، لامسكري ، مصطفى الباني الحلبي .
 طبقات فحول الشعراء ، دار المعارف .
 فتح الباري لابن حجر العسقلاني ، بولاق .
 كتاب سيويه ، بولاق .
 الكافي في العروض والقوافي ، للتبريزي ، مجلة معهد المخطوطات .
 لزوم ما لا يلزم ، مطبعة الجمالية .
 لسان العرب .
 المختفي ، حيدر آباد ، ١٣٤٢ هـ .
 مختارات ابن الشجري ، مطبعة الاعتماد ، ١٩٢٥ .
 المختص لابن سيده ، بولاق .
 مسند أحمد ، المطبعة الميمنية .

- ديوان جمال الدين بن نباتة المصري .
 ديوان الخطيئة ، الحلبي ، ١٩٥٨ .
 ديوان ذي الرمة ، كبر دج ، ١٩١٩ .
 ديوان رؤبة ، مجموعة أشعار العرب ، ليزج ، ١٩٥٣ .
 ديوان زهير ، دار الكتب ، ١٩٤٤ .
 ديوان الشماخ .
 ديوان طرفة ، الشنتمري ، طبعة أوربا ، ١٨٩٩ .
 ديوان الطرماح ، لندن ، ١٩٢٧ .
 ديوان عبيد بن الأبرص ، طبعة أوربا .
 ديوان العجاج ، مجموعة أشعار العرب ، ليزج ، ١٩٥٣ .
 ديوان عدى بن زيد ، بغداد .
 ديوان عمر بن أبي ربيعة ، طبعة أوربا .
 ديوان كثير ، طبعة الجزائر ، ١٩٣٥ .
 ديوان كعب بن زهير ، دار الكتب .
 ديوان امرئ القيس ، دار المعارف .
 ديوان النابغة الذبياني ، دار الفكر .
 ديوان الهذليين ، دار العروبة .

- رسائل أبي العلاء ، أكسفورد ، ١٩٢٨ .
 ومكبة اثني ، بغداد .
 الزهرة ، بيروت ، ١٩٣٢ .

الموشح ، المكتبة السلفية ، ١٣٤٣ هـ

◦ ◦ ◦

نقد الشعر ، طبعة أوروبا .

نوادير أبي زيد ، بيروت ، ١٨٩٤ .

◦ ◦ ◦

الوحشيات ، دار المعارف .

المفضليات ، دار المعارف ، ١٩٥٢ .

المقتضب للمبرد ، المجلس الأعلى للشئون

إسلامية .

مقاتل الطالبين ، عيسى الحلبي .

منتهى الطلب ، مخطوط بمكتبة الأستاذ

محمد شاكر .

فهرس الوضوعات

٣	مقدمة
٦٨	ألقاب الأبيات
٧٧	الزحاف المنزرد
٨٥	الزحاف المزدوج
٨٨	المعاقبة والمراقبة والمكافئة
٩٧	علل الأجزاء
١٢٦	ما أجرى من العال مجرى الزحاف
١٣٧	الطويل
١٤٩	المديد
١٥٥	البسيط
١٦٢	الوافر
١٧٠	الكامل
١٧٧	المهزج
١٨٢	الرجز
١٩٠	الرمل
١٩٤	السريع
٢٠٠	المنسرح
٢٠٤	الخفيف
٢٠٧	المضارع
٢١٠	المقتضب
٢١٢	المجتث
٢١٥	المتقارب
٢٣٧	القوافي وعبوبها
٢٧٩	الفهارس